المرتضى

مكتبة السودانية


الزلزال
العقل السودانى .. ذاكرة مثقوبة وتفكير مضطرب
فايز الشيخ السليك
أوراق
الزلزال
فايز الشيخ السليك
أوراق

الزلزال

العقل السودانى.. ذاكرة مثقوبة وتفكير مضطرب

فايز الشيخ السليك

الزلزال العقل السوداني. . ذاكرة مثقوبة وتفكير مضطرب

المؤلف : **فايز الشيخ السليك**

تصميم الغلاف : **عبدالعزيز السماحى**

التصميم الداخلى : **هانى عبدالرحمن**

الناشر : **أوراق للنشر والتوزيع**

6 شارع زهرة رمزى ـ الملك فيصل ـ الجيزة

البريد الإلكترونى: awraaq@live.com

التليفون: 00201112750799 - 00201221110435

الطبعة الأولى : **يناير** 2013

رقم الإيداع : 2012/23619

الترقيم الدولى : 978-977-5163-41-7

توزيع الإمارات: **مؤسسة الأجواد لتجارة الورق والنشر والتوزيع**

تليفون : 00971501550160

الايميل: tarkmaarek2000@Gmail.com

توزيع السودان: **أمانى أبوالريش**

تليفون : 00240911123249 ـ 00249923831541

الايميل: aaboalrish2009@hotmail.com

الإهداء

إلى أمي «المهدية» التي لم تتحصل إلى اليوم على أوراق تثبت انتمائها للدولة، ولم تطأ أقدامها الطاهرة مكتباً حكومياً ولا تعرف معنى الوطن سوى عبر ما يبثه المذياع، لكنها تحب عشيرتها وتقدس زوجها، والدنا، وتحبنا نحن وإخوتها وجيرانها في القرية الوديعة ، وإلى أبي الشيخ المزارع الذي لم يعرف من الإنقاذ وحكومتها سوى «الضرائب والأتاوات التي ترهق كاهله»..

لكنه لا يزال يبتسم في إباء..

.. إلى جيل التغيير

أهدي هذا الكتاب

فايز..

القاهرة ديسمبر ٢٠١٢

تـقديم

مــع أنَّ بعضاً من أصدقائى وصديقاتى من الذين تحدثت معهم حول موضوع هذا الكتاب كانوا قد أبدوا حماساً لفكرة «نقد العقل السوداني» وســبر أغوار الأزمة الراهنة، تجلياتها، وجذورهــا، إلا أنّ بعضاً منهم أبدى «تخوفاً» عليَ، من تأليف ونشر هذا الكتاب، وفى هذا التوقيت، فالبعض قالها «صراحةً» هناك مقربون منك سوف يغضبون، وربما تخسر علاقتك بهم لأنَّ هذا الكتاب، وحســب التصُّور المُعد، ســوف يلمس كثيراً من جراحاتنا، انكســاراتنا، هزائمنا وفجعيتنا الكبيرة، وأن بعض من تربطنا بهم مسارات السنين، ومشاريع الوطن سيكونون تحت المجهر، هم مادة للدراســة والتحليل والنقد!، وما أصعب أن تضع من تحبهم، أو مــن تربطك بهم علاقات وتشــابكات تحت «المجهــر»!، وفى ذات الوقت فإننى «شــخصياً» جزء من بعض هذه التجارب، ولى مساهماتى بها «ســلباً وايجاباً، ومعروف أنَّ فى دراســة الظواهر الإجتماعية تواجه الباحــث معضلة كبيرة وهى كيفية الســيطرة على الإنفعالات النفســية الذاتيــة، وكيفية إبعادها، والإلتــزام بالموضوعية؟. و كيف يكون الأمر حينما تكون الذات هى موضوعاً للنقد؟ وما أصعب «النقد الذاتي»!،

أو جلـــد الذات! ، والذات المعنية هنا، هـــى العالم الذى أنتمى إليه، وكذلـــك هى الخاص ممثلـــة فى النَّفـــس، فالذات هنا هى كل شـــيئ بالنســـبة لي؛ فهى ثقافاتنا، ومحيطنا، وجغرافيتنا، وتاريخنا وحاضرنا، وسياساتنا كلها، والمؤسســـات التى لها ننتمي» وهى عقلنا الجمعي. أما التَّخوف الثانى ، ينبع ســـببه ندرة المراجع التى قد تفيد فى دعم رؤيتي، فى التعامل مع «مشـــكلتنا»، لاســـيما وأنَّنى قصدتُ أن استخدم منهجاً هو مزيج من التحليل النفســـي، والإجتماعي، والثقافي، والسياسي، والوصفى والتاريخي، وطرق البحث المتمثلة فى الإستقراء، والاستنباط، والاستقصاء، والمقابلة والملاحظة، والقياس الكمي. أما التّخوف الثالث فهـــو مرتبط بكيفية تقديم المـــادة المكتوبة؟. وهل ســـتقدم المادة بطريقة أســـاليب الكتابة الصحفية؟. أم هى أســـاليب البحث والتقصى العلمى الدقيـــق، والأكاديمى المنضبط؟، أيهما أفضـــل «تحقيق صحفى مطول»؟ وهنا يمكننا تضمين المصادر داخل النصوص، مثلما نفعل نحن الصحافيين فى كتاباتنا؟ أم هى الالتزام بأساسيات وفرعيات البحث العلمي، بما فى ذلك تضمـــين المصادر والمراجع بالإشـــارة إليها فـــى الهوامش؟. ثم حســـمت أمري، وتوكأتُ على قلمي، أهش به وساوسي، وقررت أن «انتصر لنفســـى ولو أخسر أصدقاء مقربين اســـتفدت منهم الكثير، فى عملى الصحفى ونشـــاطى السياسى «على قلة مســـاحاته»، لأن الكلمة أمانة، والكتابة مســـؤولية، لا ســـيما تلك الكتب التى ستبقى ونذهب نحـــن، وربما، ولعلَّ، أن تكون هذه الاجتهـــادات عبارة عن «أجراس انذار «لنا، لكى نعيد النظر فى طرائق تفكيرنا، وللقادة السياســـيين بأن تجعلهم يضعون تجربتهم ومســـيرتهم موضع «النقد» وهو «أفضل وسيلة للبناء عرفها الإنســـان» على حد تعبير الفيلسوف الألمانى إيمانويل كانط، لأن هناك أخطاء صاحبت هذه المســـيرة أهدرت فرصا ونسفت كثيرا من

الأهداف والآمال، وسوف تنسف الأكثر لو استمرت ذات الممارسات، وبذات العقليات. خلاصة بحثى المتواضع هذا هى أن مناهج التفكير فى السُّودان معتلة، وهذا الإعتلال تعكسه لنا «الحالة السودانية» ممثلة فى مظاهر»الأزمة المستفحلة» المستعصية على الحل! ولقد خرجتُ بنتيجة فحواها، ثمة علةٌ ما؛ لعلَّها فى طرائق التفكير فى السُّودان، وهى علةٌ تعكسها لنا أعراض بائنة، يعدها البعض هى المرض، لكنها هى أعراض هذا المرض، أو بلغة السياسة «الأزمة المستفحلة»، أوالحالة المستعصية، هى حالةٌ يمكن أن نسميها «الحالة السُّودانية»، وغير شك فإنَّ أعراض هذه الحالة، بائنة، لا يمكن أن تخفى على أحد، وتتمثل فى انفصال / استقلال الجنوب، حروبٌ مستمرة بعمر الدولة المستقلة، دائرة شريرة تبدأ بحكم ديموقراطي» إجرائي» وتنتهى عند حكم عسكرى شمولي، وكلُّما ذهبنا نحو الديموقراطية لمسنا بُعدنا عن جوهرها، نظاماً بعد نظام، وكلُّما أحكم الشموليون من قبضتهم تصاعدت درجات القمع نظاماً اثر نظام، فالتجربة الديموقراطية «الإجرائية» الأخيرة هى الحلقة الأضعف بين التجارب الأخرى من حيث ضعف النظام الحاكم، ودرجات الفوضى، وضعف القرارات، وكثرة المناكفات، والتشاكس بين الحلفاء، أما الشمولية، فالأخيرة هى الأكثر قمعاً، ودمويةً، وانحطاطاً، والأطول عمراً فى ذات الوقت، و ثمة عرضٌ آخر من أعراض الحالة السُودانية، هو عرض يكاد يكون ملازماً لكل تجمع سُوداني، ولو من اثنين فقط!، فما من مؤسسة أنشأها سُودانيون إلا وشهدت حالة تشظى وانقسامات أفقية ورأسية، وهى حالة شمل كل القوى السياسية والمنظمات الإجتماعية والكيانات الثقافية، فى وقت نلاحظ فيه جنوحاً متصاعداً نحو القبيلة، ثم الجهوية، مع أنهما فى بعض الأحيان تكونان متلازمتين لبعضهما البعض فى وضع السُّودان، وهو جنوحٌ رسخ فى نهاية المطاف

«مفهوم العنصرية» التى يمارســـها السودانيون فيما بينهم، وعلى غيرهم من الشعوب.

و؛ »اعتلال منهج التفكير» فى السُّودان نلمس آثاره شاخصة فى جميع المجالات: بـــلاد تتمتع بحوالى ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة، لكنها تجوع، وتتسول الآخرين، وتستورد كل شيئ، بما فى ذلك الطعام؛ فى بلد كان العالم قد رشـــحه كى يكون «سلةً لغذاء العالم!، وقد تصل فيه فاتورة المواد الغذائية فـــى أحد الأعوام قرابة (٤،٥) مليار دولار، وهى مبالغ تكاد تعادل أكثـــر من نصف العائد من الصادرات !. وبلادٌ تجرى من تحتها الأنهار، إلا أن الحمار يظل هو نجم موســـم الصيف باســـتمرار فى العاصمة الخرطوم دليلاً على اســـتخدامه فـــى نقل المياه إلى الأحياء بعد تعثر وصولها عبر الشبكة، فى وقت تكون فيه المياه ملوثة ؛ نتيجة اختلاطهـــا بجزء من مياه الصرف الصحـــى كما أثبتت بعض التحقيقات الصحفيـــة!، هذا فى قلـــب العاصمة، فما بالـــك بالأرياف والأطراف النائية؟!.، و حتى بناء الجســـور والطرق فـــى الخرطوم، وهو ما ظلت تفاخر به الأبواق الإعلامية لحكومة الإنقاذ كأحد إنجازاتها العبقرية يقف شـــاهدا على العشوائية وغياب التخطيط، فهذه الطرق تنكشف عوراتها مع بداية فصل الخريف، أما الطرق السفرية فما حصدته من أرواح بسبب عيوبها الفنية كان يستوجب ان تكون هذه الطرق المعيبة سبة ولعنة وليس مفخـــرة! و الأمثلة على الخيبات والإخفاقـــات لا حصر لها، وهذا ما يجعلنى أطرح بإلحاح ســـؤالى المركزي، وهو «أين تكمن العلة؟». هل هى مشـــكلة تخطيط؟ أم مشـــكلة إدارة موارد؟. أم هى مشكلة إدارة بشـــر؟ أم هى مشـــكلة إدارة تنوع ثقافى وديني؟. ولذلك افترضت عبر صفحات هذا الكتاب أنَّ المشـــكلة هى فـــى «العقل الجمعي». والعقل الجمعى «هو مجموع الخصائص المشـــتركة التى تكونها تصورات موحدة

حول كل المسائل الحياتية والوجودية، وبالطبع فإنَّ هذا التصور، ينطلق من منظومة مرجعية تُشكِّل قاعدته، ونقطة انطلاقه، ومعروف أنَّ لكل مجتمـــع خصائصه، وبصماته، وهى محصلـــة لمكونات ثقافية، وبيئية، وجينيـــة، تجعله يُفكِّر، وفق إحداثيات هذه المرجعية، فوطنٌ يتقســـم، وجراحات تتجدد، وشـــعبٌ يتفرج، وأزمةٌ مزمنـــةٌ تحاصر ما تبقى من وطـــن، ومع كل ذلك يلفنا الســـكون!، وكلمـــا لاح وميض ضوء فى آخر النفق، ســـرعان ما ينطفئ هذا البريق، ويختبئ هذا الوميض، وهو ما يجعلنا نتســـاءل عن ســـر ذلك، وعن ســـر اضطراب دورات الحكم فى بلادنا، وتقلبات الأنظمة السِّياســـية، وركود الأحوال الاجتماعية.، وفشـــلنا فى اســـتغلال مواردنا الطبيعية الثرة التى يزخر بها السُّـــودان، مـــن مياه، وأراضٍ خصبة، ونفط، ومعـــادن أخرى، إن كل ذلك يؤكد وجود مشكلة بنيوية، مرتبطة بطبيعة تكويننا النفسى والثقافى والذهني، وانعاكسات ذلك على تصوراتنا حول الكون، والناس والأشياء، وأنفسنا والآخريـــن، أو فلنقل هى مشـــكلة كامنة فى عقلنـــا ذاته، أى عقلنا الجمعـــي. وبالتالى فإنَّ مجموع أزماتنا فى جوهرها هى محصلة أزمة تفكيـــر، وأزمة مناهج، وضبابية رؤى، وغياب إرادة، وانعدام مشـــروع وطني، وتعثر عملية ولادة «كاريزما» ليقود السودانيين نحو آفاق مستقبلٍ مشرق، وبلا شك، السودان اليوم يحتاج إلى «الزعيم الكاريزما» القادر على قيادته باقتدار كما فعل الإمام محمد أحمد المهدى فى القرن التاسع عشر حيث وحد السودانيين، بمختلف أعراقهم، وطموحاتهم، وقاد أول ثـــورة تحرر فى تاريخنا الحديث، ثم جـــاء الزعيم الراحل الدكتور جون قرنـــق دى مبيور الذى كان زعيما يمتلك القدرة على تحقيق اختراق نوعى فى تاريخ السودان فافتقدناه وبفقده خسر الشمال قبل الجنوب.

و أزمـــة التفكير(متلازمة التفكيـــر المأزوم أو تفكيـــر الأزمات)، هى

موضوع بحثنا هنا، وفرضيتنا الأساسية فى مبحثنا هذا، والتى وضعناها على أســاس أنها هى ســبب ونتيجة للأزمة السودانية المستفحلة، وفى هــذا الكتاب قصدت التركيز على العقل ومكوناته وقد بدأت من أكبر الأحداث فى تاريخ السودان المعاصر(انفصال أو استقلال الجنوب)، وهو ما أطلقت عليه «الزلزال» لأنه على مستوى نظرى هو كذلك بكل معنى الكلمة، إلا أنَّ ردود الأفعال كانت أقل بكثير من الفعل، وهو ما رددته إلى انشــطارات الهوية، وضعف الدولة ومؤسســاتها، ثم عرجت نحو «الجنوب الجديد»، وهو دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، وشـــرق الســودان، أى مناطق الهامش التى كانت قد شــهدت صراعات مسلحة قبــل الزلزال، واســتمرت الصراعات فى بعض تلــك لأطراف المهمة، وهــى مناطق تحمل ذات أزمات الجنوب القديم مــع المركز بصراعاتها، وهمومهــا، وتناقضاتها، وهى تمثل لنا صــراع المركز والهامش فى كل تجلياتها الثقافية والسياســية والإجتماعية، وما فيه من هيمنة وتهميش، وازدراء وكراهية، واضطهاد واحســاس دونية، ، واقصاء وعنف، ودماء ودموع. وتطرقت إلى آليات نُخب المركز التى تســخدمها فى عملية قهر المهمشين، وما يقابلها من آليات الهامش لمقاومة قمع المركز. كما شملت الرؤية سياسات فصل الذاكرة واختطاف «الحركة الإسلامية «لمشروع الدَّولة كله، وما مارسته من استبداد وسياسات التمكين والدجل والمتاجرة باسم الدين، ثم الهجرة من الدين إلى العرق ومواسم الهجرة نحو القبيلة. . . فلماذا يهرب السودانيون نحو القبيلة؟. وكيف الخروج من هذا المأزق؟. وكيــف يتم التغيير؟. وكيف يتم اســقاط النظام؟. وهل اســقاطه هو الهــدف،أم ثمة هدف أبعد من ذلك؟ وما هى آليــات التغيير؟. ولماذا فشــلنا حتى الآن فى الاتفاق حول مشروع وطني؟. وما هو المخرج من كل ذلــك؟. ومن وجهة نظرى فإن الفشـــل مربوط بنا جميعاً، جماهير

ومعارضة وقوى سياسية ونظام حاكم. كان للقوى السياسية نصيب من النقد، فهى ذات بنية هشـــة، ومعظمها «غيـــر ديمقراطية» وحتى البدائل المطروحة، والتى تشـــمل فصائل الهامش فى دارفور وشرق السودان ما انفكَّت تعانى من ذات الأمراض، ما بين غياب المؤسسية وضعف الطرح القومي، والرؤى الجزئية لأزمة شاملة، لا تقبل التجزئة. فسقطت معظم هذه الفصائل فى امتحان «المؤسسية والديمقروطية أو فى امتحان القومية وشـــمولية الحل، فيما طرح المركز بدائل «جديدة» مصابة بداء «الصفوية والنخبوية» والتنظير. وقد قدمـــت رؤيتى ونقدى لتجارب مثل، الحركة المســـتقلة والمؤتمر الســـوداني، و» قوات التحالف السُّـــودانية»، و» حق» ولـم استثن «الحركة الشـــعبية لتحرير السُّودان»، كبديل جاء من الهامش لكنـــه ضم مجموعات من المركز والتى هى الأخرى عجزت عن التأطير لمشـــروعها «السودان الجديد» وتطبيقه عبر آليات الديمقراطية فى داخلها، وتحصينها من «الاختراقات» و» الهرولة نحو السُّلطة» بأمراضها. المعروفة، و يبدو أنَّ فيروســـات خطيرة غزت هذا العقـــل الجمعي، واقتحمته، و وســـببت له دماراً فى بعض خلايا تفكيره، وأدى ذلك إلى اضطراب فى مناهج التفكير، وقصور فى التفكير الجدلي، وقادتنا إلى الفشل والتخبط والاعتباطية والعنصرية. .

هذه هى رؤيتى بين يديكم، وهى مساهمة مني، لعلها تفيد فى تقديم حلول، أو على أقل تقدير فى تحريك البرك الســـاكنة؛ ولكن عليكم أن تتفَّهمـــوا بأنَّ ذلـــك هو وجهة نظرى الشـــخصية، وأنَّ ما أقدمه، هو مدخل للحوار، ومحاولة لتأسيس منصة إنطلاق، وفى ذات الوقت فما أطرحه قد لا يعجب كثيرون، ولهم الحق لأننى أؤمن إيماناً كبيراً بنســـبية الحقيقة، وأننى قد أكون مخطئاً، مع أننى أرى غير ذلك، وسوف أتمسك بموقفى هذا، حتـــى يقنعنى آخرون بخطئه، أو ضـــرورة مراجعته، ولو

توصلت لذلــك فلن أجد حرجاً فى تغيير طريقة تفكيري، لأننى أهفو للحقيقة، ليس سواها، مع أنَّ ذلك أمرٌ عصيٌّ، ومقلقٌ.

ولكم كامل تقديرى واحترامي.

أسمرا – القاهرة ٢٠١٢

الزلزال وما قبله

الباب الأول

زلزال صامت

وصدمة غير محسوسة

أيـن تكمُـنُ علَّتُنـــــــــا؟

وطنٌ ينقســـم إلى نصفين، دُونَ أنْ نحسَّ بصدمة الانفصال تلك !، أهى قـــوة الصدمة، أم هى حالة من اللامبالاة، وعدم الإحســـاس بخطورة الفقد؟. وهل فقد جزء من الجســـد أمرٌ طبيعي من الســـهولة مـــروره بدونما تأثيرات أو حتـــى أعراض؟. وماذا لـــو خرج الظُّفرُ من اللَّحمْ؟ وهـــل أنّ حدثاً فى حجم انفصال/ اســـتقلال الجنوب حدثٌ عاديٌّ، نتلقاه، مثل ما نُتابعُ أخبارَ التلفاز، وهى تُحدِثُنا عن انقســـامِ بلدٍ فى كوكبٍ آخر؟. ولماذا لم تكُنْ هناكَ رُدُود أفعالٍ بحجـــم الفعل، و توازى المرحلـــة؟. ورُبّما يخفى مُنعطَـــف الطريق بعضاً من مُفاجآتٍ، لا تبتعد مســـافات بعيدة عن حالة التشظى والانقسامات تلك؛ وفى وقت تفاعل فيه كثيرون مع هذا الحدث، وهو أكبر أحداث العالم خلال ســـنين طويلة؛ بطريقة أقرب إلى الانفعال عندما يســـقُط «صحن صيني» فوق مزايكو فيحـــدث صوته المعروف، لكنْ فـــى حِدود المكان، وينتهـــى التأثيرُ والتأثرُ فى حِـــدود الزمان المعنية!، وربّما كان هُنالك من بكى فى ســـره، أو زرف الدمع ســـخيناً مع إخوته، وربُّما كان هُنالك من شعر بالصدمة لكن خللاً ما جعل رد الفعل أقل من الفعل بكثير، وبين هؤلاء وأولئك، هناك من قال «بركة الفاتو وعقبال الباقين من. . . . . . .» فى إشارة إلى دارفور، وهُنا» ضمير الغائب يعود إلى الســـودانيين الجنوبيين، وكذلك معنيٌّ به ســـودانيون آخرون، فى دارفور، وهو تعبيرٌ يكشـــفُ عُمق أزمتنا، وهـــى أزمة «الثنائية ««نحن»، و» هم»، وهى

تبدو جليةً فى الخطاب العام فى السـودان، وهى ثنائية تخفى ما يحمله العقل الجمعى من عنصرية، فالمركز «نحنُ»، والآخرون «هُم»، وهى تعنى أننا نختلف عنهم، وأننا نحنُ مركز الفعل، والآخرون هم موالون، أو تابعون، أو أنهم لا ينتمون إلينا. أو فى أحسن الأحوال «الإخوة الجنوبيون»، أو هم سكان «جنوبنا الحبيب».

إنَّ نهار اليوم التاسع من يوليو ٢٠١١، كان ميقاتاً فارقاً فى تاريخ ما اصطُلح عليه اسـم «الدولة السودانية»، حيث أكد الحدث هشاشة هذا الكيان، وضعف الانتماء إليه، فكيف تنقسـم أرضٌ ولا يشعر من يجلس فوقها بزلزلتها؟. ولو افترضنا أن التنوع الثقافى هو مثل لوحة تكتمل جمالياتها بتعدد ألوانها، فكيف يرحل قومٌ بأشجارهم جنوباً، ولا نشعر بخروج لونٍ أساسى من مكونات تلك اللوحة؟. وهل يشعر متذوق الفن بجمالية اللوحة، إذا ما رُسِمت بلونٍ واحد؟. إلا أن أهم ما كشـفه الحدث هو، سـقوط ورقة التُوت عن عَوْرة دولةٍ كانت تُعرَّف بأنّها هـى الأكبر فى أفريقيا والعالم العربي، وأنّها دولةٌ متعددة الأعراق والثقافـات والديانات، وأنّ لحظة قيام رئيس حكومة جنوب السـودان الفريق أول سلفاكير ميارديت بإنزال علم السودان الكبير خلال احتفال الدولة الجديدة، ثـم رفع علم الدولة الوليدة، غيرت معالـم كثيرة / ديموغرافية، أو طبوغرافية، وبدلـت خرائط، ومعـادلات جغرافية أخرى، ومعاهدات دولية، واقتسـام ثروات، ومحاصَّات مشتركة، وكذلك مواد دراسية، وموارد مالية وغابية، وهى حقائق كان نظام «الإنقاذ» نفسـه، قد أعلنها عشـية ذلك اليوم، فقد حرصت الحكومة على تبشير السـودانيين اليتامى بالتِّغيُّرات الجديدة والخطيرة، وأشارت إلى «أن مسـاحة السـودان ستتقلص بفقدانها لربع مسـاحتها، وبالتالى تغير وصف السودان بأنه أكبر دولة عربية وأفريقية إلى أنه «ثالث دولة عربية من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية والجزائر، وبالتالى فهو ثانى دولة أفريقية، فيما فقد السـودان كذلك نسبة ٨٠٪ من غطائه النباتي، وتحوّل إلى دولة شبه

صحراوية، مثلما يتغير معانى الكثير من الأغنيات والقصائد الوطنية التى كانت تتغنى بوطـــنٍ واحد ديمقراطي، مترامى الأطراف. وطن مفرداته عند بعضٍ من شـــعرائنا الوطنيين» عشـــة وميري». أو «حلفا ونمولي». «وصديقنا منقو» عاش من فصله!. وقال مدير مصلحة المساحة السّودانية عبدالله الصادق للصحافيين إنه «بانفصال الجنوب فقد السُّودان ٢٥ فى المئة من مساحته حيث كانت مساحته سابقا تبلغ ٢،٥ مليون كيلومتر مربع وبعد الانفصال اصبحت ١،٨٨١ مليون كيلومتر مربع. وشكلت مساحة البر ١,٧٥٢,١٨٧ كلم مربع، ومساحة البحر ١٢٩,٨١٣كلم مربع.

ونتـــج عن ذلك الواقع الجديد أن الســـودان فقد ثلاثاً مـــن الدول المجاورة وهى أوغندا وكينيا والكونغو الديمقراطية». وســـتصبح حدود السُّـــودان الجديد الجغرافية مشـــتركة مع سبع دول بدلا من تســـع. والدول التى ستكون له معها حدود هى إريتريا، وأثيوبيا وإفريقيا الوســـطى وتشاد وليبيا ومصر، وجمهورية السُّـــودان الجنوبي، كما أن حدوده مع أثيوبيـــا تقلّصَت من ١٦٠٥ كيلومترات إلى ٧٢٧ كيلومتراً، أما حدود الســـودان مع أفريقيا الوســـطى فقد تراجعت من ١٠٨٠ كيلومتراً إلى ٤٤٨ كيلومتراً. وصار طول الحدود ٦,٧٨٠ كلم، جاءت مصر مشـــتركة بالحدود بطـــول ١,٢٧٣كلم، إرتريا ٦٣٦ كلـــم، اثيوبيا ٧٢٧ كلم، الســـودان الجنوبى ١٩٧٣ كلم كأطول حدود مشـــتركة، أفريقيا الوسطى ٤٤٨ كلم، تشـــاد ١,٣٤٠كلم وليبيا ٣٨٣ كلم، بينما شـــكل طول الســـاحل البحر الأحمر ٨٧٥كلم وهو فى العرف الدولى لا يعتبر حدود مباشرة. وحدد استقلال الجنوب حدود الشمال؛ بأنها تمتد من خط العرض ٨،٤٥ ش، وحتى خـــط العـــرض ٢٣،٨ ش، وبين خطـــى الطول ٢١،٤٩ ق إلـــى خط الطول ٣٨،٣٤ ق. وقدمـــت وزارة الإعلام الســـودانية، وكان وزيرها فى ذلك اليوم الدكتور كمال عبيد محتفياً بما كســـبته يداه، وبما فعل حزبه، وهو الذى كان قد أعلن أن الجنوبيين بعد الانفصال لن يأخذوا حتى «حقنة»، فى موقف يكشـــف

ضعف الضمير، وموت الحس الإنسانى مع أن الشماليين أنفسهم يموتون بسبب إنعدام أسطوانات الأوكسجين فى مستشفيات الإنقاذ الفقيرة، ويعانون من بؤس الخدمات الطبية، رغم أنف دعوات «توطين العلاج» - فى وقت يتسابق فيه الأثرياء، وبما فيهم المسؤولون؛ إن مرضوا، والمقتدرون صوب «الأردن»، و» تركيا» للعلاج والفحوصات الطبية، والاطمئنان على أوضاعهم الصحية، أما من يستطيع بدعم الأسرة والمغتربين فهو سوف يهبط أرض مصر- ووصف المهندس عبدالله الخارطة الجديدة للسُّودان «بأنَّها جميلة وشكلها جذاب من الناحية الفنية» !. فما بقى لهذا المسؤول سوى أن يتغنى تغزلاً فى خارطة الوطن الجديدة، بعد أن وضح «الأبعاد المستجدة على الأرض بعد انشطار السودان إلى دولتين.

أما السُّكان فقد أصبح العدد (٣٣,٤١٩,٦٢٥) نسمة بدلاً عن (٤٠,٠٠٠٠٠٠)، تشكل نسبة ٦١,٧٪ منهم الفئة العمرية أقل من ثلاثين عاما، وعلى المستوى الإدارى تراجع عدد الولايات السودانية من ٢٥ ولايةً إلى ١٥ ولايةً، زادت بعدها الحكومة ولايتين هما ولاية شرق دارفور وعاصمتها الضعين وولاية وسط دارفور وعاصمتها زالنجي، فيما أصبح عدد المحليات(١٧٦) محلية. واحتفظ السودان بعلمه ذى الألوان الأربعة (الأحمر،الأبيض والأسود والأخضر مثلث) وذات النشيد الوطنى للشاعر أحمد محمد صالح وألحان أحمد مرجان بينما شكل (صقر الجديان) الشعار القومي. وهناك جانب آخر، وهو فى غاية الأهمية حيث كشف خبراء بيئيون أن السُّودان فقد نسبة ٨٠٪ من غطائه النباتى بحيواناته المتوحشة والفريدة ؛ كالنّمور والأسود والغزلان، والماشية مثل الأبقار؛ بخروج هذه المساحة مع انفصال الدولة الجديدة، والتى ستمتد من مناخات شبه استوائية إلى استوائية غنية لتترك الشمال يترامى فوق ملايين الكيلومترات، معظمها يمتد ما بين السافنا الغنية بالنيل الأزرق، وجنوب كردفان، والسافانا الفقيرة وسطاً وحتى المناخ شبه الصحراوى شمالاً. وخسارةٌ

أخـــرى، وهى التى زادت القنط فى نفوس قوم «الإنقاذ» وجعلتهم يتعاملون مع الدولة الجديدة بحقد، واستعلاء، مع أنهم هم الذين دفعوها نحو «الاستقلال/ الانفصال» دفعاً، وتمثلت الخســـارة فى خروج نســـبة ٧٥٪ من النفط، ويقدر الإنتاج اليومى للنفط السُّـــودانى بحوالى ٥٠٠ ألـــف برميل ينتج الجنوب منها ٣٥٠ ألف برميل يومياً، ومع ذلك كان الرئيس البشـــير؛ وفى كل مناسبة يعلن أن الشمال لن يتأثر بانفصال الجنوب؛ بل ذهب بعضهم أبعد من ذلك حين شبه الجنوب بأنه «ترلة» – أى مقطورة فى قاطرة مندفعة، وربما تؤخر هذه المقطورة من سرعة اندفاع القاطرة الحقيقية، وهى الشمال.

ثيـران العنصريـين السـوداء

وســـط هذه الحالة اليائسة، والمواقف الملتبســـة تلك، والمشاعر الحائرة، كان صوت «منبر الســـلام العادل»، هو الصوت الأعلى، وهو أحد المنابر العنصرية ذات الصـــوت المرتفـــع، و يتزعمه الطيب مصطفى خال الرئيس البشـــير، وقد نشـــط المنبر، وعبر صحيفته «الانتباهة» فى نشر الكراهية بين السودانيين، وزرع الفتنة بين الشـــمال والجنوب، وقد قام المنبر بنحر ثورٍ أســـود اللون؛ تعبيراً عن فرحته باستقلال الجنوب، ووزعت كوادر المنبر الحلويات بيوم الفرح الأكبر بعد أن ظنّوا فى استقلال الجنوب «استقلالاً حقيقياً للسودان، وطى صفحات وحدة الدماء والدمـــوع»، ولا غَرو أن يذبح قادة المنبر الذبائح ابتهاجاً ببتر أحد أجزاء وطنٍ كبير، وهم من يظنون أن ذلك الجزء «سرطاناً يجب استئصاله» فقد نقلت «الجزيـــرة نيت فى تقرير لها من الخرطوم «لم يجد منبر الســـلام العادل –حزب الانفصاليين الشـــماليين– الذى يقوده الطيب مصطفى خال الرئيس عمر البشير بدا مـــن إعلان احتفاله وســـعادته باكتمال مراحل فصل جنوب الســـودان عن شـــماله لمبررات قال إنها «منطقية». وفور إعلان رفع العلم الجنوبى وإنزال علم السودان فى مشـــهد بكى له عدد من المواطنين، عمت فرحة هستيرية المحتفلين بالانفصال، بل هلل بعضهم، وكبروا، وتعانقوا، فى مناسبة يرونها من «أسعد

المناسـبات» فى تاريخ السودان الحديث. وعلى الرغم من خلو شوارع العاصمة السـودانية من المارة، ومن أى مظهر للاحتفال بالمناسبة، فقد تجمع عشرات من أنصار منبر السـلام العـادل -الذى يعتقد البعض أنه جنـاح من أجنحة المؤتمر الوطني- للاحتفال بالمناسـبة بمقر الحزب فى مشـهد لم يخل من التأييد حينا، ومن الاسـتنكار أحيانا. وفى تعليقه على حـدث انفصال الجنوب، أكد رئيس الحزب الطيب مصطفى أن السـودان «تخلص من جسـم سرطانى ظل يؤخره لفترات طويلة»، مشـيرا إلى أن الجنوب كان مصدرا أساسيا لأزمات السودان.» وقال مخاطبا العشـرات من مؤيدى حزبه إن «السـودان وبتخلصه من الجنوب سـيصبح دولة رشيدة بعدما تقل عنه أعباء الجنوب»، مؤكدا أن الإقليم الجنوبى «كان مصدرا من مصادر التخلف والحروب والدمار»(١).

وقد لعبت صحيفة المنبر العنصرية «الانتباهة» و» منبر السـلام العادل»، دوراً سلبياً فى علاقة الشمال بالجنوب، والمنبر هو منبرٌ عنصريٌ، وتحومُ شُكوكٌ قوية حول علاقته بحزب «المؤتمر الوطنى الحاكم»، فالمنبر تشـّكل مع بشريات اتفاقية السلام الشـامل، بين الحكومة السودانية والحركة الشـعبية لتحرير السودان فى عام ٢٠٠٥، وكان زعيم المنبر إلى وقت قريب وزيراً اتحادياً بالحكومة نيابةً عن المؤتمر الوطني، وسـبق أن تقلَّد منصب مدير وكالة السُّـودان للأنباء» سونا»، ومديراً للتلفزيـون، وقد ابتدع الرجل خلال توليه المنصب أسـاليبَ ما عرفها حتى السـلفيون فى حركة طالبان الأفغانية، أو الشباب الصوماليون، فقد ابتدع ما أطلق عليه «الحجاب الإلكتروني، وهو وضع شريط أسود اللُّون على الشاشة البلوية لتسـتر الجزء الواضح من أجزاء بعض الممثلات المصريات، وهى بدعة توضـح نهج تفكيره!، وغلوه، وتطرفه، كما ضم المنبر عدداً من ضباط الجيش السـودانى المتقاعدين، فى محاولة لامتصاص صدمة اتفاقية السـلام الشامل،

(١) الجزيرة نت ٩ يوليو ٢٠١١

وهـــى اتفاقية رفضها عدد من القيادات الحكومية مثـــل قطبى المهدى - وقطبى نفســـه كان يكتب فى صحيفة العنصريين «الانتباهة» ما يؤكد علاقته العضوية، أو الفكرية، مثلما عارض غازى صلاح الدين الاتفاقية بعد إبعاده عن الملف، بل أنَّ مصادر مقربة من الرئيس البشـــير أكدت لى أنَّ وزير الدفاع عبد الرحيم محمد حسين كان يعارض بشدة التوقيع على ترتيبات أمنية وعسكرية مع الجيش الشـــعبي، بل أن عبد الرحيم هذا، كان يحرص علـــى إجراء اتصالات هاتفية يومياً بالمقربين منه ليبشـــرهم بتعثر التفاوض، كلما تأخر المفاوضون فى تجاوز إحدى العقبات التى تواجههم، واســـتحالة التوصل لاتفاق مع الجيش الشعبي، بل أنَّ الرجل، كان من أســـعد الناس بخبر مغادرة الوفد الحكومى فى سبتمبر ٢٠٠٣ منتجع نيفاشـــا قبيل إعلان النائب الأول للبشـــير، على عثمان محمد طه، موافقته على الترتيبات الأمنية والعسكرية، وكان من ضمن المغادرين وزير الدفاع الفريق بكرى حســـن صالح، ومدير المخابرات صلاح عبد الله «قوش»، وربما أن موقفاً معادياً من عبد الرحيم تجاه طه قد يكون ســـبباً فى شماتة الوزير فـــى النائب الأول، والرجل الثانى فى الحكومة، فقـــد كان طه وراء إبعاد عبد الرحيم مـــن وزارة الداخلية بعد فضيحة انهيار مبانى جامعة الرباط، و ما تردد من شـــبهات حول علاقة الوزير بالعمارة، وبالمقاولين الذين شيدوا ذلك البناء الهش! . وبعد ضغوطات إعلامية، وتنظيمية اضطر البشـــير للانحناء للعاصفة لأن مركـــز القوى وقتها كان فى صالح طه، وحوَّل البشـــير صديقه الحميم إلى «استراحة محارب»، وبالفعل ترقى بعدها وزيراً للدفاع! . فكأن شبهات الفساد تزيد الناس درجات فى ســـلالم الترقى فى بلاد السُّودان!، وهذا الرجل (عبد الرحيم) هو قصة أخرى، فهو يثير الغثيان بحديثه عند ساعات الخطوب، لدرجة أن أطلق عليه البعض «اللمبي» وهو الشـــخصية الدرامية البلهاء التى كان يؤديها الممثل المصرى محمد سعد، فهذا الوزير عندما سألته هيئة الإذاعة البريطانية فى اغســـطس١٩٩٨ تعليقاً على ضرب صواريخ توماهوك الأمريكية مصنع الشفاء

ببحري، أكد أن الضربة تمت بطائرات قادمة من الشمال، فى إشارة إلى مصر، مـــع أنّ الصواريخ كانت قد انطلقت من ميـــاه البحر الأحمر، وليس هذا هو المثير وحده، إلا أن الوزير الهمام عندما ســـأله المذيع عن هل «رصدت الحكومة الطائرات؟» رد بكل بســـاطة، وبلا مســـؤولية، أو حياء «شـــافوها المواطنين. . شـــافوها المواطنين»، وقصص عبد الرحيم كثيرة، لكن نذكر منها تعليقه، وهو وزير دفاع عن اختراق إســـرائيل لأجواء الســـودان، وتوجيه ضربات فى عمق الشـــرق، برر ذلك فى حوار فـــى برنامج «حتى تكتمل الصـــورة» بقناة النيل الأزرق، أن «الطائـــرات جات بالليل والدنيا ظلمـــة، والرادارات كانت معطلة لأن الكهرباء قاطعة، والمســـؤولين كانوا يصلون فى صلاة العشاء». ولا تعليق. ســـوى أن نوجه سؤالاً للقارئ. . ما نوع العقلية التى تحكم السودان، وتتحكم فى مصيره؟؟. وهل لانفصال / استقلال الجنوب علاقة بتفكير هؤلاء؟.

إن علاقة «منبر الســـلام العـــادل» بالحزب الحاكم، لا تحتـــاج منا لكثير عناء كى نكشـــفها، لأن الأمر لم يكن ســـراً من الأسرار العظيمة، فصحيفة الحزب «الانتباهة» هى التى كانت تنادى بالانفصال نهاراً جهاراً مع أن قانون الصحافة والمطبوعات يحظـــر على الصحف تناول قضايا «تمـــس الأمن الوطني، وتهدد وحدة البلاد، وسلامتها»، وأن بالقانون الجنائى لسنة ١٩٩١ مادةً واضحة تصل عقوبتها الإعدام، وهى «تقويض النظام الدســـتوري. ٥٠- من يرتكب أى فعل بقصد تقويض النظام الدســـتورى للبلاد أو بقصد تعريض استقلالها أو وحدتها للخطر، يُعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد أو السجن لمدة أقل مع جواز مصادرة جميع أمواله.» القانون الجنائى السودانى لسنة ١٩٩١، الباب الخامس، الجرائم الموجهـــة ضد الدولة. وكذلك «إثارة الكراهية ضد الطوائف أو بينها. وردت فى المادة ٦٤- وتنص على أن كل «من يعمل على إثارة الكراهية او الاحتقار أو العداوة ضد أى طائفة أو بين الطوائف بسبب اختلاف العرق أو اللون أو اللسان وبكيفية تعرض الســـلام العام للخطر، يعاقب بالســـجن مدة لا تجاوز سنتين أو

بالغرامة أو بالعقوبتين معاً« (٢).

وهى التى كانت تثير الكراهية بين السودانيين من خلال استخدام عنف لفظي، محشـــود بالكراهية والاحتقار للجنوبيين، بل كانت سياسة الصحيفة تقوم على إبراز عناوين يومية تؤســـس لهذه الكراهية، وللقارئ أن يرجع إلى أى عدد من أعدادها، للتأكد من أن حديثنا هذا ليس مجرد تعميم، وأنا أقول بملئ فمي.. اقــرأوا أى عدد من أعـــداد هذه الصحيفة لتجدوا ما أشـــرت إليه، لدرجة أن حصول اشـــتباك بين اثنين من المواطنين تتجه الصحيفة إلى منحه الصفة العرقية بقولها «جنوبى يعتدى على مواطن» أو جنوبيون يثيرون الرعب فى الكلاكلة»!. وللمفارقـــة ؛ أن ما فعلته «الانتباهة» فى الســـودان هـــو ذات ما كانت تفعل (كانجورا) الصحيفة الرواندية؛ التى حرضت على المجازر بين الهوتو والتوتسى بروانـــدا، و (كانجورا) تعنى بلغة (الكينيـــا رواندا) (الانتباهة)، و بذلك تكون «الانتباهة» فى نسختها الرواندية ساعدت على قتل (٨٠٠٠٠٠) من المدنيين ، فهذه «الكانجورا» كانت تصف الناس بأنهم «صراصير» كى تمهد لقتلهم، ، فُقدم فيما بعد مالـــك الصحيفة بعد محاكمات الإبـــادة الجماعية إلى المحاكم، لكن «كانجورا «نســـخة الســـودان تجد الدعم المادي، والإعلان، والتوزيع فى دوواين الحكومة، ووحداث الجيش والأمن والشرطة، وتقدم لها الإعلانات، بل يحسب القائمـــون على أمر هذا البلد المخطوف، ألف حســـاب، فصارت أعمدة كتابها مشـــاريع للدولة، وموجهات لا تقبل النقد، ورؤى يحملها مفاوضو النظام فى مفاوضاتهم، بل صارت كتاباً مقدساً لا يأتيه الباطل من خلفه، أو من بين يديه، بالنســـبة للإنقاذيين أوأسرتهم الحاكمة، إلا أن مصطفى ظل فوق أبراج مشيدة، لا يدركهـــا الموت الإنقاذي، وفوق جبلٍ يؤويـــه، ويعصمه من فيضان الغضب الرسمي، بل صُمم له الدُّور بامتياز ليلعَب لعبة القط والفأر مع الانفصاليين فى

---

(٢) انظر القانون الجنائى السودانى لسنة ١٩٩١ ، الباب السابع ، الفتنة.

الجنوب، على طريقة اللِّعب بالبيضة والحجر، وكان المؤتمر الوطنى يقصد بتلك اللعبة الجنهمية اصطيـــاد عدد من العصافير؛ فإن جنح الجنوبيون نحو الوحدة، فلابد أن تتحق «الوحدة» وفق شـــروط الحزب الحاكـــم، ولو أرادوا الانفصال فالخرطوم هى التى تريده أكثر من جوبا، بل أن هنالك متطرفين «بيننا» يرفضون السلام، والتعايش، ويذكرون الشمال بوحدة الدماء والدموع.

وعلاقة المنبر بالمؤتمر الوطنى يمكن أن نتلَّمســـها مثلاً، فى رأى سيد الخطيب، وهـــو أحد مفاوضى الخرطوم منذ نيفاشـــا، ؛ فقد كتـــب الخطيب فى صحيفة «الســـودانى قائلاً بعد أن ألمح إلى أن مصطفى يتملق آخرين نافذين فى السلطة «ولم أعبأ أيضا لأن أمر اتفاق السلام هو أمر الوطن كله، فانتظرت المعنيين فى الدولة والحزب أن يتصدوا بالتوضيح، إزاء ســـوء الفهم وسوء القصد. ورابنى مـــن المؤتمر الوطنى صمت طويل، غير حكيم وغير جميل وكأن مقولة صاحب (الانتباهـــة) التى بدأ بها حملته الخرقـــاء تلك صحيحة، ومقولته قائمة على أن اتفاقية الســـلام أو (نيفاشا) كما يسميها هى صنع من سبق أن ذكرت اسماءهم، وكان أول أمـــره يحمِّـــل (وزرها) لنائب رئيس الجمهوريـــة على عثمان محمد طـــه، ومعه هؤلاء، ثم اقتصر بعد فترة علـــى وفد التفاوض بعد أن اختزله فيّ وفى إدريس، ولصمت المؤتمر الوطنى هذا علاقة بالوسوســـة والتحريض اللذين أشـــرت إليهما، وكنا نعرف فى بدايات عهد السلام من تمنّى له الفشل لأسباب شـــخصية، ثم نعرف من بدأ منذ اللحظة الأولى حملة حدها الأدنى أن تستمر الأمور وكأن اتفاق السلام نفسه لم يكن.. أن تظل الأمور، خصوصاً فى معمار الســـلطة، كما كانت.. وفى حبل هـــؤلاء كان يحتطب صاحب (الانتباهة) بل أن انتباهته نفســـها ومنبره من ثمار ذلك العقد الذى قام على أن اتفاق الســـلام فصل آخر فى مسرحية مستمرة الفصول. ولك أن تسألني: لم قررت أن تكتب الآن؟.. والإجابة هى أن الحملة الشريرة المتذرعة بالتدليس والمداهنة والاستعداء المفضوح قد تجاوزت قدرها مؤخراً.. ولا أقصد هنا أن نبرة السباب قد ارتفعت

جداً فحسـب، بل أعنى أنهـا بعد أن صار الانفصال واقعـاً، وبالرغم من أن الانفصـال كان أمنية لهؤلاء لدرجة أنهم (كرّموا) له، إلا أنهم- بواسـطة منبر (الانتباهة) غذوا أولاً مشـاعر مرارة (مع أنهم يجب أن يشـعروا بالفرح) عامة وبعد ذلك لعبوا عليها بغاية أن تكون العلاقات بين السـودانَيْن أسوأ ما تكون. وأحد أهم ميادين هذه اللعبة فى نظرهم هو اتفاقية السلام مرة أخرى.. ومع أن يقينى بأن نظرة عامة أهل الوطن نحو الاتفاق والسلام لم يتغير جوهرها، إلا أن بعض الدوائر تأثرت بهذا الهتر الذى أحل المرارة والرغبة فى الاشـتفاء بواسطة (الردح) محل العزيمة الصادقة على جعل انفصال السودانيْن بداية جديدة لكليهما تثمر عافية ونمواً حراً من وَغَر الاحتراب والعداء، وتبادلاً- بالعقل- للمصالح، وسـداً- بالتراضي- لأبواب النزاع أن يتجدد» (٣). ثم يضيف «الغريب أن هذه الدوائر التى أشـرت إليها ليست هى عامة السـودانيين، بل إنها دوائر متداخلة قريبة من السلطة ومن المعارضة، مدفوع بعضها بالطمع أن تكون البداية الجديدة تركة لها، وبعضها بالخوف من المجهول». وعنصرية المنبر وزعيمه لم تكن هى رأى الخطيب وحده؛ فلقد شـاركه فى الرأى أيضا محمد مندور المهدى ؛ وهو المسـؤول السياسى للمؤتمر الوطنى فى ولاية الخرطوم، فقد قالها بصريح العبارة فى منبر لصحيفة الوطن «لقد كرس للعنصرية والقبلية» (٤)..

إلا أن الشـهادة الفصل كانت «من أهلها»، أى من أهل المنبر؛ فقد أصدرت مجموعـة من كوادر المنبر الشـابة ؛ بياناً كالت فيـه الاتهامات للمنبر وقادته، واتهمتهم اتهامات كثيرة، لا تقل خطورة عن قولهم «بسـبب تصرفات الحكومة والمنبر.. تحول أبناء الشـمال والوسط إلى أعداء للجميع، يسعون لاستهدافهم (لجـرم جره قلة من بنيهم).. ويرون أن «القبيلة أصبحت مثل مظلة بمحطة

(٣) سيد الخطيب/ السودانى/ ٣ مارس ٢٠١١.

(٤) صحيفة «الوطن» السودانية/ ٢١يناير ٢٠١١.

مواصلات عامة يستظل بها الجميع . . لا تعبر عن روابط ومركزية قبلية كما نراه عند المجموعات الأخرى، والتى مازالت تتمتع بسيطرة وحس قبلى طاغي، يجعل كل أبنائها يهبون هبة رجل واحد عند الملمات . . كما أن لديها نظمها المقاتلة التى توفر لها الحماية ضد المجموعات الأخرى . . فهل هذا موجود بالشمال والوسط؟ لذا القول بأن هذه المجموعة هى أضعف المجموعات السودانية ليس قول من باب الافتراء . . فما كان أحوج الجميع إلى نظرة جديدة تستلهم الجميع، تعلى المصلحة العامة، تستوعب الآخر دون وصاية أو استعلاء عليه، أن ننشئ دولة القانون الذى يساوى بين الجميع، فنتجنب الاقتتال والحروب الأهلية». وقالت هذه القيادات الشابة فى بيانها الصادر فى الثالث والعشرين من يناير ٢٠١٢ «أنه ليس هناك من جديد، نفس العقليات الخربة، التى تسعى لبلوغ غاياتها الذاتية، وجدت فى المنبر ضالتها، فكان هناك متسع لكل الرذائل التى يجيدونها، من مؤامرات وفتن وما يعف عن ذكرها اللسان من صفات لا تليق بمن يحترم نفسه، ناهيك عن من ينصب نفسه منافحاً وتياراً لجمع صفوف المسلمين، يدعى الحفاظ على الهوية الإسلامية، وتغيير المجتمع لجعله مجتمعاً نقياً يتمثل بأخلاق الإسلام ! كأن السودانيون لم يكونوا مسلمين من قبل !».

إنّ كثيراً من المقربين من الرجل العنصرى يربطون مواقفه من الجنوب بقضايا «شخصية»، ومن تلك مقتل أحد أبنائه فى الحرب ضد الجيش الشعبي، وقد دفع الرجل بابنه دفعاً للقتال، وهو ما سبب له أزمة نفسية داخلية، مع أن العنصرية هى سمة من سمات الفاشيين، ومن سمات الأشخاص قليلى الذكاء، «فقد أكدت دراسةُ علمية «أنّ أصحاب الذكاء المنخفض فى الصغر أصبحوا عنصريين فى الكبر، وأنّ الأشخاص الذين لديهم مستوىً معرفى أقل لديهم علاقات أقل مع أشخاص من عرقٍ مختلف، و أنّ البالغين أصحاب الذكاء المنخفض يميلون إلى تبنّى أيديولوجيات اجتماعية محافظة، و أنّ هذه الأيديولوجيات فى المقابل تشدد على الهرمية ومقاومة التغيير وهى مواقف تقود إلى اتخاذ أحكام مسبقة.»

وقلة ذكاء مصطفى، تتضح فى موقفه المتناقض، فهو يهاجم اتفاقية نيفاشا التى فصلت الجنوب، وحققت له حلمه، ومشروعه الكبير؛ إلا أن ذات الرجل يلعن نيفاشا لأنها أخرجت الجيش السودانى من الجنوب، وأدخلت الجيش الشعبى إلى جوبا، وإلى الخرطوم!. أى أنه يقف انطلاقاً من لاوَعْيِه مع «الوحدة القسرية»، وانتشار الجيش فى أدغال الجنوب لملاحقة الجنوبيين، وقتلهم، وحرق غاباتهم، عبر اتباع سياسات الأرض المحروقة، وبالطبع فإن دافع المنبر هو الحفاظ على امتيازات قديمة، أو التمتع بريع رأسمال رمزى تم اكتسابه من «نقاء العرق»، مع أن دراسة علمية أخرى نحترم مخرجاتها نفت «مسألة وجود «نقاء عرق فى السودان»، و أكد مقدم الدراسة الدكتور هاشم يوسف حسن أنه وبحسب ما نتج عن تحليل الـ DNA أن هنالك (قربى جينية بين مجموعات قبلية كثيرة مما يشير إلى أصلها الواحد). وقالت الدراسة أن الهوسا والفلاتة من هى قبائل أسيوية وأوربية، وأن للبجا صلات (قربى جينية) بالطوارق فى الصحراء الأفريقية، وأن هنالك تشابه بين جينات المسيرية والدينكا. إلى ذلك كشفت الدراسة عن (صلة قربى جينية) بين النوبيين والفور والبرقو والزغاوة. (أما الجعليون حسب الدراسة فإن بعضهم يحمل جينات مثل جينات الهوسا والفولاني، فيما يحمل بعضهم الآخر جينات كجينات النيليين). وأشارت الدراسة إلى تشابه بين جينات النوير والعركيين. (وأن هنالك مجموعات كبيرة من السودانيين فى "الوسط والشمال" تتماثل جيناتهم مع جينات سكان شرق إفريقيا خاصة (الأثيوبيين.)» (٥).

لقد نجح المنبر فى إذكاء نار الفتنة بين الشمال والجنوب، وبناء جدار عازل حال دون تقوية تيار الوحدة داخل جنوب السُّودان ؛ وبالضرورة أن نقول «من العسف تحميل أوزار الانفصال للمنبر كلها وحده، أو حتى للمؤتمر الوطني، فبالطبع؛ فإن هناك تراكمات تاريخية، كانت نتاج ممارسات قديمة ظلت تمارسها

(٥) دراسة قدمت بمركز طيبة للخدمات الصحفية مايو ٢٠١٠.

نُخب المركز ضد الجنوب، وهو أمر ساعد في تكوين تيارات قومية داخل الجنوب، إلا أنّ قيام المنبر كان بمثابة أحد المحفِّزات التي كانت تُحفّز مجموعات من السودانيين في الجنوب من أجل التصويت لخيار الانفصال، وهو ما يدفع الحرج، أو الشعور بتأنيب الضمير لمن كان متردداً في التصويت للانفصال، كما كان يمنح القوميين هناك أدلةً ومبررات لتقوية مواقفهم، ولذا لم يكن مستغرباً بأن صحيفة «الانتباهة» كانت هي الصحيفة الأولى في التوزيع في الجنوب، حسب معلوماتي التي استقيتها من مراكز التوزيع، فيما حلَّت «أجراس الحرية» ثانيةً، وهي صحيفة كانت تدعم الديمقراطية وحق تقرير المصير، وربما يكون قلة المطبوع، والنسخ الموزعة في الجنوب، سبباً في هذا الترتيب، ثم كانت «الانتباهة» أول صحيفة تمنع من التوزيع في الجنوب ذاته بعد الاستفتاء مباشرةً.

خدعة الأعلام والمعاوضة النفسية ولعنة التاريخ

وإذا ما تركنا موقف «منبر السلام العادل»، أو «الخراب العاجل» جانباً ودلفنا إلى الخرطوم في ذلك اليوم؛ وهي التي كانت عاصمةً لسودان موحد، ومستقل لمدة ٥٦ عاماً، فسوف يلفت الانتباه ذلك الهدوء، وهو هدوء مشوبٌ بحذرٍ شديد، واستعدادات وسط القوات الأمنية، فيما قامت السلطات الأمنية بتوزيع علم السودان، كنوعٍ من الاحتفاء الشكلي بالعلم، ورفعه في كل مكان. وقامت المجموعة التي تشكلت بقيادة الفريق عبد القادر يوسف مساعد المدير العام لجهاز الأمن بزيارات للصحف لـ (تبصير الرأي العام بأهمية تعظيم العلم خاصة في يوم التاسع من يوليو، وإرسال رسالة للجميع بضرورة رفع علم السودان عالياً في المنازل وجميع المرافق وفي السيارات) كما قامت بالاتصال بالمدارس. وأشار الفريق عبد القادر يوسف في تصريحات صحفية إلى أن هدف المبادرة هو إعلاء شأن العلم وتكريمه، وأن المبادرة منهم كشعبيين وليس بصفتهم الرسمية – لاحظ التناقض- ضابط كبير في أخطر الأجهزة في البلاد يتحدث عن مبادرة «شعبية»! وذكر ضمن أهدافهم من الحملة الطمأنينة

بأن (يوم التاسـع من يوليو فرحة أيضا لأهل الشـمال) وقال «إن جهاز الأمن تبـرع بأكثر من مليون علم بأحجام مختلفة سـتوزع فى جميع محليات ولاية الخرطوم، وكل شـخص سيصله علم من خلال لجنة الحى أو فى مكان عمله أو فى الطريق، وأنّ كرنفال الوفاء للعلم سيتواصل من خلال مهرجان ضخم يوم السبت المقبل بشارع النيل بمشاركة أكثر من ٣٠ فناناً وفنانة أبدوا سعادتهم بالمشـاركة والتغنى بالأناشيد الوطنية كما أنهم سـيكرمون الرموز مثل المهدى والميرغنى ونقد» (٦).

ولا شـك فى أن المؤتمر الوطنى أراد بمثل تلك الخطوة، خداع نفسـه قبل خداع الآخرين بفائدة اسـتقلال الجنوب، فهى «معاوضة نفسـية»، ونوع من «الميكانيزمات الدفاعية، بغرض الالتفاف حول الأزمة الحقيقية، وهى انقسـام وطـنٍ كبير، إلا أن تفكير صنـاع القرار فى النظـام الإنقاذي، كعهدهم، يظـلّ تفكيراً مأزوماً، فهذا النظام منذ أن اسـتولى على السـلطة ظل يعيش أزمات متلاحقة، بل هناك أزمات يصنعها هو بنفسـه باستمرار، فكانت أولى الأزمات هى انقلابه على الشرعية الديموقراطية، ودخوله فى مواجهات مع غير الإسلاميين من خلال تصفيتهم من الخدمة العامة عبر قرارات الفصل التعسفي، ثم جاءت تجربة بيوت الأشـباح سيئة السمعة، وتلتها بعد ذلك أزمات الحصار الإقليمـى بإعلانه العداء على دول الجوار وخلقه لحالات توتر مع معظم دول الجوار مثل إريتريا وأثيوبيا ومصر وأوغندا، من خلال السـعى لنشر مشروعه الحضارى فى داخل تلك الدول بدعم حركات متطرفة، ودعمه لعملية اجتياح الرئيس العراقى السابق لدولة الكويت وضمها إليها، وخلق أزمة دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، ثم أوصلته حالة المراهقة الدبلوماسية تلك إلى التوتر مع الولايـات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا، وهى مرحلة كانت تعد من

(٦) تصريحات صحفية نشرت فى الخرطوم ٨ يوليو ٢٠١١

أســوأ مراحل الدبلوماسية السودانية، وأكثرها انحطاطا، حيث كانت علاقات الدول تدار عبر التعليق السياسى للرائد يونس محمود الذى لم يترك دولةً من الدول إلا شتمها، بسبب أو من غير ما سبب، وعبر مجلس الصداقة الشعبية العربيــة الإســلامية، وما جمعه من متطرفى الأرض، وعبــر وزارة الخارجية ودوائرها المختلفة، وهو ما خلق له أزمة دولية وحصار مستمر، ثم دخل في الســنوات الأخيرة في المحور الإيراني، ووضع نفسه هدفاً لضربات إسرائيلية جوية في بورتســودان والخرطوم في الأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ مع أن الســودان ليس دولة مواجهة، لكنها الأخطــاء التكتيكية الممنهجة والتفكير المــأزوم! . كما كانت أزمة إدارة التنوع الثقافى والتعدد الديني، وتوســع دائرة الحــروب العادلة فى كل أطراف الســودان، وكأن الجماعة الحاكمة هى فريق إدارة أزمات، ولما كثرت الكوارث بلغ الأمر درجة اللامبالاة، وابتسار القضايا الكبيرة بكلمات بسيطة، كعبارات «امتحان وابتلاءات» «ومؤامرة بسبب توجهنا الإســلامي»، والهروب نحو العاطفة، ودغدغة المشاعر، وعدم ارهاق النفس بطرح التســاؤلات العصية، ومواجهة الواقع عبر التفكير العقلي، وهو تفكير ثاقب، وناقد، وعميق.

فأهل الإنقاذ يريدون تسويق الوهم للسودانيين، حول فائدة انفصال/ استقلال الجنوب، مستغلين طبيعة المجتمعات المقهورة، وما تحمله من استعدادت نفسية، وذهنية، تجعلهم عرضةً لشــراء الأوهام، وتســويقها، ويرى الدكتور مصطفى حجازى فى كتاب حملٍ عنوان التخلف الاجتماعى / مدخل إلى ســيكولوجية الإنســان المقهور «إنّ الذهنيــة المتخلفة تغرق فى التخبط عنــد كل مرحلة من المراحل الســابقة. كما تقفز من مرحلة أولية إلــى مرحلة نهائية كى يتضح لها العجز من متابعة الســير فتعــود القهقرى إلى الوراء، وتظــل هكذا بين اقدام واحجــام لا تســتطيع ان ترجح حلاً على آخر... الــخ» (٧)، ويرى الدكتور حجــازى «أنّ التخبط واعتباطية الالتباس لا يميزان الفئات غير المتعلمة وحدها؛

وانما على درجة كبيرة من الانتشار بين اغلب فئات المتعلمين. ولا شك ان نتائج بائسة ستتمخض عن التخبط ابرزها قصور عمليات التحليل والتوليف كخطوتين ومتتابعتين فى بحث المسائل. وهو ما يؤدى فى النهاية الى عدم الربط بين المقدمات والنتائج المنطقية (٨)، فالحكومة تريد ان تقول لنا إن الجنوبيين انفصلوا بإرادتهم، هكذا، دون أن تحفزنا على إعمال العقل، وطرح تساؤلات، والدخول فى جدل مستمر من أجل الحقيقة، وهو لماذا صوت الجنوبيون لخيار الانفصال؟. لكن قصور التفكير الجدلى يقودنا إلى أنهم «حاقدون، ولا يريدون العيش معنا»، أى أن القفز مباشرةً إلى اسهل الطرق لاقناع النفس، أو أن انفصال/ استقلال الجنوب كان مؤامرةً أجنبية،. وهى آلية دفاعية تجد طريقاً معبداً نحو الخيال الشعبي، لكى ينطلق من نظرية المؤامرة التى ترد كل الأزمات الى عوامل خارجية. وعزل الاشياء بعضها عن البعض من خلال عملية عزل وفصل المقدمات من النتائج، وهى أسهل خيارات العاجزين لتبرير عجزهم، واسقاط ذلك على عامل ليس هو العامل الحقيقي، بل هو عامل يريح النفس من مواجهة التساؤلات الصعبة، إن عملية الإسقاط هى أسهل طرق الفاشلين للبحث عن مشاجب يعلقون فوقها فشلهم، ولذلك فرفع الأعلام كان هو انتصار لكرامة مفقودة، وإعلاء لسيادة منقوصة، وتأكيد على قوة متوهمة، و أنَّ كل هذه الوسائل لا تعدو أن تكون سوى حيل خداعية، وهى حيل نجدها فى التغنى للهزائم عندنا، أو عند تمجيد الطغاة عندما تنعدم الرموز الخيرة فى المجتمعات، ويسود القهر، فينتشر الكذب، والنفاق، والتملق، والخداع، وهو فى مثل هذه الظروف هو خداع الذات قبل خداع الغير، فمثلاً ؛ إن الذين

---

(٧) د. مصطفي حجازي، سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة١١، ٢٠١٠، ص ٢٦

(٨) المصدر نفسه

سـالت مآقيهم بكاءً على الرئيس العراقى السابق صدام حسين وهو يقف أمام فصيل الإعدام، صوروه على أسـاس أنه بطل، وجسد لهم دور الضحية فى تلك المرة، فصدقوا أنه بطل، ونسوا أو تناسوا أنَّ نفس الرجل، وربما فى ذات المكان كان يتبسم لقتل آلاف الضحايا من العراقيين، وأن الساحة التى وقف فيها فى لحظاته الأخيرة، لم يشيدها الرجل لتكون ميادينا للعب الاطفال، او مسارح للعروض المسرحية والسينمائية. أو ليس هو ذات الرجل الذى قتل الآلاف من شعبه، ومن أبناء الأكراد والشيعة؟. ام أنه لم يكن هو ذلك الطاغية الذى غزا فى قمة صلفه دولةً جارة هى الكويت؟.

ولذلك يحرص الإنقاذيون على خداع الناس بحكاية المؤامرة تلك، فالبشـير الذى اعترف بقتل عشرة آلاف مواطن فقط فى دارفور، يتحول إلى بطل قومي، ترفع له شـعارات مثـل «أربعون مليون فداك يا بشـير». وأن المحكمة الجنائية الدولية ليسـت سوى «مؤامرة صهيونية» تستهدف السودان فى رمزه، ثم تكتمل الصورة بأن انفصال/ اسـتقلال الجنوب، هو انتصار لنا ولكرامتنا، لأن هؤلاء كانوا «عبئاً ثقيلاً علينا». ويرى الباحث محمد المهدى «ولكى تتمكن السـلطة من قيادة الجماهير دون مواجهات أو مشـكلات أو اضطرار للحل الأمنى بكثرة فإنها تقوم بتشكيل وعى الجماهير بما يتفق مع مصالح السلطة، وهى تلح طول الوقت بأن ما تفعله هو فى صالح الجماهير، وقد تتمادى السـلطة فى تشـكيل الوعى الجماهيرى حتى تصل إلى تزييف ذلك الوعى خاصة حين تكون أهداف السـلطة غير مشـروعة وغير أخلاقية، لذلك فهى تقوم بتزييف وعى الجماهير حتى يرى تلك الأهداف الذاتية غير الأخلاقية أهدافا عظيمة ومشـروعة ويخيل إليه أن السـلطة تسـعى لصالحه. وبالطبع فإن هذا العمل يتطلب مهارات عالية لذلك يختار أصحاب السـلطة ذوى الكفـاءات فى الإعلام الموجه للإلحاح ليل نهـار على حواس الجمهور من خلال الصحيفة والإذاعة والتليفزيون لإقناعه بما تراه السلطة» (٩).. وقد سعى قادة النظام فى عملية تسويق أوهامهم تلك،

وســـط الشعوب المقهورة، وقياداتها المأزومة، ، فكانت خدعة الأعلام، والثيران المذبوحة خير تأكيد على بؤس التفكير الإنقاذي، وأزمته المزمنة، ولســـنا ندرى إن كانت تلك المظاهـــر الخدّاعة للنفس، وبعض جماهير الإنقاذ، وهتّيفتها قد غيرت طعم المرارة - وهو ما نفترضه فى أصحاب العقول،والأسوياء - الذى كان يشـــعر به الرئيس البشـــير عقب عودته من جوبا، فقد ذهب الرجل، وهو رئيس لكل السودان، وقطعت طائرته الرئاسية حوالى ساعتين فوق أجواء بلاده؛ إلا أن الرجـــل عند أوبته، إلى عاصمته الخرطـــوم كان قد حلقّ فوق أكثر من ثلث تلك المسافة فوق أجواء دولةٍ أخرى، ولن يستطيع بعدها العبور فوق تلك الأجواء من دون الحصول على إذن من الدولة الجديدة، وربما تشكل عقبةً له فى مغامراتـــه مع ملاحقات مدى المحكمة الجنائية الدولية، لأنها أرضٌ غير أرضه، فتضيق مساحات المناورة الجوية، ويقل عدد مهابط الطائرة الرئاسية.

وللبشـــير دون شك غصةٌ أخرى فى حلقه، فقد كان ثمة أمرٍ آخر يخيفه عند الذهاب إلى جوبا، وهو اســـتلام العلم من نائبـــه الأول، والذى صار «نظيره» رئيس الجنوب ســـلفاكير ميارديت، فقد كنت شـــخصياً شاهداً على استعدادات الجنوبيـــين فى جوبا بالاحتفـــال الكبير، وكان من ضمن الفقـــرات إنزال علم السودان، وتسليمه للبشير، وهو أمرٌ سبب للرجل الكثير من الأرق رغم مظاهر الفرح الظاهري، فقد كشـــف سلفاكير فى حفل إفطار رمضانى أقامه للمسلمين فى قصره الرئاســـى فى العشـــرين من رمضان، الموافق العشـــرين من اغسطس ٢٠١١ أن البشـــير ســـأله فى العاصمة الأثيبوية أديس أبابـــا قبل بضعة أيام من الاحتفال، إن كان بالفعل ســـيعطيه علم الســـودان؟. وروى ســـلفاكير أنه أكد للبشـــير رغبته فى تســـليم العلم، ثم أعاد البشير الســـؤال مرةً ثانية فى صبيحة التاســـع من يوليو بمطار جوبا، حيث كان كير فى استقباله، باعتباره نائبه الأول

(٩) الدكتور محمد البشير، باحث وأستاذ مصري في علم النفس، مقال صحفي.

رســـمياً حتى تلك اللَّحظات، وكان البشـــير حزيناً، ومتوتــراً، وهو يعيد ذات الســؤال حول العلم، وعبر عن رفضه لتقديم العلم له، وبرر ذلك بأن الجنوب لم يكن مســتعمراً حتى يسلم العلم للشــمال، إلا أن سلفاكير كان يضمر شيئاً آخر، ففى لحظة انزال العلم الســودانى من الســارية، أعلــن الرئيس الجنوبى أن جوبا ســتحتفظ بالعلم فى المتحف، واعتبــرت أن العلم هو جزء من تاريخ وتــراث الجنوب، فتنفس البشــير الصعداء، وهو موقف متناســق مع احتفاظ حكومة الجنوب باسم السودان إلى جانب كلمة الجنوب، وفى سياق ذى صلة، فقــد كنت أيضا متابعاً اجتماعات المكتب السياســى للحركة الشــعبية «بصفتى الصحفية»، وكشــفت مصادرى الخاصة أن مقترح السودان كان قد قوبل برفض من عدد من أعضاء المكتب السياســى للحركة فى اجتماع اختيار الاسم للدولة الجديــدة فى فبراير ٢٠١١، وقد عرضت لجنة مختصة عدداً من الاســماء مثل «كوش، وأماتونج، والســودان الجنوبي، وقد كان رأى الرافضين لاسم السودان مبنياً على ارتباط اسم السودان بملفات «الإرهاب» من جهة، ولأن التاريخ أيضا شــهد انتهاكات واســعة ضد الجنوبيين، فانحازوا إلى اســم «كوش» وهو اتجاه يدعمه ورود الاســم فى النشــيد الوطنى لدولة الجنوب فى نسخته الأولى؛ إلا أن الرأى الداعم لاسم الســودان انتصر، وكان على رأس الداعمين لهذا الرأى الرئيس سلفاكير ميارديت ونائبه الدكتور رياك مشار.

والملاحظ أن سفر البشــير إلى جوبا لازمه ضجيج عالٍ، وعويل يشبه عويل النائحــات فى بيت بكاءٍ كبير، وكان الطيب مصطفى هو زعيم هذا التيار «حيث أقسم على أن لا يسافر البشير حتى لا يغدر به هناك، وهو أمر لا يقبله منطق، لأن إعتقال البشــير بواسطة الجنوب وتسليمه لمدعى المحكمة الجنائية الدولية يعد إعلان حرب من دولة مســتقلة، وتبلغ من العمر ســاعةً واحدة، فكيف يعقل ذلــك؟. ومن يصدق مثل هذه الترهات؟. إنّ كل ما فى الأمر أنَّ مشــاركة البشير فى احتفالات استقلال دولة السودان الجنوبى تضفى عليه شرعيةً مباشرة،

حتى ولو لم يتحدث عن استقلال الجنوب، وهو أمرٌ لا يريده دعاة الانفصال، لأنهم هم فى حقيقة الأمر كانوا يريدون أرضاً بلا بشر، وموارد بلا أصحاب، فمثل لهم الانفصال لطمةً قويةً، انتزعت عنهم امتيازاتهم، وقللت من مواردهم، وطعنت فى كرامتهم لأن هناك ملايين من البشـــر تحرروا، وانعتقوا من سياسات الاســـتعباد، ومناهج الإقصاء، كمـــا أن العنصريين فى ذات الوقت، وعبر لا شـــعورهم السياسي، كانوا يتخوفون من لعنة التاريخ، لأن ذهاب البشير كان مربوطاً فى الأذهان بحمله لعلم الســـودان، وهو شـــيئ يُعد سُـــبَّةً، وسيسطره التاريخ فى صفحات الفشـــل. وما أعظمه من فشـــل!. إلا أن ذات الرجل، صانع الفشل، لا يأبه بما صنعت يداه، بل واصل رقصه على أشلاء الوطن؛ و أذكر أنّ «صديقنا «الدكتور الحاج آدم يوســـف، نائب البشـــير ؛ حين كان قيادياً فى حزب «المؤتمر الشعبي» المعارض ، قال لى «البشير مثل السبورة، فهى تحتفظ بالكتابة إلى حين قدوم آخر ليمســـح ما كُتب، ويكتب عليها شـــيئاً آخرَ» وهذه العبارة التى ســـمعتها من الحاج آدم فى عام ٢٠٠٤ حين فر هارباً من الخرطوم إلى العاصمة الأريترية أســـمرا بعد اتهامه بقيادة محاوة انقلابية، ظلت تقفز إلى ذهنى كلُّما سمعتُ البشير يتحدث فى خطاب جماهيري، «فهو بالطبع سيتحفنا بعبارات تحتاج إلى قاموس للبحث عنها، لاســـيما بالنســـبة للعرب العاربة، والأصليين؛ لا المســـتعربة من أمثال عروبيى السودان، وربما لذات الأسباب ظل الرجل ظاهرة صوتية، كما قال المفكر المعروف الدكتور عزمى بشارة بأنّ «الفريق عمر البشير الذى دافعنا عنه ضد المحكمة الدولية لأن أهدافها سياسية محضة (وقد حقق لها جزء من أهدافها) هو من الظواهر الصوتية الكارثية القليلة المتبقية عند العـــرب. الرجل ظاهرة صوتية من دون موهبـــة خطابية، ولكنه يجد كل كارثة مناســـبة للخطابة. وحتى حين لم يقم بواجبه الأساسى فى توفير الحماية لما تبقى من بلاده القى خطابا يعتقد هو أنه حماسي. . . .قوات الجنوب احتلت جزء من بلده، وهو يخطب. ســـوف يحتاج كمـــا يبدو إلى خطاب يومى لأن

لديـــه مئات القضايا غير المحلولة، أى موهبة هى موهبة التوريط المســـتمر لبلده فى قضايا لا يســـتطيع أن يحلها، أو فى تحســـين وضعه الاســـتراتيجى بواسطة خطوات تزيده ســـوءا بعد كل إشـــكال لا يمكنه الخروج منه؟ لقد تحول جنوبه كما يبدو إلى قاعدة لإســـرائيل فهل فى جعبته المزيد من المآثر؟». هذا هو كلام عزمى بشـــارة، الذى شرّح لنا خطابات البشير، وبالطبع لم يفهم بشارة الكثير من تلك العبارات الحماســـية مثل «ابلوها ويشـــربوا مويتا» فى إشارة إلى وثيقة ناكورو خلال مفاوضات الســـلام مع الحركة الشـــعبية فى عام ٢٠٠٣، إلا أن الرجل عاد وقبل ذات الوثيقة على «جرعات»، ليرقص رقصة السلام مع الزعيم الراحل الدكتور جون قرنق ديمبيور بعد عامين من تلك المقولة الشهيرة، أو مثل «أن المعارضة لو أرادات العودة إلى الســـودان «فلتغتســـل من المالح» وهو يؤشر بعصـــاه نحو البحر الأحمر فى عام ١٩٩٩، فعـــادت المعارضة ودخلت القصر فرادى وجماعات، ثم أن أوكامبو وفرنســـا وأمريـــكا «تحت جزمتي»، وأننا لا نســـلم حتى «كديســـة» «قط»، فى عام ٢٠٠٨، لأن الكديس بنصنع منو الجزم وهو يعيد إلى الأذهان قصة الصحافى العراقى منتصر الزيدى الذى قذف بحذائه الرئيس الأمريكى الأســـبق جورج بوش الابن، ليتلقى البشـــير نفسه «جزمةً فى قاعة الصداقة بعد ذلك بأشـــهر!. وعبارات مثل «الدغمسة «بالقضارف فى عام ٢٠١٠، وســـقطةٌ أخرى وهو يصف رئيس الحركة الشعبية / شمال مالك عقار بأنه «جثة ورأس كبير، وثور»، ثم كانت «الحشـــرة» والتى أعادت إلى الإذهان زعيـــم ديماجوجي، وممثل بارع، هو العقيد معمر القذافى حين وصف معارضيه فى بنغازى بأنهم «جـــرذان» وطالب بقتلهم، ومطاردتهم «زنقة زنقة، دار دار، بيت بيت» ووصفهم «بالمقملين، والمهلوسين»؛ فما أشبه الليلة بالبارحة!. وها هو يكررها مرةً أخرى لكنها فى قالب عنصرى «هؤلاء لا يعرفون سوى العصا» وربنـــا خلقهم كدا. نحن نعمل شـــنو» وكان البشـــير يقول قولـــه هذا دون أن يســـتغفر ربه، ويتوب إليه، وفى الذهن بيت شـــعر المتنبئ، وهو يهجى كافور

الأخشيدى «لا تشترِ العبد إلا والعصا معه.. إن العبيد لأنجاس مناكيد»، وهى أكبر السقطات العنصرية، فالرجل عنصرى حتى النخاع، والغريبة أنه ترك عصاه تلك دون أن يتوكأ عليها وذهب إلى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا يستجدى من وصفهم «بالحشرات» للوصول معهم لاتفاق حول قضايا النفط والحدود والأمن والحريات الأربع!، ويبدو أن السبورة التى على قلبه يكتب فوقها خاله الرئاسى كل يوم، وفى غالب الأحيان تنطلق كلمات البشـير فى ذروة الحماس، وعلى إيقاعات الطبول، والتى هى كثيراً ما تكون طبول حرب، وللبشـير مع الحرب عشقٌ، ولو «كلاماً» فلأنه، وفى كل خطاب يعلنه على الملأ، ووسط مجموعات بشـرية كبيرة، مع وجود «حماس ورقص» يعلن عن عدو، ولو بطريقة ضمير الغائب»، حيث يشـير بعصاه تلك نحو «عدو مجهول أو معلوم» ويردد ذات عبارات «هم يستهدفوننا»، لا يردوننا»، نحن «يا جماعة عشان كدة ح نداوسم» والدايرنـا فى الدواس» «والبولع النيران بتدافابا»، ونحن جينا بالندقية، والعايز يشـيلنا إلا يشـيلنا بالبندقية»، وهو كثير الشعور بالعظمة، وهى عظمة تتضح أكثر حين يلّوح بعصاه، وهذا التلويح، أو تلك الحركة المسـتمرة تعكس مقدار قلقٍ، أو توترٍ يمرُّ به، وحماس البشير فى غالب الأمر مربوطُ كما قلنا بالرقص و»الدلوكة» وهو ما حللته لنا الدكتورة أسـماء بـن قادة، وهى كاتبة جزائرية، وكانت زوجة الشيخ يوسف القرضاوي، فى مقال رصين تحت عنوان «الإسلام والدين والإيديولوجيا - قراءة فى رقصة البشير، ونلخص ذلك فى قولها «عندما يرقص الرئيس السودانى البشير، فالأمر يختلف تماما، إذ عليك أن تتهيأ وتتوقع وتتساءل وتتطلع إلى ما ستنتهى إليه الرقصة البشيرية من قرارات خطيرة، فرقصة البشير دائما رقصة حبلى يعقبها مخاض خطير، والتنبؤ بنوع الجنين فيها صعب، ولكن لك أن تتوقع شـيئا واحدا فقط يكمن فـى أن الجنين إما يولد مريضا أو ينتهى بمفارقة الحياة!.... أما تعبيرات الجسد فى هذه الرقصة فإنها تجر حمولة يتأرجح الإسـلام على إيقاعها دوما بين معانى الدين والإيديولوجيا، وإذا لوح

البشـــير بعصاه عليك أن تتنبأ بأن الأمر سيسفر عن مجموعة من القرارات التى تتضمن الكثير من التبريرات الايديولوجية منذ انقلاب ١٩٨٩ إلى اليوم.

القـوى السيـاسية وحـال إخـوة يوسـف

وإذا كانت الحكومة وقفت توزع الأعلام على السودانيين، وتوزع الأدوار مع منبرها العنصري، وهو موقف يتسق تماماً مع تركيبة النظام الحاكم فى الخرطوم؛ إلا أن القوى السياسية المعارضة وقفت كعادتها موقف المتفرج، أو موقف المحلل السياســي؛ وإدانة المؤتمر الوطنى وتحميله المسؤولية، وهم لم يكونوا أبرياء، بل حالهم مثل حال إخوة يُوســف، فهم من ضيعــوه، وتركوه للذئب على حافة الجُب، وهم عصبة، وكانوا خاســرين، وما كان يهمهم أن يأكله الذئب، و قبل أن يســطو البشير وحزبه العنصرى على السُّلطة، وإن كان ثمة شيئ إيجابى فى مواقف القوى السياســية يوم انفصال/ استقلال الجنوب، فهو مشاركة عدد من قيادات قوى «الإجماع الوطني» فى احتفالات الاستقلال، وكنت قد أجريت لقاءً صحفياً نشرته فى جريدة «الشرق الأوسط»، وبثته قناة «إيبونى مع الصادق المهــدى رئيس حزب الأمة القومى ؛ قبل يــوم واحد من الاحتفال فى جوبا، وكان الرجل قد ردَّ على ســؤال وجهته له حول إن كان بريئاً - بحكم رئاســته لمجلس الوزراء أكثر من مرة - من مســؤولية انفصال / اســتقلال الجنوب؛ بقولــه «لا ليس بريئا! ولكن علينا أن نــدرك الفرق بين من قصد الحق وأخطأه وبين من قصد الباطل وأصابه! فنحن أول من أشار إلى أن قضية جنوب السودان ثقافية وليست أمنية وقد أشرت إلى ذلك فى كتابى مسألة جنوب السودان وكان ذلك عام ١٩٦٤م، لقد ســعينا للحلول الســلمية منذ الســتينات وقد كنا قاب قوســين أو أدنى من الوصول الى الحل عبر مؤتمر المائدة المســتديرة ولجنة الإثنى عشــر ولكن انقلاب نميرى أطاح بهذا المشــروع، واتفاقية أديس أبابا بنيت على تحضيرات المائدة المســتديرة ولجنة الاثنى عشر، وانقلاب الثلاثين من يونيو جاء بهدف إجهاض عملية الســلام وعرقلة المؤتمر الدستورى الذى كان مقررا له ١٨

سبتمبر عام ١٩٨٩م، كل مجهوداتنا من أجل السلام فى الستينيات والثمانينيات لو نضجت لبلغت الهدف ولكن دبرت مؤامرات أطاحت بعملية السلام، وكنا نحن فى مقدمة ضحايا الأنظمة الدكتاتورية، إننا نحتاج لإزالة الغبش، ولذلك أنا أطالب بإجراء تحقيق يبدأ من عام ١٩٥٦ م لتحديد المسئوليات.». ونفى الصادق المهدى ما ينسب إليه من تردد فى حسم كثير من القضايا المصيرية، ومن بينها قضايا السلام والاستقرار، ووقف الحرب فى الجنوب فى وقت لم يكن فيه حق تقرير المصير مطروحاً طوال تولى المهدى لرئاسة الحكومة فى الستينيات، ثم فى الثمانينيات» (١٠)، وهو أمر كان قد دفع زعيم الحركة الشعبية الدكتور جون قرنق ديمبيور فى رسائل متبادلة بينه وبين المهدى فى يناير ٢٠٠٠، إلى قوله «لقد كنت رئيساً للوزراء، مرتين منذ عام ١٩٦٤م، ولم تتح الفرصة لأى زعيم سياسى أو حزب سودانى مرتين خلال تاريخنا الحديث لتصحيح الأوضاع فى البلاد، وبددها، مثلما فعلت. وحقيقة، لو كان ما ذكرته صحيحاً، لما تورطت البلاد فى حربين لعينتين.. إن الشعب السودانى لا يعانى من فقدان الذاكرة.. وهو يعرف حقائق التاريخ. وطالما اخترت أنت، عام١٩٦٤م كبداية، إذن دعنا نراجع الحقائق بدءاً من تلك الفترة.. إن عام١٩٦٤ م معروف فى تاريخ الحرب الأهلية فى السودان باعتباره العام الذى حدثت فيه ثورة أكتوبر، ومؤتمر المائدة المستديرة حول ما يسمى بـ «مشكلة جنوب السودان» والنتائج التى تمخض عنها.. وإذا ما كانت هناك جهة واحدة تتحمل المسؤولية واللوم حول فشل وعدم تطبيق مقررات المؤتمر ـ بغض النظر عن قيمة تلك المقررات ـ فهى حزب الأمة. إن نصيبك من المسؤولية ـ ياسيادة رئيس الوزراء السابق ـ ضخم وكبير، لأنك أنت من نظم ودبر مع حسن الترابى الدعوة الخطيرة، لأول مرة فى تاريخ

(١٠) حوار أجريته مع الصادق المهدي لقناة إيبوتي، وصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية ٧ يوليو ٢٠١١

السـودان الحديث لقيام دستور إسـلامى فى بلد متعدد الأديان والثقافات مثل السودان . . ومنذ ذلك الوقت انتكست مسيرة السياسة السودانية وانحدرت حتى وصلت إلى قاع الجحيم مع وصول سلطة الجبهة الإسلامية الفاشية عام١٩٨٩م. إن الشـعب السودانى يتوقع منكم الاعتذار والتكفير عن مسؤوليتكم فى الكارثة التى نعيشها اليوم، بدلاً من الأكاذيب والدعاوى غير الصحيحة عن أن حزبكم ظل يعترف بالتعدد الثقافى والدينى فى السـودان. أما ادعاءاتكم عن أن حزبكم ـ وطبعـاً تحت قيادتكم ـ «ظـل يقوم بمهمة صعبة فى ريـادة الأفكار الجديدة عـن التنوع . . الخ». فهى ادعـاءات زائفة، بقدر ما هى مغيظة. ومن حقنا أن نتسـاءل ونتعجب: من إذن المسـؤول عن الأفكار القديمة؟(١١)». هى أسئلة صاغهـا الزعيم الراحل فى عام ٢٠٠٠، خلال مسـاجلات مع المهدي، لكنها لخصت الأزمة السودانية، وحددت المطلوبات، إلا أن القوى التقليدية جميعها، يعز عليها أن تقر بالخطأ، وتصحح مناهجها، أو تعترف فى سـياق «الاعتراف والحقيقـة والمصالحة» لطى صفحات الماضى الأليمة، وفتح صفحات جديدة من أجل مسـتقبل مشـرق. لقد تحدث المهدي، وقال قوله، وشارك مع الترابي، ومـع الراحل نقد، وزعمـاء آخرين، فيما تغيب كعادته السـيد محمد عثمان الميرغنـي، فلاذ بصمته المريب، فلم يكلف نفسـه عناء البـكاء على الوحدة، وهـى المفردة التى ظل الميرغنى يرددها فـى كل خطاباته على قلتها، لكنه لم يفعـل شـيئاً، ولم يذهب إلى جوبا حتى لزيارة ضريـح صديقه الدكتور جون قرنق، وهو شريكه الخفى فى مفاوضات نيفاشا؛ حسبما كان الميرغنى يردد أيام التفاوض الذى أفضى إلى اتفاقية نيفاشا، ومن ثَم استقلال الجنوب، فيما اكتفى حزب الاتحادى الديمقراطى بزعامة جلاء اسماعيل الأزهرى بتوشيح منزل الزعيم التاريخى بوشاح أسود، ورفع العلم القديم. وعموماً فإن جُلَّ مواقف القوى

---

(١١) رسائل متبادلة بين الدكتور جون قرنق والصادق المهدي، يناير ٢٠٠٠.

السياســية السودانية كانت مواقفاً سالبةً، فلم نشعر بتحركٍ ايجابى لتغيير النظام الذى كتب نهاية الدولة السُّودانية، ولا محاصرة الجنرال فى متاهته الأخيرة، وهو يتخبط فى سياساته، ويشــعل الحروب فى مناطق أخرى من السُّودان، ويصنع جنوباً جديداً، بمشاكله، وحروبه، وهمومه، فوق أنقاض الجنوب القديم.

ولزم بقية الشــعب المغلوب على أمره الصمت، بمــا فى ذلك مثقفى المركز، الذيــن اكتفى بعضهــم بالكتابة وتحميل الحكومة مســؤولية الانفصال، وتواطأ البعض الآخر بالهروب، فلم تخرج مظاهرة تدين سياسات البشير، وتفريطه فى جزء غال من الوطن، ولا رأينا، دعوات للاعتذار والصفح عن أخطاء الماضي، وهى أخطاء قادت إلى الانفصال/ الاستقلال، إلا من تحركات معزولة من بعض الناشطات فى منظمات المجتمع المدنى اللائى عبرن عن أحزانهن، وإبتدرت مبادرة «لا لقهر النســاء «حملة حداد منذ بداية الإقتراع لاستفتاء جنوب السُّودان وحتى إعلان النتيجة، والذى كان واضحاً للمبادرة أن نتيجته ستفضى لانفصال جنوب الســودان، ولذلك فقد أعلنت عضوات المبادرة حدادهــن بلبس الثياب البيضاء والتى استصحبت فيها المبادرة الحضور التاريخى للثوب الأبيض فى السُّودان كما ارتدت بعضهن الملابس السوداء فى دعم للتنوع والتعدد الثقافى لطرائق الحزن فى السُّــودان، ولقد قررت المبادرات خــلال مؤتمرٍ صحفى «أنهن لن يكتفين بإرتداء الحداد، ولكن ســيجعلن من حزنهن فرصة للتبصر فى الأسباب التى قادت الى الانفصال والعمل على إحلال الســلام الاجتماعى «، وأعلن عن تدشين حملة واســعة وسط نساء السودان تستهدف بناء موقف مشــترك لكل السودانيات تجاه قضايا الســلام الاجتماعى والحريات والغلاء، وبناء موقف مشــترك فى احترام حقوق الإنسان شمالا وجنوبا، لا سيما حقوق المواطنة. وقالت المجموعة: «إن النساء السودانيات سيكن حمائم السلام الاجتماعى ببلادنا، ولن يوقفهن تخويف أو تهديد عن لعب دورهن التاريخى فى هذه المرحلة الحاسمة فى تاريخ وطنهن» (١٢).، كان التعبير عن الحزن، وتحويل السُّودان إلى «بيت بكاء كبير»، وكانت

هـــذه المجموعة هى أكثر المجموعات التى اتجهت للتعبير عن موقفها الوجداني، ومع الدعوة إلى الحـــزن المتبصر، وضرورة تحويل ذلك إلى مواقف إيجابية بدلاً عن لطم الخدود، وشق الجيوب، وهو ما لم يقم به كثيرون، والملاحظ أنَّ النساء فى الســـوُّدان هن أكثر ثورية فى مواقفهن، ونشير إلى تحركاتهن فى قضايا جلد طالبـــات الأحفاد فى عام ١٩٩٧، وقبل ذلك أســـر شـــهداء ٢٨ رمضان، وهم مجموعة الضباط الذين تم إعدامهم بواســـطة نظام «الأنقاذ» فى سنته الأولى فى أول محاولة للإطاحة بالبشـــير، ثم مجموعة «لا لقهر النساء» على خلفية قضية الصحافية لبنى حســـين فى يوليو ٢٠٠٩، وتقديمها للمحاكمة الشـــهيرة بسبب ارتـــداء بنطلون، ثم وقفاتهـــن الاحتجاجية على محدوديتها فى قضية جلد «فتاة الفيديو الشـــهيرة فى ديســـمبر ٢٠١٠، وهى الفتاة التى تم جلدها بطريقة أدمت كل من فى قلبه ذرة احســـاس، عدا من فى قلبه مرض، حيث تلوَّت وصرخت صرخةً كانت كافية بهدّ الجبال، وقضية اغتصاب الناشـــطة، والتشـــكيلية صفية اســـحق فى مكاتب جهاز الأمن الوطنى والمخابرات،فى فبراير ٢٠١١، وعلى العكـــس تماماً كان هناك من بين الســـودانيين فى الشـــمال، وبينهم من هم فى خارج الســـودان، وفى المهاجر الغربية من عبر بطريقة منبر السلام العادل، ومن اعتبر الحدث ؛ عادياً، وهو بالطبع كان متوقعاً على طريقة «ســـرد أحداث موت معلن»، وأشـــير هنا إلى تعليقات بعض القراء فى جريدة الشـــرق الأوسط على خلفية نشـــر خبر «حداد لا لقهر النســـاء»، لقد قالوا هذا القول، وسوف أضعه دونمـــا تبديل، أو إعادة صياغة، أو حذف، أو إضافة ؛ وكانت هذه هى الأقوال

: عدنان احسان، «الولايات المتحدة الامريكية»، ٢٠١١/٠١/١٧

العكس تمامـــا.. والفرحه انكم خلصتوا.. واليوم يجب ان ينتبه الســـودان لمشاكل مواطنيه... ولازال السودان كبير ويمتد من المحيط للخليج...

---

(١٢) بيان صحفي لمبادرة «لا لقهر النساء» يناير ٢٠١١.

عوض الدراش (السودان)، «السودان»، ١٧/ ٠١/ ٢٠١١

لاحداد فى الشمال على الانفصال كما يروج العلمانيون من بنى وبنات اليسار لانه لو استفتوا الشمال لكانت النسبة اكبر من النسبة المتوقعة للانفصال فى الجنوب. اما بالنسبة للسيد عرمان فمن انت حتى تقرر المؤتمر الدستورى وهيكلة السلطة؟، فأنت وباقان من قسم السودان وجعلتم اهل الشمال احرص الناس على الانفصال ونقول لك كفاية كفاية فقد اصبح اسمك يثير الغثيان للكثير من ابناء جلدك فنقول لك اصمت او ارحل الى الجنوب او الى اى منفى من منافى التآمر ونسال الله ان يتجاوز عنك اما الشعب السودانى فلن يغفر لك مهما فعلت.

صلاح الدين حامد حسن-سودانى-الخبر، «فرنسا ميتروبولتان»، ١٧/ ٠١/ ٢٠١١

من الحسنات القليله للإنقاذ أنها أعطت الجنوبيين حق الاختيار بالوحده أو الانفصال... وهذا كان فى وجود ومباركة كل الأطياف السياسيه السودانيه ومباركة الأيقاد والغرب وأميركا... فلماذا البكاء والعويل والتمثيليات الفارغه. فلتهم هؤلاء النسوه بتربية أبنائهن حب الوطن وحسن الخلق والأمانه وعفة اليد واللسان. ما نراه الأن من سرقات واختلاسات من حكام وغيرهم ما هو الا الفشل فى التربيه من الأمهات(والأم مدرسة اذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق).

Khalid، «فرنسا ميتروبولتان»، ١٧/ ٠١/ ٢٠١١

بالنسبة للنسوة فانهن (فارغات) وليس لديهن عمل يقمن به، كما انهن ليس لهن ولاة أمر يأمرونهم بالبقاء داخل بيوتهن ومراعاة شؤونهن، اما جماهير الاتحادى وكما يبدو بانهم قد نسوا تحالفهم مع الحركة الشعبية عندما انضموا لها من قبل وقاتلوا بجانبها الحكومة وابناء الشمال (منسوبى قوات الحكومة) فهل ساعتها كانوا لا يعلمون بما ترمى له الحركة الشعبية؟، أم كان همهم الاول أسقاط الحكومة عبر هزيمتها فى المعارك التى كانت جارية بينهم ومن ثم الاستفراد بالسلطة. ولذا يا جماعة الخير بلا مسيرات وبلا حداد، أتركوهم

يرحلوا غير مأسوف عليهم فانهم كانوا عبئاً ثقيلاً على الشمال، شعب غير منتج ويتحركون كالظلال اينما وجهوهم يتوجهون، بدون دراية بالمصلحة او نقيضها، وربنـــا يوفقهم فى دولتهم الجديدة وكل ما نتمناه ان لا نراهم قد عادوا مرةً ثانية من ضيق ما سوف يجدونه فى دولتهم الجديدة.

محمد زيدان، «المملكة العربية السعودية»، ١٧/ ٠١/ ٢٠١١

أعتقـــد أن البعض يصور أن انفصال الجنوب ماهو إلا زلزال يفتك بالســـودان ويتباكى بذله على ذالك مع العلم أن الجنوبيون قالو باى باى شمال وتناسوا كل تلك السنين التى عاشوها فى الشمال كان كل الشعب السودانى قام بظلمهم من الأولى أن نقول لهم مبروك..

وهـــذا الأخير بالطبع قد عبر عن بعض من يـــرون أن انفصال الجنوب لم يكن زلزالاً!. مع أنه كان زلزالاً مدوياً، ، لكن ثمة خطأ ما!. خطأ يكمن فى طريقة تفكيرنـــا، أو ربما فى أداة تفكيرنا ذاتها، أى العقل. فيبدو أنَّ فيروســـات خطيرة غزت هذا العقل الجمعي، واقتحمته، و وسببت له دماراً فى بعض خلايا تفكيره، وأدى ذلك إلى اضطراب فى مناهج التفكير، وقصور فى التفكير الجدلي.

إن السودان، منذ بداية تكوينه كدولة حديثة، ولا يزال عرضةً للأزمات، التى تتراواح مـــا بين الحروب الأهلية، وصراعـــات القبائل والأعراق، وما ينتج عنها من حمامات دماء، وما بين انقلابات عســـكرية، واضطراب فى نظم الحكم والإدارة، والفشل فى إدارة التنوع الثقافى والعرقى والديني، وحتى فى اســـتغلال الموارد الطبيعية التى يزخر بها السودان، وهو ما يؤكد الفشل كمتلازمة لأزمة التفكير وتفكير الأزمة.

إن الأحـــداث الكبيرة، هى بمثابة زلال، وأن هذه الزلازل هى بمثابة منعطفات، وتحولات كبيرة. فهل شذَّ السودانيون عن هذه القاعدة؟. أم أن تلك المواقف كانت مربوطةً بحالة احباط عام، ولا مبالاة كانت منتشرة وسط السودانيين، حيث رضخ كثيرون، للاضطهاد، واستسلموا للنظام، وظنوا أن التغيير شيئاً صعب المنال؟.

الفصل الثانى

«جنوب جديد»
أم جراحات قديمة؟

ربما ظن كثيرون أن انفصال الجنوب عن شـمال السـودان سيكون هو حلقة أخيرة من مسلسل دراماتيكي من الحوار العنيف، والقتال المستمر، ونوافير الدم المتصاعدة خلال أكثر من نصف قرن، وذهب البعض إلى الاستهزاء من وصف انفصال / اسـتقلال الجنـوب بالزلزال.، إلا أن الحقيقة المـرة هي أن انفصال الجنوب لم يكن هو خاتمة مطاف الأزمات السودانية المزمنة، بل أن الحقيقة التي يرفضها كثيرون هي أن الحرب في السودان لن تتوقف ما لم يتوصل السودانيون إلى مشـروع وطني، وعقد اجتماعي يعبر عن كل السودانيين، ويطوي بالتالي صفحـات المرارات والاحتراب الطويل، ويوقـف في ذات الوقت دوامة الحلقة الجهنميـة، والدئرة المفرغة من حـرب إلى أخرى، ومن ديمقراطية هشـة إلى عسكرية قابضة، وشمولية شاملة.

وليـس غريبـاً أن تتعالى أصوات هنا وهناك تديـن الحرب؛ هكذا الحرب بمراراتهـا !. وتدعو لوقف نيرانها، في وقت سـارع البعض بالإفصاح عن اكليشـهات ثابتة، ومعروفة، وهي وصف الحرب الجديدة بالعنصرية، أو أنها حرب ضد الجيش الوطني، وقبل أن نعلق على بعض الآراء والمواقف بما فيها مواقف القوى السياسـية المعارضة، أو الديمقراطية، أو الناشطين في منظمات المجتمع المدني، لا بد من أن نشير إلى المواقف الحكومية والرسمية، ومواقف الموالين للحكومة، وهى ذات المجموعات التي أشرنا إليها في الفصل السابق، وحكمنا عليها بأنها «عنصرية».

إن الموقف الحكومي ظل منذ اقتراب انفصال الجنوب يرسل شارات سالبة، ورسائل تهدد بنسف عملية السلام برمتها، برغم أن عمر البشير كان قد ذكر في أكثر من مناسبة بأنّ شبح الحرب قد ولى نهائياً عن السودان الشمالي؛ بحدوده الجديدة، ورأى أن حكومته اختارت الانفصال بسلام على الوحدة بحرب، وهي من أطول الحروب الأفريقية، والتي دارت في أكبر البلدان العربية والأفريقية مساحةً حتى انفصال/ استقلال الجنوب، إلا أن تحت الرماد كان هناك وميض نار، وهو ظهور ما يعرف بالجنوب الجديد، وهو تعريف يرفضه بعض الدارسين باعتبار أن أزمات السودان ظلت واحدة، في كل شماله، وقبيل إعلان استقلال جمهورية السودان الجنوبي، وقبل أن يجف مداد حبر كلمات البشير باختيار الانفصال مع السلام بديلاً لما يسيمها مناصرو البشير من «منبر السلام العادل» الذي يتزعمه خال الرئيس «وحدة الدماء والدموع»، واحتفال المنبر بالانفصال بذبح ثور أسود، انفجر دوي المدافع مرةً أخرى في ولاية جنوب كردفان، وهي ولاية شمالية تشارك في حدودها أربع ولايات جنوبية وثلاث من الولايات الشمالية. وقد كان البشير هو أول من هيأ المسرح للعمليات الحربية، ونسف ما يمكن وصفه «بسلام نسبي» في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق؛ مع أن كل المؤشرات كانت تؤكد أن الحرب مقبلةٌ لا محالة في ظل غياب الحكمة، والنفوس المشحونة، والأجواء المتوترة، .

وجنوب كردفان، أو جبال النوبة سبق لها أن دخلت في أسوأ الحروب المنسية، في بداية تسعينيات القرن العشرين، وهو امتداد للحرب التي اتشعلت في عام ١٩٨٥، ثم حولتها «الإنقاذ «إلى حرب دينية وعنصرية، بعد أن أعلنت «الجهاد «وإعلان عمر البشير اعتزامه تجنيد مليون عنصر لمليشيات «الدفاع الشعبي»، وقد استخدمت السلطة المركزية كل أنواع القهر من قتل جماعي وتطهير عرقي، وترحيل قسري، واغتصاب النساء، وحرق مئات القرى، وقتل آلاف من المدنيين، «ويؤكد تحقيق أجرته منظمة «أفريكان رايتس» في

عام ١٩٩٦ أن الاعتداءات بلغت قمتها «في عام ١٩٩٢، وشمل هذا هجوماً عسكرياً ذت طبيعة ودرجة لم يسبق لها مثيل، وبداية برنامج واسع لإعادة التوطين القسري الذي صُمم لتفريغ جبال النوبة من سكانها، وشهدت هذه الفترة معاناة إنسانية قاسية بصورة استثنائية، وانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، وفشل الهجوم، ورغم التفوق الهائل في الاعداد فشل الجيش في الاستيلاء على هدفه الرئيسي، وهو جبل تلشي، وبدأ برنامج التطهير العرقي» محرجاً ومكلفاً، مما أوجب تعديله، ولكن برغم الاستراتيجيات العسكرية، تغيرت فإن الجهاد أعيد تأكيده، واصدار فتوى في عام ١٩٩٣» (١٣). وبما أنَّ الحرب كانت قد بدأت في عام ١٩٨٥، ولذلك لم تكن الحكومة المنتخبة في «الديموقراطية الإجرائية» الثالثة بزعامة الصادق المهدي، وأقصد «بالديموقراطية الإجرائية» - إن فترة الديموقراطية كانت ديموقراطية فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، المتمثلة في الإنتخابات دون اهتمام بجوهر العملية الديموقراطية وما تحتويه من حريات خاصة وعامة، وممارسة حقيقية داخل المؤسسات نفسها، وتبني الديموقراطية كثقافة وسلوك، لا شعارات فوقية وقشرية، فخلال تجاربنا الديموقراطية الثلاثة فشلنا في بناء تجارب ديمقراطية حقيقية، حيث ظلت الطائفية هي المسيطرة، والقبلية هي الموجهة، ومع أن العملية الإنتخابية في حد ذاتها قد تكون «خالية من التزوير «إلا أنها كانت ملطخة بشوائب تزوير إرادة الناخبين عبر تغييب الوعي، ووتزييف الحقائق، واستخدام الوسائل والأساليب الفاسدة مثل شراء الذمم، واطلاق الوعود غير الواقعية، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى انتخاب برلمانات ضعيفة، وتشكيل حكومات متشاكسة، وهشة، ومعزولة عن الجماهير وعودة لحرب جبال النوبة، إن الأحزاب التقليدية تتحمل عبئاً كبيراً من

---

(١٣) أفريكان رايتس ووتش، نوبة السودان، مواجهة الإبادة، سبتمبر ١٩٩٦، ص٢١.

المسؤولية، حيث شنت مليشيات المراحيل هجماتها ضد السكان المحليين بذات هدف إزاحة النوبة، وإحلال قبائل أخرى في مناطقهم، وكان مسوغ ذلك الأمر هو أن النوبة تمردوا وانضموا للجيش الشعبي لتحرير السودان.

إنَّ الفشل المستمر، والعجز المزمن في كيفية إدارة «التنوع الثقافي والعرقي والتعدد الديني «هو مدخل الصراعات في السودان، فهناك من يؤمن إيماناً تاماً، بعروبة هذا البلد، واسلاميته، حتى صار الأمر له عقيدة و» آيديولوجيا «ويمثل هذا التيار حزب «المؤتمر الوطني» الحاكم، ورئيسه عمر البشير، وأنصاره، والمقربون منه، كما لا تختلف القوى التقليدية المتمثلة في حزبي الأمة و» الاتحادي الديمقراطي»، والقوميون العرب، كثيراً مع رؤية الحركة الإسلامية، أو كل الإسلامويين السودانيين، ويظل الاختلاف هو اختلاف مقدار لا نوع، وجميعها تعبر عن مشروع واحد، إقصائي، استعلائي، فالحكومة «الديمقراطية إجرائياً» قامت بردود أفعال عنيفة ضد النوبة عقب هجمات شنتها وحدات تابعة «للجيش الشعبي لتحرير السودان «على منطقة القردود، وهاجمت القوة التي لم يكن بها عناصر من النوبة معسكر تابع لإحدى قبائل البقارة، في يوليو ١٩٨٥، وتبع ذلك حادث ثانٍ، كان له ما بعده، ومنذ عام ١٩٨٥» بداية تكوين مليشيات «الدفاع الشعبي «باسم «قوات المراحيل» بعد أن أصدر المجلس العسكري الانتقالي في تلك الفترة برئاسة المشير عبد الرحمن سوار الذهب قراراً بتسليح قبائل البقارة وبموجب القرار أنشأ وزير الدفاع الأسبق اللواء فضل الله برمة ناصر مليشيات المراحيل تلك» فلعدة سنوات كانت هناك مليشيا غير رسمية، تكونت لحماية مصالح ملاك الأراضي من جانب، وكقوة خاصة لآبار البترول لحماية منشآت شركة شيفرون للبترول، من جانب آخر فقد أفقر الجفاف والمجاعة المصاحبة له في ١٩٨٣- ١٩٨٥ كثيرا من الرعاة، وشجعت عدد كبير من الشباب إلى اللجوء للعنف كوسيلة للدخل، اصبحت قوة المرحيل ذات بأس، وقد أُسست في الأول

لمواجهة الدينكا، ولكنها تحولـــت تدريجياً للعمل ضد النوبة» (١٤)، ويضيف ذات المصدر أن سياســـات المليشـــيات التي وضعها برمة ناصر لم تتوقف، بل اســـتمرت أثناء الفترة البرلمانيـــة ١٩٨٦- ١٩٨٩ «عندما تولى مقاليد الحكم في كردفان رجال لهم علاقة وطيدة بالميشـــيات، ففي ١٩٨٧ – ١٩٨٩ كان الحاكم هو عبد الرســـول النور، ولكونه أحد أبناء المســـيرية، والســـكرتير الشخصي الســـابق للصادق المهدي، أصبح مســـؤولاً عن سياسات المراحيل، ومعه فضل الله برمة الذي أصبح أكثر نفوذاً وتم تعيينه وزيرا للدولة ومستشارا لوزير الدفاع عام ١٩٨٨»، كما شـــككت المنظمة في علاقة مبارك الفاضل بالأمر، وقد كان آنذاك يشغل منصب وزير الداخلية، وقد أثارت «الجبهة الإسلامية القومية» في تلك المرحلة الحرجة في تاريخ الســـودان، الملـــئ بلحظات أكثر حرجاً، الكثير من الجدل حول «تسليح المليشيات»، بل اقترحت لذلك «مليشيات باسم الدفاع الشعبي»، عندما تقدم أبناء القبائل المتاخمة لمناطق انتشار قوات «الجيش الشعبي لتحرير الســـودان» بمذكرة انطقت من مقر حزب الأمـــة القومي في العاصمة، تقول «نحن قبائل التماس من قيســـان شـــرقاً إلى أم دافوق غرباً نطالب بإجازة قانون الدفاع الشـــعبي ونناي في هذا المقام كل أبناء القبائل المتاخمة في حالة عدم إجازة هذا القانون بالانسحاب فوراً من مؤسسات الدولة وأحزابها التي لا تحميهم، وأن يشـــكلوا وحدهم قوة يدافعون من خلالها عن وطنهم وعرضهم ودينهـــم» (١٥)، وبالطبع فإن «الجبهة الإســـلامية صاحبة رؤيـــة الدولة الدينية والعنصرية، استغلت الأجواء، وسعت لتعبئة الناس بخطاب إسلامي عروبي، وهو ما دفع نائب الأمين العام للجبهة إبراهيم السنوسي عقب المذكرة لأن يعلن

(١٤) المصدر نفسه

(١٥) المحبوب عبدالســـلام، الحركة الإسلامية- دائرة الضوء.. خيوط الظلام، جزيرة الورد، الطبعة الثانية ٢٠١٠ ص ٢٤١

في تصريحات صحفية في الخرطوم نشرتها السوداني في يونيو ١٩٨٦ «إنَّ الجبهة الإسلامية لا تؤيد مذكرة القبائل فحسب، بل تقف معها بشدة ضد قرنق وأعوانه بالداخل والخارج، إن هذه القبائل أعطتنا أمل الجهاد والموت في سبيل الله الذي كاد أن يقتله أتباع الدنيا ومجاميع الشيطان». (١٦)

وللمفارقة فإنَّ تعريف النوبة جاء من قبل آخرين «وكلمة نوبة ذاتها ليست مؤصلة في أي من لغات نوبة الجبال، وبصورة جوهرية استخدمت كلمة «نوبة» من قبل المصريين والسودانيين الشماليين للإشارة للسودان الذين يقطنون جنوبهم، والذين يمكن استرقاقهم، حتى الاسماء التي تطلق على قبائل النوبة هي نفسها كثيراً ما تكون من صنع العرب الأجانب، وتعكس مواقف عنصرية، والاسم أصلي لإحدي القبائل «لقاليق «تم ابداله باسم العربي «الكواليب»، وتعني حرفياً الكلاب»، أم اسم قبيلة الغلفان، فتعني بالعربية «غير المختونين»،(١٧) وظل النوبة يتعرضون للتهميش والازدراء من قبل نُخب المركز، والغريب أن تصورات المركز لكل ما يأتي من خارجه «عنصري»، ولذلك كانوا يصفون محاولات فيليب عباس غبوش للانقلاب على السلطة بأنها» محاولة عنصرية»، وكما ظلوا ينعتون بكثر من النعوت لتحقير شأنهم، ومن ثمَّ تبرير العدوان عليهم، إلا أن نظام «الإنقاذ» كان أكثر تطرفاً، في رؤيته الأحادية لمسألة التنوع الثقافي والديني هذه، فأضاف من الحطب ما أضاف لإشعال الفتنة، واصباغ حروبه في الهامش، لا سيما الجنوب القديم بالصبغة الدينية، وإعلان الجهاد في تلك الحرب اللّعينة، والتي كانت نهايتها هي بتر جزء غالٍ من وطن كبير، إلا أن البشير لم يتعظ من اخطائه التاريخية، بل ازداد «مزايدةً» وأكد في أكثر من مرة «أن انفصال الجنوب سوف يحسم هُوية السودان، وقد صدرت عنه

(١٦) نفسه

(١٧) أفريكان رايتس ووتش، مرجع سابق

تصريحات شـــهيرة بولاية القضارف في شرق السودان، في نهاية ديسمبر عام ٢٠١٠ حين تعهد بتطبيق «الشـــريعة الإســـلامية»، وانتهاء عهد «الدغمسة»، وهي في العامية السودانية تعني خلط أشياء متناقضة، في إشارة منه إلى «التنوع الثقافي»، وأكد البشـــير أن بانفصال الجنوب أصبح نسبة المسلمين في السودان ٩٧٪، واعلن تمســـكه بدستور اسلامي، وهو ما فسره المعارضون بالدخول إلى مرحلـــة جديدة لقمـــع المعارضين، والمخالفين له في الرأي باســـم الدين، لأن النظـــام منذ عام ١٩٩١ كان قد أعلن تطبيقه للشـــريعة» راجع القانون الجنائي لســـنة ١٩٩١، وحتى حروبه المستمرة خاضها تحت غطاء الشريعة، ولم نسمع عنه يوماً أنه جمد قوانينها، لكننا نســـمع بـــين الفينة والأخرى عن رغبة النظام فـــي تطبيق الشـــريعة !، وفي ذات الســـياق نقل موقع «ويكليكس» الشـــهير عن مستشـــار الرئيس الســـوداني غازي صلاح الدين خلال لقاء له مع المبعوث الأميركي السابق إلى السودان ســـكوت غريشن قوله «إنَّ النخبة الشمالية تنظر شـــمالا و شرقا وغربا للتحالفات... إننا أقرب ثقافيا لمسيحي أثيوبيا و اريتريا أكثر حتى من مسلمي الجنوب» إن جنوب السودان إذا انفصل سيذهب للنسيان لفترة من الزمن وخلال هذ الفترة فإن الشـــماليين ســـيكون لهم اهتمام محدود بمشاكل مخاض الجنوب. و ختم قوله بان تغطية الصحافة عن الصراع و سفك الدماء في الجنوب ســـيكون صداها ضعيفا لدى المواطن العادي في الســـودان الشـــمالي، وكان التعليـــق الأميركي على حديث صـــلاح الدين بالقول «يبدو غازي مخلصا في ملاحظته بأن الجنوب سُيسمح له باختيار طريقه ولكنه أوضح أن الشـــمال راغب في أن ينفض يديه من جميع القضايا إذا كان خيار الجنوب هـــو الانفصال.، ووجهة نظرنا أن هذا من الســـهل قوله أكثـــر من فعله وأن الاضطرابات في الجنوب من دون شـــك سيمتد رشاشها عبر الحدود طارفها و تليدها. إن زعم غازي بأن هنالك تيارا متناميا في حزب المؤتمر الوطني والدوائر الشـــمالية بأن الشـــمال ســـيكون أفضل بدون الجنوب هو زعم خادع ولكنه لا

يعكس ما سـمعناه في محادثاتنا في الخرطوم»،(١٨) وما قاله غازي يعبر عن «آيديولوجية» الإسـلاموعروبيين»، مع أنه سليل أتراك لا علاقة لهم بالعروبة، إلا أن الرجل يأبي إلا أن يلوي ويكسـر عنق الحقيقة، وأن يصرخ «وإن طارت غنماية»، في إشـارة إلى قصة شهيرة تروي عن اختلاف اثنين حول كنه جسم أسـود بعيد، فأصر أحدهما أن هذا الجسـم هو غراب، واصر الثاني على أنه غنمايـة ولما وصلا إليه طار في الهـواء، إلا أن صاحبنا المتطرف، أو المتعصب قال «عليك بالطلاق لو طارت غنماية».

ومـا قاله غازي يؤكد ما ذهب إليه حتى بعض القادة والسياسـيين من خارج البلاد، فقد كان أحد مسؤول إقليمي يتجادل مع زعيم «الحركة الشعبية لتحرير السـودان» الراحل الدكتور جون قرنق، في منتصف تسـعينيات القرن الماضي، حسـب ما روى لي السـيد دينق ألور وزير الخارجية السـابق، ووزير مجلس وزراء الجنـوب، في لقاء معه بمنزله بالخرطوم؛ فكان قرنق يرى أن سياسـات المركـز تجعل الجنوبيين مواطنـين درجة ثانية، إلا أن المسـؤول الأفريقي رفض رأي قرنق قائلاً «ليس صحيح يا دكتور، فالمواطنون درجة أولى هم المسـلمون الشـماليون، أما الدرجة ثانية فهم مسـلمو دارفـور، ليأتي بعد ذلك اللاجئين الأريتريـين والأثيوبيين كدرجة ثالثة، ثم يأتي الجنوبيون كدرجة رابعة حسـب تصنيفات «الجبهة الإسـلامية القومية»، لكن غازي سـارع إلي نفي ما نُقل عنه بتعديل قائلاً أنه ذكر للمبعوث الأمريكي السابق للسودان سكوت غريشن أنه في حالة انفصال الجنوب وقيام دولة جديدة فيه، فإن الخيارات المتاحة أمام السودان سـتكون تقديم التواصل والتكامل باتجاه الشرق نحو إريتريا واثيوبيا ونحو مصر شمالاً ونحو تشاد غرباً. . أما كون انفصال الجنوب شيء جيد للشمال فهو رأي مفتحم وليس لي». أفريقيا اليوم ١٢ سبتمبر ٢٠١١.

---

(١٨) ويكليكس، ترجمة «الراكوبة» سبتمبر ٢٠١١

وليس من الممكـــن عزل خطاب رئيس هيئة أركان الجيش الســـوداني الفريق عصمـــت لرئيس هيئة أركان الجنوب الفريق جيمس هـــوث، عن حالة التوتر تلك، وعملية التحضير لحرب جديدة، تدخل في سياق حروب الهوية والموارد في السودان، فقد أرسل رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الحكومية، عصمت عبد الرحمن، خطابا إلى رئيس هيئة أركان الجيش الشـــعبي، جيمس هـــوث، أبلغه أن الحـــادي والثلاثين من مايو ٢٠١١، هـــو آخر يوم للجيش الشعبي في شمال السودان»، وقد كشف نائب رئيس الحركة الشعبية عبد العزيز الحلو في تصريحات نشرتها صحيفة «الشرق الأوسط «اللندنية «أن رئيس هيئة الأركان في جيش الخرطوم، أكد أن قواته ستقوم بتجريد الجيش الشعبي بتاريخ الأول من يونيو الحالي، وتابع: «طبعا حديث البشير أو رئيس هيئة أركان قواته لا يســـتند إلى مرجعية؛ سواء اتفاقية الســـلام الخاصة بالمنطقة، وفي الترتيبات الأمنية أو الدستور»، وقال إن القوات المشتركة، وفق الاتفاقية، ستظل موجودة حتى أبريل (نيســـان) من عام ٢٠١٢»(١٩)، ويبدو أن البشير في سكرة انفصال الجنـــوب قرر محاربـــة الجميع، ولو كانت فتاة صغيرة، مثـــل فتاة ظهرت في شـــريط فيديو، على مواقع «اليوتيوب في ديســـمبر ٢٠١٠، وهي تتلوى من جلدها بواســـطة اثنين من عناصر شـــرطة المحاكم، وكان الجلد بلا رحمة، بل كان تشـــفياً أثار حفيظة كل من شاهد «الفيديو التراجيدي بعد أن قبضتها شرطة أمن المجتمع، إلا أنّ البشـــير وكعادته هاجم الفتاة وحول الضحية إلى مجرمة، تستحق ليس الجلد وحده، دون أن يتذكر واجبات رأس الدولة، وترفعه لصالح المنصب عن الانحدار في الحفر السحيقة، من منحدرات الهتر، واسفاف القول، ووضع نفســـه رأســـاً برأس، وعلى الهواء مباشرةً؛ مع فتاة، ليس وراءها شيئاً غير جراحاتها بعد أن نكل بها جنوده أســـوأ تنكيل باسم «الشريعة الإسلامية»،

---

(١٩) صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية، ١٠ يونيو ٢٠١١

لقد كان خطاب البشير الشـــهير في ولاية القضارف شرقي السوداني في أواخر ديســـمبر ٢٠١٠، واحداً من مناسبات كشف المستور، وهو كثير، ويقبع في عقلنا اللاوعي الجمعي، وعبر عنه البشير برفضه أي حديث عن التنوع الثقافي والديني، معتبراً أن ذلك «دغمسة» بعد أن أضحى السودان «عربياً اسلامياً».

ولســـنا هنا في حاجة لكي نذكر الناس بحقيقة التنوع الثقافي في الســـودان، فالســـودان كان قبل انفصال/ اســـتقلال الجنوب يتكون من حوالى ٥٠٠ قبيلة، ويتحدث أكثر من ١٠٠ لغة محلية، بما فيها اللغة العربية، وهي لغة الأغلبية، ولا يزال الوضع قائماً، حيث تنتشـــر عشـــرات القبائل غير العربية في دارفور، ومثلهم في جنوب كردفان، وهناك أيضا في الشـــرق، وفي النيل الأزرق، ولا يمكـــن أن نجادل بعروبة قبيلة مثل «الفور» أو «الزغـــاوة»، أو مجموعات قبائل «البجا» أو «الأنقسنا»، ومع ذلك فهناك عشرات القبائل العربية، أو ذات الأصل العربي، ولا جدال حول ذلك، إلا أن البعض لا يرى أبعد من أرنبة أنفه، ولا يبصر الآخرين إلا بمنظاره، وتصوره الذي وضعه لنفسه.

أما قضية نزع سلاح أربعين ألفاً من جنود الجيش الشعبي الشماليين بجنوب كردفان والنيل الأزرق فهي لم تكن الســـبب المباشـــر فـــي تجدد دورات الصراع السوداني، وانفتاح الجرح الملتهب، وتفجر شلالات الدم السوداني، وإن كانت مثل «القشـــة التي قصمت ظهر البعير» فهناك قضية الهوية، وســـؤالها القديم، والذي فشـــلنا مراراً، وتكرارا في إيجاد إجابة شـــافية لـــه، وهو مربوط بفكرة التنوع الثقافي والديني والعرقي، وطريقة إدارة هذا التنوع. وهو فشـــل يبدو أننا لا نحســـه لدرجة استضافة الخرطوم لمؤتمر حول إدارة التنوع الثقافي في أفريقيا، وقد اســـتضافت الخرطوم المؤتمر في يوليو ٢٠١١ في وقت متزامن مع انفصال الجنوب، واشـــتعال الحرب في جنوب كردفـــان، والغريب أن المنظمين للمؤتمر هدفوا إلى تقديم الســـودان كنموذج جيد للغاية، فلو كان العكس لقبلنا الأمر، ولكانـــت الفكرة ناجحة، إلا أن العقلية التي تصنع الأزمات تأبى أن تخرج عن

تفكيرها المأزوم، وأن تتخلص من تكتيكات الهروب إلى الأمام.

لـــم يكن خافياً علـــى كل ذي بصيرة، أن تجُدد اشـــتعال الحرب في كردفان بالضرورة ســـيقود إلى اشتعال أوارها في النيل الأزرق، ودارفور، وحتى شرق الســـودان لتشابه القضايا والمطالب، مع أن النيل الأزرق وجنوب كردفان يكادان يشـــكلان حالةً واحدةً منقســـمة على ولايتين، فهناك قضية مشـــورة شـــعبية لم تجر، وهي واحدة من مســـتحقات اتفاقية السلام الشـــامل، الموقع في يناير ٢٠٠٥، بين الحكومة السودانية، و»الحركة الشعبية لتحرير السودان»، حيث كان يفترض إجراء مشورة بين سكان هاتين المنطقتين لمعرفة الموقف من اتفاقية السلام بعد انفصال الجنوب، ولايمكن أن تتجاوز المشورة الأوضاع الأمنية، والعسكرية، وترتيب أوضاع عناصر الجيش الشـــعبي الشمالية، ، وهم من المقاتلين القدامي الذيـــن حاربوا جنباً إلى جنب مع رفاقهم الجنوبيـــين، فهم قد حاربوا لقضايا تخصهـــم، ولم يخوضوا حرب العشـــرين عاماً ونيف نيابـــةً عن الجنوبيين، أو بالوكالة لهم، وقادة هؤلاء المقاتلين هم قيادات بارزة في الحركة الشعبية الكبيرة، وفي الحركة الشمالية بعد الانفصال، وسبق أن حذر نائب رئيس الحركة الشعبية عبد العزيز الحلو من مخاطر الحرب، فقد ذكر للمؤلف في عدد من الحوارات «أن الفشل في تحقيق السلام سيجعل السودان مرشحاً لحرب جديدة، وربما تصل مرحلة تشـــظي أخرى مثلما حصل في سيناريو أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد الســـوفيتي في تســـعينيات القرن الماضي. وهذا الجنوب الجديد كما تعرفه الحركة الشـــعبية «يضم كل المتضررين من ممارســـات دولة السودان القديم والذين عانوا تاريخيا وما زالوا يعانون من التهميش السياســـي والاقتصادي والثقافي في ظل هذه الدولة، وهو بالطبع تعريف لا يســـتثني شرق السودان، وسيكون هو احد بؤر الصراع المرشحة للانفجار في سياق معادلة وجدلية المركز والهامش.

ومع اقتراب انفصال الجنوب، ظلت عبارة «الجنوب الجديد» تتصاعد، وتكبر، وهي تشير جغرافياً إلى جنوب الشمال، ويشمل دارفور، كردفان، النيل الأزرق،

وأجزاء من الشـــرق، إلا أن الأمين العام للحركة الشـــعبية ياســـر عرمان يرى أن انفصال الجنوب التقليدي ســـيولد جنوباً جديـــداً، وهو من أكثر المروجين للفكرة إعلامياً، وسياسياً، ويذكر أن عرمان المنحدر من شمال السودان كان قد انضم إلى «الجيش الشـــعبي لتحرير السودان» في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وأصبح قياديا، وناطقاً رســـمياً، للحركة التي يوصفها خصومها بانها «جنوبية»، وتحمل أجندة مشروع السودان الجديد لهيكلة الدولة المركزية، بغرض تغيير هويتها العربية والإســـلامية، إلا أن الحركة ترفض ذلك، وتؤكد أن مشـــروع الســـودان الجديد لا يعنـــي الغاء أي مكون ثقافي أو ديني، بل هو مشـــروع يقوم على المســـاواة، والعدالة، والوحدة على أســـس جديدة، ويرى عرمـــان، وهو يحمل حالياً رتبة فريق بالجيش الشـــعبي أن «هذا الجنـــوب يضم من وجهة نظره كل المتضررين من ممارسات دولة السودان القديم والذين عانوا تاريخيا وما زالوا يعانون من التهميش السياسي والاقتصادي والثقافي في ظل هذه الدولة وبالتالي هم أصحاب مصلحة فـــي التغييـــر في بنية هذه الدولة تغييـــرا هيكليا وفق رؤية الســـودان الجديد التي يعتبرها عرمان باقية لأن هناك احتياجا موضوعيا لها ســـواء في الشـــمال بجنوبه الجديد(جغرافيا وسياسيا) أو في الجنوب المستقل، ووفق هذا المفهوم اعتبر عرمان أهل دارفور وأهل الشرق والمهمشين والفقراء في الشمال جنوبيين.

ووســـط هذا الجدل، والمواقف المتناقضة من مفاهيم الوحدة، والتنوع، وهوية الســـودان، وكتابة دستوره، انتقلت الحرب مرةً أخرى إلى ولاية النيل الأزرق، في بداية شـــهر سبتمبر، لتشكل ثنائية معهودة مع ولاية جنوب كردفان، وهما من المناطق المهمشـــة وفقاً لاتفاق سلام نيفاشـــا الموقع في عام ٢٠٠٥، والذي أفضى إلى انفصال الجنوب، وبدلاً عن التفكير في حل الأزمة بواســـطة المناهج العلمية، من استقصاء، وجمع بيانات، ومعرفة المقدمات والنتائج المتمخضة عن تلك الوقائع، سارع «الإنقاذيون» إلى استخدام ذات الأساليب القديمة، المتولدة من «عبقرية «التفكير الأمني والعسكري، وذلك بشق «الحركة الشعبية»، وصنع

قيادات بلا جيوش، أو حتى لا قدرة مثل تابيتا بطرس وزيرة الصحة السابقة، والتي قنعت بمنصب وزير دولة، أو الجنرال دانيال كودي، مع تاريخه النضالي الطويل، إلا أنه سقط في «وحل المركز» ؛ ربما بمرارات شخصية، أو «وعود مثل برقٍ خُلّب» فلا كسب أهله، ولا وجد ضالته في المركز، لكن النظام ظن أن ذلك سوف يقسم أبناء النوبة، وهو ذات الظن الذي ظنه قبل سنوات باتفاقيات الخرطوم للسلام، واستقطاب بعض قيادات النوبة، إلا أن ذلك لم يحقق شيئاً، مثلما لن تُحقق الحلول العسكرية حلاً، لا للنوبة ولا السودان، ولا حتى النظام نفسه، فهو يعيد انتاج الأزمات، وذات السير القديمة من «اتفاقية الخرطوم ١٩٩٧، بالاتفاق مع فصائل منشقة من «الجيش الشعبي «الكبير بزعامة قرنق، لكن الاتفاقية ماتت بعد عام واحد بتمرد القائد كاربينو كوانين في بحر الغزال في فبراير ١٩٩٨، ثم ولى الدكتور رياك مشار وجهه شطر الجنوب عائداً إلى حضن حركته الأم، ليلحق به بعد ذلك الدكتور لام أكول بعد فترة ليست طويلة، واتفاقية «جيبوتي» التي قصمت ظهر بعير حزب الأمة القومي فانقسم إلى جماعات وأحزاب، مع أن رئيسه المهدي كان يقول «ذهبت لأصطاد أرنباً فاصطدت فيلاً» فما كان من فيل سوى الخيبة، وتكرار الفشل، وحتى «أبوجا» ٢٠٠٦، والقاهرة ٢٠٠٥، وأسمرا ٢٠٠٦ ؛ فهي كلها «اتفاقيات مؤودة» ولسنا في حاجة كي نسأل «الموؤودة بأي ذنبٍ قُتلت».

إنَّ الأزمة هي عندي من غير شك تتجلى في مثل هذه الصراعات، وهي صراعات تؤجج عقلية (المركز/ الحكومة)، وما تحمله من عنصرية قبيحة من نيرانها، فقد كانت الحكومة في السابق تحارب الجنوبيين بحجة أنهم مسيحيون أفارقة، في ثنائية ركزت على الحرب بين الإسلام والمسيحية من جانب والعروبة والأفريقانية من جانب آخر. وانفصال الجنوب هو نتيجة لهذا التفكير والسياسات المترتبة عليها، وبالتالي؛ فإن استمرار نفس الأزمة داخل الشمال هو بسبب هذا التصنيف في شقه العرقي (العروبي من جانب النظام) بعد سقوط ادعاء التمايز

الديني في الشمال، وهذه المرة هو تصنيف يقوم على ثنائية عرب وأفارقة. وهي تقابل «أولاد بلد وعبيد»، والواضح للعيان أنه ومن بعد الانتهاء من هذه الحرب سيبحث المركز داخله عن أعداء آخرين لا ينتمون إلى المشروع العروبي. عليه، من السهولة ملاحظة أن مفهوم الجنوب الجديد هو مفهوم متحوِّل، بمعنى أن المركز دائماً سيظل في حالة بحث عن جنوب يحدده من خلاله موقعه الأيدلوجي، ويقود حروباته ضده على هذا الأساس.

ومع تجدد الحرب، وتشابه حيثيات القتال، ونتائجه الماثلة أمامنا في انفصال/ استقلال الجنوب القديم ؛ إلا أن عقلية المركز تدور في ذات دوامات المماحكات القديمة، فمثلاً؛ حزب «الأمة القومي» بدلاً عن تلمس الجرح، ومعرفة جذور الأزمة قفز فوق الحقائق بالزانة كعادته، وحذر «من مخطط أجنبي لقوى إقليمية ودولية بقيادة إسرائيل لجر السودان إلى حرب شاملة ومدمرة، وشدد على ضرورة تدارك الأمر مبكراً. وقال الفريق صديق محمد اسماعيل الأمين العام لحزب الأمة القومي في تصريحات صحفية أن الحركة الشعبية وحكومة الجنوب آليات لتنفيذ المخطط عبر شراكتها مع الجبهة الثورية، واصفاً المخطط بأنه مهدد حقيقي لأمن ومستقبل السودان، مشيراً إلى أن السودان لن يستطيع مجابهة تلك المؤامرات إلا بتوحيد الجبهة الداخلية» (٢٠)، وهو حديث ليس على الأمة بغريب، ولا على أمينه العام السابق بمستغرب!، فالصادق المهدي زعيم الحزب نفسه ظل متردداً، ويقف في منزلة بين منزلتين؛ فهو مع تغيير الحكم، ولا يريد إسقاط المؤتمر الوطني!، وهو يرى الجبهة الثورية، أو «تحالف كاودا» جبهة عنصرية، ويحذر من اسقاط النظام عبرها، ولذات المواقف الملتبسة ظل المهدي وحزبه يتقدمون خطوةً لكنهم يتراجعون أخرى، وهو ما سبب تشويشاً للقواعد ولبقية جماهير المعارضة السودانية، وصمتت باقي القوى السياسية الأخرى،

---

(٢٠) صحية «آخر لحظة» السودانية، ٥ أبريل ٢٠١٢

واكتفى «المؤتمر الشعبي» بزعامة الترابي ببعث رسائل دبلوماسية، لكنه لم ينعت الجبهة بالعنصرية، بل كان يشدد على أن لها «قضية»، وإن كان البعض يرى أن مواقف الشعبي لا تخرج في معظم سياقاتها من حالة «المكايدة للبشير وحزبه، وتعبر عن مرارات أقرب إلى أن تكون شخصية بالنسبة للدكتور حسن الترابي الأمين العام للحزب المعارض. وبقيت قوى اليسار تراوح مكانها، فيما تحركت مجموعة من الناشطين ترفع راية وقف الحرب، فتعاملت مع أعراض الأزمة، لا أسبابها، واكتفت بمخاطبةِ تجلياتها، لا جذورها، فساوت في كثير من الأحيان بين الضحية والجلاد، والمستبد والثائر، وبين السلطة الفاشية، وبين من يرون أن حربهم عادلة، ولكن تبقى الحقيقة في أن الجنوبيين القدامي ذهبوا، وتركوا خلفهم جراحات قديمة، ومتجددة، ودوامةً من العنف، وفصل جديد من المجهول ينتظر الدولة الممزقة. فليس هناك طوق نجاة لحفظ ما تبقى من السودان سوى البحث عن مشروع وطني لكل السودانيين يوقف شلالات الدماء، لأن الجميع يجد نفسه ممثلاً فيه بمساواة تامة.

ورمال دارفور المتحركة تفضح عقلنا الجمعي ولا شعورنا السياسي

وهناك، ليس بعيداً، وفوق رمال دارفور المتحركة ؛ وقعت أبشع المجازر الإنسانية والموت المجاني بعشرات أو مئات الآلاف، وقبيل استشرافنا مرحلة سلام جديدة باتفاق نيفاشا للسلام الشامل، كان جرح دارفور ينزف ؛ ومن تحت الرماد كان هناك وميض نار يشتعل فوق حبيبات الرمال المتحركة، حيث تهيأت الأوضاع تماماً ونضجت عوامل الحريق الكبير الذى تسرب دخانه الى داخل قاعات الأمم المتحدة، وردهات الاتحاد الافريقى، وكواليس الاتحاد الأوروبى، و ثرثرة جامعة الدول العربية، لقد انتشر الحريق، ولم يحسب الكثيرون ان «مقتل حوالى السبعين فرداً بواسطة الجنجاويد فى بئر طويل على بعد ٦٠ كيلومتراً من الحدود السودانية التشادية فى الرابع من مايو ٢٠٠١ فى مناطق الزغاوة» «وحرق قرية بوتيكة وقتل الطفل وليد وآخرين والتمثيل بجثثهم «ستحرك الفتنة

النائمــة، وتلهب جذوة الحرب، وتؤدى الى تكويــن تحالف معارض من أبناء الزغاوة والفور والمساليت والبرتى والداجو والميدوب وآخرين لمواجهة الحكومة ومليشــيات الجنجاويد بشــكل مباشــر للمرة الاولى. وكانت الأجواء ملبدة بالغيــوم، «وتردى الأوضاع يحمل نذر الكارثة الإنســانية التى اعتبرتها الأمم المتحدة «اكبر كارثة فى العالم». ســوى الخرطوم التي كعادتها كانت تقلل من الكارثة، في بداياتها! . وهو ســلوك ظلت حكومة «الإنقاذ» تظهره حيال كل أزمة، وإبان كل كارثة، لذلك كانت تصف كارثة دارفور بأنها «نهب مسلح»، وتجاهلاً منهم بحقيقة القرية الكونية فى عصر ثورة الاتصالات، وموجة تدفق المعلومات المنداحة مع الاشــعة الضوئية المنبعثة مــن الفضاءات الرحبة؛ التى مكنــت أي فرد فى اى بقعــة على الكرة الارضية مــن معرفة ما يحصل في كرنوى، وسرف عمرة، وكهوف جبل مرة، وكلبس، وصليعة دون عناء. ولما فشــلت الحكومة المركزية فى تشييد حواجز حديدية تستر ما ترتكبه من فظائع تحت ستارات من الليل البهيم فى مناطق، عند أهلها الكهرباء نوع من الترف، اضطرت الحكومــة أن تعلن بعد تطور الأحداث دراماتكياً توجيه تهمة الحرب ضد الدولة، والقيام بأعمال نهب، والاستيلاء على أموال، وتدمير آليات؛ لم تذكر أن من بينها ثماني طائرات حربية كانت جاثمة فوق أرض مطار الفاشر. حيث «أعلن وزير العدل السوداني علي محمد عثمان ياسين أنه فوض سلطاته الى نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة لتوجيه تهم جنائية الى نائب الأمين العام لـ«حــزب المؤتمر الشــعبي» الدكتور علي الحاج محمــد، والقيادي في تنظيم «التحالف الفيديرالي» الدكتور شــريف عبدالله حرير، وزعيم «حركة العدالة والمســاواة» الدكتور خليل إبراهيم، والأمين العام لـ«حركة تحرير الســودان»، مني أركو مناوي، والقائدين الميدانيين عبدالواحد محمد أحمد وأبو بكر محمد كادو. ووجهت وزارة العدل ثماني تهم الى المعارضين تتعلق بمحاولة إســقاط نظام الحكم بالقوة وتقويض النظام الدستوري والحرب والقتل والاستيلاء على

الأمـــوال والممتلكات والأســـلحة والذخائر، وتصـــل عقوبتها الى الاعدام. وذكرت الســـلطات أن المتهمين تحدثوا باسم المهمشين ودعوا الى اسقاط النظام القائم بالقوة وقتلوا وتسببوا في قتل وإصابة عدد كبير من المدنيين والعسكريين وايدوا أعمال التخريب واســـتولوا على اكثر من عشـــر ســـيارات تبلغ قيمتها اكثـــر من ١,١٥٠ بليون جنيه ســـوداني (٤٥٠ ألـــف دولار)، وأموال نقدية تفوق ٤٥ مليون جنيه، والاســـتيلاء على كمية من الأسلحة المختلفة وكميات كبيرة من الذخائر ومئات من أكياس الذرة. وأبلغ مســـؤول حكومي «الحياة» ان السلطات ستلاحق علي الحاج وشـــريف حرير وخليل ابراهيم المقيمين خارج البلاد عبر الشرطة الدولية (انتربول) لجلبهم وتقديمهم الى القضاء لمحاكمتهم. كما ستسعى الى اعتقال الثلاثة الآخرين الذين يقودون العمليات العسكرية في ولايات دارفور». . (٢١)

لقد ســـاد التوتر والتهبت المنطقة، وأصبح الكل مهيئاً نفســـياً وعســـكرياً لاقتراب ساعة الصفر وانفجار القنبلة الموقوتة التى شحنت بمفعول فعال، وزودت بمتفجرات ناســـفة عبر سنوات من الاحتراب القبلى والمشاحنات. وتحولت كل قرى دار فور الى ثكنات عسكرية مدججة بالأسلحة المتنوعة بدأً بالأسلحة الخفيفة مثل الكلاشنكوف والجيم٣، وانتهاءً بالأسلحة المتوسطة والثقيلة مثل الرشاشات و الآر بى جى والهاونات المتوسطة. لقد أعلنت كل القبائل حالة الطوارئ داخل صفوفها، ورفعت درجات الاستعداد إلى أعلى درجاتها، وسعت كل مجموعة الى تأمين نفســـها من خطر القبائل الاخرى؛ بإقامة المعســـكرات لحماية القرى والاراضى والمواشـــى والأموال وسط غياب ملحوظ لسلطة الدولة وتمريغ هيبتها وسط الرمال الدارفورية.

وروجت الحكومـــة أيضا ان اميركا هى التي تؤجج نيران الصراع فى غرب

(٢١) فايز السليك، الحياة اللندنية، ٦ يونيو ٢٠٠٤

الســـودان، وأن ما يذكر عن الكارثة الإنســـانية هو تضخيم لا أساس له على أرض الواقع،وأن عدد القتلى لم يصل الى الثلاثين الفاً. ومن يقول غير ذلك فليأتنا برهاناً قوياً مدعماً باســـماء القتلى جميعهم. فقد «قال وزير الخارجية الســـوداني آنذاك مصطفى عثمان إسماعيل إن حكومة بلاده «منفتحة تماماً من أجل معالجة مشـــكلة دارفور ولكنها غير مستعدة لتمرير الأجندة الأجنبية التي تريد أن تســـتغل قضية إنسانية لتنفيذ أهداف سياسية خاصة». وأكد إسماعيل في مؤتمر صحافـــي بعد يوم من اجتماع وزراء الخارجية العرب، أن «مخطط تفجير الأوضاع في دارفور اتخذ قبل فترة وبالتنسيق مع الحركة الشعبية لتحرير الســـودان وحكومة اريتريا ومنذ تشـــرين الاول (أكتوبر) ١٩٩٨ وبعد ضرب مصنع الشفاء بشهرين». وقال إن «أريتريا قدمت كل ما تريده عـــناصر التمرد في دارفـــور». ورفض اســـماعيل ارسال قوات عربية أو افريقية إلى دارفور، وقـــال: «نحن نقبل مراقبين في دارفور ولكن القوات مرفوضة لان لدينا أكثر من ٤٠ الف جندي ســـوداني ونخشى ان تدخل القوات القادمة في مشكلات مع شرائح ســـكانية في دارفور، كما أن القوات الخارجية يمكن أن تدخل في مشـــاكل مع القوات الســـودانية لأنه سيكون لدينا جيشـــان وقيادتان». وقال «إن ازمة دارفور لم تؤد ســـوى الى مقتل خمســـة الاف شخص، بينهم ٤٨٦ شرطيا، منذ نشوبها قبل ١٨ شـــهرا. ونفى الوزير بشدة الارقام التي قدمتها المنظمات الإنسانية والامم المتحدة عن سقوط ما بين ٣٠ الى ٥٠ الف قتيل. وقـــال إن «على مـــن يعطي هذه الارقام أن يقدم أســـماء ويدلنا على قبور»، ووجه النائب الأول للرئيس علي عثمان محمد طه تحذيراً شديداً لجهات تحاول التدخل في الســـودان قائلاً ان «الذين يريدون سوقنا بعصا سنكسرها». وقال في خطاب امام حشـــد في مدينة بارا في اقليم كردفان المتاخم لدارفور حيث حضـــر افتتاح طريق يربط بمدينة الابيض عاصمـــة كردفان «تعاملنا مع العالم واضـــح. واذا وضعوا حجرا امامنا فســـنزيله، ولا احد يخيفنا. ومن يظن ان

دارفور مدخل لتركيع السودان فهو واهم بإذن الله». » (٢٢) وهذا الخبر المنشور فى كل الصحف السودانية ومعظم وسائل الإعلام الإقليمية والدولية، يلخص عقلية أهل الحكم فى الخرطوم وطريقة تعاطيهم مع الأزمة. لكن الأمر والأدهى هو القول ان القتلى بلغ عددهم خمسة الف فقط!. كم من القتلى يريد هذا الوزير؟. وهل خمسة الف هو عدد قليل من الضحايا خلال ١٨ شهراً؟.

والمضحك المبكي؛ على طريقة الملهاة المأساوية أو «التراجوكوميديا؛ هو المطالبة باسماء القتلى. وهل سيقدم لنا قائمة باسماء القتلى الخمسة ألف التي ذكرها كما هى؟. فيما أعلن الفريق عمر البشير فى ولاية الجزيرة فى الثانى والعشرين من يوليو من العام نفسه ونوه الى «تفويت الفرصة على الأيادى الأجنبية التى تحاول زرع الفتنة بين أبناء الوطن». (٢٣) وهو منطق فاقم من الأزمة، وصعّب من إمكانية حلها جذرياً. فالحكومة لا تريد الاعتراف بالواقع؛ فمرة تهرب نحو النهب المسلح، ومرةً تتكئ على شجرة المؤامرة الخارجية؛ المستندة على اسرائيل واميركا واريتريا.

كان حملة السلاح في حركة تحرير السودان، أو حركة تحرير دارفور قد تعاملوا بتبسيط هم ذاتهم للأزمة؛ ففي يوم ١٨ مايو تقدم ثلاثة من شباب الزغاوة بمذكرة احتجاج لوالى شمال دارفور الفريق ابراهيم سليمان فى مدينة كرنوى بعد أن جاء لتقديم واجب العزاء الى أسر ضحايا بئر طويل، وقام الوالى بدفع مبلغ عشرة مليون جنيه سودانى (أقل من أربعة ألف دولار اميركى) كواجب عزاء لأهل الضحايا كما يفعل السودانيون فى مناسبات اتراحهم وأفراحهم. و طالبت مذكرة الثلاثة الذين أسسوا بعد ذلك مع آخرين حركة مسلحة معارضة بثلاث مطالب عادية للغاية «والنار من مستصغر الشرر» من اجل حماية الزغاوة من

(٢٢) «الحياة» اللندنية، ١٠ أغسطس ٢٠٠٤

(٢٣) وكالة «سونا» ٢٠ يوليو ٢٠٠٤

غارات «الجنجاويد»، ومن قوات المراحيل؛ لكن سرعان ما تناسلت تلك المطالب الثلاث بسرعة بعد تطور المواجهات المسلحة الى مطالب سياسية مشروعة لقسمة السلطة والثروة ورفع التهميش عن دار فور. وكانت المطالب الثلاثة؛ هى وقف نشاط الجنجويد وتجريدهم من السلاح وتجريد قوات حرس المراحيل؛ أو تسليح قبائل الزغاوة لحماية أنفسهم ووقف عمليات حرق القرى والقتل العشوائي.
وكان الشباب الثلاثة هم منى أركو مناوى الأمين العام ل»حركة تحرير السودان» والقائد عبد الله ابكر القائد الميدانى الذى سقط فى احدى معارك ابوقمرة قرب كرنوى نفسها، وخاطر تور الخلا الذى انسلخ عن الحركة فيما بعد. وكان الشباب الثلاثة من أعضاء «التحالف الفدرالى الديمقراطى السودانى» بزعامة احمد ابراهيم دريج والدكتور شريف حرير، والذى كان يقاتل فى شرق السودان ضمن «قوات التجمع الوطنى الديمقراطى». وحرير من الناشطين فى المجال العسكرى وتحصلت على وثيقة كتبها بخط يده فى عام ١٩٩٢ يخاطب فيها قيادات المجتمع فى دار فور ويدعوهم الى التمرد المسلح ضد السلطة المركزية.
وكانت المذكرة بمثابة نزع الفتيل عن القنبلة فى دار زغاوة فى شمال دار فور. وقد رفعت السلطات درجات الاستعداد، واتخذت قرارات سريعة على مستويات الإدارة الأهلية والأجهزة الأمنية «بتحويل معسكرات القرى الى معسكرات للدفاع الشعبى او انهاء تلك المعسكرات، وعززت السلطة الغائبة قواتها بعناصر من المراحيل والجيش والاحتياطي المركزي والشرطة فى مدينة ابوقمرة».

وفى الجزء الآخر من الإقليم الذى كان يعيش فوق شحنات ناسفة من المتفجرات؛ كان الفور يعدون العدة ويخططون لعمل منظم، تحرك الشباب واقنعوا الأعيان بضرورة جمع السلاح وتسليمه اليهم فى معسكراتهم بجبل مرة فى ذات الوقت الذى هاجم فيه الجنجويد مناطق مثل كورنوى وغيرها حول جبل مرة، وقد اجتمع الفور واقترحوا فى مايو من نفس العام تعزيز قوات مليشياتهم بحوالى ٧٥٠ فرداً من ابناء الزغاوة لصد غارات الجنجويد.

لكـــن ؛ ومع مرور الأيام ارتفعت ألســـنة اللهب، وهو مـــا أضطرّ الحكومة اضطراراً إلى أن تجلس مع قادة حركة تحرير الســـودان، فالســـلام لم يكن هدفاً استراتيجيا؛ بقدر ما كان الهدف هو وقف اطلاق النار بأي ثمن؛ فهي بعقليتها الأمنيـــة تلك كانت تغالط الواقع، وتعد لتحقيق انتصارات عســـكرية، وتوجيه ضربات ساحقة ضد حملة السلاح، إلا أنها حين فشلت سعت إلى حيلةٍ أمنية أخرى، فهي تريد شـــراء القادة تارةً، وتريد تارات أخر تقســـيم الحركات، وقد تجلّـــت تلك الحيل بجلاء خلال أول تفاوض جرى بين الحكومة وحركة المقاومة في مدنية أبشـــي التشادية، وقد جرت المفاوضات في سبتمبر ٢٠٠٣، وكشف لي الأمين العام لحركة تحرير الســـودان حينها مني أركو مناوي في مقابلة خاصة «لقد مارس الوســـيط التشـــادي ضغوطاً كبيرة دون حتى اخفاء عدم حياديته. ووصل الأمر أن طلب الرئيس ادريس ديبي من القائد عبد الله أبكر الاتصال بى لإقناعي بالاتفاق بعد أن عرض عليه وزير الشـــئوون الأمنية حينها اللواء طبيب ركن الطيـــب ابراهيم محمد خير رغبة الحكومة في حل المشـــكلة بمنح قيادات الزغاوة وزارات مهمة وتعيين البعـــض ضباط فى الجيش وترك القبائل الاخرى وحدها دون نصيب من الغنائم التى يوزعها المستشار الامني للرئيس السوداني. كان عبد الله يضحك بشدة حتى احترت فى الامر. قلت له هل منحوك رئاسة الجمهوريـــة؟. ثم وضح لى ســـبب ضحكه. قلت له تظاهـــر بقبول العرض، ففعل ذلك وعندما عاد إلى ديبي ســـلمه حقيبة بملغ خمسن مليون فرنك تشادي تعادل حوالى مائة ألف دولاراً عرفنا أنها رشوة من الحكومة إلى عبد الله لقبول العرض؛ قمنا بتوظيفها فى عملنا العسكرى» (٢٤).

وفي ذات السياق يذكر مبارك عيسى، وكان خلال تلك الفترة أحد المقربين من مني أركو مناوي» أن مسؤولاً أمنياً اتصل به قبل ابشي الثانية فى الخرطوم» ذهبت

(٢٤) مني أركو مناوى، مقابلة خاصة، أسمرا، ٢٠٠٤

اليه فى مكتبه وطلب مني الاتصال بمني اركو مناوي ومعرفة ماذا يريدون. اتصلت واخبرتهـــم بالطلب فقالوا لي نحن لا نثق فى الحكومة لانها لا تنفذ ما تلتزم به. ونطالب بتجريد الجنجويد من السلاح كخطوة اولى لاثبات حسن النيات. صمت اللواء ثم قال مســألة تجريد الجنجويد صعبـــة للغاية لأن لهم قوى ضاربة، وهى ساعدتنا فى الحرب بعد ان فقدنا ستة الوية فى القتال مع المتمردين فى دارفور لكن لو اتفقوا معنا واتحدنا مع بعض سنضرب الجنجويد فى عمليات مشتركة» (٢٥). لم تتخل الحكومة من نهجها الامنى فقد «التقت الحكومة بحركة «العدل والمساوة» خمس مرات فى فرنسا وهولندا، وكان التركيز منصباً على القضايا الامنية. » (٢٦) انا اعرفهم جيداً وهم يعرفونني واعرف مداخلهم لكننا نجلس املاً فى السلام رغم هذه الحقيقة». وفي ذات الســياق سبق أن أعلن البشير ثلاث مرات انتهاء العمل المســلح في دارفور ودحـــر المتمردين في يونيو ٢٠٠٣، وفي ديســمبر ٢٠٠٣، ويونيـــو ٢٠٠٤ وأصدر اعلاناً يدعو فيه إلى عقـــد مؤتمر أهلي لأهل دارفور، و دعا أجهزته الأمنية إلى مطاردات الخارجين من تورابورا وباشمرقة وجنجويد. ».

ولم ينس البشير تأكيد اهتمامه الخاص بأمن تشاد الشقيقة، ومنع العناصر المعادية من التســـلل عبر الحدود الســـودانية الى انجامينا فى غزل واضح لنظيره ديبي الذى اتفـــق معه ثلاث مرات على نشـــر قوات مشـــتركة على الحـــدود كان آخرها فى العاشـــر من يوليـــو ٢٠٠٤ فى لقاء مدينة الجنينة فى غـــرب دارفور، وقد طغت قضية «الجنجويد» على مباحثات الرئيســـين تلك المرة بعد ان شـــعر ديبي بالخطر المحدق، وقيام المليشيات العربية بغارات على قرى تشادية، كما ان ديبي جاء الى المباحثـــات ومرارة تمرد صغير من قواته لم تفارق فمه، وكانت ابرز قضايا التمرد مسائل مطلبية حول المعيشة والمرتبات، إلا أن قضية دارفور برزت هى الأخرى بين

(٢٥) نفسه

(٢٦) مقابلة مع د. خليل إبراهيم، أسمرا، ٢٠٠٤.

القضايا الداخلية، فزغاوة تشـاد غير راضين عن معالجة زعيمهم للأزمة السودانية في دارفور، لا سيما وأن المسلحين من أبناء قبيلتهم، وأن من بينهم مقاتلين كانوا قد حاربوا مع جيش ديبي نفسه إبان حربه ضد هبري، ونقل المتمردون امتعاضهم أيضـا من تحركات الجنجويد داخل حدودهـم وحرق قراهم وقد دارت معارك ؛ كان أشهرها فى منطقة كلبس فى الخامس من مايو فى نفس العام وقُتل فيها ٦٠ عنصراً من عناصر «الجنجويد» وجندى تشـادى وسـبعة مدنيين، وتم اسر اثنين من المليشـيات. وقد استشعر ديبي خطورة الموضوع فاشارت معلومات لم نستطع تأكيدها من مصادر أخرى» أن البشير عرض على ديبي قائمة بسبعة عشر الف من الجنجويد التشـاديين لتسليمهم إلا أن ديبي طالب بتجريدهم اولاً من السلاح ثم اسـتلامهم، لأن استلامهم، وهم مسلحون يعني حرباً جاهزة لا سيما أن بعض المجموعات كانت تعمل فى معارضة ديبي من داخل الأراضي السودانية.

وفي ذات السـياق الأمني للمعالجة الحكومية للازمة جدد المدعى العام الموقف السـابق لحكومته بفتح بلاغـات بجرائم النهب ضد قادة المسـلحين فى داخل وخارج السودان. رغم ذلك أرسل البشير وفده برئاسة وزير الاستثمار الشريف عمر بدر فى ابريل ٢٠٠٤ إلى أنجامينا للتفاوض مع المسلحين من حركتى تحرير السودان والعدل والمساواة. وقد صاحبت المفاوضات التي لم تكن مباشرة خلال أيامها السبعة صعوبات جمة وضعتها على حافة الانهيار، فالحكومة رفضت فى البدء اشـراك ممثلي الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة فى التفاوض، ومنعتهم من حضور الجلسة الافتتاحية درءاً للتدخل الدولي، فيما كان المسلحون يصرون على أشراك المراقبين الدوليين في المفاوضات.

لم يكن الموقف الحكومي سـوى ؛مغالاة، ومناورة ثـم تنازلت عن موقفها بقبـول مراقبين من الاتحـاد الأفريقي، ثم كانت هناك خلافات حول مسـائل إجرائية، وبعـد تجاوز تلك الخلافات برزت مليشـيات الجنجويد بخيولها في داخل قاعات التفاوض وتحول الحريق الحقيقي في الخارج إلى اشـتعال سياسي

في داخل الردهات، وتدخل الرئيس التشادي إدريس ديبي شخصياً، وبحث في قاموس اللّغة الإنجليزية، والفرنسية؛ ليجد مفردةً تكون مقابل لكلمة الجنجويد في تلك اللغات دون جدوى. ثم خرج الرئيس بين تفاؤل وتشاؤم إلى الوسطاء لتقديم اقتراحه الجديد؛ وذلك بالإشـــارة إلى المليشيات المسلحة «بالمنفلتة» دون ذكر أي شــئ آخر في نص الاتفاق على أن يوضح في كلمته الختامية شـــفاهةً «أن المقصود «بالمنفلتة الخارجة عن القانون كما نصفها الحكومة و الجنجويد كما يصفها المســلحون»، وحتى خلال جــولات التفاوض، والتي دخلتها الحكومة مرغمةً ؛ فقد ســعت إلى تقســيم الحركات المسلحة، وإلى تعزيز الشروخ بين المحاربــين، والعزف على وتر التناقضات والتباينات. فهي مع مناوي إن أرادت اســتقطابه بوصفــه «الزعيم الأقوي». ومع نــور إن أرادت التقرب منه بصفته» الرجل الجانح نحو الســلم، والمرن وصاحب الأجندة الوطنية» حســب فهمها الخاطئ، مع أن الأيام اثبتت أن عبد الواحد لم يتعامل بأقل درجة من المرونة مع المؤتمر الوطني، بل ظلّ هو الوحيد الذي لم يوقع اتفاقاً مع الحكومة، في حقيقة الأمــر ظلَّت الحكومة تقف ضد الجميع، وتســعى نحو تحقيق أجندتها الأمنية بكل الســبل لأنها تؤمن بنجاعة الحل العسكري للأزمة، والقضاء على الحركات المسلحة دون اعتبار أنها ستعجز عن حل الأزمة حتى ولو نجحت في ذلك.

كانت دارفور امتحاناً آخرَ من الامتحانات لعقلية الســلطة في المركز، وكذلك عقلية نخبه السياســية، فهــي، وإن حاولت توظيف القضيــة في صراعها مع «المؤتمــر الوطنــي» من أجل الســلطة؛ إلا أن هذه القوى تحمــل في لا وعيها السياســي «مخاوف المركز من قوى الهامش»، وبحسب متابعاتي لملف دارفور من خلال عملي الصحفي كمراســل لصحيفة «الحياة «اللندنية من أسمرا؛ فقد كنــت قريباً من مواقف التجمع الوطني باعتبــاره مظلةً عريضةً ضمّت أكثر من عشر فصائل مسلحة، وسياســية، فالتجمع هذا التحالف العريض بضم قوى سياســية، متناقضة المصالح ومتباينة التطلعات، ومن بين فصائله ما يعارض من

أجل السلطة، ومنها ما كان يعارض من أجل التغيير الشامل.

وعندما رنّ الهاتف فى الغرفة ١٠٣ بفندق امباسـويرا فى العاصمة الأريترية الأنيقة أسـمرا في صباحات أحد أيام شـهر فبراير من سنة ٢٠٠٤. كان وقتها الأسـتاذ فاروق ابوعيسى مسـاعد رئيس التجمع ينفض عينيه من النعاس. فقد أخبرني أبو عيسى أنه أُصيب بالدهشة عندما أخبره الطرف الآخر، المتصل بأنه منى اركو مناوى. ولما أبلغه مناوى برغبة حركته فى الانضمام إلى التجمع نقل أبو عيسـى الخبر مباشرةً إلى أعضاء هيئة القيادة قبل بدء الجلسة. وكان مناوى قد أبلغنى أنا كذلك بحكم تواصلنا شبه اليومى عبر الهاتف بالخطوة، وطلب رأى الخـاص فيها وتحدثنا طويلاً فى الموضوع، وكان الحديث امتداداً لنقاشـات طويلة قبل عدة اشـهر، وقلت له أن انضمام الحركة إلى التجمع سيغلق الباب امام ادعاءات الحكومة بانكم قطاع طرق، وحين عُقدت الجلسـة التى قُدم فيها الطلـب، لم يحضر رئيس التجمع محمد عثمان الميرغني الجلسـة، وهي أحد صفات الميرغني، فهو غالباً ما يتحاشـي حضور جلسات تحمل أجندة ساخنة، فكثيراً ما سـافر الرجل إلى مدينة مصوع السـاحلية للاسـتجمام، ولو في عز الصيـف وارتفاع درجات رطوبة البحر ؛ كلمـا كانت هناك مواجهة تحتاج إلى مواقف حاسمة، فقد فعل ذلك خلال خلافات التجمع مع حزب الأمة القومي في مارس ٢٠٠٠، كما أن الميرغني لم يشارك بشخصه في مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية في يونيو ١٩٩٥، بل أنه لم يوقع على اعلان المعارضة للمقررات، وقد وقع نيابةً عنه المرحوم أحمد السيد حمد في يناير ١٩٩٦.

وفي الجلسـة المخصصة لطلب حركة تحرير السودان طلب الميرغني من قياداته بالتجمع التحري في صحة الطلب، ؛ تفادياً لأية مفاجأة في الطريق، ووجود فخ تم نصبه بإحكام شديد، . وقد كشف لي أن القيادي الاتحادي أحمد سعد عمر اتصل به عبر هاتف الثريا، وسـأله إن كان هو قد اتصل بأبو عيسى، ولما تأكد عمـر من صحة الموضوع اضطرّ إلى تقديم طلب مناوي لهيئة القيادة، وقد قُبل

الطلب بالإجماع، وقوبل بالتصفيق الحاد من المشـــاركين في هيئة القيادة مع أنّ ظلالاً قاتمة تمددت في نفوس البعض مخافة أن يشرب اتفاق جدة الإطارى الموقع بين الميرغنى والنائب الاول للرئيس على عثمان محمد طه من البحر الاحمر في تلك الفترة. وقد استغلت الحكومة الموضوع، وصدقت تكهنات البعض، وأعلن النظام رفضه مواصلة التفاوض مع التجمع لضمه متمردى دارفور. ولهذا الأمر تراجــع حماس البعض فى التجمع، ولم يخفوا امتعاضهم من وجود مســلحى دارفــور فى اجتماع يوليو ٢٠٠٤، وهو أول اجتماع يشـــارك فيه المســلحون، وحضرت كذلك «حركة العدل والمســاواة» الجلسة الافتتاحية كمراقب. وقد برر الرافضون مواقهم من خلال نظرتهم المريبة إلى رئيس «حركة العدل والمســاواة» الدكتور خليل إبراهيم ؛ باعتباره كان وزيراً فى دارفور حتى عام ١٩٩٩، وأثاروا الشـــكوك حول علاقته بزعيم «المؤتمر الشـــعبي» الدكتور حسن الترابي ، وأفرد المعارضـــون صفحات من تاريخ خليل، وأكدو أنه كان أحد أُمراء المجاهدين فى حرب الجنوب فى عام ١٩٩٥ ضمن مليشيات «الدفاع الشعبى».

كان اجتمـــاع هيئة القيـــادة في يوليو ٢٠٠٤ اجتماعاً مفصلياً كشـــف طريقة تفكيـــر قادة المركز المعارضـــين في التعامل مع قضية دارفـــور، وكان «الاتحادى الديمقراطي» أكثر تلك الفصائل ارتباكاً من وجود حركة «العدل والمساواة»، وغير شـــك فإن وجود عدد من قيادات «المؤتمر الشـــعبى» بقيادة الدكتور على الحاج محمـــد عاملاً آخرَ من عوامل ازدياد حـــالات التوتر والارتباك داخل هيئة قيادة «التجمـــع الوطني الديمقراطي»؛ فالحزب الاتحادي لا يخف حرصه على اتفاق جدة، بل كان يتحسّـــر حتى على ضم «حركة تحرير السودان» المسنودة من قبل «الحركة الشـــعبية»، إلى «التجمع الوطني الديمقراطي»، وقد أدى ضم «حركة تحرير الســـودان» إلى تأخيـــر التفاوض مع الخرطوم ثمانية أشـــهر من الوقت المضروب، وليس خافياً على أحد أن لا وعي العقل السياســـي يختمر في قاعه فكرة أن ضم حركة «العدل والمســـاواة» سوف يزيد الامور تعقيداً، وسوف يغلق

الباب أمام أى بادرة أمل لجلوس الحكومة معهم؛ لا سيما وأن على عثمان كان قــد اتصل بالميرغنى، ونقل له رغبته «الصادقــة» فى تفعيل اتفاق جدة، ونقل التفــاوض إلى العاصمة المصرية القاهرة ؛ ومعروف أن درجات حرارة الهواتف القادمة من الخرطوم الى أســمرا كانت ترتفع قبيل كل اجتماع هيئة قيادة تحمل الوعود بالســلام والبشارات بالمناصب، الا أن هذه الدرجات سرعان ما تخفت بعد انفضاض سامر القوم.

وحــرارة هاتف طه، حملها معــه وفد أمانة «التجمــع الوطني» القادم من الخرطوم فانعكست ظلال ذلك على أجواء المناقشات ؛لا سيما النقاش حول الأزمة الســودانية فى دارفــور، فقد تردد «التجمع الوطنــي الديمقراطي» فى إصــدار إدانة ضد الحكومة، وقد بدأت بوادر الازمة تطفو على الســطح عندما شــكلت لجنة برئاسة المهندس هاشم محمد احمد لمناقشــة الأوضاع بدارفور، وأذكر هنا أن الدكتور شــريف حرير كان قد قرر الانســحاب من اللّجنة ؛ إلا أنه طلب من شخصي تقديم تنوير لأعضاء اللّجنة حول حقيقة الأوضاع فى الإقليم المضطرب، وكنتُ أنا قد عدت قبيل الاجتماعات من هناك خلال رحلة صحفية شــاهدت فيها بنفسي حجم الانتهاكات، وحرق القرى، ونزوح ولجوء مئات الآلاف من مناطقهم بسبب هجمات مليشيات الجنجويد المدعومة من قبل الحكومة.» تحقيقات صحفية في صحيفة «الحياة اللندنية» يوليو ٢٠٠٤.

حضرتُ إلى فندق امباســويرا، فوجدتُ اثنين فقط من أعضاء اللّجنة الخمسة ؛هما المهندس هاشــم والاســتاذ محمد وداعة ممثل حزب البعث فى الداخل. نقلــت اليهما ما رأيته فى رحلتى المرهقة، لكن رئيس اللجنة طار إلى لندن بعد سماعه لتقريري بساعات، وتبخرت كلماتى فى الهواء.

لقــد فجرت الأزمة الســودانية في دارفور أزمةً أخــرى فى داخل صفوف المعارضة. حيــث كان الاتحاديون في كامل حرصهم على إبداء حســن نواياهم للنظام في الخرطوم، وعلى تقديم صك براءة من أى تصعيدٍ عســكرى، أو أي

تصلــبٍ فى المواقف، فيما كان قادة الحركات المســلحة في دارفور يرفضون أى تساهل إزاء القضايا الجوهرية، وهي قضايا مرتبطة بالحقوق الطبيعية في الحياة، والأمن، والاســتقرار، لا حقوق مدنية وحدها، بل أن القضية تشــابكت مع الشرق في أحد المنعطفات الكثيرة، حين صاح الميرغني ذات مرة قائلاً «الشرق دا بتاعى أنا» خلال مناوشــات مع بعض قادة الشــرق، بعد أن ســرت حمى التفاوض، ومراثونات المنابر، فكان أن ضرب أحد قادة الشــرق، وهو مسؤول العمل الإنساني الأســتاذ فكي علي طاولة الاجتماعات بيده، احتجاجاً فسرى التيار الكهربائى الصاعق وســط قاعة الاجتماعات فتم رفعها خوفاً من انفجار الوضع، ومن تكتل قادة المهمشــين من جانب ضد الميرغني وقيادات الداخل، وســعت الحركة الشعبية لتلطيف الأجواء عبر قفشات وكاريزما الراحل الدكتور جون قرنق ديمبيور وديناميكية ياسر عرمان.

وبعد فترة هدوء نســبي ، تصاعدت الحرب من جديد، حينما وصف الناطق باســم «التجمع الوطني» في الداخل المحامي على السيد فصائل الشرق والغرب بأنهــا «فصائل عنصرية وجهوية وتعمل ضد مقررات التجمع الذى اختار طريق الســلام والتفاوض، لا طريق العنف والســلاح». واقترح السيد تجميد عضوية تلك الفصائل. لقد طفح اللاشــعور السياسى للاســلاموعروبيين فى المعارضة من جديد. وتنكروا لإرث تلك التنظيمات، بل تناســوا في غمرة اللهث نحو الســلطة أن أراضى أهلنا فى الشــرق كانت هى محور معارك طويلة وشرسة، واحتضنــت تحت ترابها مقاتلين من كل الســودان، ومدنيين من الشــرق، لقد طفحــت الأيدولوجيــا، وغلبت المصالــح، ليصبح مجرد الجلــوس مع الوفد الحكومى المفاوض برئاســة رجل الأمن القوي الدكتور نافع على نافع هدفاً أهم من معالجات الأزمات الإنســانية فى دارفور، والغريب أن اللجنة المكلفة بدراسة الأوضاع في دارفور وكانت تضم الســادة المهندس هاشــم محمد أحمد رئيساً، أحمد ســعد عمر، والتوم هجو من «الاتحادى الديمقراطى»، محمد وداعة من

أمانة الداخل و محمد مرسال من «حركة تحرير السودان»، وقدمت اللجنة مشروعاً مهادناً رفضه ممثل الحركة محمد مرسال، وطالب اللّجنة إما باصدار قرار قوي، أو الصمت على طريقة «فليقل خيراً أو ليصمت»، وبعد نقاش طويل قبل القرار الذى يدين الحكومة ويطالب بتقديم المتورطين فى جرائم الحرب والإبادة إلى محاكمات. إلا أن هيئة القيادة لم تضمن هذه القررات فى البيان الختامى، و الذى اكتفى بإشارة خجولة إلى «إدانة التدهور فى دارفور» وللمرة الأولى اسمع بادانة التدهور وليس من تسبب فى التدهور. وفى المؤتمر الصحافى حين حوصرت قيادة التجمع بأسئلة الصحافيين حول موقف التجمع من الأوضاع فى دارفور؟، ردّ الناطق باسم التجمع الأستاذ حاتم السر قائلاً» كيف ندين من نتفاوض معه؟.

كان موقف التجمع ازاء الأزمة فى إقليم دارفور موقفاً ضعيفاً، وذلك بسبب التهافت على التفاوض، وكان مخيباً للآمال، الا أن الموقف كان ينسجم تماماً مع آيدولوجيا الكثيرين من قياداته. وهو الذى لم يكتف بتجاهل تقديم الدعم، الى اهل دافور ولو استقطاعاً من فتات مخصصات هيئة القيادة والمكتب التنفيذى والموظفين التى تبلغ عشرات آلاف الدولارات شهرياً فحسب، بل سعى بعض قياداته إلى اجهاض مطالبهم المشروعة، أما حزب الأمة بزعامة المهدى، فقد قدم رسالةً الى اوباسنغو قبيل مفاوضات ابوجا فى اغسطس ٢٠٠٤ يشكو من تجاهل الحكومة وأهل الحل والوسطاء للحزب الذى فاز بحوالى الخمسة وثلاثين دائرةً فى انتخابات ١٩٨٦ البرلمانية، وسبق أن اتصل المهدى بقادة حركة تحرير السودان، يؤكد رغبته في المساهمة في حل الأزمة، دون أن ينسى أن يذكرهم بدوائره التى فاز فيها متناسياً، او متجاهلاً ان الذين يحملون السلاح اليوم لم يكونوا قد بلغوا السن القانونية التى تسمح لهم بالتصويت فى الانتخابات المعنية خلال آخر انتخابات ديمقراطية.

هذا هو موقف القوى السياسية والحكومة من الأزمة التي هزت ضمير العالم

كله، لكنها لم تهز ضمير أهل الوسط، فهم يخرجون في مظاهرات محشودة للتضامن مع الفلسطيين، ويندِدون بقتل الأطفال في غزة، أو حتى الشيشان، لكنهم لا يذرفون دمعةً على آلاف يموتون في وطنهم السودان!، بل أن البعض لا يخف تعاطفه مع آلة الموت الإنقاذية، ويرى في تقديم البشير وعناصره إلى المحكمة الجنائية الدولية محض مؤامرة ضد السودان، ممثلاً في رمز كرامته، وعزته.

إن مواقف الشمال النيلي من قضايا الهامش، لا سيما دارفور تكشف لنا عمق حالة من التشظي التي نعيشها في السودان، فليس من الممكن ؛ أن لا يؤثر مقتل آلاف من أبناء الوطن في الآخرين، ولا يمكن أن لا تستفز صرخات النساء المغتصبات صمت المركز المتواطئ، بل هي حالة ولا تصور لنا مشاهد التنافر الوجداني بين مكونات ما يسمى بالدولة السودانية، التي لا تزال تنتج ذات برامج القتل، والترويع، والتهميش، فبالطبع ثمة علةٌ ما، أو أزمةٌ ما مرتبطة بالعقل السوداني، أو العقل الجمعي.

الباب الثانى

إحداثيات العقل الجمعي السوداني

وطنٌ يتقسم، وجراحات تتجدَّد، وشعبٌ يتفرَّج، وأزمةٌ مزمنةٌ تحاصر ما تبقى من وطن، ومع كلِّ ذلك يلفنا السُّكون!، وكلما ضاء نورٌ فى الأفق البعيد، أو فى آخر النفق، ينطفئ هذا النور، ويختبئ هذا الوميض، وهو ما يجعلنا نتساءل عن سـر ذلك، وعن سر اضطِّراب دورات الحكم فى بلادنا، وتقلبات الأنظمة السِّياسـية، وركود الأحوال الإجتماعية. ، وفشلنا فى استغلال مواردنا الطبيعية الثرة التى يزخر بها السُّودان، من مياه، وأراضٍ خصبة، ونفط، ومعادن أخرى، إن كل ذلـك يؤكد وجود أزمـة بنيوية، مرتبطةً بطبيعة تفكيرنا، أو فلنقل عقلنا ذاته، أى عقلنا الجمعي.

إن الأزمـة الأزمة فـى جوهرها هى أزمة تفكير، وأزمـة مناهج، وضبابية رؤى، وغياب إرادة، وانعدام مشـروع وطني، وتعثـر عملية ولادة «كاريزما» ليقود السـودانيين نحو أفاق مسـتقبلٍ مشرق، وبلا شـك، فإن السودان افتقد «الزعيـم الكاريزما» بعد الإمام محمدً أحمد المهدي، الذى وحد السـودانيين، بمختلـف أعراقهم، وطموحاتهم، وقاد أول ثورة تحرر فى تاريخنا الحديث، ثم جاء الزعيم الراحل الدكتور جون قرنق ديمبيور، لكنه رحل عند أخطر المنعطفات الحادة التى يمر بها السـودان، وفى وجهة نظرى فإن ولادة شـخص «كاريزماً فى السـودان يعد أمراً عصياً، أو أقرب إلى المسـتحيل، بسـبب تنوعنا الثقافى واختلافاتنا العرقية والدينية، وحالة التشـظى الكبيرة التى نمر بها، وتيه هويتنا، وفقداننا لمشروع الدولة الوطنية الموحدة.

وفى يقيني، أن الأزمة السودانية في جوهرها هى أزمة تفكير، أو ذهنية، أو عقل، والعقل هو منتج الأفكار، أو هو أداة التفكير، فالعقل «مُنتِج» بضم الميم، وكسر التاء، أى على «اسم فاعل بوزن مُفْعِل» أما الأفكار، فهى «مُنتَجَة »، بضم الميم وفتح التاء، أى أنها مفعولة، وللعقل تعريفه فى اللُّغة، كما ورد فى لسان العرب لابن منظور «الجامع لأمره، مأخوذ من عقلت البعير إذا جمعت قوائمه، وقيل «العاقل» الذى يحبس نفسه ويردها عن هواها، أخذ من قولهم قد اعتقل لسانه إذا حبس ومنع من الكلام والمعقول ما تعقله بقلبك ، والعقل التثبت فى الأمور والعقل: القلب، والقلب العقل، وسُمى العقل عقلاً، لأنه يعقل صاحبه عن التورط فى المهالك، وبهذا يتميز الإنسان عن سائر الحيوان، ويقال: لفلان قلب عقول، ولسان سؤول، وقلب عقول: فهم. وعقل الشيء يعقله عقلاً أى فهمه).

وللعقل كذلك تعريفه فى علم النفس، انطلاقاً من وظائفه ونشاطته الفكرية، والنفسية، وكذلك في «البيولوجي»، أو علم الأحياء، انطلاقاً من وظيفته الحيوية، كما اجتهد فلاسفة قدماء فى مسألة تعريف العقل، فهو عند ديكارت «العقل أعدل قسمة بين الناس... إن قوة الإصابة فى الحكم وتمييز الحق من الباطل- و هى فى الحقيقة التى تسمى بالعقل أو النطق تتساوى بين كل الناس بالفطرة. إنى أميل إلى الاعتقاد بأن النطق أو العقل، مادام هو الشيء الوحيد الذى يجعلنا أناسا ويميزنا عن سائر الحيوان، هو بأكمله فى كل إنسان". وضع ديكارت أربعة قواعد لحسن استخدام العقل، وهي:

أ - قاعدة البداهة: وهى تعنى أنه لا يجب أن نقبل من الأحكام والأفكار إلا ما يبدو بديهياً، واضحاً ومتميزا بحيث لا يرقى إليه الشك أبدا.

ب - قاعدة التحليل: يجب على أن أُقسِّم المسألة إلى أبسط عناصرها وأن أبدأ بمعالجة كل عنصر على حدة حتى يسهل على حل المسألة كلها.

ج - قاعدة التركيب: وهى تعنى انه يجب الانطلاق من البسيط إلى المركب

بشكل منظم ومرتب يمكننى من حل المسألة بسهولة.

د - قاعدة المراجعة: وهى تعنى أنه يجب على أن أقوم بمراجعات وإحصاءات شاملة للنتائج حتى أتأكد من أننى لم أغفل شيئا.

لكن جون لوك يختلف مع ديكارت فى مفهومه الفلسفى للعقل، ويرى لوك «لو كان الناس يولدون وفى عقولهم أفكار فطرية لتساووا فى المعرفة».

- «لو سألت الإنسان متى بدأ يعرف لأجابك متى بدأ يحس». فيما يختلف الفيلسوف ايمانويل كانط عن ديكارت ولوك، فى مفهومه للعقل، ويميز كانط فى عملية إنتاج المعرفة بين ثلاث ملكات رئيسية:

أ - ملكة الحساسية: وهى تحتوى على صورتين قبليتين هما المكان والزمان، و وظيفتها هى تلقى الانطباعات الحسية.

ب - ملكة الفهم: تحتوى على المقولات القبلية، و وظيفتها هى تحويل وتنظيم المعطيات الحسية التجريبية لإنتاج معارف كلية وضرورية.

ج - ملكة العقل الخالص: و تحتوى على ثلاث مبادئ متعالية: الله، العالم والنفس، و وظيفتها إعادة تحويل وتنظيم المعارف التى يحتوى عليها الفهم.

- «ليس فى العقل شيء لم يمر قبلا بالحواس».

كلها تعريفات «إجرائية للعقل» وهو مصطلح يستعمل، عادة، لوصف الوظائف العليا للدماغ البشري. خاصة تلك الوظائف التى يكون فيها الإنسان واعيا بشكل شخصى مثل: الشخصية، التفكير، الجدل، الذاكرة، الذكاء، وحتى الانفعال العاطفى يعدها البعض ضمن وظائف العقل، وفى تعريف «اليوكوبيديا «للعقل تلخص «نظريات العقل الفلسفية والنفسية فى قولها «من أهم مساندى الرؤية الجوهرية كان جورج بيركلى فى القرن الثامن العشر الميلادي، الذى كان فيلسوفا واسقفا انجليكانيا، ادعى بيركلى انه لا يوجد شيء اسمه مادة على الإطلاق. و ما يراه البشر ويعتبرونه عالمهم المادى لا يعدو ان يكون مجرد فكرة فى عقل الله. و هكذا فإن العقل البشرى لا يعدو

ان يكـــون بيانا للروح . قلة من فلاســـفة اليوم يمتلكون هـــذه الرؤية المتطرفة، لكن فكرة ان العقل الإنســـاني، هو جوهـــر، وهو أكثر علوا ورقيا من مجرد وظائف دماغية، لا تزال مقبولة بشكل واسع، و آراء بيركلى هوجمت، وفى نظر الكثيرين نســـفت تماما، من قبل توماس هنرى هكسلي، وهو عالم أحياء وتلميذ لداروين،

إننـــا، فى هـــذه الرؤية لا نود الحديث عن العقـــل «الفردي»، بل نقصد بمدخلنا هذا العقل الجمعى لمجتمع أو مجتمعات تشترك فى كثير من الخصائص مثل التراث المشترك، والوجدان، والتاريخ، والجغرافيا، أو أولئك الذين تضمهم «افتراضياً دولة واحدة »، لكن هل فى مثل هذه الحالة، يمكننا اســـتخدام، عبارة «عقول ســـودانية»، أم مصطلح «عقل ســـوداني»؟ . باعتبار أن لكل فرد خصائص شـــخصية، تتجلى فى طريقة تفكيره، ومزاجه الشـــخصي، وسلوكه الخـــاص، ورؤيتـــه للكون، وللنـــاس، وتصوراته الخاصة لـــكل ما هو حوله، لذلك ســـوف نســـتخدم «عقل سوداني» إشـــارةً إلى «العقل الجمعي»، والعقل الجمعى «هو مجموع الخصائص المشتركة التى تكونها تصورات موحدة حول كل المســـائل الحياتية والوجودية، وبالطبع فـــذإن هذا التصور، ينطلق من منظومة مرجعية تُشكِّل قاعدته، ونقطة انطلاقه، ومعروف أنَّ لكل مجتمع خصائصه، وبصماتـــه، وهى محصلة لمكونات ثقافية، وبيئية، وجينية، تجعله يُفكِّر، وفق إحداثيات هذه المرجعيـــة، ويرى الدكتور محمد عابد الجابري، فى كتابه «نقد العقـــل العربي/ تكوين العقل العربي» التفكير بواســـطة ثقافة ما؛ معناه التفكير من خلال منظومة مرجعية تشكل إحداثياتها الأساسية من محددات هذه الثقافة ومكوناتهـــا، وفى مقدمتها الموروث الثقافي، والمحيط الاجتماعي، والنظرة إلى المستقبل، بل والنظرة إلى العالم، إلى الكون، والإنسان، كما تحددها مكونات تلك الثقافة، وهكذا، فإذا كان الإنســـان يحمل معه تاريخه، شاء أم كره، كما يقال، فكذلك الفكر، يحمل معه شـــاء أم كره، آثار مكوناته، وبصمات الواقع

الحضارى الذى تشكل فيه، ومن خلاله» (٢٧)، ويربط كثير من المفكرين مثل الجابرى بين العقل والفكر، أى أن العقل هو مُنتج للفكر، أو مكوِّن، وبالتالى اعتباره وسيلة تفكير، أو أداة إنتاج، أما العقل المكوَّن، فهو الذى تم انتاجه بواسطة منظومة معرفية محددّة، وهو العقل السائد، أو هو «جملة المبادئ، والقواعد التى تقدمها الثقافة، للمنتمين إليها كأساس لاكتساب المعرفة، أو لنقل : تفرضها عليهم كنظام معرفي، أما العقل المكوِّن فسيكون هو تلك الخاصية التى تميز الإنسان عن الحيوان، أو القوة الناطقة، باصطلاح القدماء، وبذلك يمكن القول إن الإنسان يشترك مع جميع الناس، أياً كانوا، وفى أى عصرٍ كانوا فى كونه يتوفر على عقل مكوِّن، وينفرد هو ومن معه إلى نفس الجماعةً الثقافية، بعقل مكوَّن، والذى هو عبارة عن النظام المعرفى «مفاهيم، تصورات». . الذى يؤسس الثقافة التى ينتمون إليها». . (٢٨)

وبالطبع هناك علاقة تأثير وتأثر فيما بين العقل الفاعل، والعقل السائد، وعندى فإن الفصل، أو التمييز بينهما هو فصل «إجرائي»، ولاعتبارات منهجية. والنظام المعرفي، يمكن أن نعتبره «ثقافة»، والثقافة لها تعريفات مختلفة؛ أبرزها «الكل المركب الذى يشتمل على كل أنواع المعرفة، بما فى ذلك العادات والتقاليد، والمعتقدات»، وعند آخرين «هى ما يبقى فى الذهن عند نسيان كل شيء»، وهى هنا أقرب إلى تعريف علم النفس إلى العقل الباطن، حيث إن العقل ذاته عقلان، واعي، وباطن، ويعتبر التحليل النفسى أن النفس الإنسانية تُقسَّم إلى قسمين أساسيين، النفس الواعية، وتسمى «الوعى»، «الشعور»، وهى مركز العمليات الذهنية العادية، من تفكير وإدراك، وإحساس، وإرادة، وتخطيط،

(٢٧) د. محمد عابد الجابري، نقد العقل العربي، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة الطبعة ١١، بيروت ص ١٣.

(٢٨) الجابري نفسه.

وتفاعـــل مع العالـــم، والنفس اللّاوعية، وهى التى تضـــم كل القوى النزوية، وكل الميول الطفلية، والبدائية، ذات الطابع الحيوانى التى لا تعرف المنطق، ولا الزمان، ولا المكان، هذه القوى تظل بعيدة عن إدراكنا، ولكنها تؤثر فينا، توجه ســـلوكنا وعلاقاتنا، واختياراتنا بدون أن نـــدري، حتى أنها قد تقتنع باعتبارات عقلانية منطقية، واللّاوعى فى رأى التحليل النفســـى يشكل الجانب الأكبر من الحياة النفســـية، وتأثيره حاسم فى بنية الشـــخصية وتوجهاتها الأساسية، تظهر محتويـــات اللاوعى المكبوتة بشـــكل مقنع فى الأحـــلام، والأعراض المرضية، والهفوات، وفلتات اللســـان» (٢٩)، ويـــرى بعض علماء النفس أن اللّاوعي، أو العقل الباطن هو كل ما يغوص فى الماء من كتلة جبل الجليد، أما ما يظهر منها فهو الوعي.

وغالباً ما يظهر العقل الباطن عند المنعطفات التاريخية، والسياســـية، ولذلك ســـنتناوله عند تناولنا للعقل السياسى السوداني، «لكن ربما يسأل أحدُ هل هناك «عقل ســـوداني، وآخر غير سوداني؟» وهو سؤال طرحة المفكر المغربى الدكتور محمـــد عابد الجابرى فى مؤلفه القيم «نقد العقل العربي/ تكوين العقل العربى عند تعريفه للعقل العربي.

العقل السودانى تفكير أزمة أم أزمة تفكير؟.

إن التفكير هو نشاط ذهنى يتفاعل فيه الإدراك الحسى مع الخبرات، والذكاء، مـــن أجل الوصول إلى هـــدف معين، وهو أيضا عمليـــة ذهنية يقوم عبرها «المفكِّر»، بعملية إنتاج، أو توليد أفكار تشكِّل رؤية الفرد، وتصوراته لما حوله، أو لنفســـه، ومجتمعه، والتفكير بمعنـــى آخر مثلما عند ديكارت يعنى الوجود، بقولـــه «أنا أفكر اذاً أنـــا موجود»، وهذا يعنى أن التفكيـــر هو بصمة الفرد فى الحيـــاة، أما التفكير الجمعي، فهو بصمـــة المجتمع كله، وهو الرؤية الكلية، أو

(٢٩) من مفاهيم التحليل النفسى.

الجمعيـــة «collective thinkin»، أو التصـــورات والمفاهيم التى يولدها العقل الجمعـــى بباطنه، وظاهره، وهى النظام المعرفي، الذى يتحرك فى ســـياقه أفراد مكونين لمجتمـــع مُحدَّد، والنظام المعرفى هو منصة انطـــلاق المجتمع التى كان يستند عليها قبل انطلاقه فى الفضاء.

وبالتالى هناك علاقة جدلية، وهى عملية تأثير وتأثر بين التفكير والفكر، وبين العقل السائد، والعقل الفاعل، وبين المكوِّن، والمكوَّن.

ماذا تعنى أزمة تفكير؟.

أزمة التفكير، هى موضوع بحثنا هنا، وفرضيتنا الأساســـية فى مبحثنا هذا، والتى وضعناها على أساس أنها هى سبب ونتيجة للأزمة السودانية المستفحلة، ومتلازمـــة للتفكير المأزوم، أو تفكير الأزمات، والتـــى تمثلت فى «انفصال/ اســـتقلال الجنوب، حرب الجنوب الجديد، الأزمة فى دارفور،، وفشل القوى السياسية فى خلق استقرار للسودان منذ الاستقلال، و متلازمة دوامة الاضطرابات والدائرة الجهنمية، والحلقة المفرغة من تقلبات أنظمة الحكم، وفشـــلها السياسى والاقتصادي، ظاهرة التشـــظى السياســـى والاجتماعي، الفشل فى صنع تغيير شـــامل، وقيام نظام حكم ديمقراطي، وبســـط الحريات العامة، والخاصة، بعد اســـقاط نظام الجنرال عمر البشير، التشـــوهات الهيكلية فى الدولة السودانية، طغيان القبلية على الوطنية، ســـيادة العنصرية، انتشـــار روح اللامبالاة، وعدم التفاعل مع قضايا مصيرية، بل قضايا مثل قضايا الحرب والســـلام، الانقسامات المجتمعية، والاضطرابات الوجدانية والذهنية، الفشل فى صنع مشروع وطني، وتأســـيس كيانات جامعة، أو خلق مؤسسات قادرة على استيعاب واقع التعدد الدينى والثقافى الســـودانى كحد أدنى، ومن ثم التفاعل مع هذا الواقع. ضعف منظمات المجتمع المدني، وعجز المثقفين فى التفاعل مع القضايا الوطنية، واختيار الحلول الخاصة على العامة، والسهلة على الصعبة، وطرق الخلاص الفردى على الخلاص الوطني.

إنَّ كُل هذه القضايا فى نهاية المطاف تشـــكل عندى أزمة واحدة، وهى أزمة التفكيـــر، والتى كثيراً ما تجرفنا نحو تفكير الأزمة، أى أن الوطن ظل فى حالة أزمـــة دائمة، يتم ترحيلها من نظام حكم إلى نظـــام حكم آخر، وأزمة التفكير تعنى غياب التفكير العلمي، والمنهجي، لحل الأزمات، وبطريقة، هى اضطِّراب النشاط الذهني، وفشل تفاعل الإدراك الحسِّى مع التجربة والذكاء، وهو ما يعنى عجزنا عن إنتاج تصورات ذهنية، ومنظومات معرفية قادرة على مســـاعدتنا فى حل مشاكلنا، والتفاعل مع واقعنا. وهو باختصار شديد يعنى خطأ التفكير، أو التفكير غير السليم.

إن التفكير السليم، أو المنطقي، أو العلمى هو الذى يقود إلى نتائج منطقية، وســـليمة، بناءً على علـــم المنطق، وهو أن المقدمـــات الصحيحة منطقياً، تقود بالضرورة إلى نتائج ســـليمة منطقيـــاً، وبالتالى فإن وجود علة فى تفكير فرد، تعنى بالضرورة وجود اضطِّرابات نفســـية، أو عقلية، وهو عندى خلل بنيوى ومفاهمـــي، نتج عنـــه خلل هيكلي، وكيفي. ، وبـــذات المفهوم يمكن أن نقول إن وجـــود علة فى التفكير الجمعى تعنى وجـــود اضطِّراب، أو خلل فى النظام المعرفي، وكذلك فى النســـق الثقافى الذى يُشـــكِّل منصـــة انطلاق هذا العقل، وهى علة نتجت عن «الفشل فى حسم الهوية السودانية وسؤال الانتماء، انقطاع دورات الحضارات، غياب مشروع الدولة الوطنية، وسيطرة العقلية الرعوية على تفكيرنا الجمعي، ، العقلية المعيارية وغياب العقل الجدلي، ويشير الدكتور بركات موســـى الحواتى إلى تركيبة العقل السودانى وتعقيداته «إذ لجأنا فى فلسفة عربية إلـــى الجزئيات دون الكليات التـــى انبثقت عنها، وهو ما يؤدى بالضرورة، وقد أدى فعلاً إلى التضـــارب فى الفهم، بمعنى تجاوز الكليات، واضطراب الإدراك بما لا يحقق وحدته المفترضة، أو على أســـوأ التقديرات ينســـف الفهم المشترك افتراضاً»، ويضيف «لعل غياب المنهج، وبالتالى قصور الحركة وجمودها والركون إلى دائرة من لذاذات الحوار، لا يســـبقها كل، ولا يلحقها وعي، وهو ســـجن

جهنمى سبقتنا إليه الكثير من دول العالم الثالث، وهى تبحث عن ذواتها، اذ ظل المطروح هلاماً تتناوله النخبة، رفاهاً تسترقه أذن بعد أخرى» (٣٠).

١ – الهُوِّية المنشطرة

الهُوِّية تعنى الذاتية، وهى مجمل الخصائص النفسية، والاجتماعية، والعقدية التى تميز مجتمعاً ما عن مجتمع آخر، وهى خصائص يمكننا إعتبارها بمثابة «بصمة المجتمع المعني»، أو كما عرفها قاموس ويستر الأنجليزى فإنّ الهُويَّة هى «تماثل الخصائص الجينية الأساسية فى عدة أمثلة أو حالات أو تماثل كل ما يحدد الواقع الموضوعى للشيء المعين: تماثل الذات، الواحدية، تماثل تلك الأشياء التى لا يمكن التمييز بين آحادها إلا بخصائص عرضية أو ثانوية».. فهناك شعوب حسمت هُويتّها بأنها «عربية»، أو «أفريقية»، أو أميركية»، أو صينية، وهى هوية تتنظهر فى الوعى الجمعي، والمزاح العام، وأن أى مجتمع بلا خصوصية يعتبر مجتمعاً فاقد اللون والطعم والمزاج، أو ربما يصل مرحلة وصفه «بالتيه»، أو حتى «الهلامية».

ولا شك أنّ دراسة العقل السُّودانى هى قضيةٌ مرتبطةٌ ارتباطاً وثيقاً بمسألة الهُويِّة، ومحدِّدَاتها، باعتبارها أهم مرتكزات منصة انطلاق العقل فى نشاطه، وسكونه، اضطرابه، وصحته، و يرى الدكتور منصور خالد فى محاضرة بمركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية، فى سبتمبر ٢٠٠٧ «إنَّ عجز أهل السودان عن ابتداع هُوِّية وطنية جامعة وتحقيق وعى ذاتى متوازن هو الذى رمى بهم إلى ما هم فيه من فرقة وشتات.. ولأن يقع هذا فى وطن تقتضى عبقرية

(٣٠) د. بركات موسي الحواتى، الذاتية السودانية، دراسة في المكان والإنسان والأحداث، ص ١١٥.

الزمـــان والمكان أن يكون برازيـــل إفريقيا فإن فى ذلك عبثـــا كبيراً»، ويضيف «والهُويِّـــة فى جوهرها هى مجموعة من الخصائص الروحية والوجدانية والمادية التـــى تميز قوم عن قوم ، وفى السُّـــودان أقوام تتعدد أديانهـــم وتتنوع ثقافتهم وتختلف أنماط حياتهم ، وقد أفرزت هذه الخصوصيات تمركزا فى الذات شـــوه الوعـــى الجمعى وخلق يقينا زائفا ومدمـــرا ، وأى دمار أكثر من حرب الإخوة الأعداء ، أنا الصواب والآخر مُخطِىء. . هذه النظرة الطاؤوســـية للذات تعبر عنهـــا أحداثنا وأحاديثنا وبعض قيمنـــا المعيارية وهذا ميدان آخر يتطلب حضورا معرفيا، إلى ذلك الدين. . وما نعنيه بالدين هنا هو الدين كما يفســـره البعض ويحتكم إليه بعض العاجلة وما ابتنوا عليه يقينيات حياتية لقنوها لمن لقنوها ولا يقـــين بالتلقين ، فى تلـــك اليقينيات ما لا يثبت عند مجابهة الواقع ، والثوابت التـــى لا تدرك المتغيرات من حولها هى ثوابت تعيش فى الوغوم »(٣١) (٣٢) ، إلى ذلك يشـــير الدكتور الحواتى إلى أن «لدراسة العقل السودانى ونقده علاقة مباشـــرة بالحضارة فى مضمونها الأشـــمل فى زمان ما، فى مكان ما، تواصلاً واتصـــالاً إذ يظل لهذه الحضارة فى جناحيهـــا المادى والمعنوى – حضور وإيقاع تبثه فى طريقة «تفكير» و«اســـتجابات»، أفراد ومجتمعها، وبالتالى يظل مفهوم الدولة، وتبدو معانى «الخير» و«الحق» و«العدل» و«الظلم» وســـتكون رؤيا الأنا فى مواجهة الآخر والعكس صحيح تماماً، وعندها يكون الصراع بكل درجاته،– كمـــا يكون الحوار ويبدد «التعارض» (٣٣)، كمـــا يظهر التكامل فى إطار ذلك الفهم». ومع أن الحواتى ينتقد الفكر الغربي، بل يصف كلية غردون، وهى أول كلية للتعليم العالى فى السودان، وتأسست عام ١٩٠٢ ، ثم تحولت إلى جامعة

---

(٣١) د. منصور خالد، ندوة بمركز الخاتم عدلان، الخرطوم سبتمبر ٢٠٠٧.

(٣٢) الوَغَوم، جمع وغم وهو الحقد. وطلب الثأر.

(٣٣) الحواتى نفسه.

الخرطوم؛ بأنها راجمة فكرية للعقل الســوداني، إلا أنَّ الحواتى طام قد أغفل أنَّ أحد أسباب أزمات تفكير العقل الجمعى السودانى هو انحياز نُخبه للمكوِّن العربى على حساب بقية المكوِّنات الأخرى، ومع أنَّ كلية غردون رفدت هذا العقل بكثير من الإيجابيات، باعتبارها فتحت الآفاق نحو الفكر الغربي، وكان يمكن أن تُشكِّل فرصةً للانفتاح على الآخر بوعي، لكن الكُلِّية للأسف الشديد هدفت إلى خلق موظف بروقراطى ليكونَ ترســاً من تروس عجلة الاستعمار، وبل ســاهمت فــى خلق جيل من المتعملين كان بعضــه متعالياً على مجتمعه، ومنفصــلاً عنه. وحتى لا نُلقى القولَ على عواهنه نتســاءل عن حجم الانتاج الفكرى والمعرفــى الذى رفد به خريجو تلك الكُلِّية المكتبة السُّــودانية؟. وعن دورهم فى مقاومة الاسىتعمار، ومواقف مؤتمر الخريجين.؟؟.

إنَّ السُّــودان بلد متعدد الأديان، والثقافات، والتقاليد والعادات، وهو تنوع تشــكل عبر قرون طويلة، وأزمنة قديمة رســمت لنا لوحة «التنوع التاريخي»، و»التنــوع المعاصر «حســب ما وصف الزعيم الســودانى الراحل الدكتور جون قرنق التنوع فى السودان؛ إلا أنَّ فشل النُّخب السياسية فى إدارة هذا التنوع هى ما تســببت فى انفصال / اســتقلال الجنوب فى يوليو ٢٠١١ بقدرٍ كبير، بعد أن صوَّت الســودانيون الجنوبيون لصالح خيار دولتهم المستقلة فى استفتاء يناير ٢٠١١، لشــعورهم بأنَّ الدولة السُّودانية لا تعبر عن هذا التنوع، ولا تستوعب ثقافاتهــم مع بقية الثقافات فى بلد متعدد الثقافات، وهو ما انعكس كذلك فى الحروب الطويلة فى دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وشــرق السودان، وكذلك فى حالات المواقف الســلبية من مقاومة أهل تلك المناطق للاســتبداد، والعنصريــة، بل أنَّ تعاطف أهل المركز كثيراً مــا ينعدم مع أهل الهامش فى أحداث مأســاوية ألمت بهم، مثل حوادث القتل الممنهــج، والإبادة الجماعية، والتطهيــر العرقي، إن لـم تقف نخب المركز مــن هذه القضايا مواقف قد تحوِّل الضحايا إلى مذنبين فى بعض الأحيان، وهو موقف يشكل أسوأ أنواع التواطؤ

مع المجرمين، وذلك بالتبرير لجرائمهم، وقد يصل هذا التبرير درجة «يتساهلوا لأنهم خارج القانون، أو أنَّ هذه السيدة أصلاً بلا أخلاق، حال تعرض فتاة لجلد من عناصر النظام العام، وهناك من يحيك الراوايات كى يبرر صمته، وتواطؤه، ولذلك فإن جلدها له مبراراته!، أو أنَّ هؤلاء يكرهوننا. . !.

لقد سعت النُّخب المتصارعة فى السودان فى سعى محموم لاختطاف هُوية البلاد، والتَّشديد على تعريفها حسب تصورات كل مجموعة، ووفقاً لمنظومتها المرجعية، وما تحققه لها من تطلعات ومكانة اجتماعية، ومصالح سياسية، واقتصادية، وظل الجدل محتدماً زمناً طويلاً حول «العروبة وثنائيتها الإسلام» و» الأفريقانية وثنائيتها المسيحية»، لا عن طريق الحوار السلمى والرأى والرأى الآخر، لكنه حواراً دموياً، تستخدم فيه نُخب المراكز كل أدوات السلطة من أجل فرض تصوراتها، يقابله فى ذات الوقت عنفٌ منظم فى سبيل اثبات الوجود، والدفاع عن الثقافات المهددة، وربما تظهر فى ذات الوقت رغبات فرض التصور مثلما فعلت نخُب المركز ؛ مما أدى إلى تمزيق البلاد، ولا يزال يهدد ما تبقى من كيان بالتشظي، لا سيما فى سياق إصرار جماعات عنصرية على فرض هيمنتها الثقافية، وتهميش الآخرين، وبسط رؤاها وتصوراتها عن السُّودان وقضاياه بالقوة، وإقصاء الآخرين، وهى النُّخَب الحاكمة، أو ما يصطلح على تعريفه بالمركز، ويعرف الدكتور محمد جلال هاشم «المركز ليس إلا مجموعة من الصَّفوة المُعاد إنتاجها ثقافياً، ومن ثمَّ أيديولوجيا داخل حقل الثقافة العربية الإسلامية، عبر عملية من الأدلجة والتشكيل، الأمر الذى يُفضى فى النهاية إلى شيء لا علاقة له بإنسانية هذه الثقافة نفسها وبذلك ينسفها، بهذا لا يكون المركز مرتبطاً بعرق ما أو جهة، وما تصويره على أنه كذلك إلا مجرد خدعة، فالمركز مركز سلطوى صفوى يحتكر السلطة والثروة، وفى سبيل تأمينهما يسخر الثقافة والعرق والدين والجغرافيا، كإشارات مرور للطامعين فى بلوغها فأضحى تبنى الأيديولوجيا الإسلاموعروبية هى بوابة العبور نحو دواوين الحكم واكتناز

الثروة» (٣٤). ويستخدم هاشم منهج التحليل الثقافي، فيما يرى أبكر آدم اسماعيل موضوع «الهُوية» فى منهج الجدلية الثقافية «بقوله «فيما يختص بسؤال الهوية، فإن أهم الإشكاليات، هى آثار ما نسميه بـ(عقدة النقص) تجاه العروبة لدى الكيانات الإسلاموعربية فى السودان. وهذه ـ فى رأينا ـ مرتبطة بظروف تاريخية معينة؛ حيث إن الغالبية الساحقة من الناقلين للثقافة الإسلاموعربية للسودان هم من (الأعراب) الذين يمثلون الكيانات الهامشية بين العرب، وهم ليسوا ذوى جاه ولا علم، فكان من الطبيعى أن ينقلوا معهم واقعهم مؤسطراً، وبالتالى اختلاط الحقيقة بالادعاء على مستوى الفكر والأنساب. ومع مرور الزمن وإعادة إنتاج «النوستاجيا» لذلك الزمان وذلك المكان الماورائيين المقدسين أصل و(مركز) الثقافة الإسلاوموعربية التاريخي، كان الناتج تضخم الوعى الأسطوري. بيد أن تطور العلوم فى العصر الحديث كشف الحقائق المتعلقة بهم مما أدى فى تقديرنا إلى خلق عقدة النقص تجاه العروبة، ومن ثم التشدد فيما لا يستدعى تشدداً، خاصة فى قضية «الهوية السودانية» ومحاولة التأكيد على (عروبة) السودان بمناسبة وبدونها» (٣٥).

وهؤلاء؛ وعلى مدى حوالى ستين عاماً ظلّ وعيهم الجمعى يرفض مجرد فرضية وجود مكوِّنات أخرى ضمن مكوِّنات النسيج السودانى غير مكوِّنهم هم، ويهدفون من ذلك التشدد والتطرف الاحتفاظ بامتيازاتهم التى يحصلون عليها من أوهام نقاء العرق، وفرض الهيمنة الثقافية على المجموعات الأخرى، باستخدام القوة، ، ولا يقبلون على الإطلاق ، وعبر ممارساتهم الإقصائية مجرد تخيل أنَّ السّودان دولة تعايش مواطنة، لا دولة احتراب، وحوار سلمى لا

---

(٣٤) د. محمد جلال هاشم، جدلية الحرب والسلام، مركز الخاتم عدلان سبتمبر ٢٠٠٧.

(٣٥) د. أبكر آدم إسماعيل، جدلية المركز والهامش، مركز الخاتم عدلان ٢٠٠٧.

قتال، وجدل ثقافى لا صراع مسلح.

ومعروف أن السُّـــودان كله كان عبارة عن دويلات وممالك تكونت عبر قرون طويلـــة، وكانت مملكة كوش فى عام ٧٢٥ ق. م قد مثلت أول نطفة دفقت فى رحم الســـودان البلد الإفريقى موقعاً وأصلاً، إلا أن البعض سعى عن سبق إصرار وتعمد فاضحـــين إلى طمس هذه الحقيقة لانها تصطدم مع ما يحملونه من مشـــاريع آيدولوجية تؤسس رؤاها على دعاوى التأصيل والبعث الحضارى والعودة الى الجذور. وهو أمر يصطدم بتطلعات شـــخصية، ومشاريع سياسية أبرزها تلك التى تمارس التدليس والتلبيس فى خطاب غوغائى يحاول ترســـيخ فكرة أن ميلاد الســـودان الحقيقى بدأ مع دخول العرب السُّـــودان فى عام ٦٥١ بعد نجاح حملة القائد العربى المســـلم عبد الله بن أبى الســـرح، وعقد معاهدة البقط التى أملاها منتصر على مهزوم، بشـــروط المنتصر وإجبار الضعيف على دفع الدية والعبيد والســـماح ببناء المســـاجد قرب الكنائـــس. ويرى الدكتور منصور خالـــد أن «المؤرخ الذى يزيف الوقائع، بطمســـها أو تغييبها، يخدش ضمير التاريخ نفسه. وكثيراً ما يكون تغييب الحقائق ناجماً عن تحيز منهجى أو معرفـــى يدفع المؤرخ إلى انتقاء الوقائع التى تثبت موقفه المنحاز واســـتثناء تلك التى تتعارض مع ذلك الموقف» (٣٦).

وهنا أقصد أن الإســـلاموعروبيين ممثلين فى المشروع الحضارى الذى طرحته «الجبهة الإســـلامية القومية» منذ استيلائها على الســـلطة فى الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ بواســـطة انقلابها العسكرى هو محاولة لتزييف الحقائق التاريخية وذلك بالقفز فوق الأزمنة بوثبات القرون، وحرق المراحل، فعجلة التاريخ، قد بدأت دوران عجلاتها عندهم مع القرن الســـادس الميلادى فى محاولة يائسة لتزييف

---

(٣٦) د. منصـــور خالد، أهوال الحرب وطموحات الســـلام، قصة بلدين، دار تراث لندن ٢٠٠٣ ص ٣٠

التاريخ . وتناسـوا أن التأصيل والعودة الى الجـذور تعنى الانطلاق من مملكة كـوش الافريقية التـى كانت تعد من أقوى الممالك فـى العالم فى تلك الفترة الزمنية الضاربة فى القدم، فقد أسسـها الملك كشتا الذى بدأ فى ضم مصر إليه فأكمل ابنه بعانخي الحلم بحكم السودان ومصر معاً . وحفيده تهراقا الذى امتد جنوباً نحو أفريقيا . لقد امتد مشروع كوش إلى نبتة ومروى فى القرون السابقة . ولا تزال صروح أهرامات البجراوية وكرمة، و صهر الحديد تؤكد شـموخ تلك الحضـارات الضاربة فـى عمق التاريخ . فهى حضـارات ؛ كانت تمثل بدايات التركيب والتكوين للمجتمعات السودانية، وأثرت فى التاريخ البشري .

وهذا الموضوع ذو علاقة لصيقة بصراعات المركز والهامش، وأسباب الحروب فى السـودان بما فيها الحرب فى دارفور، واسـتمر المشروع النوبى عشرة قرون حتى قدوم الملك الحبشـى عيزانا من أثيوبيا ودكه بطريقة همجية للصروح المادية لأقوى الحضارات فى تلك الحقب الزمنية . وبعدها انقطع السـودان عن» الدورة الحضاريـة العالمية اللاحقة للحضارات المتوسـطية، لم يسـتطع أن يوجد تلك المركزيـة التاريخية التى كانت لكوش . لم يكن لديه ما يعطيه تلك الفترة فعاش لنفسـه فى شكل كيانات مجزأة غير قادرة على ممارسة أى نوع من التأثير خارج حدودها الإقليمية . . لقد نشـأت ثلاث ممالك سـودانية، الأولى مملكة نوباتيا النوبية فى الشـمال وتسمى مملكة المريس أيضا وعاصمتها فرس المغمورة ببحيرة النوبة» ناصر» حالياً، والثانية مملكة المقرة وعاصمتها دنقلة وقد اتحدت المملكتان بعد وقت قصير من نشـوئهما، ثم المملكة الثالثة وهى علوة فى وسط السودان وعاصمتها سـوبا» (٣٧) . ولم تستطع الممالك النوبية والمسيحية الصمود طويلاً نسـبةً لدخول العرب السـودان بعد قرن من قيام تلك الممالك التى قامت على

---

(٣٧) أبوالقاسم حاج محمد، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل «جدلية التركيب» المجلد الأول، دار ابن حزم للطباعة والنشر ١٩٩٦ ص ٤١

أنقاض كوش ونبتة ومروى وشــروع المشــروع العربى فــى التمدد وهو مغلف بالدين الإسلامي؛ لا ســيما فى الشمال والوسط النيلى وتراجع الأفارقة النوبة نحــو الجنوب والغرب. وقد تمخض هذا التمدد عن تحالف بعد عدة قرون بين الفونج والعبدلاب فى مملكة ســنار أو الســلطنة الزرقاء فــى عام ١٥٠٥ كأول ســلطنة إسلامية تبذر بذورها فوق أرض السودان الخصبة. وهى مملكة تقسمت مهامها بين الحلفاء من الفونج فى سنار، والعبدلاب فى قرى شمالاً.

ويرى الأستاذ أبوالقاسم حاج حمد أيضاً «أنَّ البناء العربى الحديث للسُّودان قــد تم ضمن ظــروف تاريخية حملت كل مظاهر الانحطاط بالنســبة للحضارة العربية الإســلامية وعلى مستوى العالم العربى الإسلامى ككل» (٣٨). مستدلاً بســقوط غرناطة فى الأندلس فى عام ١٤٩٢ ونهايات المماليك والشراكســة فى مصر وسطوة العثمانيين الأتراك وتوسعهم فى الشام ومصر ثم قيام الإمبراطورية الفرنسية. وحتى السلطنة الزرقاء ذات العرق العربى المكون لأحد الحليفين متمثلاً فى العبدلاب لم تستطع السيطرة إلا على أجزاء صغيرة فى الوسط النيلى. ففى السُّــودان كانت هناك ممالك الفور والمســبعات وتقلى وممالك الداجو والمساليت والتنجــر وغيرها حتى وصول الحملة التركية العثمانية فى عام ١٨٢١ تحت مظلة الإســلام تبحث عن الرجال الشــجعان من الســود كأرقاء وجهادية فى الجيش الغازى فى وقت كان يسيلُ فيه لُعاب الأتراك العثمانيين لذهب بنى شنقول.

ولــم تصمد الدويــلات الضعيفة أمام الغزاة القادمين من الشــمال عبر بلاد الشايقية والجعليين وكانت رسالة الملك بادى الخامس آخر ملوك السلطنة الزرقاء الى الجيــش التركي» لا يغرنك انتصارك على الجعلين والشــايقية فنحن الملوك وهــم الرعية». فرفرة مذبوح وتهديدات جوفاء مثل كل تهديدات الضعفاء على شــاكلة «بغداد ستكون مقبرة الغزاة» و «أمريكا روسيا قد دنا عذابها». ودارفور

---

(٣٨) نفسه.

دار القرآن مقبرة للامريكان».

وتساقطت الممالك واحدةً تلو اخرى عدا سلطنة الفور. وقامت الثورات ضد الغزاة وأبرزها ثورة الإمام محمد أحمد بن عبد الله الملقب بالمهدى المنتظر وهي تسمية شيعية أراد بها الامام السنى إقناع الناس بأنه المنقذ الذى يملأ الارض عدلاً بعد ان ملئت جوراً. ونجح المهدى الجديد فى حشد الكثيرين باسم الدين، وآخرين بسبب الضرائب الباهظة، وبطش التركية، وآخرين بسبب خلافات مع زعامات محلية، ومن بين من أقنعهم المهدى باسم الدين أولئك أهل الغرب بواسطة الخليفة عبد الله التعايشي، وهو من قبيلة التعايشة ذات الأصول العربية رغم أن هذا العربى وُوجه بحملةٍ شرسة من قبل ما يسمون بالأشراف أو أولاد النيل فى مقابل «الغرابة». وهذه اللفظة هى إشارة الى تحيُّز عرقى صارخ من قبل أهل الشمال السياسي، أو أهل الوسط النيلى تجاه أهل غرب السودان حتى ذوى الأصول العربية. فعرب الغرب هم هامش لعرب الوسط وكلاهما مستعرب وهامش لمركز الثقافة العربية الإسلامية فى مكة المكرمة والثقافى فى المشرق ومصر الفرعونية.

والقبائل العربية الوافدة إلى السُّودان مع جحافل القائد الإسلامى عبد الله بن أبى السرح، أو تلك التى جاءت بعده تباعاً من الجزيرة العربية، أو بلاد المغرب العربي، أو من مصر، لم تحمل معها حضارة فاعلة؛ فهم بدو رُحَّل ورُعاة؛ والجميع يعلم أنّ الحضارات العريقة انطلقت أعمدتها الراسخة من مواقع الاستقرار والزراعة والصناعة، لا مناطق الرعى منذ الحضارة الاغريقية وكوش والفرعونية وبابل؛ وهى مرتبطة بالأنهار، والعمل الزراعى أكثر من الارتباط بحياة البداوة، و التنقل بين وهاد الصحارى وفيافيها المترامية. فلم نلحظ إلى اليوم فى السُّودان معالم حضارة فى المعمار، أو المدنية، وتطوير حياة الناس، وعلومهم.

لكن القبائل العربية الوافدة إلى السودان حملت معها اللُّغة العربية، واللُّغة

هى حامل معرفى ووسيلة للاتصال والتواصل وليست ثقافة فى حد ذاتها، ولا تعنــى بالضــرورة أنها هوية لمن يتحدث بها، فليــس بالضرورة أن من يتحدث اللُّغة الأنجليزية، هو بريطاني، أو أمريكي، ومن يتحدث اللُّغة الفرنسية بطلاقة هو فرنســي، مع أن لللغة تأثيرها فى تشكيل المنظومة المعرفية للفرد، أو طرائق تفكيره. إلى ذلك بشــر هؤلاء الوافدون الجدد بالدين الإســلامي، وتعاليمه، وقيمه، فى أنحاء كثيرة فى السُّودان لا سيما فى الوسط والشمال والغرب وقد وجدت الثقافة العربية شــروطاً أكثر من غيرها من الثقافات لا سيما فى عهود الدولــة الســودانية الحديثة، والثّقافة هى الكل المركــب الذى يحوى كل أنواع المعرفة، أو هى ما يبقى فى الذاكرة عند نســيان كل شــئ، أو هى اللّاشــعور الجمعي، والثّقافات ليست هى جمادات ساكنة وثابتة؛ بل هى كيانات متحركة ومتبدلة ومتداخلة، تؤثر وتتأثر بما فى محيطها، . وإذا فشــلت فى ذلك سوف تصاب بالموات بسبب الانغلاق بمرور الزمن، او تصبح ذاكرة خارج العصر، غير مواكبــة لما يحيطها من حراك ثقافى. ومن خلال التثاقف السِّــلمى، أو العنيف أضحت العربية لغة أغلب أهل الوســط والشــمال والغــرب، ولغة تفاهم بين القبائــل الجنوبية؛ فيما احتفظت معظم قبائل تلك المناطق بلغاتها القديمة؛ وهى مــا يطلق عليها العروبيون «رطانة دليل علــى ضعفها »،(والرِّطانة كل كلام لا يفهمه العرب، كما جاء فى لسان العرب لابن منظور) كما دانت معظم القبائل بالديانة الإســلامية مع الاحتفاظ بنمط حياتها القديم فى طقوس الزواج والموت والختــان خاصة للفتيات، وهذه المظاهر تتمظهر فــى تلك الطبول، وأصواتها الواضحــة فى المدائح النبوية، وفى عادة قطع الفرع وزف العرســان الى النيل، وفى الاســبار والكجور التــى انتقل جوهرها إلى الطــرق الصوفية» ولقد تأثر الســودانيون باتجاه المتصوفة اكثر من تأثرهم فى اتجاه الفقيه ولعل ذلك الى قلة العلــم من ناحية والتضارب بين طبيعة القبائــل الزنجية التى تزاوج معها العرب النازحين حيث تميل إلى التحرك فى جماعات وتجد نفســها ترحاباً بشعائر الذكر

والطرب الذى يتحقق بموسيقى وايقاع النوبة الصاخب والحركات التى تشمل ايقاع الرقص الضارب الجذور فى الثقافة الافريقية عموماً» (٣٩). ولانتشار الإسلام الصوفى والشعبى فى الغرب كان أبناء غرب السودان هم أكثر المساندين والمناصرين للإمام المهدى بتأثير من رمزهم التعايشي، وهو أول وآخر شخص من غرب السودان حكم الخرطوم وعاصمتها الوطنية ام درمان خلال أكثر من قرن، دون أن يحالفه الحظ فى السيطرة على مقاليد الحكم لأسباب داخلية تتعلق بالصراعات بين الأشراف وأولاد البحر وثورات فى عدة مناطق ضد المهدية. وما ارتكبه خليفة المهدى من أخطاء، ولعوامل خارجية كذلك مرتبطة بتمدد الدول الكبرى، وتوجهاتها الاستعمارية، لتتلقى الدولة المهدية، وهى فى المهد صبية، الضربة القاصمة من الشمال رداً على طموحات الخليفة التعايشى بالتوسع على حساب الامبراطورية البريطانية التى لا تغرب عنها الشمس فى ذاك الزمان.

ودخل الإنجليز إلى أم درمان بعد معركة كررى التى يتغنى بها السودانيون رغم أنها كانت بوابة الدخول التى ولج عبرها الاستعمار البريطانى المصرى إلى السودان. البعض يرى أن التغنى كان لقيم الشجاعة والبسالة، رغم أن حوالى عشرة ألف من جنود المهدية لقوا حتفهم فى تلك المعركة الحاسمة. وتجسدت الشجاعة فى استشهاد التعايشى وأركان حربه فوق سجادات صلواتهم، وكيف قابل المهدويون الجيش المتقدم تقنياً ببسالة فى كرري، إلا أن الحقيقة المرة تبقى هى أن كررى كانت خسارة عسكرية فى محصلتها النهائية، وكانت هى البوابة التى دخل عبرها السُّودان مرحلةً ثانيةً من مراحل الاستعمار البريطانى المصرى فى عام ١٨٩٨م.

إن سؤال الهُويّة فى السُّودان ظل لفترة طويلة من أهم أسئلة المصير السُّوداني،

(٣٩) شمس الدين السنوسى، ثقافات سودانية، ورقة، المركز السوداني للثقافة والإعلام، ١٩٩٨، القاهرة.

وقــد أدى الفشــل فى اجابة هذا الســؤال إلى خلق منظومــة فكرية مهتزة، لا تقــف على أرض صلبة، وإلــى حالة من الصراعات الدموية، والاســتقطاب الحاد، وانتشــار العنصرية التى صارت ســمةً لازمة فى ظل الانحطاط الفكرى والسياسي، والديني، وشكلت وجدانا شائها، وانتماءً زائفاً، وشخصيةً مُدعيِّةً، وعقلاً مسطحاً.

وليس من الغريب أن تســمع السودانيين يتبادلون النعوت العنصرية فيما بينهم فى وضح النهار، بل وحتى فى وســائل الإعلام، والتى تحوَّلت هى إلى أبواق للسُّــلطة، ونُخبها الحاكمة،ومفارخ للجهل والتجهيل؛ بدلاً عن أن تتحول إلى منابر اســتنارة، ووســائل وعي، ومعرفة. وصرنا كلنا لا نقبل بعضنا البعض، فإنســان الوسط يصف أبناء غرب السودان جميعاً بما فيهم ذوى الأصول العربية «بالغرَّابة» و» العبيد»، وإنســان الغرب يسخر من أبناء الوسط والجزيرة بوصفهم «عرب جزيرة»، وجميعهم يســخرون من أبناء الشرق، وجميعهم يسخرون من أبنــاء الجنوب، والجنوب يســخر منهم كلهم!. والغريب! أن كل السُّــودانيين يســخرون من الآخرين، فى العالم،!. وفق صور نمطية ثابتة، وإكليشــيهات جاهــزة، صار يتبادلها عقلنا المعيارى جيلاً بعــد جيل، حتى نعظم «الأنا «فينا أكثــر، ونضخم «نحن» والتــى تعنى «المركز» بنقائه العرقــى المتوهم، ومميزاته التــى لا يوجد مثلها فى كل العالم. وقد ضاعف نظام «الإنقاذ «ودولته الدينية العنصرية من حالة الاســتقطاب القبلي، بعمل ممنهج، فقد صار ســؤال القبيلة هو الســؤال الأساســى فى التعيينات للوظائف الحكومية، بمــا فى ذلك جهاز الأمن والشــرطة، بل الأخطر من ذلك أنْ ضمنت الســلطات سؤال القبيلة فى تلك الورقة التى تملأ عن مغادرة مطار الخرطوم، وعند التقديم «للرقم الوطني» والجنســية» وحتى فى بلاغات السجون، أو فى التحرى مع المتهمين، وقد سبق أن ردت مجموعة «لا لقهر النســاء» عندما تم اعتقــال أربعين منهن فى مارس ٢٠١٠، بســجن أم درمان «أن القبيلة ســودانية» فتفاجأ الشرطى من الرد، ثم

أدرفن قائلات «ألم تسمع بالبطل على عبد اللطيف فى عام ١٩٢٤ حينما سأله الأنجليز عن قبيلته رد قائلاً «سوداني»؟؟. ، بل أن «القبيلة دخلت «بطاقات التموين وتوزيع سلعة السُّكَر.

وتقصد السلطات العنصرية من هذا السؤال تصنيف الناس حسب قبائلهم، لكى تحدد بعد ذلك كيفية التعامل؟. وفى ذات الوقت لتصفية الحسابات مع بعض القبائل، إلا أن الأهم من كل ذلك هو أن يسجن السودانيون فى داخل القبيلة، ولتكون هى عنوان التعامل فيما بينهم، حتى لا تتم عملية انسجام بين الشعوب السودانية فتتوحد ضد النظام وتعمل على إسقاطه، وليس ببعيد عن هذا الاتجاه بأن بجهاز الأمن الوطنى والمخابرات شعبة تحت اسم «أمن القبائل» تزيد من نيران الفتنة، وتدعم واحدةً ضد أخرى مثلما يحصل فى دارفور، وكل ذلك من أجل «فرِّق تسُد»، وبمناسبة السجون والتحرى فقد ذكرى لى الأمين «العام للحركة الشعبية» فاقان أموم، بعد سجنه مع مجموعة من قيادات الحركة فى ديسمبر ٢٠٠٩، فى أكبر فضائح النظام الدستورية حيث كان من بين المعتقلين رئيس كتلة الحركة بالبرلمان ياسر عرمان، ووزراء ودستوريين آخرين؛ وقد تعرض عرمان لضرب مبرح دون الآخرين، ولما احتج رفاقه من ذلك، رد أحد الضباط بصلف وعنجهية» لأن عرمان هو من أتانا بالعبيد» ولو لاه لما رأيتم الخرطوم»، ، وهو سلوك، غير مستغرب من نظام عنصري، بنى سياساته للتكريس لهذا الواقع، مستفيداً من تلك الصفحات المظلمة فى تاريخ السودان القديم والقريب، والتى تعزز ثقافة «الاسترقاق»، وهى واحدة من أهم أسباب انحطاط الدولة السودانية، وضعف انسجام شعوبها، وما نتج من ذلك من أحداث لاحقة كانفصال/ استقلال الجنوب، وحروبات الهامش المستمرة، فالتراتبية الاجتماعية التى يحددها العرق، هى سمة قديمة، لكنها برزت بدرجة أكثر افتضاحاً فى القرن التاسع عشر، عندما صار «الرق تجارةً «له تجاره المعروفون، وهو ما يستغله إلى اليوم كثير من نُخب المركز لكى يتحصلوا

علـــى «امتيازات ورأس مال رمزي» يجعلهم هـــم «الأعلون»، ويرى الدكتور منصور خالد «من التداعيات ذات الصلة بواقع السُّـــودان الذى عايشناه الى عهد قريب، خلـــق تراتبية اجتماعية قمعية يحددهـــا الأصل العرقى وتحجر طبيعتها على الترقى الاجتماعى للمقدوح فى أصله. التراتبية هذه لم تكن بنفس القدر مـــن الحدة التى كانت وما زالت عليها فى بلد عربـــى آخر هو موريتانيا (وهو بلد يشبه السودان فى كثير من صور الحياة)، ولكنها ظلت مرئيه فى أمور مثل الحـــرف التـــى يمتهنها ذوو - الأصول الوضيعـــة - ، والمواقع الاجتماعيه التى يطمحون إليها أو فى حقوق الإرث. فبالرغم من أنَّ الأرقاء فى السودان أصبحوا «ن الناحيه النظريه» عيالا على الأسر وكانوا ينسبون لآبائها إلا أنَّ هذا لم يمنحهم أى حق فى الميراث باعتبارهم فى رأى ســـادتهم متاعاً يورث حسب منطق الفقه السائد ؛ فالعبد قد ينسب لسيده ولكنه لايرث ماله أو جاهه» (٤٠).

إن نظام الإنقاذ ســـعى للتكريس لهـــذه العنصرية، والقبليـــة باعتراف نائب البشـــير، ورجل القانون على عثمان محمد طـــه، وقد أكد هذه الحقيقة، والى ولاية القضارف الســـابق كرم الله عباس الشيخ خلال أزمته مع الحكومة، والتى أنتهـــت بدفعه لتقديم اســـتقالاته، وقال كرم الله «لما قلت لـ(شـــيخ) على ان الحكومة أصبحت عنصرية رد علىّ وقال نحن محاصرون من الخارج يعنى قوات الهامش التى تمردت ونحن مضطرون لهذه القبلية من أجل تقوية حزبنا ودعمه» (٤١)، هو من يظن أن به حكمة، وبه تروي!، فماذا عن بقية القوم من الفاقد التربوي، والمهلِّلين والمكبرين بلا تفكير!، مع أن كل قرائن الأحوال تؤكد غرق النظام فى وحل القبلية والعنصرية، وقد شـــهد شـــاهدٌ آخر من أهل «الإنقاذ»

(٤٠) د. منصور خالد، جنوب الســـودان في المخيلـــة العربية الصورة الزائفة والقمع التاريخي، الطبعة الثانية، مدارك، القاهرة ٢٠٠٩ ص ٤٢٦.

(٤١) كرم الله عباس الشيخ ، حوار هويدا سر الختم ٥ مايو ٢٠١٢.

وهو والى ولاية شـمال كردفان، معتصم ميرغنى زاكى الدين والذى قال فى حديثه عن ذات العلة «المؤتمر الوطنى يعانى من امراض الجهوية القبلية والولاء للذات والنزعات الشخصية، هذه مشاكل وامراض يجب الاعتراف بها، ولكى اؤكد صحة وجهة نظرى فلنأخذ مايحدث بشمال كردفان مثالا، انا مؤتمر وطنى والذين يعارضوننى ومعظمهم دوافعهم شخصية وهم ايضا مؤتمر وطني، وهناك من تدفعه النزعة الجهوية والقبلية وهكذا، وامراض الجهوية والقبلية والذاتية لم تصب القواعد وحسب، بل طالت معظم القيادات العليا للحزب، والمرض استفحل واستشرى وهذا يحتم اجراء تغيير شامل للقيادات لان معظمهم كما اشرت موبوئين بامراض القبلية والجهوية والذاتية، والاستعاضة عنهم بالشباب مع اعمال نهج الحركة الاسلامية فى التربية» (٤٢). وهو ما سيؤدى فى نهاية المطاف إلى حالة من الاستقطاب الحاد بين السودانيين على الأساس العرقي، وقد ينسف كل ما تبقى من استقرارٍ هش، ويضع كل السودان فوق نار محرقةٍ ستزيد من حالة التشظى التى يمر بها، وتحويله إلى «رواندبات صغيرة»، فى وقت ظلتّ فيه مسألة الوقوف مع الذات عصية علينا لفترات طولية وكان لا بد للسودانيين العاقلين، والوطنيين، والذين يريدون خير هذا البلد، أن يتوقفوا مع أنفسهم، بأمانة وشفافية للبحث عن «هُوية جامعة»، وهو أمر لا يعيب إذا ما تم عن «وعي»، وتقصٍّ علمي، وبحث دؤوب، وموضوعى وفق مناهج تساعد فى إيجاد حل للأزمة، لا تعقيدها، فالهوية هى عنوان الإنسان، وهى عقله، ووجدانه، ومكون أساسى من منظومته المعرفية، لأنها أحد ركائز منصة الانطلاق نحو آفاق المستقبل، لا السجن فى سجون الماضي، والتيه، والتخبط، والجهالة.

إنَّ النُّخب الحاكمة أرادت أن تحسم سؤال الهُويّة وفق تصوراتها هي، وأن تجيب

---

(٤٢) صحيفة «الصحافة السودانية» ١١/١١/٢٠١١.

على هذا السؤال المصيرى بالقوة، وأهملت عن سابق إصرار وترصد مُكوِّنات أساسية من مُكوِّنات الشعوب السودانية، واختارت أن تكون «عربية» ولو كره الآخرون، فكان أن صرنا هامشاً للعالم العربى ذاته، وفقدنا الاتصال مع العالم الأفريقى فى ذات الوقت ليصبح السودان هامشاً عربياً، وهامشاً أفريقياً، .لكن لأن النخب تريد الحصول على امتيازات من هذا الانتماء الأحادي، والحصول على رأس مال رمزى تحقق عبره مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية، باعتبار أن العروبة تعنى «نقاء العرق»، وأن العروبة فى العقل الباطن هى الطريق نحو السلطة، وهو أمر مربوط كذلك بالفقه الإسلامى القديم حول شروط الحاكم، وهو الخليفة عند السنة، و الإمام عند الشيعة، وقد أغلقوا الباب فى شرط هوية الإمام فى «انحداره فى بيت سيدنا على بن أبى طالب كرم الله وجهه، أما السنيين فقد حصروا الشرط فى «العروبة و أن يكون قرشياً»، وننقل هنا رأى الدكتور راغب السرجانى عن شروط الخلافة فى الإسلام فى مقال له بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٠ بموقع «قصة الإسلام» الالكتروني، وهو المشرف على الموقع «ولما كان منصب الخليفة أو أمير المؤمنين أو رئيس الدولة المسلمة، من أهم المناصب على الإطلاق؛ فبه تقوم «حراسة الدِّين وسياسة الدُّنيا»[١]، وجدنا فقهاء ومجتهدى الإسلام يضعون مجموعة من الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى هذا المنصب، وقد حددها الإمام الماوردى بسبعة شروط، وهي:

الأول: العدالة على شروطها الجامعة. والثاني: العلم المؤدِّى إلى الاجتهاد فى النَّوازل والأحكام. والثالث: سلامة الحواسِّ من السَّمع والبصر واللِّسان؛ ليصحَّ معها مباشرة ما يدرك بها. والرابع: سلامة الأعضاء من نقصٍ يمنع عن استيفاء الحركة وسرعة النهوض. والخامس: الرأى المفضى إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح. والسادس: الشجاعة والنجدة المؤدِّية إلى حماية البيضة وجهاد العدوِّ. والسابع: النسب وهو أن يكون من قريشٍ لورود النصِّ فيه وانعقاد الإجماع عليه.

٢ - مواسم الهجرة نحو القبيلة وغياب مشروع الدولة الوطنية

حين تندلع «مظاهرات» في الخرطوم مثلاً، قد يتمنى كثيرون منا سقوط الحكومة بعد هبة واحدة، فيسارع الكثيرون، ولو بسبب «تفكير رغائبي» فى توزيع باقات «الأمل «عبر الموبايلات، والابتسامات»، لكنهم فى ذات الوقت، قد لا يشاركون هم بأنفسهم فى «مثل هذا النشاط»، فهم يريدون آخرون، وليس هم، ليصنعوا لهم هذا الإنجاز، وليمنحونهم الحرية، ولينجز «الآخرون» لهم كلُ شيء، ، وحين يسقط «شهيد» فى إحدى ساحات «الوغي، او المواجهات» لا يتأخر طرف الشهيد من نصب سرادق «الاحتفاء» بهذا الحدث العظيم، لكن ذات المحتفين لا يفضلون أن يكون «الشهيد» من بين معارفهم، أو من أهلهم، أو أصدقائهم، مع أن ذات القوم سيكتبون القصائد، ويغنون الأشعار، ويذرفون الدمع سخيناً ؛ ابتهاجاً بهذا «النصر العظيم»، وربما يهتفون» مليون شهيد لعهد جديد، أو ربما لفدى التوحيد».

وقصدت بذلك أن أشير إلى حقيقة غياب الاحساس بالانتماء إلى الوطن، فنحن نريد وطناً بلا تضحيات، وحقوقاً بلا واجبات، لأننا نفضل الشخصى على العام، والجهة على الوطن، والقبيلة على الشعب، وهى سمات واضحة لا تحتاج منا إلى بحوث للاستقصاء، والاستطلاع لاثباتها، فهى متمثلة فى العجز عن مقاومة السلطة الفاشية لربع قرن، وهى تبدو كذلك فى ظاهرة الانقسامات الكثيرة داخل القوى السياسية، والمنظمات، لتصل حالة التشظى هذه حتى ما يسمى «بالدولة السودانية «ذاتها، حتى صارت الانقسامات سمة من سماتنا، وطالت حتى الفرق الفنية» عقد الجلاد» «وهيلاهوب» المسرحية مثالاً، فليس هناك من عمل منظم فى السودان قائم على المؤسسية، واحترام الآخر، وهو ما يؤكد فرضيتنا حول علة العقل السوداني، وقد أشرنا سابقاً إلى

أزمة الهوية، حيث لا توجد هوية جامعة، والهوية مربوطة بالوجدان العام، أو الإرث الحضارى الذى يربط بين شعوب وطنٍ واحد، وبالتالى إمكانية خلق أمة. ومع أهمية الهوية، وما تفعله من فعل سحرى فى توحيد الناس فوق رقعة جغرافية محددة، وكى يعيشون فوقها سلمياً، إلا أن هناك قضية أخرى فى غاية الأهمية، وهى أزمة الوطنية، أو الوطن. ونبدأ هنا بطرح تساؤلات حول تعريفات الدولة، والوطن، وعلاقة الدولة بالوطن، ومن ثم صفة الوطنية؟. وأول أسئلتنا هو هل الدولة هى أرض؟ أم هى فضاء عريض يشكل محددات الناس والحكومة والمؤسسات الأخرى؟.

لقد وردت تعريفات الدولة فى الفكر السياسي، و فى علم الاجتماع، وفى مفاهيم التنمية منذ أن بدأ الإنسان يفكر فى تأطير علاقته مع الآخرين، لتحقيق مصالحه، ومصالح أسرته، وعشيرته، وقبيلته، حال وجود آخرين يختلفون عنه فى تلك الكيانات الأسرية والعشائرية والقبلية، وهى كيانات تربط المجتمعات المقيمة فى حيز جغرافى معين، وترتبط مصالحها ببقائها على وئام، أو التوافق على حد أدنى من التعايش، وظهر المصطلح قبل آلاف السنين فى الفلسفة الأغريقية، بجمهورية أفلاطون، «يوتوبيا»، وهى نظرة مثالية تقوم على كيان يتم تقسيمه إلى حاكم فيلسوف، وحراس مساعدين، وعمال يدويين، فيما جاءت رؤية الفيلسوف الإسلامى الفارابى فى مدينته الفاضلة ترجمةً لفلسفة افلاطون والتأكيد على دور الأخلاق فى السياسة، ثم كانت رؤية ابن خلدون القائمة على العصبية، فى تقسيم المجتمعات، إلا أن نقلةً نوعية شهدتها أوروبا ؛ لا سيما بعد أن طوت حقبة الانحطاط الفكري، ودحرجت أركان الدولة الدينية «الثيوكراتية»، أو الكهنوتية»، وهى أزمنة كانت توظف الدين فى لعبة السياسة فى تحالف الأباطرة والكهنة، وممارسة الخداع وتغييب الوعى بواسطة صكوك الغفران، وقد مثل عصر النهضة طفرة نوعية كبيرة فى بنية العقل الإنساني، ونشر المعرفة والتنوير، واستعادة الوعى المخطوف بواسطة دهاقنة

قرون الظلام تلك، لتدخل أوروبا عصراً جديدا، رفدت بعده الإنسانية بمعارف فكرية وإنسانية لا تزال محل جدل، ابتداءً بتنظير «ميكفايلي» فى كتابه الأمير، والتأسيس للانتهازية، وفصل الأخلاق عن السياسة، مروراً بعهود توماس هوبز، وديكارت وكانط، وجان جاك روسو وما أسس له من مبادرات العقد الاجتماعي، والتأطير لعلاقة الفرد بالدولة، والحاكم، والمجتمعات، وصولاً إلى جدل هيقل وماركس، والمادية الجدلية، والمادية التاريخية. ويرى المفكر العربى الدكتور محمد عابد الجابرى أن «النظريات الأوروبية حول الديمقراطية وحول المسألة الإجتماعية وحول العلاقة بينهما كانت نظريات تؤطِّرها وضعية تاريخية معينة قوامها جملة أسس وأركان من أهمها ما يلى: وجود الدولة الوطنية القومية، وجود بنى صناعية حديثة متنامية، وجود طبقة برجوازية متمسكة بالقيم اللبرالية، وجود طبقة عاملة يتزايد عدد أفرادها يوماً بعد يوم، وجود أحزاب تؤطِّر الأفراد وتتقاسم النخب» (٤٣)، ويضيف «أنَّ اختفاء القبيلة وذوبانها «فى المجتمع الأوروبى» كإطار يستقطب ولاء الأفراد كان شرطاً لقيام نوع آخر من الولاء هو التبعية للسيد الإقطاعى أولاً ثم للحزب أو النقابة بعد ذلك» (٤٤).

إنَّ الإنتماء، هو حاجة طبيعية وغريزة نفسية تضطّر الفرد اضطراراً طبيعياً إلى البحث عن كيانً ينتمى إليه، وهذا الكيان قد يكون فى منظمات المجتمع المدنى مثل النقابات المهنية، والاتحادات، والروابط الثقافية والفنية والأدبية، والجمعيات الدينية والأحزاب السِّياسية، و أنَّ منظمات المجتمع المدنى هى مؤسسات فاعلة وسط المجتمعات المتمدنة والمتقدمة، وهى أوعية مهمة كى

(٤٣) د. محمد عابد الجابرى، نحو إعادة بناء الفكر العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤ ص ١٣٩.

(٤٤) نفسه.

تستوعب طاقات الأفراد فيها، ولكى تشبع غريزتهم فى الانتماء، كخطوة مهمة من خطوات تحقيق الذات، فراعى الأبقار سيكون سعيداً لوجود اتحاد رعاة يقاسمه همومه اليومية والحياتية، والمزارع فى حاجة إلى اتحاد مزارعين لمتابعة مشاكل الزراعة، وهناك من يبحث عن منظمة تدافع عن حقوق الإنسان، أو تقديم الخدمات الطوعية، وهناك من يسعد بالاشتراك فى نادى رياضي، أو جمعية ثقافية، وطلاب المدارس والجامعات يكونون سعداء حال توظيف طاقاتهم الشبابية فى أنشطة يقدمون عبرها الخدمات لأهلهم، وهناك من تشبع غريزته السياسية والانضمام إلى حزب سياسي، إلا أنّ مثل هذه الأوعية قد يصعب وجودها فى دول ما قبل «الرأسمالية»، أو ما قبل هذه المرحلة ذاتها، وهو أمرٌ بالطبع لا يتحقق فى مناطق نائية فى السودان بدرجة نسبية، نسبةً لغياب مؤسسات الدولة الحديثة، والدولة هى الإطار العام الذى يضم الحكومة والأحزاب والمنظمات والمجتمع». ويشير الدكتور تيسير محمد أحمد على برؤية ماركسية إلى أنّ «الدولة ليست مجرد مؤسسة فقط أو مجرد تركيب، بل هى مركب علاقات معقد خلقته اختلافات وصراعات العلاقات الاجتماعية واشكال التنظيم الاجتماعى المتطابقة معها، ولذلك، الدولة ليست مستقلة عن الطبقات الاجتماعية أو عن صراعاتها، بل هى فى ذاتها نتاج حقائق الواقع الاقتصادية والاجتماعية. ولكن هناك فى المجتمع. بشكل عام مصالح متنافسة وصراع مرير من أجل الهيمنة» (٤٥). ، إلا أنَّ الدكتور أبكر آدم اسماعيل بنحو منحىً ثقافياً فى تعريفه لعلاقات المجتمعات السودانية مع الكائن المسمى الدَّولة، ويقول «إن السُّودان دولة مصنوعة وقصيرة التجربة – أقل من قرنين منذ قيام الدولة الحديثة فيه – وهذه الدولة الحديثة مجرد شكل تم إلباسه على مجتمعات

(٤٥) د. تيسير محمد على، زراعة الجوع فى السودان ديسمبر ١٩٩٤، الترجمة العربية، ص ٤٧.

تقليدية مختلفة ثقافياً، ومتفاوتة تاريخياً تم جمعها حسب مقتضيات خارجية متمثلة فى مصالح الاستعمار وتوجهاته فى الأساس، ولما ذهب الاسىتعمار خلف شكل الدولة وراءه لهذه الكيانات للتنازع حوله كل بأسلحته القديمة، التى ليس من بينها مالك لافق يستوعب ضرورة التوازن من أجل التعايش السلمى، التوازن بين حاجة الدولة الى النظام وحاجة هذه الكيانات إلى التعبير والممارسة والتطلع. وبرغم صحة التنظير أن التعدد مصدر للإغناء، الا أن الواقع يسير بعكس ذلك خاصة على مستويات السلطة والاقتصاد والإعلام، ولأن كل حزب بما لديه فرحون فقد برزت النزاعات الدامية حول السلطة والحروب الأهلية وأزمة الهوية» (٤٦). كما يواصل أبكر رؤيته فى مقال آخر (قراءة نقدية لخطاب المهدية الجديدة «وهى المجتمعات القرابية (قبائل، قوميات، طوائف، عصبيات) ووجودها الاجتماعى يخفى طبقيته الرأسية فى أشكال أفقية من مراكز وهوامش لا تكون الهيمنة فى أساس الفوارق فيها لعلاقات الإنتاج فحسب، وإنما تتداخل الأبعاد الأخرى؛ العرقية، الدينية، المذهبية.. إلخ» (٤٧). ويشدد أبكر فى رؤيته القائمة على الجدلية الثقافية»ولا يعرف النظام الاجتماعى هنا التمايز الواضح بين البنيتين التحتية والفوقية، بل الغالب فيها هو تداخل عناصرهما بصورة تجعل نظام المجتمع برمته عبارة عن بنية كلية واحدة مما يخفى الصراع الطبقي، وبالتالى ضعف الوعى الطبقي. وأبرز سمات هذه البنية هي:

ـ هيمنة العلاقات الطبيعية (القرابة، العصبية، القبيلة) والعلاقات الإيديولوجية (الدينية، الطائفية، والمذهبية..).

ـ سيادة (الوعى الفئوي)[٧] (العصبية القبلية، التعصب الطائفي، التضامن الحرفي/ أو الإقليمى أحياناً). ب/ المجتمعات ماقبل الرأسمالية المشوهة:

(٤٦) أبكر آدم، مرجع سابق.

(٤٧) نفسه.

التراتبية المزدوجة: هى الطابع العام لمجتمعات الدول التى صنعها الاستعمار، المكونة من مجتمع أو مجتمعات قرابية متعددة أُلبست شكل الدولة الحديثة، فصارت لا هى تدار بالشكل الذى يتناسب وبنيتها وإمكانيات تطورها الداخلية، ولا هى استطاعت تغيير بنيتها لتتناسب مع شكل الدولة الحديثة، فأصبحت حقلا من التناقضات الرأسية الطبقية، والأفقية الإثنية الثقافية (الكلية)، وهو ما نسميه تناقضات المركز والهوامش. أى أن التراتبية الاجتماعية ذات طابع مزدوج، فصعود الفرد يحدده البعد الرأسى المتعلق بعلاقات الإنتاج وفى نفس الوقت يحكمه وضعه الإثنى الثقافى (القرابي) فى الوضعية/ الدولة (٤٨).

إذاً، ومن كل ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن الدولة بمعناها المفاهيمى والوظيفي، هى كيان محدد، فوق رقعة جغرافية يسكنها أناس يحملون موروث حضارى / موروثات ثقافية، ومعتقد / معتقدات دينية، يوحدهم المصير، والمستقبل، والمصالح المشتركة، و يمكن تحديد هوية هذا الكيان بمدى فاعليته فى رسم خطوط هندسة اجتماعية، تضع حدوداً بين الهياكل المعنية بالتشريع، والقضاء، والحكم، والخدمات، وتوفير الأمن، للأفراد، والمجتمعات فى داخل هذا الكيان، وفض النزاعات فيما بينهم، ويشترط لفاعلية هذا الكيان هيكلته على أسس ديمقراطية، تراعى قيم المساواة والعدالة الاجتماعية، وتوفر شروط الحرية، للجميع، دون تحيز إثني، أو ديني، أو طبقي، وفى حال اختلال هذه المعايير يتعرض هذا الكيان إلى تهديد، وقد يتعرض للنسف من أساسه، فلو؛ مثلاً كانت هناك جماعات مختلفة ثقافيا، وحضارياً، ودينياً، فقام أحد هذه المجموعات باستغلال هذا الكيان لمصالحه، فهذا يعنى إلغاء حقوق الآخرين، وهم بالتالى إما أن يستسلموا للأمر الواقع وفق موازنات القوى فيرضخون للقهر، ويسلمون للاستبداد، أو يقاوموا هذا الاستغلال، أو يخرجوا عن مظلة

(٤٨) مرجع سابق.

هــذا الكيان، أو يتواطأ بعضهم مع من هو أقوى، أو يشــعرون بلا مبالاة، أو إحبــاط من واقعهم. وفى كل الأحوال فإن هــذا الكيان معرضٌ للاهتزاز، أو التأرجح، أو الانهيار اذا ما كان ؛ هشاً، أو مصنوعاً.

إن الدولة هى آليــة لتحقيق المصالح، وإدارة الصراعات وفق عقد اجتماعى يطلق عليه «دســتور»، وهو الذى يحدد هوية الدولة وشكلها، وعكس تنوعها الثقافى والدينى والعرقي، وإذا ما فشــلت الدولة فى أن تكون مرآة يرى الجميع أنفســهم خلالها، فهى بالطبع لا تشــعرهم بأنها دولتهم، إن لم يصفوها بأنها «دولة عنصريــة»، إن كانت متحيزة إلى جماعات إثنية محددة، أو دينية، فى حال تعبيرها عن ديانة واحدة، أو قبلية، فى حال الفشل فى أن تكون هى دولة للجميع، وبالتالى ســقطت عنها صفة «المدنية»، و» الديمقراطية»، وهما كفيلان بإسقاط سمة «الوحدة عنها.

إن حدثاً مثل انفصال/ اســتقلال الجنوب يكشــف بجلاء الضعف والهشاشة فى ما يســمى بالدولة السودانية، وتصويت السودانيين الجنوبيين لخيار الانفصال فى اســتفتاء حق تقرير المصير فى يناير ٢٠١١، مثَّــل الضربة القاضية الأولى لهــذا الكيــان، أما لا مبالاة الآخرين بخطورة مثل هــذا الحدث، أو أن المعبد ســوف ينهد من فوق رؤوسهم، فهذا يعنى فقدان الوجدان المشترك، حتى فى ظل وجود مصالح مشتركة لا يمكن تجاوزها حتى بعد قيام دولة أخرى جديدة. فالعنصريون لا يشــعرون بالخطر، بل يشــعرون بالفرح انطلاقاً من إحساسهم بالخجل من وجودهم مع آخرين وفق تصوراتهم لهم «أقل شــأناً منهم» أو على أقل تقدير لا يشــبهونهم»، فوجودهم معهم فى كيان وحيد حسب ظنهم، هو تقليل من شــأنهم، لا سيما؛ من يشعرون بنقاء العرق، وبضرورة صفاء زجاج المرآة!. وسيكولوجياً فإن من يعاد إنتاجه، كمثال على ذلك العرب المستعربة فى السُّــودان، تشعر بالدونية حال وجود آخر يكشف لها عدم صحة تصوراتها عن الدولة ومكوناتها، هذا الآخر يذكرها بمعاناتها فتسعى للأنقضاض عليه، بطريقة

أشـــرس من طريقة الأصل نفسه، وفى معظم الأحيان فإن المتطرفين والمتعصبين عادة ما يكونوا يعانون من عاهات نفسية.

وهذا الموقف السلبي، وردود الفعل المترواحة ما بين الكراهية لدى العنصريين، والصفويـــة لدى من يدعون بأنهم «ديموقراطيون»، وهو أمر لا يختلف فى ذات الوقـــت عن ضعف التفاعل مع تطـــورات الأوضاع فى مناطق الجنوب الجديد بالنيل الأزرق، وجنوب كردفان، ودارفور.

إنّ أزمة الدولة الوطنية، هى واحدة من أزمات العقل السُّـــودانى السياســـي، فاضطـــراب الهُويـــة، وغياب الدولة الوطنية، هو ما يقود إلى انتشــــار النعرات العنصرية، والانتماءات القبلية، والدينية، وهو أمر يؤدى إلى بروز أهمية القبيلة وعلو كعبها فوق كعب الإقليم، والتعصب للإقليم على حســـاب الدولة، فكان الانحيـــاز للعرق والجهة، وانعـــدام الانتماء للكيان الجغرافـــى الجامع، بهياكله المتحللة، لأنهـــا تداخلت فيما بينها، وعجزت عـــن عكس هوية الجميع، وهى ظاهرة تاريخية، فحقا فإن السُّودان أُلبس لباس الدولة الحديثة قسراً.

لقد بدأت الدولة السُّـــودانية الحديثة فى التكوَّن فى القرن التاســـع عشر، أى مع بدء الحملة التركية المصرية لاســـىتعمار السُّودان من أجل «المال والرجال»، فقد دخل الأتراك بجيوشـــهم فوجودوا دويلات صغيرة، مثل السلطنة الزرقاء، وســـلنطة الفور، والمسبعات، بعد أن سيطروا على الشمال، وحين أرادوا التقدم نحو النيل الأزرق، رد عليهم الملك بادى الســـابع، وهو أحد ملوك الســـلطنة الزرقـــاء، «لا يغرنكم انتصاركم على الجعليين والشـــايقية، فنحن الملوك، وهم الرعيـــة»، وهى تأكيد علـــى تناثر كيانات قبلية، لا رابـــط وطنى بينها، فهزيمة مجموعـــة من المجموعات لا يثيـــر حمية وطنية لدى الآخريـــن لنجدتها، بل يختصرون الطريق بأن هؤلاء «رعية»!.

والســـلطنة الزرقاء، أو سلطنة سنار، هى واحدة من روافد العقل السُّوداني، ولو بشـــكله الإقصائي، أو القبلي، فهى مملكة «١٥٠٤م - ١٨٢١م» نشـــأت

فــى تحالف بين قبائل عربية وأفريقية وافدتــين، هما العبدلاب، وزعيمهم عبد الله جماع، والفــونج، وزعيمهم عمارة دنقس، وتختلف الروايات على أصل الفونج، فيرى البعض أنهم شــلك، فيما يعتبرهم البعض بأنهم من بنى أمية، كما تســمى المملكة باســم «السلطنة الزرقاء»، فى إشــارة إلى لونهم الأسود، والملاحــظ أن السُّــودانيين يطلقون على اللون الأســود «أزرق»، أو «أخضر»، ويصف البعض هذا بأنه «عقدة نقص وهروب من الوصف بالســواد»، لتصل الســمة ملازمة لكثير من الســودانيين، برغم أن بلادهــم مربوطة بهذه الصفة» الســودان»، وقد يكون الوصف بالخضرة وجها من أوجه النزوع إلى العروبة فى نفوس الســودانيين لأن أحد العرب القحاح وصف نفســه بالخضرة فقد جاء فى كتــاب (الكامل فى اللغة والأدب لأبى العباس المبرد) وكتب أخرى قول الفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهبٍ :

وأنا الأخضرُ من يعرفُني أخضرُ الجلدةِ فى بيتِ العربْ

كما تســمى السلطنة كذلك «ســنار» وهى العاصمة، أو «الفونج» كتعريف باســم أهم السكان المكونين، حيث قسم المتحالفون سلطنتهم ما بين «الفونج، وعاصمتهم سنار، والعبدلاب وعاصمتهم «حلفاية الملوك»، كما قسمت السلطنة بقية أطرافها على أســاس اثني، ومهما تفاوتــت الروايات حول أصول الفونج وتاريخ الســلطنة التى قامت على أرض حضارة سنجة القديمة، جنوباً، أو انها امتداد لمملكة مروى فى الجزء الشــمالي، أو المقرة وعلوة، التى كانت عاصمتها سوبا، إلا أن السلطنة تبنت اللغة العربية، وكوَّنت أول مملكة إسلامية سودانية. وســاهمت فى عملية التعريب والأســلمة التى انتشرت فيما بعد. لتتحول إلى أيدولوجيا «اسلاموعروبية» حاولت نسف ملامح السودان الكوشي، أو النوبي، وهــى أول من وضع لبنة مفهوم «بوتقة الانصهار، وتكوين قومية ســودانية، محصلتها إعادة إنتاج كل المكوِّنات السودانية الآخرى فى سياق ثقافى واحد.

كما قامت ســلطنة الفور فى الفترة من ١٤٤٥ م – ١٨٧٤ م»، وهى ظلت

عصية على الاســـتعمار التركى لأكثر من عشـــرين عاماً، حتى تمكن الزبير باشا «أحد تجار الرقيق المشهورين فى مناطق بحر الغزال من هزيمة الفور وضم سلطنتهم «رمزيا»، وتحت إدارتـــه إلى الإمبراطورية التركية، «وما أن أنجزت عملية الغزو حتى بدأ الحُكم الجديد فى تنفيذ سياسات اقتصادية بعضها سريع العائد وبعضها بعيد المدى» (٤٩). و قد» كان النهب هو الســـمة الغالبة فى سياســـات الأتراك الاقتصادية، وهو نهب يتم عبر الأتاوات والضرائب والجبايات بغرض الحصول علـــى أكبر قدر من الموارد المالية والعينية، بما فى ذلك الذهب والبشـــر، وكان البشر أحد أسباب فتح محمد على باشا للسودان، و فى «سبيعنات القرن التاسع عشر قد تبلورت طبقة من أمراء تجارة العبيد الأقوياء الذين حولوا هذه التجارة بواسطة استيعاب التجار المنافســـين ذوى الموارد المحدودة «بزرايبهم» كما أعادوا تنظيم عملياتهم لتصبح بمثابة مشاريع كبيرة أقرب إلى الشركات، وذات شبكات لوجســـتية معقدة لاقتناص الرقيق ونقلهم، فيما تفاوتت محاولاتها لوقف نشاط تجارة الرقيق ما بين المد والجزر، حيث تشـــدد أحيانـــاً، وتغض الطرف أحايين مقابـــل الولاء والطاعة مـــن قبل تجار الرقيق وكان أبـــرز التجار الأقوياء محمد أحمـــد العقاد فى منطقة شـــرق بحر الجبل بالمديرية الإســـتوائية، والزبير رحمة منصـــور فى بحـــر الغزال» (٥٠)، ومع أن الأتراك ســـعوا إلى تكوين أول دولة بمعناها الحديث فى الســـودان، فقد واجه الاســـتعمار التركى صعوبات جمة؛ لوجســـتية، وطبيعية، وسياسية فى عملية بناء وتكوين دولة حديثة فوق أرض بـــلاد مترامية الأطراف، متنوعة المناخات، ومخلتفة الضاريس، التى تتدرج من الصحراء إلى الغابات، ومن الســـهول إلى الوديان، فى وقت كانت فيه وسائل

(٤٩) د. محمد سعيد الغزال، تاريخ السودان الحديث، ص ٩٣.

(٥٠) روبرت أوكلينز، تاريخ الســـودان الحديث، ترجمة مصطفي الجمال، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

الاتصـــال والمواصـــلات لا تزال متخلفة، إلا أن الأتراك أســـوا نظم إدارية باســـتجلاب موظفين وعمال أوروبيين، وأتراك، ومصريين، كما اعتبروا اللغة التركية لغة التواصل والعمل، مع وجود ضعيف للغة العربية، وحاولت التركية تطويـــر الزراعة، والعمل التجاري، أما الإســـلام؛ فقـــد «هيمنت عليه تقليدياً طقوس الصوفية الشـــعبية التى لا تعترف بها البنية الشرعية للإسلام فى مصر، ولذا فإنه بعد الفتح التركى – المصرى حاول كل حكام مصر اصلاح الإســـلام الســـوداني، بواســـطة تعيين رجال دين من مصر ليحتلوا أعلى المناصب المتعلقة بالمسائل الإســـلامية، وقد عمل هؤلاء لاستبعاد كل الصوفيين الذين ازدروهم باعتبارهـــم جهلاء، ومروجى خرافات غير أن صوفية الأولياء الشـــعبيين هذه هى نفســـها التى أصبحت المحرك الحيوى للمهدية التى ســـتقضى فيما بعد على الحكم التركى – المصرى فى الســـودان، كما لا تزال الصوفية حتى اليوم عميقة الجذور فى الحياة الدينية للريفيين على عكس من الإســـلام السلفى الذى يعتمده الإســـلاميون، وقد جرى تدريجياً خلال فترة الحكـــم التركى التحويل الدينى للسودانيين كى يقبلوا بالإسلام الرسمي» (٥١). ورغم كل ذلك فأن الإستعمار التركى كان بداية علاقة السودان بالدولة الموحدة.

ثـــم جـــاءت الثورة المهديـــة ١٨٨١ م – ١٨٩٨ م، وهـــى حركة مقاومة شـــعبية، نجحت فى توحيد قطاعات واسعة من السودانيين تحت زعامة الإمام محمد أحمد بن عبد الله المهدي، الذى توفى بعد أن ســـيطر على الخرطوم، وأنهى الحكم التركى بعد أشهر قليلة ليخلفه خليفته عبد الله التعايشي، وكان أبرز ملامح الفترة المهدية هى قيام دولة إســـلامية ضعيفة فاقدة الســـيطرة على الأطراف وســـط حروبات أهلية، ونمو صـــراع ذو منحى عنصرى قائم على ثنائية «الأشـــراف»، و» الغرابة» أو «أولاد البحـــر»، و»أولاد الغرب»، وهى

(٥١) روبرت أو كولينز، مرجع سابق.

نزعة تعكس ثنائية مستمرة فى السودان، وبالطبع فإن الخليفة التعايشى فشل فى فرض سلطته المركزية بسبب الحروبات الداخلية والخارجية، فقد دخل الخليفة عبد الله التعايشى حروباً داخلية معظم فترة حكمه، فلقد حارب الخليفة الكبابيش، والداجو، والمساليت، والفور، هذا عدا خلافاته الكبيرة مع «الأشراف» «وبالرغم من يمين الولاء الذى أقسمه كل من «الأشراف» و»اولاد البحر» فإنهم لم يكونوا مستعدين للمرة بقبول حكم الخليفة عبد الله، وبادروا على الفور بالتآمر والاطاحة به باستدعاء جيش المهدى الكبير فى الغرب بقيادة محمد خالد، وهو دنقلاوى من أولاد البحر، وابن عم المهدي، ومن ناحية الخليفة قد تحرك بحزم حيث عزل خالد، وأمن الجزيرة بإمدادها من الجنوب لأم درمان، وفى أبريل ١٨٨٦، أمر الخليفتين الآخريين بحل الحاميات الشخصية، المسلحة، ووضع أفرادها تحت إمرة الخليفة قائد فرقة «الراية السوداء» أخيه غير الشقيق، وأقرب مستشاريه «يعقوب محمد طرشان» (٥٢)، كما حاول التعايشى التمدُّد فى اتجاه الحبشة شرقاً، ومصر شمالاً، فى وقت تعانى فيه دولته من ضعف الإمكانات المالية والبشرية، وهو ما خلق دولة بعمر قصير لم يتجاوز ١٤ عاماً انتهت باستعمار بريطانى من جديد، وقيام دولة «كولينيالية» ركزت خلالها الإدارة البريطانية على انشاء مشاريع زراعية فى مشروع الجزيرة ودلتا طوكر بغرض رفد أسواق الامبراطوية بالقطن لمنسوجاتها، فيما أقامت السلطة الاستعمارية مشاريع طرق وسكك حديدية لتخدم ذات الغرض. وفى ذات السياق يشير الدكتور صفوت فانوس فى مقال نشرته صحيفة «الأحداث» قائلاً» شرعت الحكومة البريطانية فى عملية تنمية اقتصادية راسمالية فى أواسط السودان، وذلك بغرض جعل السودان مكتفيا ذاتيا من الناحية الاقتصادية، ولضمان تزويد مصانع الغزل والنسيج البريطانية بالقطن. وصاحبت تلك

(٥٢) روبرت، مرجع سابق.

التنمية الراسمالية – كما يحدث دائما- تطور فى جوانب متعددة شملت إنشاء خط للسكة الحديد وموانئ وطرق معبدة ومصادر للطاقة ومؤسسات تعليمية. تفضى التنميـــة الاقتصادية دوما إلى تفاوت (تفاضـــل) طبقي، وأهم طبقتين فى المجتمعات الرأســمالية هما الطبقة المالكــة للثروة، والطبقة العاملة، وبين الطبقتــين توجد قوى اجتماعية أخرى مثـــل البيروقراطيين والمهنيين.»، ويرى فانوس «أن المشـــهد الاقتصادى والاجتماعى والسياســـى الحالى فى الســـودان لا يمكن فهمه إلا فى ســـياقه التاريخي، أى فى ســـياق التطور الرأسمالى فى البلاد أثناء وبعد الحكم الاســـتعماري (٥٣)، والملاحـــظ أن البريطانيين ركزوا على مشاريع اقتصادية فى الوسط أكثر من بقية أطراف السودان، مثل مشروع الجزيـــرة فى عام ١٩٢٥، والذى هدف لزراعة القطـــن لتصديره إلى مصانع لانكشـــير فى بريطانيا، وربط المشروع ووسط السودان وشرقه بخطوط سكك حديدية للمســـاهمة فى التصدير، كما ســـعى الاســـتعمار البريطانى المصرى لتوطيد أركان حكمه إلى ترســـيخ القبليـــة، واثارة العنصرية الموجودة أصلاً ما بين الشـــماليين أنفسهم، أو بين الشـــمال والجنوب بواسطة سياسات «الأرض المقفولة»، وقد كان السير هارلود مايكل، السكرتير المدنى البريطانى فى الفترة من ١٩٢٤- ١٩٣٤، هو من نصح الحاكم العام الســـير جون مافيرى بضرورة حكم الســـودان من بعد، بدعم السلطات المحلية والقيادات التقليدية، وصدر مرســـوم ســـلطات المشـــايخ عام ١٩٢٧، و» على العكس من تطبيق الحكم غير المباشـــر فى الشـــمال كان لتطبيقه فى الجنوب أهـــداف أبعد مدى، ذلك أن البريطانيين كانوا قد وطدوا العزم على مســـاعدة الإرســـاليات المسيحية فى التصدى للتغلغل الإســـلامى بالجنوب، وفى عـــام ١٩٢٢ أصدرت الحكومة مرسوماً لجوازات السفر والتصاريح، بمقتضاه أُعلن كل الجنوب منطقة مغلقة،

(٥٣) صفوت فانوس، صحيفة «الأحداث» السودانية.

ومن ثم إبعاد أكثر دعاة الإسـلام تأثيراً، ويقصد بهم التجار «الجلابة» (٥٤). والغريب أن الاستعمار البريطانى كان يدعم التعليم الدينى عبر الخلاوى فى الشمال، وعبر الإرساليات فى الجنوب أكثر من التعليم الرسمي، فيما كان يفرض استخدام اللغة الإنجليزية شرطاً للعمل، وهو أمر ساهم فى المستقبل فى إضعاف الوحدة الوطنية بين طرفى السودان، والهجرة المباشرة وغير المباشرة نحو القبيلة، أو الجهة أكثر من الانتماء إلى رقعة جغرافية بمساحة مليون ميل مربع، يتعايش فوقها سكان مختلفون عرقياً ودينياً.

ثم نال السودان استقلاله فى يناير ١٩٥٦ م على طبق من ذهب» و« صحن صينى ما فيهو شق ولا طق» على حد توصيف السيد إسماعيل الأزهرى أول رئيس سوداني، وكان الاستقلال نتيجة موازنات دولية دفعت بريطانيا بالتخلى عن عدد من مستعمراتها، ومن ضمنها السودان، وتم ذلك دونما مقاومة، أو تضحية كبيرة سوى من تحركات معزولة هنا وهناك أكبرها ثورة اللواء الأبيض فى عام ١٩٢٤، وما أفرزته من إشكالات الهوية، ومأزقها، الذى أراده بعض النخبة «باسم الشعب العربي»، فيما أصر على عبد اللطيف بجذوره الأفريقية، وهو منحدر من الدينكا «الشعب السودانى النبيل» مع أن الثورة لم تخرج هى ذاتها من عباءة وحدة وادى النيل، وردود أفعال ثورة ١٩١٩ م فى مصر، ثم تحركات مؤتمر الخريجين، وهى مطلبية فى أغلبها.

لقد خرج الاستعمار وخلف وراءه دولة «كولينيالية» هشة المشاعر الوطنية، ومضطربة الهوية، ويرى البروفيسور تيسير محمد أحمد على فى ورقة بعنوان «السودان. . . . الاستقلال ومأزق المشروع الوطني» «فى غالب الأحوال ما يكون الاستقلال المرحلة الأولى فى عملية البناء الوطني، مربوطة بالشعور بنمو الحقوق السياسية والتحرر من السيطرة. ولابد أن يتضمن، ليس فقط التخلص

---

(٥٤) صفوت، سابق.

من المستعمر، بل التحرر الكامل من كافة العلاقات، والبنى، والهياكل، وحتى المفاهيم التى خلفها المستعمر، واستبدالها بأخرى تأطر لمشروع وطنى كامل يقابل احتياجات الشعب والدولة المستقلة. إن بلادنا اليوم تقف على مفترق طرق، جراء السياسات التى مارستها هذه النخب، والتى أوصلت الدولة إلى الدرك الأسفل، والمجتمعات السودانية إلى نقطة تفضيل خيار الانفصال همساً أو علانية، وسيطرة المنظمة الأممية على مايربو من ثلثى مساحة السودان(دارفور، الجنوب وجبال النوبة)، فماذا تبقى إذن؟(٥٥)؟ ، فيما يشير د. الحواتى إلى أن «ثقافة كلية غردون التذكارية، مما تشبع الخريجين وآلية الثقافة الخديوية، ولا أقول المصرية، مما كانت تحكم رتاج الفعل الوطنى الخلاق- بسياج قوي- من أوهام الصفوة فى ذات الوقت، وإن صح التعبير فقد اختنقت العمامة بين قضبان البرنيطة والطربوش، وكان النيل رهين المحبسين فى القاهرة ولندن، وما أتيح لسواقى الخرطوم غير التدجين والترويض، ظلت لغة «التبرير» والمساومة هى الأكثر هيمنة ونفوذا- وظل «الحلم الوطنى فى عقول النخبة «خطوة لا تستدعى الاقتحام، وإن استدعت الاختراق حكما وتوسطا - وعلى هدوء السطح ظلت الأعماق- مكانا وزمانا تمور بالإنفعال - وهو انفعال اكسبته الأحداث فيما بعد خصوصية الشتات والمواجهات الدامية» (٥٦) أما مؤتمر الخريجين فقد كان عبارة عن جمعية لنخبة محدودة من المتعلمين، الذين انشغلوا فى المناظرات الأدبية والثقافية، وحتى مذكرتهم الشهيرة فى عام ١٩٤٢ م كانت تركز على التعليم والصحة والخدمات.

وفى ذات السياق يرى الدكتور حيدر إبراهيم «لم يهتم السودانيون بعد الاستقلال ببناء دولتهم الوطنية، والتى كان لا بد أن تكون دولة وطنية، ديمقراطية، تعددية

(٥٥) د. تيسير محمد على، ورقة، الاستقلال ومأزق المشروع الوطنى.

(٥٦) الحواتى، مرجع سابق.

الثقافــات، وعلمانية أو مدنية، ولكن الســودان خضع لعمليــة طويلة ومركّبة لتوظيف الدين سياســياً، ابتدرته القوى الطائفية التقليدية، وأكملته قوى جديدة محافظة» الإخوان المســلمون بمسمياتهم الســودانية المختلفة، ومع زج الدين فى السياسة وجعله أساساً ممكناً لأى دولة سودانية قادمة، كانت هذه مقدمة لتهميش كل العناصر غير المسلمة واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، وفى هذا التوجه وأد لفكرة الدولة الوطنية الموحدة، ومن هنا أسس حكم الإسلامويين بقصد، أو لا وعى للتفكك الحتمى للدولة السودانية قبل أن يكتمل بناؤها الذى تعطل منذ الاســتقلال» (٥٧). إن الدولة بمحتواها المفاهيمى والوظيفى فى الســودان بدأت تتشكل مع الاســتعمار التركي، ثم البريطاني، حتى ورث السودانيون دولةً من بريطانيا دونما عناء، أو تضحيات كبيرة، فكان نتاج ذلك نشــوء ذهن كســول، لا يبحــث فى الأعماق، بل انخــرط هذا الذهن فى صراعات طائفية، فكان أن شــهد السودان حالةً من الفوضى السياسية، وظلت السلطة تُتَداول عسكرياً، أو عبر انتفاضة شــعبية بين نخب المركــز، دون اختلاف فى البرامج، والرؤى، بل أن الفرق بين النظام العســكرى وذاك الذى يجيء عبر انتخابات، وهى مســألة «اجرائيــة» (٥٨) فى مفهوم الديمقراطية»، لم يكن ســوى اختلافات كمية، ، لا نوعية، أو هى عملية تنقل وتأرجُح؛ ما بين الاســتبداد العسكري، والاستبداد الطائفي.

ولاشــك أن غياب مشــروع الدولة الوطنية كان أحد عناصــر تقوية أواصر القبلية فى البلاد والانتماء إليها لدرجة التعصب، وكلما انحسر وجود منظمات المجتمع المدنى أضطر الأفراد للهروب نحو مؤسسات اجتماعية راسخة، لحمايتها

---

(٥٧) د. حيدر إبراهيم، كتابات سودانية، العدد ٥٣، أكتوبر ٢٠١٠.

(٥٨) إجرائية، نقصد به المسائل المتعلقة بالانتخابات وإجرائها وتشكيل المجالس النيابية والسلطة التنفيذية، والفصل بين المؤسسات.

من الآخرين، لا سـيما فى غياب الدولة بمؤسساتها الخدمية والأمنية، فالدولة فى ولايات السـودان النائية لا تعنى سوى آلة قمع لجمع الجبايات والضرائب، وممارسة الاستبداد، والتدخل فى خصوصيات الناس، أو قد تظل غائبة، فلا تظهـر إلى حيز الوجود إلا عنـد الكوارث مثلما يحصل فى دارفور بانحيازات الدولـة فى الصراعات القبلية، والجهوية، ودعـم مجموعات ضد مجموعات أخرى باتباع سياسـة فرق تسد، من جهة، أو من موقف آيديلوجى من جانب آخر، ومع حاجة الإنسـان للانتماء، وهى غريزة طبيعية وحاجة نفسية، يتقوقع السـكان المحليون داخل قوقعة القبيلة، وليشـبعوا غريزة الانتماء من أثدائها، ووفقاً لنظريات علم النفس «وهرم إبراهام ماسلو» فإن الفرد يحتاج إلى إشباع الحاجات الأساسـية كالأكل، والشرب، والمسكن، والملبس، ثم بعد ذلك يفكر فى الانتماء إلى أسـرة، وقبيلة، أو حزب سياسي، أو أى جمعية من جمعيات المجتمع المدني، ومن ثم إشـباع الغرائز الأخـرى مثل الحب والإبداع وتحقيق الذات فى قمة الهرم.

إنّ الفرد السودانى غالباً ما لايستطيع تلبية حاجته الطبيعية فى الانتماء، عبر انتمائه للدولة، ولذلك نجده يهرول مسرعاً نحو حضن القبيلة، وتفسير ذلك هو أنَّ فترات الحكم العسـكرى الطويلة التى شـهدها السُودان محت كل ما هو مرتبط فى ذاكرته بالأحزاب السياسـية، وأدوارها، وأنّ آليات تلك الأنظمة كرست للتشـويش على مفهوم الديموقراطية كفكرة، ومنهج والخلط بينها وبين الممارسات الحزبية، وفشل تلك المنظومات فى ممارساتها، فصارت الديموقراطية تعنى «الأحزاب»، وبالتالى صار من العسير العزل بين الفكرة والممارسة، وفى ذات الوقت فإنَّ عجز هذه الأحزاب قوى من هذا الاعتقاد، وسـاعد الجماعات الشـريرة، ذات الأجندة الضيقـة، والتطلعات الصغيرة، فـى انجاح مغامراتها فى الانقلاب على الديموقراطية والإنفراد بالحكم، وممارسـة القهر والاسـتبداد على الناس باسـم مصلحة الوطن العليـا، أو الدين، أو العرق، كما أنَّ كثرة

القيود التى تفرضها الحكومات المستبدة على النشاط الطوعى تؤدى إلى ضعف منظمات المجتمع المدني، أو المنظمات غير الحكومية أو «NGOs»، يحدث ذلك فى وقت تظل فيه الدولة غائبةً فى معظم الأحيان، فلا أثر لها سوى عند جباية الضرائب، أو ممارسة القتل والتعذيب، أو اثارة الفتنة بين القبائل ذاها، أنّ الطبيعى فى مثل هذه السياقات التاريخية وفى مثل هذه الظروف التى تتسم فيها «الديموقراطية الإجرائية «بضعف الأحزاب، وقوة زعيم الطائفة، وضعف الدولة وأدوارها فإنَّ القبيلة هى التى تحمى الفرد من مخاطر داخلية وخارجية بما فى ذلك اعتداءات القبائل الأخرى، وأفراد العشيرة هم الذين يقفون مع الفرد فى الأتراح والأفراح، ولذلك فإنَّ الدولة بمعناها المفاهيمى والوظيفى فى مخيلة مثل هذه الشعوب، تكون هى أشبه بالكائن الخُرافي، أو قل هى طائر الرخ، الذى نسمع به ولا نراه، هى شيئ هُلامي، بلا ملامح، بلا وجود، بلا تأثير، فلذلك ينسحب ولاء الشخص منها إلى الجهة، أو الطائفة، أو القبيلة، وفى داخل القبيلة يبحث الفرد عن البطون والفروع، والعشائر والأسر الممتدة، وهى ليست ظاهرة فى الأرياف القصية وحدها، بل صارت ظاهرة لا نستثنى منها حتى المدن، والجامعات ؛ حيث تنتشر روابط القبيلة وأنديتها، ولا تزال فى العاصمة ذاتها نسمع عن روابط وأندية المحس، والزغاوة، والشوايقة، ويسمى الدكتور أبكر هذه العلاقة بنمط الأسرة البطرياركية» فإذا عرفناها بأنها الأسرة الممتدة التى تحتوى أكثر من جيلين، وتعتبر الأسرة النووية – أى علاقة القرابة من الدرجة الأولى – مجرد فرع من فروعها او امتداد من امتداداتها، نجد أن هذا النمط هو السائد فى أغلب بقاع السودان (لا نفرق بين أحد من قراه أو مدنه). ولدى كافة الكيانات الثقافية والاثنية التى يفوق عدد الأسرة الواحدة فيها المائة فرد كما عند بعض القبائل فى جنوب السودان. ومشكلة هذا النمط أنه يربى الفرد غالباً على نوع من التبعية الصارمة، يصل إلى أحيان كثيرة إلى درجة إلغاء استقلاليته فى أمور هى إلى الخصوصية أقرب، مثل اختيار الزوجة

بالنســبة إلى الرجل أما بالنسبة للمرأة فلا قياس». وهذه التبعية الصارمة تتجلى فى اللاوعى الجمعى، أو ما يصطلح على تسميته بعقلية القطيع، حيث يتبع كل الأفراد سلطة القبيلة. فالدولة فى السودان لم تتشكل بالمعنى الحقيقى للدولة الى اليوم. «والسودان من اكثر الدول تعددية فى الأعراق والثقافات، فهناك أكثر من ٥٠٠ قبيلة ومائة لغة، إن التعدد ليس هو المشــكلة فى حد ذاته. لكن المشكلة هى كيفية إدارة هذا التنوع، وانعكاسه فى هوية الدولة، وهو ما يرفع أو يخفض درجات الوطنية.

إنَ غياب الدولة الحديثة ســاهم فى نمو القبلية، و غرس شــعور اللامبالاة، وضعف الانتماء لمجموع كلى اسمه الوطن، والوطن هو أرضٌ وبشر، وهياكل، وحقوق، وواجبات، وعبر الحقوق والواجبات تأتى صفة «الوطنية».. ومفهوم «الوطنيــة كثيراً ما يقود النــاس إلى منزلقات حرجة، أو مطبات نفســية تحت ضغوط الابتزاز السلطوي؛ ترهيباً أو ترغيباً مثلما يعرض نظام الإنقاذ كثيراً من المواطنين لمثل هذه المواقف، مثل الدفاع عن البشــير، ودعمه حتى فى أخطائه، أو جرائمــه، كقضية المحكمــة الجنائية الدولية حيث تقتضــى «الوطنية «وفق عرف «الإنقاذيين» مســاندة البشير، ورفض قرارات المحكمة ضده باعتباره رمزاً للســيادة الوطنية ، هكذا، وبلا مقدمات، أو مسوغات مقنعة، أو طرح أسئلة من شــاكلة من هو البشير؟. كيف جاء للســلطة؟. وماذا ارتكب من جرائم؟ وما هى المبررات التى تجعلنى أدافع عن شــخص يدعى أنه هو الوطن؟. ولماذا تماهــى الرئيس فى الوطن؟ وكيف الفصل بينهما؟ ودون اخضاع الذهن لعملية نشاط وتســاؤلات ونقد؛ وفى غياب العقل النقدى والجدلى فإن كثيرين يقعون فى فخاخ هذه الابترزازات العاطفية، ويقع ضمن الكثيرين حتى عناصر تصُنف على أنها «ديمقراطية مثلما حصل فى حرب هجليج. فهى كانت حرب البشير لا الوطن، بل كانت هى ما طفا من جبل جليد أزمات البشير الكثيرة، مثل الضائقة الاقتصادية، والصراعات الداخلية، والاحتقانات بين المواطنين، وهى التى قادته

إلى الحرب لكى يشكل موقفاً «لا صوت فوق صوت المعركة».

لقـد ابتذل الإنقاذيون معنى «الوطنية» ومفهومها، وصاروا يُوزِّعون صُكوك الوطنيـة، لمن يُريـدون، وينتزعونها عمن يكرهـون، وكأن الوطن هو ضيعة خاصة بهم، وكأن سـكان هذا الوطن ليس سـوى عبيـدٌ يأتمرون بأمر الحاكم باسـم الله فى الأرض، ويلبون له رغباته، ونزواته، فإن رفضوا فهم «عملاء» أو «مرتزقة» دون أن يفهم الإنقاذيون أنه من العسف، واللامعقول أن تقنع فرداً بالدفاع عن أرض، أو عن زعيم، فى وقت تُنتزع فيه كل حقوق المواطنة منه، فهو غير حر، أو أسـير الزنازين الحقيقية والمجازيـة، منزوعٌ منه حق التعبير، وحق العمل، وحق الحياة نفسها، وهل الوطنية هى شعارات، وأغنيات فارغة المحتوى والمضمون؟.

فماذا نتوقع من شـخص لم يجد فى الرقعة الجغرافية المسـماة السودان سوى القمع؟. وأنه لا يعرف معنى الحقوق، ولن أكون مغالياً إن قلت إن هناك آلاف النساء بولاية الجزيرة مثلاً مع أنها ولاية وسطية؛ لم يقمن طوال أعمارهن علاقةً مع هـذه الدولة، فهنَّ لا يحملنَ حتى أوراق انتمـاء مثل البطاقات، وجوازت السفر، أو شهادات التعليم؟. وهناك من هن فى شرق السودان أضعاف ذلك من النسوة اللائى لا يعرفن شيئاً اسمه الدولة لكنهن يدنّ بالولاء لشيخ مثل سليمان على بيتاي، أو لناظر الهدندوة الشـيخ تِـرِك، أو لناظر البنى عامر دقلل. وهو بالطبع قولٌ لا ينطبق على النسـاء وحدهن بل يشـمل كل الناس هناك، فالقبيلة أقوى من الحكومة، وناظر القبيلة أهم من المعتمد، أو حتى الوالى نفسـه، وفى الجنوب يعرف الناس السـلاطين أكثر مـن معرفة المحافظين، وفى دارفور حتى نزاعاتها نجدها تأخذ المنحى القبلي، و «النزاعات فى دارفور قديمة قدم القبيلة، ومن خلال استقرائنا لتاريخها منذ العام ١٤٤٥ وهو تاريخ تأسيس سلطنة الفور الإسلامية. كانت دارفور بشكلها القبلى منذ ذاك التاريخ بل من قبل ذلك بكثير. فقد كانت مسـرحاً لحروبات الداجو وتأسيسهم لمملكتهم بإزاحة قبائل الميما من

فروقـــى وايرنقى وتمبيرى وغيرها من القبائل بدارفـــور»(٥٩). و تعد القبيلة فى دارفـــور واحدة من أبـــرز مكونات المجتمع الدارفورى نســـبةً لبدائيته من جهة، ولمســـاحاته الشاسعة من جهة اخرى، ولفشل السلطة المركزية فى أداء دورها فى خلـــق مناخات التنمية والاســـتقرار، وتوفير الأمن للســـكان. فهناك فى دارفور يقســـم الناس إلى «ديار» وتعنى وطن مثل «دارفور» فى الجنوب، و«دار زغاوة» فى الشمال، و «دار مساليت» فى الغرب، و «دار رزيقات فى الجنوب الشرقى». ومـــع أن المنطقة تســـمى دارفور مما يعنى أنها أرض قبيلـــة الفور، أكبر مجموعة اثنيـــة فى المنطقة، إلا أن المنطقة تنقســـم فعلياً إلى تقســـيمات فرعية يطلق على كل منها اســـم دار وتعنى وطن، وكل دار تشـــكل الهوية الاجتماعية والسياسية والثقافيـــة للمجموعة المحددة ـ إذ ترى فيها تجســـيداً لمكانته الاجتماعية وحياتها الجماعية وحيزها الثقافى. ولذلك رغم التقسيم الرسمى للمنطقة إلى محافظات ومجالس... إلخ فان التقسيمات التقليدية إلى دار تظل هى الأكثر أهمية فى إطار الجماعات السلالية (الإثنية)»(٦٠) والقبيلة بأعيانها وسلاطينها لها إدارتها الأهلية التى قد يفوق نفوذ ســـلطاتها السلطة المركزية أو الرسمية فى الإقليم بما فى ذلك سلطات الولاة، وذلك لطبيعة المنطقة الجافة والقاسية. فللإدارة الأهلية صلاحيات حفظ الأمن، والنظام العام، وتحصيل الضرائب، والبت فى النزاعات. وتشـــمل تلك الصلاحيات ســـلطات قضائية تمنح للنظار والسلاطين والشراتى والأمراء. ومثال لذلك «جبال النوبة»؛» وطبقاً للعادة، لم تجلب الزعامات القبلية التماسك

---

(٥٩) أحمد عبد القادر أرباب – تاريخ دارفور عبر العصور ، مطبعة جامعة الخرطوم، الطبعة الاولى ١٩٩٨ ، ص ٣٢ -٣٣ – منقول عن على أحمد حقار ، البعد السياســـى للصراع القبلى فى دارفور ،٢٠٠٣، ص ١١٧

(٦٠) د. محمد ســـليمان محمد ، الســـودان حروب الموارد والهوية ، ٢٠٠٠ ، دار كمبردج للنشر، ص ٣٤٧.

الاجتماعــى بين مجموعات النوبة، ولكنه تحقق بفعل وســائل أخرى مختلفة، وهــى الكهنة التقليديون (الكجور)، ومجموعات الأنداد (تنظيم المتســاوين فى العمــر)، فالعديد مــن المجموعات النوبية كانت عبارة عــن «مجتمعات بدون دولة»، وتُحكم بواســطة العرف والإجماع والشورى، ولكن البريطانيين كانوا فى حاجة للزعامات فبدأوا فى خلق مؤسســات عشــائرية، وانتخاب الزعماء لها، أو (دعم المرشحين للانتخاب الشــعبي)(٦١) »، ومع وصول جماعات التطرف الدينى بالتحالف مع المؤسســة العســكرية اكتملت حلقات الإقصاء فى السُّودان باختطاف كل مشروع الدولة لصالح شريحة صغيرة من نخبة المركز، إلا أنها هى أكثــر النُّخب تطرفاً، علاوةً على أنّها نُخبٌ تنقصها الكفاءة الأخلاقية، والوطنية لإدارة بلاد فى حجم السُّودان، لأنها ضيقة الأفق، ومستبدة، وفاشية، زاوجت بين السُّــلطة الدينية، والعســكرية، ومعروف أن الجيش السُّودانى تخصص فى حروبات داخليــة، وأهلية، ومارس القتل والعنف الممنهج ضد المدنيين؛ إلا أنَّه جيش لم يشارك فى أى حرب وطنية، لحماية السيادة، بل ظل يتدخل فى الأمور السياســية، ويترك مهامه فى الدفاع، وقد تورّط الجيش السُّودانى فى حوالى ١٦ انقلاباً ومحاولة انقلابية عسكرية منذ الاستقلال، وكان محصلة هذا التزاوج بين المجموعات الفاشية، والآلية العسكرية نزيف مستمر، ودوامة من الحروبات التى لا تنتهي، وسقوط شنيع لمشروع الدولة، فانحدرت فى مستنقع الفشل الآسن.

٣ – الــدَّولة الفاشــلة

ومفهوم الدولة الفاشلة» جاء نتيجة حوارات. ولكن من روج له وأعطاه شعبية هو الكاتب الكندى مايــكل ايقانتيف فى كتابه The warriors Honour ا

(٦١) نوبة السودان، مواجهة الإبادة، أفريكان رايتس، سبتمبر ١٩٩٦، ص ٧٨.

الــذى يصف لوردات الحرب والمليشــيات والجيوش غير النظامية التى تعمل فى أجزاء من افريقيا والبلقان والقوقاز وآســيا الوســطى». ويشــير الدكتور حيدر إبراهيم فى هذا السياق فى مقال صحفى بصحيفة «الصحافة «إلى أنَّ العلامات الإنذارية الدولة الفاشــلة» تبدأ الدولة فى الفشل عند عجزها فى السيطرة على حدودها الدوليــة، أى ترابها الوطنى، عندما يتدهــور إجمالى الدخل المحلى ومؤشــرات الأمم المتحدة للتنمية البشــرية التى توضح تدنى مســتوى المعيشة وتلبية الحاجات الأساســية. كذلك عنما ينتشر الفســاد وتبدأ القيادة فى فقدان شرعيتها وشعبيتها. أما المرحلة الحرجة فهى التحول التدريجى من عنف داخلى منقطــع إلى حرب أهلية كاملة. ويصنف حســب التعريف الســابق عدداً من الدول باعتبارها فاشــلة أو ذات قابلية للفشــل مثل الصومال وليبريا وسيراليون وجمهورية الكنغو الديمغراطية وانجولا والســودان وكولومبيا والبوسنة وكوسوفو وافغانســتان(طالبان) واليمن وجورجيا». ويعتمد المقياس للدول الفاشلة على مجموعة من المعايير والمؤشــرات العلمية ويشرف عليها عدد من علماء السياسة المعرفون عالمياً، حيث تتراوح مؤشــرات القيــاس بين حالة الاقتصاد فى الدولة المعينة، حقوق الإنســان، الخدمات العامة، حكم القانون، إضطهاد المجموعات المحليه، بالإضافة إلى عدد المعاير الأخرى.

ويذكر ان السُّــودان ظل محافظاً على مرتبته، بين أكثر ثلاثة دول فشــلًا فى العالم، طوال السنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١، بينما تصدر القائمة كأفشل دولة فى العالم فى العام ٢٠٠٧ حسب تقارير «فوريسن بوليسى «الأمريكية.

الدرجات التفصيلية التالية توضح القضايا التى تســتند عليها مؤشرات قياس نسبة السودان كدولة فاشلة :

٩,٩ - من عشرة...... فى النزوح الداخلى واللجوء

١٠ - من عشرة..... فى الاضطهاد المنهج ضد مجموعت بعينها

٧,٣ - من عشرة..... فى الانهيار الاقتصادي

٩,٥ – من عشرة. . . . . فى انعدام سيادة القانون

٨,٥ – من عشرة. . . . . . فى الخدمات العامة

٩,٤ – من عشرة. . . . . . فى حقوق الإنسان

٩,٥ – من عشرة. . . . . فى التدخل الخارجى فى الشؤن الداخلية

٩,٧ – من عشرة. . . . . . فى ممارسة الأجهزة الأمنية للقمع

٤ – الـذاكرة المثقـوبة وتوقـف تعـاقب دورات الحضـارات

لكل إنســان ذاكرته الخاصة، وهى تمثل ما عاشــه من تجارب، وما تلقاه من معلومــات، وتفاصيل، وما اســتطاع تخزينه منهــا، وقدرته بعد ذلك على اســتدعاء هذه التفاصيل فى الوقت المحدد، ، وقد تســاعد هذه الذاكرة الإنسان فى الخروج من بعض مآزق راهنة، أو حتى فى رسم وتخطيط لرؤى مستقبلية مســتفيدأ مــن معلوماته وتجاربه، وقدرته بعد ذلك علــى التحليل والتوليف، والمقارنة والاســتنتاج والاســتقراء، واذا ما عممنا مسألة الذاكرة هذه، وحوَّلنا الفرد إلى مجتمع، أو إلى شــعب، فبالضرورة فإن لكل شــعب ذاكرته، وكل ذاكرة هى عبارة عن وعاء يعج بمخزونات حضارية، تمثل تراثه المادى والمعنوي، والنفسي، وذاكرة الفرد حسب تعريف أندرسون للذاكرة Anderson ١٩٩٥ : «أنها دراســة عمليات استقبال المعلومات والاحتفاظ بها واستدعائها عند الحاجة «كمــا تُعــرّف الذاكرة : «بأنها جزء من العقل البشــري، وهى مســتودع لكل الانطباعات والتجارب التى اكتسبها الإنسان بواسطة تفاعله مع العالم الخارجي، وبواســطة الحواس وهى إنطباعات توجد على شكل صور ذهنية، وترتبط معها أحاســيس ومشاعر سارة أو غير سارة للإنسان»، وحين يصبح الفرد بلا ذاكرة/ فهــذا يعنى أنه بلا تاريخ، أو ماضٍ، وأن ذاكرته مثل غربال لا تحمل كثيراً من التفاصيل المهمة، وبالتالى ســتتصعب مهمته فى الحياة، وفى مواجهة معضلات

يوميــة، أو كيف يخطط لمســتقبله، فهو قد يعيش حالةً من التخبط، ويتســم سلوكه بالعشوائية، يخطئ ويصيب بلا تخطيط، بل يترك أمره للصدفة وحدها، وللظـــروف المحيطه به، أما حين يكون مجتمع بلا ذاكرة فهو يعنى بلا تاريخ، ولا حضارة، فهو مجتمع يعانى من مرض انقطاع دورة الحضارات!.

وبلاد السودان، هى بلاد سبقت كثير من دول العالم فى حضاراتها، والكل يعلــم عراقة حضارات وادى النيل، وهى تبدو فى الجزء الأعلى، أو الشـــمالى منه، فى مصر الفرعونية مثل شـــمسٍ تشرق كل صباح، لترسل الحياة والضياء والأمــل، إلا أن فى وادى النيل الأدنـــى تكاد تكون هذه الحضارة مجرد أطلال متناثرة هنا وهناك، أو جينات فى دماء الســـودانيين، الممتزجة بحضارات كوش ومروى والمقرة، وسنجة، والشـــهيناب، وسنار. لكنها تبدو مثل طيفٍ يظهر، ويتلاشى مع أمواج الزمان. وليس من الصحيح أن نقول إن بلاد مثل السودان هى بلاد بلا حضارة، فهو قولٌ لا يقبله منطق التاريخ، إلا أن ســؤالنا هو عن اســـتمرار دورات تلك الحضارات، وانعكاسها فى حياتنا، ومدنيتنا، ومعمارنا، وهويتنا، وفى حاضرنا، ومستقبلنا، وبالطبع، وبعيداً عن العواطف كانت مملكة نبتــة أو «كوش» من أعظم ممالك ذلك الزمـــان العريق، فهى مملكة تمددت من «الشـــلال الرابع، بالقرب من كريمة وجبـــل البركل حتى حدود مصر، وتعاقب على حكمها ملوك أقوياء مثل بعانخي، وشبكا،وكاشـــتا، وتهراقا، أو ترهاقا، وهـــو كان صاحب طموح، غزا به الأشـــوريين، والمصريين، ثم هناك حضارة مـــروي، وهى حضارة عرفت علـــى مر التاريخ بصهر الحديد، واســـتخدامه فى صناعة الأســـلحة، والآلات الزراعية، وهى حضارة ممتدة من شمال مدينة شـــندي، وتدل الحفريات، والآثار القديمة، من أهرامـــات، ومعابد، وأوانى فخارية فى مروي، والبجراوية، والمصورات على عظمة إنســـان هذه الحضارة، ثم تلت حضارة مروى حضارات ممالك نوباتيا أو فرس، وعاصمتها والمريس، والمقرة وعاصمتها علوة، وهى أول مملكة ســـودانية تعتنق المســـيحية لقربها من

مصر، ثم بعد قرون، وشـــمالاً قامت الســـلطنة الزرقاء، وغرباً سلطنة الفور، وفى كردفان قامت مملكة المسبعات. ، وبالطبع فإن لكل مملكة أو سلطنة من هذه السلطانات أو الممالك حضارتها، إلا أن ما يلفت الانتباه هو أن تلك الحضارات لم تقم وفق تسلســـل زمانى ومكانى لينتج عنه عملية تراكم، أو تلاقح، وخلق إرث صلب تبنى عليه الحضارات اللاحقة أعمدتها فى بناء الحضارات السودانية، فمملكة مروى بعظمتها كانت قد انهارت تحت ضربات مملكة أكســـوم الأثيوبية، وملكها عيزانا، والذى قام بتدمير كل آثار الحضارة المروية المعمارية، والإنتاجية، وجاء ذلك بعد مناوشات داخلية مع مجموعات من نوبة الجبال، وبجا الشرق، لتكون الضربة القاضية بيد الأثيوبيين، فتنســـف أسس حضارة شامخة، فتضيع علـــى الســـودانيين فرص تراكم التجارب، كمـــا أن كل مملكة من هذه الممالك والســـلطنات قامت، وبينهـــا فواصل زمانية ومكانية طويلـــة، فنجد أن نوباتيا ودنقـــلا قامتا جنوبا لمروي، وأن علوة كانت تقـــع جنوباً لهاتين المملكتين، بل وبعـــد فاصل زمنى امتد قرونـــاً طويلة، ثم تلى ذلك عملية تجريف مســـتمرة من قبل الســـلطات الســـودانية المختلفة ؛ بمحاربة تلك الحضارات، إما بإهمال متعمد، أو غير متعمد، أو بواسطة سياسات ممنهجة، وواعية، تهدف إلى فصل الذاكرة الســـودانية ومحمولاتها الحضارية، ومـــا تحمله من مكونات مهمهة للغاية فى مســـألة تشكيل الهوية الســـودانية، فنلاحظ ضعف اهتمام الحكام، بمـــا يتطلب حفظ التـــراث الحضاري، مثل المتاحـــف، و حماية وصيانة وحفظ الآثار، أو حتى تشـــجيع الناس على استخدام أسماء أسلافهم، وما تشير إليه من مدلولات، بالإضافة إلى تشـــجيع اســـتخدام اللغات القومية، والبحث فى الجذور، وبـــث فنون الحضارات والثقافات المختلفة عبر وســـائل الإعلام، أو تضمـــين تلك الحضارات فى مناهج التعليـــم بطريقة منهجية، ونحن على هذا التجاهـــل لحضاراتنا القديمة يوصلنا نظـــام المؤتمر الوطنى قمة الانحطاط عبر ما أطلق عليه «المشـــروع الحضاري» وهو مشـــروع أحادي، وإقصائي، وشمولي،

ومُعَادٍ للتاريخ، وللحضارات السابقة، و يتبنى منهجاً تأصيلياً، يرد أصلنا إلى الإسـلام والعروبة، بإقصاء المكونات النوبية والمسـيحية والزنجية، بل احتقارها ومحاربتها بضراوة باسـتهداف رموزها، وتاريخهـا، ومكوناتها الثقافية، وقد اسـتخدم نظام «الإنقاذ» فى حربه الضروس هـذى أيدولوجية الدين والعروبة، ولذلك حصلت عملية منظمة، وسياسة ممنهجة لفصل الذاكرة الجمعية، وتفريغها من محتوياتها الحضارية، وتؤكد الباحثة الأمريكية الدكتورة سـاندريلا هيل فى ندوة فى صحيفة «أجراس الحرية» فى يونيو ٢٠٠٨ استخدام العنف فى عملية فصل الذاكرة خلال النزاعات السـودانية، وتشـير إلى أن سياسات العنف تجاه الذاكرة تتمثل فى «تغيير الاسـماء، والأماكن قسـراً، إزالة المعالم التاريخية، وطمـس المدافن، حجب التعليم، ومنع اسـتخدام اللغات واللهجات المحلية، وفرض التعاليم و التفاسـير الدينية، منع التحدث باللُّغات واللَّهجات المحلية، فـرض عادات مجموعة محددة أخرى مثل عـادة ختان الإناث، إبادة المثقفين، إعـادة توطين الناس بعيدا عن مواطنهم الأصلية وإجبارهم على العيش وسـط إثنيات مختلفة عنهم»(٦٢).

وهى كلها آليات اسـتخدمتها نخب المركز فى السـودان بشكل عام، إلا أن الاسـتخدام الواسـع، والممنهج لهذه الآليات، ظهر فى سنوات نظام الإنقاذ، وهى عملية بدأت من تغيير أسـماء المـدارس الابتدائية والثانوية، حيث غيرت السلطة الفاشية معظم الأسماء وبدلتها بأسماء صحابة، وصحابيات إسلاميين، وأسماء إسلامية أخرى مثل ؛ مصعب بن عمير، وثويبة، وسمية بنت الخياط، وخولة بنت الأزور، لفرض هوية جديدة على كل السـودان، وشملت الحملة بعض الأحياء، والشـوارع، مثل «الأندلس» و» يثـرب» و» أبوبكر الصديق»، وحتى «عمر المختار»، وتقول الطرفة إن سـودانياً سافر قبل استيلاء مجموعة

(٦٢) ساندرا هيل، ندوة بصحيفة «أجراس الحرية» ، يونيو ٢٠٠٨.

الإنقاذ على السلطة فى يونيو ١٩٨٩، وعاد إلى مدينته بعد عدة سنوات، فلفت نظره أن سائق التاكسى أخبره بان هذا شارع «القعقاع»، وهذه مدرسة «الخنساء»، وذلك مسجد خالد بن الوليد» فتلفت الرجل يمنةً ويسرى، وقبل وصوله منزله صرخ بأعلى صوته «يا أهل قريش. . يا أهل قريش أين هى داري»؟ فخرجت زوجته له، وهى غاضبة وتسأله «ياراجل جنيت؟ فقال لها «لا يا امرأة ظننت أننى فى بلاد قريش».

إن عملية تجريف الذاكرة السودانية، من تراثها القديم، ومن الارتباط بحضاراتها النوبية والمسيحية، وصلت حد إطلاق اسم أبودجانة على أحدى داخليات جامعة الخرطوم بديلاً عن اسم البطل التاريخى «تهراقا» ، وأبو دجانة هو أحد عناصر الحركة الإسلامية الطالبية ممن قتلوا خلال الحرب فى الجنوب، وجبال النوبة. وكان يمكن أن يسمى النظام باسم عناصره أى منشآت جديدة تم انشائها مع الإبقاء على الذاكرة القديمة، ومخزونها الحضاري، والتاريخي، لكنه الرعى الجائر، وعقلية البدويين، بل أن النظام، وفى كل حركة، وفى كل قرار، ظل يؤسس للترسيخ لهوية جديدة، بغرض محو ما فى الذاكرة الجمعية من حضارات، أو حتى خبرات نضالية، مثل التجمعات والعصيان المدني، بغرض فرض سيطرته، وذلك بتكسير النقابات العمالية والمهنية، وإحلالها بأخرى تحت السيطرة، ويتمثل هذا فى عملية تجريف ممنهج للعقل السوداني، بإبعاد الكفاءات المهنية، والوطنية، والإدارية فى سياق عملية «التمكين»، والنزيف بالتخطيط لأبعاد آلاف العقول، حتى صارت بلادنا «بلاداً لتصدير الأطباء، والنبق» على حد وصف وزير المالية السيد على محمود، وهو صاحب تقليعات غريبة، ومثيرة.

لقد تم فصل مئات الألاف، بينهم أساتذة جامعات، وأصحاب تخصصات مهمة لتنمية البلاد، كما تم تدمير منظم للسكة الحديد، والقطارات، والعمال، ومشروع الجزيرة بمزارعيه وعماله ومحالجه. كما شملت عملية التجريف

ترحيل قسـرى لمئات الآلاف فى إقليم دارفور وجنوب كردفان وشرق السودان، فى سـياق عملية «إبدال وإحلال» لتغيير «ديموغرافية «المنطقة، وإبعاد السـكان المحليين، وإبدالهم؛ بمهاجرين جدد، وفى الغالب يكونون من حملة أيديلوجيا الإسـلاموعروبية، لاحتلال الأراضى الزراعية، وتأسـيس حلف مع النظام، باعتبارهم دروعاً بشـرية لـه، أو وحدات هجوم متقدمة فـى عمليات جرائم الحرب، والإبادة الجماعية.

وأسس النظام لسياسات تجريف الذاكرة من الانتماءات الوطنية عبر عمليات غسـل دماغ ممنهج، وذلك بحظر بث أغنيات وطنية تتحدث عن انتفاضات، أو ثـورات جماهيرية مثل أكتوبر ١٩٦٤، وأبريل ١٩٨٥، وعزل الأجيال الجديدة عن تاريخها واستيعاب الخبرات القديمة، فلا عدنا نسمع أغنياب للعمالقة محمد وردى «مثل أكتوبر الأخضر»، وكيف يكسر الثوار حواجز السجون، ولا ملحمة محمـد الأمين، ولا أغانى عركى ومصطفى سـيد أحمـد برمزيتهما الوطنية، وحبهما للوطن والحرية والسلام، فالنظام يهدف إلى فصل هذه الذاكرة الجميلة، وحشـو الذاكرة بغناء مغاير، وأفكار مغايرة، وبنـاء أجيال «جهادية» لا تغنى سـوى أغنية واحدة، وبصوتٍ مشروخ، ولا ترسم سوى لوحة واحدة، وبلون باهت، ولا ترى سـوى النظام، ولا تفكر حتى فى محتوى شعاراتها الساذجة مثل «أمريكا روسيا دنا عذابها، على إن لا قيتها ضرابها».

وتشمل عملية فصل الذاكرة عمليات الترحيل القسرية لسكان مناطق السدود، وقد بدأت منذ حلفا القديمة، ثم أمرى وكجبار. وغمر تراث إنسانى عريق، و» عندما أعلن عن إنشـاء السد العالى تدافعت البعثات الأثريّة عند نداء اليونسكو لإنقاذ آثار النوبة وقضت بضع سنوات تنقب وتنقل آثار المناطق المهدّدة بالغرق. ولكن لم يكن هذا كافياً. ولدى جمعية الدراسات النوبية بالسودان وثيقة تاريخية هى عبارة عن محاضرة ألقاها الراحل البروفسير نجم الدين محمد شريف، فى مؤتمر (الإنسـان والإبداع فى بلاد النوبة) عام ١٩٨٥م تحت اسـم (الصراع مع

النيل لإنقاذ آثار النوبة) يحكى فيها عن تلك التجربة.

ولكن الآثار التى غرقت وعلى رأسـها الجزء الأكبر من كنيسة فرص وكنسية دبيرة الأثريّة وتماثيل سـمنه وبوهين وآثار جزيرة مينارتى وآلاف المناطق الأثرية ذهبت بلا رجعة رغم الجهود التى توفرت بمشاركة معظم البعثات الأثرية المهتمّة بالتراث النوبى فى العالم وقتها. وما يُلخّص هذه المأسـاة ما قاله عام ١٩٥٦م أسـتاذ التاريخ الشهير بكلية الآداب بجامعة الخرطوم دكتور هيكوك الذى قال: (حتى لا نُفاجأ بإقامة سدٍّ آخر علينا أن نعمل من اليوم استعداداً لذلك). لكنّ شـيئاً كهذا لم يحدث. وفى عجالة حدّدت مسـوحات سـدّ الحامداب ٧٦٢ موقعـاً اثرياً إلا أنّهم لم يتمكنوا من إنقاذ أكثر من ٣٨ موقعاً (والمواقع التى لم يتم اكتشـافها لابد أعظم. أمّا الآثار الواقعة تحت مقصلة كجبار ودال فهى بلا شـك أعظم بكثير. هل سمعنا - فيما يُثار عن هذه السدود- يوماً من يتحدّث عن آثار صاي؟.. أو آثار مسـيدة، أو عن أهميّة دراسة أو إنقاذ هذه الآثار فى الولاية الشـمالية؟، إنّ إغراق هذه الآثار التى بقيت لآلاف السـنين، ستكونُ جريمة نكراء ليس فى حقّ المنطقة النوبية أو الولاية الشمالية أو السودان فحسب، بل جريمة فى حق الإنسانية»(٦٣).

إن عملية غمر الآثار بالمياه، بسـبب إنشاء السدود، هى من أخطر عمليات السـطو على حضارات عريقة، وهو ما يسـاهم كذلك فى عملية فصل الذاكرة الجمعيـة، وهـذه العملية تتم كل يوم، وعبر تفاصيـل صغيرة حتى مثل حظر الأحزاب السياسـية، وايقاف الصحـف، واغلاق مؤسسـات كاملة، فما أن يسـتولى نظام عسكرى على السلطة فى السودان حتى يسارع بإغلاق كل المنابر التى يعبر الناس عبرها عن مواقفهم، ليبدأ فى التأسـيس لصحافة جديدة، وبلا

(٦٣) صلاح محجوب، «سـودانيز أونلاين»، ندوة بالرياض عن الآثار والسـدود، أبريل ٢٠٠٨.

ذاكرة قديمة، وبأجيال مختلفة، فيفقد السودانيون مسألة تعاقب الأجيال، وتراكم الخبرات، وتبادلها من جيلٍ إلى جيل بدلاً عن البدايات الصفرية.

أما آثار سوبا؛ فقد لفتت انتباهي لها الصحفية النشطة لبنى عبد الله حينما كانت تعمل معنا بصحيفة «أجراس الحرية» في قسم التحقيقات، وقد لمست حماساً من الأستاذة لبنى تجاه قضية الآثار، فصرتُ بحكم مسؤوليتي أتعمد إبراز هذه التقارير والتحقيقات المميزة بتلخيص أهم ما فيها في الجزء الأعلى من يسار الصفحة الأولى، ثم الإشارة إلى التحقيق في الصفحات الداخلية، وقد أعدت الصحافية المثابرة لبنى كذلك تحقيقات عن الاعتداء على طوابي أم درمان، الواقعة على الضفة الغربية لنهر النيل، بتكسيرها أو أزاحتها كي تتم زراعة «الجرجير «في أماكنها!، بوعي أو بجهل، دون معرفة أهمية هذه الأثار، و التي تعكس جزءاً مهماً من تاريخ الدولة المهدية، وقوتها العسكرية، وتخطيطها الحربي، إلا أن «بدويي القرن الحادي والعشرين يعكسون لنا حالة التيه والضياع التي تحاصر السودان في ماضيه، وحاضره، ومستقبله، وبالعودة إلى تحقيقات «الخراب الثاني لسوبا (٦٤) «نجد أن «هنالك العديد من التقارير التي رفعت عن حالات الاعتداء، ولكن الجهات المسؤولة تغض الطرف. وثمة تواطؤ في مسألة حماية الآثار شاركت فيه جهات متعددة... و «التقارير المرفوعة تفيد بقيام مزارع ومجمعات سكنية، في مساحات واسعة من المدينة الآثارية(بسوبا شرق) الشاهد الحضاري لمملكة علوة المسيحية.. أما وزارة الزراعة ولاية الخرطوم فحدث ولاحرج، رغم نفيها قبل ثلاثة أعوام ان تكون قد منحت تصاديق بقيام تلك المزارع، وحمّلت مسؤوليتها لهيئة الآثار، إلا أنه وبشهادة أصحاب المزارع فإنَّ لديهم تصاديق زراعية تخول لهم ممارسة الأنشطة الزراعية.. ويستمر التحقيق في كشف حقائق مثيرة «ففي مدخل المدينة تطالعك لافتة ضخمة، كتب

(٦٤) تحقيقات نشرت بصحيفة «أجراس الحرية» في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١.

عليها باللونين الأزرق والأصفر: (ولاية الخرطوم ووزارة الشئون الاجتماعية).. وســـهمان يشـــيران إلى المدينة، أســـفلهما معلومات عن الموقع الأثرى باللغتين العربيـــة والإنجليزية. وغير بعيد عن اللافتة تظهر الأكوام الأثرية التى بدأت فى التلاشى [وهى تشبه القباب.] وذكر لنا: الأستاذ/ بشرى إسماعيل، مدير إدارة الآثـــار بأن أصحاب المزارع لا يلتزمون بعدم التعـــدي، رغم معرفتهم بأن هذه المنطقة أثريَّـــة.. داخل ذات المزرعة وجدنا أحـــد المزارعين، وهو يقوم بحراثة الأرض. ذكـــر بأن لديه تصديـــق بذلك. أيضا عامل الحرث على (التراكتر) أفاد بانه: مجرد عامل بأجر، ولا يعنيه الأمر كثيراً (يقصد أمر الآثار). حاول خفير المزرعة منعنا من الدخول للمزرعة، لولا وجود موظف الآثار، ورجل الشـــرطة التابع له؛ كان يمكن للخفير طردنا عنوة. ويبدو ان أصحاب المزارع يمسكون بزمام الأمور، ويمنعون موظفى الآثار من تأدية واجبهم فى هذه المواقع. وقد حدث أن تعـــرض موظف الآثار للضرب من قبـــل.. وحينما كان الطريق المؤدى للمدينة (تُرابِّي) كان مدير الآثار الســـابق المرحوم د. / أســـامة عبد الرحمن النور يقوم بعمل أعمدة خرصانيـــة، كدليل للعربات المتجهة نحو (مدينة العيلفون) حرصاً وحفاظاً على تلك الأكوام الأثرية القيمة، ولكن الآن بدأت أحزمة الاشـــجار، والمزارع، والمنازل فى حـــرم المدينة تجعل الزائر يفقد معالم المدينة الأثرية، التى بدأت تطمـــس بالتدريج، حيث أن الأعمدة المتبقية من(الكنيســـة) التى كانت تمثل أكبر كنيسة فى إفريقيا قد أخذت الأحزمة الشجرية تزحف نحوها، حيث تحتلُّ مزرعة وحظائر (الكردي) مساحة واسعة، فى الاتجاه الشرقى للمدينة. فى الاتجاه الغربى توجد مزرعة أخرى.. كما تنتشر بعض المساكن التى أخذت فى الاتســـاع بصورة كبيرة، مدمرة الجزء الأكبر من المدينة.. أيضا أثناء جولتنا كان هناك عامل يســـوق تراكتر، ويقوم بحراثة الأرض.. وقد كان معنا مسؤول من وزارة البيئة والآثار، فدلفنا إلى داخل المزرعة وما أن رأه العامل حتى لاذ بالفرار بصورة ســـريعة، لكن لحقته عربة الآثار حينها قـــام بتخبئة (الجرَّار) فى مزرعة

الكردي. وعندما رأى الموظفين أوضح أنه لا ذنب له فهو مجرد عامل!.. ذكر موظف الآثار: لمواطن يدعى / بشير على بشير بأنهم قد قاموا معه بحرث أرض عبارة عن (١٠) افدنة بها آثار، فذكر المواطن: انه لم يعط موانع.. وأوضح أن المسئول بوزارة الزراعة طلب منه؛ أن يقوم بحراثة الأرض اولاً ومن ثم تقوم وزارة الزراعة باعطائه (شهادة بحث) فهى مشروطة بحرث للأرض.. وزير وزارة البيئة والآثار ـ «حينها» الأستاذ/ ابو عبيدة عبد الرحيم الخليفة.. ستوضحناه عن دور وزارته فى ما يتم من تعديات على الآثار!؟ أوضح بقوله: أن قضية سوبا شرق من القضايا التى واجهت الوزارة خاصة وأن هنالك تعديات كبيرة حدثت بالموقع، وهو موقع يرجع تاريخه إلى ١٥٠٤م (القرن السادس عشر) وبهذا الموقع توجد ـ (مملكة علوة المسيحية..) وأوضح: أنَّ الموقع واضح للعيان، وبقايا الأعمدة هى أعمدة لكنيسة موجودة على السطح. كما توجد لافتة توضيحية، توضح أن هذا الموقع أثريٌّ. كما أكَّد أن التعديات الموجودة تمت بواسطة المواطنين، الذين أقاموا عددا من المزارع. وكثير من هذه المزارع فى حالة توسع مستمر بالطبع!.. ويقول الوزير: قمت مع أمين أمانة الكشف الأثري: بزيارة للموقع، ومنه اتصلت مباشرة بوزير الزراعة، عبر الهاتف. وتم اجتماع مع وزير وزارة الزراعة، وهيئة الآثار بوزارة البيئة والآثار. وتم تكوين لجنة من كل الجهات ذات الصلة.. ومن هذا الاجتماع تفهَّم الإخوة فى وزارة الزراعة ضرورة وقف التعديات، واتخاذ السياسات اللازمة لحماية الآثار، وتم تكوين لجنة لمتابعة هذا الأمر. ويؤكد الوزير: على أنه وجد الآثار فى وضع (وصفه بالمخيف) وأوضاعها بالمتردية فى كافة النواحي. وهنالك تهديد بانقراضها/ سواء كان بالأسباب الطبيعية، من أمطار وخلافها، أو تعرضها لعدم الصيانة، أو بفعل الإنسان بما يحدث من تعديات زراعية وعمرانية. خاصة ولاية الخرطوم التى يوجد بها ما يقارب الـ ٢٠ موقعا أثريا، و فى ١٨ يونيو ٢٠٠٨م نشرت صحيفة (حكايات) العدد (٣٣٨) خبرا، بعد ان عُثِر على (زير) مليئى بالذهب

بالمنطقة. . كشـــفت مصادر مُطَّلِعـــة عن: اتجاه رجال أعمال معروفين لشـــراء اراض، بمنطقة (ســـوبا شـــرق) بعد أن أظهرت الحفريات، أنَّها جزء من (مملكة سوبا المسيحية) وفيها كنوز تعود لتلك الحقبة. . !! نلاحظ جشع القطط السمان فى أزمنة المشـــروع الحضاري، وولعها الشديد بكنز الذهب والفضة، وبالطبع لا تنفقها فى سبيل الله، وفى ذات الوقت تنهب أهم مخزون للإنسان، الحضارة، والتاريخ، والذاكرة القديمة، والعريقة! ،لكنه زمن الانحطاط والردة، والتردي. وقال مصدر [فضل حجب اســـمه] إن المنطقة المعنية المحازية لمدينة العيلفون قد كشـــفت عمليات البناء التى يقوم بها المواطنون فيهاعن كنوز وآثار تعود لمملكة ســـوبا. . و قد دونت الشرطة، بمحلية شرق النيل بلاغاً عن العثور عن (جرَّة) مليئة بالذهب و (حِجل) لإحـــدى الملكات، يفوق ثمنه الثلاثة ملايين جنيه. . ولفت المصدرالنظر الى ضرورة الانتباه لتلك المنطقة، التى تعد من المناطق الأثرية فى الســـودان، ووجوب المحافظة عليها، باعتبارها من التراث القومي. . انتهى الخبر. ! وتأكد التعدى الذى يقوم به المواطنون على مرأى ومســـمع من الجهات ذات الصلة. . أو فى حقيقة الأمر هم عناصر الحكومة ذاتها؛ إن لم يكن قادتها الحقيقيون! .

ـ مدير عام ادارة الآثار بوزارة البيئة والآثار: الأســـتاذ/ بشـــرى إســـماعيل يوضح: أنه بعد قيام الوزارة كان من أولوياتها ملف سوبا. وقاموا بمجهود لكنه لن يكلل بنجاح؛ ما لم يتم قيام نقطة شـــرطة دائمة بمدينة ســـوبا شـــرق. وأن المواطنين يقومون بالحرث والزراعة بدون تصاديق فى ضرب من الفوضى. .

وفـــى تقرير آخر للزميلـــة لبنى عبد الله عن ذات الموضوع، ونشـــر فى عام ٢٠٠٩، بـــذات الصحيفة نخلص إلى أن من المشـــاهد المادية الحضارية النوبية المسيحية، الكنائس، المدافن، والرسوم الحائطية التى تزين جدران الكنائس التى عندما مر الرحالة روبينى ديفيد فى العام ١٥٢٣ وصفها بأنها كانت مبانى عظيمة وتتمتع بمعالم تاريخية مميزة وجد أن الخراب قد أصابها من قبل ووجد أن الناس

يسكنون فى أكواخ من الخشب. كما أكدت ذلك الحفريّات التى أجريت فى سوبا ١٩٥٠ -١٩٥٢ علـــى أنها مدينة ذات مبانٍ عظيمة من الطوب وتتمتع بحضارة عريقة وقد مكنت المقتنيات الموجودة معرفة مبانى وحضارة القرن التاسع الميلادى والخامس عشر ولكن عدم وجود مدوِّنات خلاف الكتابات البسيطة الموجودة على قطع الفخار لم تكن بالقدر الكافى وذكرت باسم الوديا فى الكتابات المسيحية فى العصور الوسطى، كما ذُكرت باسم علوّة فى الكتابات العربية مثل كتابات (بن سليم الأسواني) الذى ذكرها باسم سوبا وذكرها فى العصور الوسطى اليعقوبى فى أواخر التاســع الميلادى وكذلك (المقريــزي) ومن أهم ما وصل من الأخبار فى الكُتب ما كتبه ابن ســليم الأسوانى عن مدينة ســوبا وهو من كُتَّاب القرن العاشر الميلادى وقد وصف ابن سليم سوبا عاصمة علوة بأنها كانت فيها حسان ودور واسعة وكنائسها كثيرة الذهب، وبساتين مخضرة يزرع بها الكروم والعنب وكانت أعظم جيشاً وفيها الخيل البيضاء. كان هذا الوصف أساساً استندت عليه جميع الأخبار التى جاءت فيما بعد، وهذه الأخبار تصفُ ســوبا أيام ازدهارها ولا توجد بها أخبار عن سقوطها الذى يقترن مع مجئ الفونج فى القرن السادس عشر وسقطت نتيجة تحالف عمارة دنقس ملك الفونج وعبد الله جماع فى العام ١٥٠٤م. مدينة سوبا شرق ووفق إشارات العديد من المُختصّين أنها الأغنى من حيث الإرث الأثري، وقد بدأ التنقيب فيها بواســطة مدير الآثار بيتر شينى فى الخمسينات، وأصدر حينها نتائج التنقيبات فى كتاب صدر باللغة الإنجليزية عام ١٩٥٥م الطبعة الأولى، وكانت الثانية عام ١٩٦١م، تم طبعه بواســطة مصلحة الآثار السودانيّة، حينما كانت فى وقت قوتها، ويحتوى الكتاب على ملحق به خارطة توضع موقع المدينة الأثرية؛ بهدف منع التغوُّلات عليها، وإعلام من لا يعلـــم بحدود المدينة الأثرية، والمعنى بالأمر فى المقام الأول مصلحة الآثار، أمّا الخارطة الملحقة مع الكتاب فقد أصدرتها مصلحة المساحة السودانية فى ١٩٥٥م موضحاً فيهـــا حدود الموقع الأثري، وبعدها لم يتوّقـــف التنقيب؛ إنما تواصل

بواســطة المتحف البريطانى شرق أفريقيا وقام فى عام ١٩٨١ بواسطة د. دريك ولسبى ودانيال الذى وجد ثراء عظيما للمدينة من حيث الإرث التاريخى المتمثل فى التماثيل والشيح والتحف النادرة.

ســوبا شــرق؛ هى الأكثر ذخراً بالإثار، ذلك وفق ما أشــار لــه كثيرٌ من المختصِّين، لكــن رغم الجهود المزعومة من قبل الــوزارة فى عمليات التنقيب والإنقــاذ للمواقع الأثرية، يبقى الســؤال قائماً ماهو مصير ومســتقبل المواقع الأثرية فى تلك المنطقة؛ خاصة أن المنطقة عرضة لقيام مزيد الطرق والجســور والمنشــأت؛ والتى تمثل تهديداً لمستقبل الآثار فى السودان، وتظل المخاوف التى أبداها الآثاريــون من ضياع وفقدان الموقع الأثرى بســوبا ليحلق بركب الآثار الزائلة فى بقاع السودان المختلفة.

وتؤسس عملية فصل الذاكرة إلى خلق جيل بذاكرة بيضاء، يكتب عليها من يريد ما يريد، ويشــكل الأجيال الجديدة وفــق تصوراته هو للعالم، وللكون، ولإدارة الأمور السياســية، وهى ذاكرة، لا وجــود بداخلها فى معظم الأحيان سوى لصور رجل إعرابى يشق صحراء العتمور، ويمتطى جملاً، ويحوم به فى كل الســودان؛ بما فى ذلك الغابات الإســتوائية، أو كما كانت، لينصب خيامه غصباً عن أنف تضاريس التاريخ، والجغرافيا، والمناخات، ليؤكد لنا «عروبتنا»، أو اســلاميتنا، حيث لا نرى صوراً أخرى فى ذهنيتنا لآثار ســوبا، أو كوش، ومروي، ولا نســمع عن أفكار لبنــاء متاحف، تحفظ هذا الإرث، وتجعلنا قبلةً للســياح، و تروى عظمة التاريخ، لكن، وللمفارقة! فإنَّ ذات النُّخب فرضت علينا أسطورة «العودة إلى سنار»، ولو على خلفية خراب سوبا!.

إنَّ فصل الذاكرة، وآليات نُخب المركز لقهر الهامش والمتمثلة فى إقصاء، وتعليــم وترميز تضليلي، واعادة إنتاج، وما يصاحــب ذلك من عنفٍ وعنفٍ مضاد، من قبل المجموعات المهمشــة، والجماعات المقهورة،، جميعها تساهم فى خلق عقلنا الجمعي، وما به من تشــوهات، وعلــل، من بينها؛ اضطراب

منهجية التفكير، حيث سوء التنظيم الذهني في التصدي للواقع، فالعشوائية والفوضى والتخبط في اتخاذ القرارات هي وقائع معروفة داخل كل المؤسسات. يرتبط التخلف بمسألة انعدام المنهجية وقصور التحليل العلمي، لذلك «ينكفئ الإنسان المقهور على الملاحظة الساذجة والانطباعات الأولية. يتسم الذهن المتخلف بالقصور في الفكر النقدي إنه متحيز في أولية تفكيره فإما أن يكون مع أو ضد، كما يتسم بانعدام المثابره.. التركيز في أمر محدود زمنياً سرعان ما ينال منه التعب والتشتت لذلك تنعدم الخطط البعيدة المدى في تفكيره. كما أنه من السمات البارزه انعدام الدقة والضبط كل شئ يسير بشكل اعتباطي ومعرض للتهاون والتراخي والاستهتار. أو بشكل أكثر وضوحاً العالم النامي يعيش ليومه فقط»(٦٥)، و هي سمات يمكن ملاحظتها بسهولة، وبلغت ذروة تجليها في سياسات حكومة المؤتمر الوطني، حيث لا سياسات ثابتة، ولا رؤية مستقبلية، بل تعتمد العشوائية منهجاً، والتخبط سياسةً، فمنذ بيانها الأول في يونيو ١٩٨٩، ثم سياسات النقد الأجنبي، ويكفي أن الحكومة الوليدة وقتها أعدمت شابين هما مجدي، وبطرس بتهمة الاتجار في العملة الأجنبية، ثم عادت لتفتح الصرافات في الشوارع، وتحرر العملة تماماً، لتعود وتضع بعض القيود، وهكذا، وفي ذات موضوع العملة يكفي الإشارة إلى أن السودان في عهد الإنقاذ بدل عملته الوطنية ثلاث مرات خلال حوالي عشرين عاماً من «الجنيه القديم» إلى «الدينار» في سياق سياسات الأسلمة، ثم الجنيه الجديد بعد اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥، لتعود إلى عملة جنيه آخر بعد انفصال، استقلال الجنوب في عام ٢٠١١، مع الإشارة إلى أن العملة سبق أن تغيرت مع الديمقراطية الثالثة في عام ١٩٨٥،، وهو أمر طبيعي لأن أحد الانقلابيين، وهو جعفر نميري، وضع صورته على العملة، بعد أن غير عملات قبلها، وهو ما

(٦٥) حجازي، مرجع سابق ص ٦١.

يكشف التخبط الذى تعيش فيه النخب الوطنية، تجاه قضية مهمة، ووطنية مثل العملة، التى هى من رموز السيادة الوطنية.

وكذلك عشرات المشـــاريع التى تقوم فى لحظات انفعال، مثل «ترعتى كنانة والرهد»، والتوســع فــى الأراضى المزروعة قمحاً، وموضــوع زراعة القطن، والسياســـات الزراعية المتقلبة من نفرة إلى نهضة رزاعية، وخضراء، وشعارات ديماجوجيـــة تدفع برئيس بلد ليرقص حتى ولو قص شـــريط «ترعة صغيرة مثل ترعة الإنقاذ» فى شـــمال الجزيرة، بمحلية الكاملـــين، وهى ترعة صغيرة تقدر مســـاحتها ببضع كيلومترات لكن «الإنقاذ» باســـتخدام دعايتهـــا المجوجة فى مشـــاريع التنمية صورت أن «الترعة «ســـتكون مثل نهـــرٍ عظيم، أو مثل رقص الرئيس عند افتتاح أى كبارى من الكبارى التى تربط بعض المدن فى العاصمة ببعضهـــا البعـــض، وهو أمر يمكن أن يقوم به معتمـــد، أو وزير الطرق. لكنها الدعاية، والغوغائية، والتعامل مع التنمية كأنها منة تقدمها الحكومة لشـــعبها، وهناك من يشيد بانجازات الحكومة هذي، لكنه لا يسأل عن أكثر من ٧٠ مليار دولار كانت تمثل عائدات النفط خلال عشـــر ســـنوات، وفيما وُظِّفت؟. وكم يبلغ حظ الولايات من هذه الطرق والجســـور؟وللمفارقة، فإن معظم المشـــاريع التى يرقص فوقها الحكام تم تشـــييدها بقروض أجنبيـــة!. إن هذه الغوغائية؛ هذا يعكس لنا ببســـاطة، عدم الثقة فى النفس، والتخوف من المعارضين على وهنهم، وهو ما يبدو فى كل خطابات الرئيس، «ســـنضربهم»، «سنسحقهم»، «يتربصون بنا»، «أعداء الدين والوطن»، «يشـــربو من البحر المالح»، ويغتسلوا منه، فالبشـــير ظل فى معاناة طوال حكمه، وفى أزمة مســـتمرة قادت إلى أزمة شـــاملة لكل الوطن، الذى صار هو رهين له، وأصبح مستقبل أربعين مليونا، هو مستقبل شخص واحد، وهناك دليل مهم على التخبط الإنقاذي، هو ترهل الخدمة المدنية، وجيوشـــها الجرارة، لا ســـيما فوق قمـــة الهرم الوظيفي، حتى أوشك أن يكون الهرم مقلوبا، ليصل عدد الوزراء فى الحكومة الاتحادية وحدها

٧٧ وزيراً ووزير دولة، و١٢ من المساعدين والمستشارين بلا مهام، ونائبان كذلك، وتقدر التقارير عدد الدستوريين من الوزراء والمستشارين والمساعدين فى الخرطوم والولايات حوالى ٨٢٨ دستورياً بدرجة وزير، أو وزير دولة، فى حين أن دولة مثل الولايات المتحدة، تبلغ مساحتها أكثر من ثلاثة أضعاف السودان قبل الانفصال/ الاستقلال، وعدد سكانها أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة، لكن يبلغ عدد الوزراء الاتحاديين ١٤ وزيراً، مع كل هذا الحجم من الاقتصاد، والصناعات، والمهام. أما التخبط والعشوائية داخل مجتمعاتنا السودانية، يمكننا تقديم أمثلة من «عقلية يوم الوقفة»، وتحديد المواعيد عندنا «بعد الفطور»، أو «بالنهار»، أو بعد صلاة العشاء»، وهى حالة عقل رعوي، أو زراعي، ليس له سقف زمنى فى يومه، فهو يخرج إلى «حواشته» بعد صلاة الفجر، ويعود «الضحى»، لينام نومة القيلولة، فيخرج فى «الظهرية»، ولذلك لا غرابة أن كانت مواعيدنا «سودانية»، حتى الخطوط الجوية السودانية «سودانير» اشتهرت فى كل العالم بعدم الانضباط، وعدم احترام المواعيد، وكأن الجهات المسؤولة عن هذه المؤسسة تعتبر هذه الميزة» أمراً مقدساً واجب الحفاظ عليه»، وطرق العاصمة تقدم دليلاً على الاستهتار، وانعدام الحس الوطني، وسيطرة العقل المضطرب منهجياً فى التفكير، وفوضى لا تعرف النظام، إنّ حياتنا تحيط بها الفوضى من كل جانب، فوضى فى السوق، وفوضى فى السياسة، وأيضا فوضى فى المعمار وفى الشوارع، وهو حكم لا يحتاج الى اجتهاد، فقط تأمل وأنت فى حافلة مواصلات، أو أنّك تقود سيارةً خاصة، أو عامة؛ كيف يعبر الراجلون الطرقات؟. وكيف تتخطى السيارات الاشارات الحمراء؟. وكيف يوقف الكثيرون سياراتهم وكأن الشوارع هى ملكهم، وحين تستفسر ربما يشيعك المخطئ ببذيء القول، والإساءات والتجريح، وكأنك أنت المخطئ، لا اعتراف بالخطأ ولا اعتذار عن الخطأ! . هى فوضى عامة، و نضيف إلى ذلك صغير تفاصيل مثل، أكياس النايلون الطائرة، وقوارير المياه المرمية فى قارعة الطرق،

وتشـــوهات ضد البيئة والخضرة، ومع انتشار ظاهرة الميادين الفسيحة المخضرة، وهى ظاهرة تستحق الثناء، تفجعك بعض المناظر مثلاً بشارع أفريقيا، تجد تطوراً فى شـــارع أفريقيا قرب المطار، لكن تفجعك «الساحة الخضراء»، وكأن اسمها للمفارقة، مثل أن تســـمى شخصاً شـــريراً الخير، أو لصاً تسميه «الشريف»، أو أن تسمى رجلاً اشتهر بضر الناس، وتعذيبهم فى بيوت الأشباح «نافع» و فصل الخريف مناســـبة لكشف عورات مدينة تتمتع بموقع جغرافى مميز لكنها تغرق فى شـــبر ماء، وتنتزع «هبوب خفيفة «ما تتستر به من مكياج رخيص وألوان باهتة. ودوننـــا الحفر وجيوش الذباب والناموس فى وســـط الخرطوم، و يل يكفى أنَّ التقاريـــر تصنف الخرطوم بأنَّها هى الأســـوأ من بين مئـــات المدن وقد وضعت دراسة تم نشرها على مواقع الكترونية «تسعة معايير هى كلفة المعيشة والمستوى الثقافى والمعرفة التكنولوجية ووسائل النقل والنمو السكانى والقوة المالية والقدرة على تشـــجيع المبادرة الاقتصادية وأسلوب الحياة والأمن. والحقائق التى يعلمها الجميع أنَّ الخرطوم تظل مدينة ريفية الملامح، وشعبية الطباع، وتخلو من ملامح الجمال، ويكفى جولة قصيرة بين أحياء الطائف، والمنشية، والرياض، والخرطوم (٢) وليس أطراف العاصمة لأن هناك عوالم أخرى تقف خلف البوابات الخلفية للمدينـــة، لقـــد تريفت لأن أهل الريف فروا إليها بعـــد أن جف الزرع، ويبس الضرع، فيما فضل أهل المدينة الهروب إلى منافى أخرى لأن المدينة صارت لهم أضيق من خرم إبرة بسبب القهر والاستبداد وضيق العيش.

إنَّ العقـــل الـــذى يكون بلا ذاكرة مضيئة، أو أنـــه مصاب باضطراب منهج التفكير، هو عقل معيارى «يتعامل مع القطعيات، والحتميات بلا تفكير، فكيف لكم أن تفسروا قولنا «نحن أكرم شعوب الدنيا»؟ نعم الكرم السُّودانى مشهود، لكن هل الكرم هو صفة سودانية حصرية؟. وما هى معايير الكرم؟. وهل هى معاييرنا نحن أم هى معايير باقى شعوب الدنيا؟، أو أننا أشجع الناس؟. أو أننا أفضل الشـــعوب»؟ أو أذكى. . . . أو أن أولئك أغبياء»، أو «مستهبلون»؟!. أو

أن هذه الجريمة لا تشبه المجتمع السودانى حسب توصيفات الصحف الخرطومية التـــى تزيد هى من الجهل والتجهيل عمداً أو غبـــاءً، وهى ذات الصحف التى تحتفى حين يســـأل أحد مندوبيها ضيفاً قادماً للبلاد» ما رأيك فى السُّـــودان؟. أو الشـــعب السُّـــوداني؟» وهو سؤال ســـاذج يجعل دمى يفور، لأنه لا يحترم الضيف من جهة، ويدخله فى حرج ليقول كلاماً «دبلوماسياً محفوظاً من شاكلة الشعب السودانى طيب، وكريم، وأنا أحب السودان، ولى أصدقاء سودانيون، والســـودانيون مثقفون!. هذه الإكليشـــهات الجاهزة التى يرد بها كل من تسأله صحافتنا الغبية هذا الســـؤال الغبي!. وهو ســـؤال من جهة أخرى يعكس عدم الثقة فى النفس، وبالتالى البحث عن شهادة دولية لاثبات أننا شعب طيب، أو محترم، أو نبتسم برغم حرارة الطقس!.

أو ترديدنا لمقـــولات مفخخة؛ ظللنا نرددها كالببغـــاوات «القاهرة تكتب، بيروت تطبع، والخرطوم تقرأ». أو ليست هذه محنة؟. وأزمة؟. تعكس تفكير مأزوم لعقل مأزوم؟!. فهب أننا «نقرأ» فلماذا نكون كالحمار يحمل أســـفاره؟ لنظل مجرد «مستهلكين للمعرفة، لا منتجين لها، ومجرد سوق، نقرأ الكتب فقط «للبريســـتيج» الاجتماعي، و ولكى يقال أننا مثقفون!. لكننا لم نفكر فى مثـــل هذه المقولات المفخخة، وهى مقولات تضلل عقلاً يأخذ بالقطعيات مثل «اللوكس أفضل صابون حمام»، و» سيقنال٢، هو أفضل معجون أسنان»، و» الكوريلا أفضل ســـيارة، وبالمناسبة ففى كثير من الأحيان فإن من يقيم أفضلية الســـيارات هم «سماسرة الكرين» وفق مزاجهم لا بناءً على معلومات، أو بناء علـــى أفضليات صناعية. أول مثل من يردد «غناء الزمن الجميل» فى إشـــارة لأغنيات الحقيبة، أو أغنيات فنانى الستينيات، والخمسينيات من القرن الماضي، مع أن لكل زمان فنانه، ولكل جيل ذوقه الخاص، وهى مسألة مربوطة بالتطور الطبيعي، وفى التحولات الاجتماعية التى تجتاح كل المجتمعات، لكنه العبث والتخلُّف، وقصور الخيال، وانتهاء الالهام، وهى أنانية أجيال ســـابقة تحاول

ســجن كل السودان فى دائرة مزاجها هي، لا سواها ، وتريد أن تفرض على الجميع ذوق جيلها، وعدا ذلك هو ذوقٌ فاسد، وهابط، ومتردي!، مع أنَّ لا شــيئ فى الكون ثابت سوى الثبات نفسه! لكنها رغبة تحنيط الأجيال الجديدة فى زمن الآخرين، فهى ازمان ســابقة، وراكدة لمن يأتى بعد ذلك، فهم جيل بمكونات مختلفة، وتصورات مغايرة، لا يمكن أن تأسرهم فى كهوف الماضي، فهــم جيل له أغنياته، وله اهتماماته، ولــه همومه، وعصرهم هو ليس هو «العصر الذهبي» لعصر الســابقين فى كــرة القدم؛ مثلاً، مع أنَّ هذا العصر لم يحقق فيه السُّــودان ســوى إنجاز واحد، وهو فوزه ببطولة أفريقيا فى عام ١٩٧١ ، وكانت كل الفرق المشاركة فى البطلولة، لا يتعدى عددها منتخبات لفــرق أفريقية. مع حقنا للاحتفاء بذلك النصر اليتيم، لكن ليس من مصلحة التطــور أن تتوقف عقارب زمن الجمال فى محطاته فقط. أما «قصور التفكير الجدلى فهو لب الذهنية فهى جامده قطعيه تتبع مبدأ السببية الميكانيكيه عاجزه عن العمل تبع مبدأ التناقض، تنطلق من مبدأ الثبات فى كل شئ بينما المنهج الجدلى يقول بالديناميه والصيرورة، كما أنها تنطلق من مبدأ السببيه ذات الاتجاه الواحد : سبب محدد يؤدى إلى نتيجة محدده، التأثير يأتى من السبب ويؤدى إلى النتيجة، أما الحركة فى الإتجاه المعاكس (تأثير النتيجة على الســبب) فغير متصورة. ومن أخطر أوجه القصور العجز عن رؤية قانون التناقض»(٦٦)، وهى ســمة من سمات العقل المأزوم»، وما ينتجه من تصورات فكرية، ومنظومات سياسية، ومؤسسات اجتماعية مأزومة هى الأخرى، وهنا أمثلة كثيرة على مثل هذا الخلل، فمثلاً حين تقوم حرب أهلية بين «الجيش السُّوداني»، ومجموعات مسلحة، أعلنت تمردها على النظام فى الخرطوم، يخرج العقل الجمعى بأغنية واحدة، وبلحنً واحد، وهو أن هذه جماعة خارجة على القانون، وأنها تريد

(٦٦) حجازي، مرجع سابق، ص ٦٧.

حل المشاكل بالسلاح، ونسمع التغنى للوطن، وضرورة وقف الحرب، والتى لا تعنى ســوى وقف القتال، دون الغوص فى أسباب الحرب، ودون التفكير فــى أنها قــد تكون نتيجة، أو حتى أحد أعراض مرضٍ عضال؛ و أنَّ الحرب فى حد ذاتها، وفى بلد مثل السُّودان، سواء حرب الجنوب القديم، أو الجديد فى دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان «جبال النوبة» هى نتيجة، أو نتيجة وسبب وليست سبب، فهى نتيجة للتهميش، وللقهر الطويل، وغياب العدالة الاجتماعيــة، والحرية، لكن العقل المعيــاري، يعجز عن الجدل، ولا يتحمل عناء البحث فيما وراء الظواهر، أو النتائج، بل يقوم بمساواة الجانى والضحية، إن لــم يحول الجناة إلى جلادين، وخونة، ومارقين، وعملاء!. بل فى مثل هذه الظروف يجمع اللاشــعور السياسى لنُخب الشمال السُّودانى على أن من يعتدى على «المؤتمر الوطني»، هو معتدى على الوطن، وأنَّ الجيش السُّوداني، هو جيش وطني، ومؤسســة قومية، ولا نرضى بمحاربتها، بل أنَّ الاســتعانة بالأجنبــى أمرٌ مرفــوض، والغريب أنَّ من يردد مثل هــذا الكلام «الصادق المهــدى رئيس حزب الأمة القومــى كان قد حارب ذات الجيش بالاســتعانة بليبيا القذافى فى عام ١٩٧٦، ومعه ذات القوم، وكان منســقهم عثمان خالد مضــوي، وكانت تحركات غازى صلاح الديــن، وإبراهيم أحمد عمر، لكن حينما ضرب زعيم «حركة العدل والمســاواة «الراحل الدكتور خليل إبراهيم أم درمــان بعد ٢٢ عاماً كان المهــدى أول المنددين بالغزو الغادر، وصفق له ذات القوم الذين كانوا معه، وبنفس المنطق» على الوطن يتآمرون»، كما أن ضابطا مثل عبد الرحمن الصادق المهدي، يتســنكر تحركات «الجبهة الثورية السودانية» ضــد الجيش والتعاون مع دولة الجنوب، دون أن يتحرك العقل الجمعى ويقول له» وماذا كنت تفعل أنت أيها الأمير فى اريتريا فى منتصف التسعينيات؟».

واليســار نفســه، لم يخرج عن ذات المأزق، وهو الانزلاق فى وحل العقل الجمعى العنصري، وما يعانيه من أزمات قصور التفكير الجدلي، والعلاقة ما بين

الحرب العادلة والحقوق الضائعة، والاستبداد والتحرر، السلام والاستسلام، والوطن، والحزب، والحزب والدولة، والجيش والمليشيات، وهنا أشير فقط إلى ما ورد فى بيان للحزب الشيوعى السودانى حول غارة جوية تعرض لها مصنع اليرموك للتصنيع الحربى فى جنوب الخرطوم فى يوم ٢٤ أكتوبر ٢٠١٢، كانت أبرز عباراته «إننا نستصرخ شعب السودان لهبة واسعة للدفاع عن السيادة الوطنية ودفع العدوان الإسرائيلى ونطالب الحكومة باطلاع الرأى العام السودانى وأحزاب المعارضة على التفاصيل المرتبطة بالعدوان وإحاطة الجميع علماً بحقائق مصنع اليرموك وتسليط الضوء على الأسرار المتعلقة بهذا المصنع ودوره ومهامه بدلاً عن ترك الأمر للحدث والحرز والأقاويل»(٦٧). فبدلاً عن الطعن فى الفيل يطلب منا الحزب الطعن فى الظل، بل يطالب الحكومة بتمليك المعلومات، وهو اعتراف صريح بشرعيتها وقانونيتها، وليس ثمة شك فى أن «الحزب الشيوعى «هو حزب ذو تاريخ طويل فى النضال الجماهيرى والعمل السلمي، وقد تعلم كثيرون النضال والصمود من الحزب وأدبياته، إلا أن الفترة الأخيرة كشفت لنا أن الحزب «وصل مرحلة شيخوخة متأخرة» وهى مرتبطة بذلك «الحرس القديم الذى يرفض مجرد حوار «الإصلاح والديموقراطية، وتجديد الأفكار، والعقول وضخ الشرايين المتصلبة بدفقات جديدة من الدماء. وهو ما جعل الحزب الذى تعلمنا من أدبياته حب الوطن والوطنية، يسقط فى فخ التعريفات المضللة، والتهويمات التى لا تفرق بين «الوطنية «و» المؤتمر الوطني» و» الدولة والحزب»، والحكومة «و» الشعب»، وهو ما أثار غباراً كثيفاً، وغبش رؤية الحزب التقدمي، وحجب «حقيقة مصنع اليرموك» والذى ينتج أسلحةً لم نسمع أنها وجهت يوماً ما إلى صدر عدو، خلال فترات انشائه، بل سمعنا، ورأينا تصويب الأسلحة نحو صدور السُّودانيين، لا غيرهم، فى الجنوب، والنيل

(٦٧) بيان « الحزب الشيوعي السوداني، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٢

الأزرق ودارفور وجنوب كردفان، والشرق، وكجبار، وأمري، والمتظاهرين فى الجزيرة والخرطوم وبورتسودان، فسالت الدماء غزيرةً فوق التل وتحت الجبل وفوق البحر، والنهر سواءً، لكنا لم نسمع بدماء دفقت من «الأعداء» !، إلا أن الحزب تناسى كل هذه الحقائق، وتماهى فى عقلية القاهر، واستخدم ذات لغته، وخطابه، وعبر عن «العقل الجمعي، لكل أحزابنا السياسية» وهو العقل العروبى بمفرداته القديمة، والثابتة، والمكرورة، وليت الحزب كان قد دعا السُّودانيين لهبة لاسقاط النظام بدلاً عن الدفاع عن السِّيادة المزعومة، والمرتبطة هنا بدفع العدوان الصهيوني»!، ولسنا هنا فى دفاع عن اسرائيل، ولسنا فى حاجة لتوضيح الموقف، ولا نستبعد أن يخرج علينا «الديماجوجيون» الكلام عن سياقه، وهو أمر يتماشى مع العقليات المسطحة، والتى أشرنا إليها، أكثر من مرة، فلا سيادة فى بلاد تنتهك فيها حقوق مواطنيها، ولا سيادة فى وطن يحرمك حتى من حق «الحياة الكريمة» ناهيك عن «حق التعبير والتنظيم والتظاهر!، لكن العقل المعيارى لا يرهق كاهله بمسائل التحليل والتوليف، والعلاقات ما بين الجزء والكل، وتعريفات الوطن، وأن الوطن ليس أرضا، ولا جغرافيا، بل هو كذلك بشر، وحقوق وواجبات، ولا تكتمل الدعوة الوطنية بدونها، فماذا يفعل شخص بأرضٍ، وفوق ذات الأرض يرى ألسنة اللهب تتصاعد من داخل قريته؟، وهى نارٌ أشعلتها مليشات الحزب الحاكم؟. وكيف يدافع فرد عن أرض تحولت بالنسبة له إلى سجن أضيق من خرم إبرة؟. وكيف تدافع عن نظام نهبك حقك فى حرية التعبير، أو سلب منك الوظيفة، أو صادر حقك فى الحياة ذاتها؟. وهناك قصة مكرورة، تغلفها الدعاية السياسية، وتستثمر فى الجهل، وتزيف الحقائق، وتغييب التفكير المنطقي، وهى مثل «حكاية ياسر عرمان وبلل والأقرع» حيث يصر الإسلاميون والعنصريون على أن عرمان هو من قتل عنصريهما برغم أن المحكمة لم تورد على الإطلاق اسم عرمان ضمن المتهمين، بل أنه سافر عبر مطار الخرطوم إلى العاصمة الأثيوبية

أديس أبابا، ولم يعترض أحد طريقه، ثم عاد، وعبر ذات المطار «محمولاً على الأعناق»، وقضى ست سنوات كاملة يتجوَّل فى شوارع الخرطوم، بل ومحاكمها، ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية، والقوم يتربصون به الدوائر، ويكيدون له المكائد، ولو كانت هناك شبهة تورط لما تركوه، لكن رغم ذلك يصر الدوقمائيين على تورُّط عرمان فى الحادثة التى حصلت فى عام ١٩٨٦ بجامعة القاهرة فرع الخرطوم قبل أن تتسودن وتتحول إلى جامعة» النيلين «، وفى ذات السياق كان أحد المتهمين، وهو عادل عبد العاطى قد أكد براءة عرمان من دم بلل والأقرع، إلا أن جماعة المنبر العنصرى ما انفكوا يرددون القول ترديداً، وللأسف يردد وراءهم جوقةً من الهتيفة، والرجرجة، والدهماء ذات الأغنية المشروخة، دون أن يسأل أحدهم، لو كان الرجل متورطاً حقاً فلماذا لم توجه له اتهامات خلال فترة حضوره للخرطوم؟.

إنَّ قصور التفكير الجدلي، يتجلَّى فى تعامل الفرد مع الحقائق بالإطلاق، الحقيقة المطلقة هى التى يمتلكها هو، ولا مكان لشيئ اسمه النسبية، وبذلك يقع ضحيةً للتضليل، مثلما يسعى هو إلى تضليل الآخرين، وذلك من خلال التعميمات المُضرَّة، والتبسيطات المُخِلَّة للقضايا، أو تلك التى تأخذ الأمور مُعممةً تعميماً بلا منطق، أو إعمال الذهن، والتفكير بمنطق للبحث فى تناقضات الأشياء، وصراعاتها وديناميتها، فمثلاً يأخذ مثل هذا النمط من التفكير كل البشر ككتل صماء، فلا تسمع سوى «حاقدين» لمن يطالب الحقوق، دون أن يطرح سؤال، من يحقد على من؟. ولماذا الحقد؟. ومن هو السبب؟. أو ذلك الذى يقف فى المقابل، فيرمى قنبلة عنصرية، هى ذاتها ناسفة، مثل «الجلابة» لكل أهل الشمال، لا يفرق بين أحد، ولو كان يناصره فى القضية، من ديموقراطيى المركز، أو من سياسيى الشمال!. فهى جميعها تتوزع ما بين فعلٍ باطش، وردِ فعلٍ طائش؛ قد يصل إلى التخبط، وغياب الرؤية، والمنطق. هو العقل المعيارى وقصور التفكير الجدلي.

هناك سمةٌ أخرى من سمات الاضطِّراب الذهنى فى المجتمعات المقهورة، أو المعـــاد إنتاجها، بما فى ذلك نُخب المركز، وهـــو طغيان الإنفعالات، و تغييب التفكيـــر، وتعطيل التأمل، والتفحص، وهو قد يصل مرحلة العقم، أو الخصاء الذهنـــي، حيث لا تفكير، ولا منطـــق، ولا حوار، فالكلمات عنيفة، والحوار ســـباب، والآخر غير معترف به، وهى تزعـــم أن لها قدرات خارقة، ولا تقر بهزيمة؛ لأن هناك آلية للدفاع، هى الإســـقاط، والإســـقاط النفسى هو تحويل الهزيمة إلى نصر، أو ســـبب الفشـــل إلى ســـبب خارجي،، والجنوح الجنونى نحو عقلية المؤامرة، ففشـــل منتخب رياضى فى كرة القدم فى الســـودان، هو «الحكم»، وبانتظام فى السودان «التحكيم فاشل»، أو «الكجور» و» الأناطين»، و» العمل»، أو أن وراء ســـبب محكمة الجنايات الدولية هو اســـرائيل، أو لأن الغرب يكرهون الســـودان، دون أن يقنعنا أحدهم، ولماذا السودان دون غيره؟.
وأن انفصال الجنوب ســـببه إســـرائيل وأوغندا، ودول أخرى، ومع اشتداد أزمة نظـــام الإنقـــاذ بعد انفصال/ اســـتقلال الجنوب، كثرت مثل هـــذه التهويمات، والتعميمات، والتى أشهرها تلك المفردة التى تسمى؛الجمهورية الثانية؛ ويريدون بها جمهورية القمع، والاســـتبداد، والعنصرية، ويســـتمر قـــادة الإنقاذ وعلى رأســـهم؛ على عثمان طه النائب الأول للبشـــير وصحبه يتحفوننا بالتهويمات، والتعميمات التى تفتقر لمنهج، ولرؤية، ويســـعون إلى قمعنا بالعام من الكلام، مثل؛البرنامج الثلاثي، وفارغ الشعارات، وما يحتويه من انشاء، ويريد من كنا نظن أنه؛عراب؛ الإنقاذ بعد أن فقدت بوصلة شيخها الترابي، وأبيها الروحي، أن يقنعنا بكثير تعميمات، وشـــعارات، وإكليشهات؛، كلها تصب فى تفكير؛ المؤامـــرة، الجميع يعرف أن طه هو من وقَّع اتفاق نيفاشـــا، وكان يعلم أن هذا الاتفـــاق ربما يفضى إلـــى انفصال، وأن لتحقيق الوحدة الجاذبة شـــروط تتمثل فى الحكم الرشـــيد، والشفافية، والتحول الديمقراطي، والتنفيذ الكامل لاتفاقية الســـلام الشامل، وكان طه أحد عرابى هذا الاتفاق؛ إلا أنه وسط أجواء النيران

الكثيفة التى تعرض لها من زعيم «منبر الســلام العدال «– الخراب العاجل، و خال البشــير، دخل الرجل فى مارثون المزايدات الإنقاذي، وبدلاً من أن يحمل المســؤولية لحزبه وعنصرييه الذين أسســوا منبراً للخراب العاجل، وبث سموم الكراهية بين السودانيين فى الشمال والجنوب، رمى طه باللائمة على موسفيني، والقذافي، وغيره من المتآمرين على السودان حسب ظنه، وفى يقينى ليس هناك متآمراً على الســودان أكثر من البشير وطه، وحزبهما، فهما من وضعا مقدمات خاطئة أدت إلى نتائح غير ســليمة على حســب قوانــين المنطق، وعلى عثمان محمد طه لم يقدم سوى هلامى الرؤى، وفارغ الشعارات، فتارةً يرد الانفصال إلى؛ مؤامرة؛، وتارةً يحدثنا عن حل الضائقة المعيشية بتفكير رغائبي، ومرات يقدم لنا المحاضرات عن أزمة العالم،، ويشــير إلــى المظاهرات التى اجتاحت ألف مدينة لأنها بعدت عن ســنة رسول الله، وكتابه الكريم، فحل بها البلاء، والمظاهرات، فى وقت لا تضرب فيه تلك المظاهرات بذات الطريقة التى تعامل بها عناصره فى الخرطوم، كما أنه لا يحدثنا عن سر أزماتنا الخانقة، أهى بسبب البعد عن شرع الله مثلما يتحدث عبد الحى يوسف، ؟؟. فمن يطبق شرع الله؟. ومن المسؤول عن بلائنا؟.

ومن آفة تفكيرنا؛ إطلاق القول على عواهنه، مثل من يرى فى على عثمان طــه مفكراً خطيراً، أو سياســياً محنكاً، فهذا الرجل، ليس ســوى «براقماتى «مصاب بشــهوة السلطة حد الجنون، ويكفى أنه طوال عمره ظل يتقلد الوظيفة العامة تلو الوظيفة، من رقيب مجلس شعب نميري، إلى زعيم معارضة البرلمان فى الحكومة التى انقلبت على النميرى فى ثمانينيات القرن الماضي، ثم كان أول المنقلبين على السلطة الديمقراطية، فظل تنفيذياً مع نظام «الإنقاذ» حوالى عشرين عاماً، وقبلها كان هو من يدير الأمور، وراء حجاب، فى غياب شــيخه الترابى الذى ذهب إلى الســجن حبيساً، فى السنة الأولى من عمر الإنقاذ، ولم نسمع للرجل مؤلفاً فى السياسة أو الفقه، أو حتى فى القانون، بل إن القانون كان أول

ضحايا الرجل، وهو دارس القانون في جامعة الخرطوم، فدعنا عن مشاركاته في حكم نميري، أو مشاركته في تدبير الانقلاب على نظام حكم ديمقراطي، بل أن للرجل تصريحات شهيرة مثل «shoot to kill» «أي أطلق النار لتقتل»(٦٨)، وهو يرفع لبرلمانه الصوري قانون بإعلان الجنوب دولةً عدوةً، وهو ذاته من وقع السلام مع الجنوب، لكنه في حمى المزايدات السياسية، والعمل على نيل رضاء العسكري البشير، لا يتورع رجل القانون عن التهديد بسيفه، مثلما قالها خلال المفاصلة بين شيخه الترابي، ورئيسه البشير، في اجتماع شهير قال فيه «سيوفنا مع البشير»، وظل يرفع سيفه كلما شعر بخطر يدنو من كرسيه، وظل يمارس النفاق، والتلفيق في أسوأ صور لسياسي، أو رجل متعلم، ودارس قانون، ومع ذلك هناك من يرى أن شيخ علي رجلٌ مفكر!، أو «وطني»، مع أننا يمكن أن نطلق عليه «سياسي تقليدي» بمفاهيم ميكيافيلي. شارك في إدارة البلاد في أسوأ عصور انحطاطها. واضطراب مناهج التفكير أيضا يقود إلى التعميم مثل قولنا «فلان كوز كبير، أو عضو مجلس أربعيني» وهذا «شيوعي خطير»، حتى ولو لم يكن عضواً في الحزب، أو حتى صديقاً، يؤمن ببرامج الثورة الديمقراطية، وهو أحد مؤشرات التخبط في التفكير، والعشوائية في المناهج، والجهل فوق جهل الجاهلين، وكما قلنا هو حال من تأخذه العزة بالإثم، وهي العزة التي تجعل السادة الإنقاذيين يكررون ان الخرطوم، ليست القاهرة، ولا طرابلس، أو تونس، وحقاً هي كذلك، لكنهم لا يتذكرون أن وزير خارجية مصر الأسبق أحمد أبو الغيط كان يصرخ أن القاهرة ليست تونس، فكان مصير مبارك أسوأ من مصير بن علي، ومصير القذافي أكثر سوءاً من مصير سابقيه، ولا تزال الثورة مستمرة، ومثلما قال القذافي؛ وكما تكرر

---

(٦٨) راجع الصحف السودانية في كل شهر أبريل ٢٠١٢، خلال أزمة هجليج بين الشمال والجنوب.

قناة العربية؛ الدور جاييكم كلكم فتظهر صورة البشير مباشرةَ بعد هذه العبارة! . فلا ندرى السر فى ذلك؟ . لكنه هو عصر الانحطاط حين تتساوى عقول القادة السياسين مع مشجعى المساطب الشعبية فى مدرجات كرة القدم، وهو لا تقليل من شأنهم، لكننا نعلم أن هناك فى العقل الجمعي، عقل القطيع، وفى المباريات يخرج الناس للمتعة، وللتشـــجيع، لا استخدام العقل، بل للهتاف الجماعي، وللفوز المعنوي، والمعاوضة النفسية لإحباطات الحياة، وهزائمها الأخرى، إلا أن القادة السياسيين يفترض أن يكونوا مختلفين، لأنهم يجب أن يتمتعوا بالعقلانية فى التفكير، والحكمة فى أوقات الجنون، والحلم ساعة الغضب، والصمود فى أوقات الشـــدة، لا الهروب فوق ظهور جمال الجزيرة العربية، ليبكوا «الأندلس المفقود»، ويملؤوننا عواطف بعبارات التدجين المكرورة» اسرائيل وراء كل نكبة، وتل أبيـــب وراء كل خيبة. وهى انفعالات تجعل شـــاعرنا الكبير محمد أحمد المحجوب يكتب الشعر من دمه بكاءً على «الفردوس المفقود» أو الأندلس، لأننا «كنا سادة الدنيا»، إلا أن ذات الذاكرة لا تحفظ شيئاً عن انهيار مملكة مروي، أو ضياع حضاراة سوبا العتيقة! .

وهذا «الفردوس المفقود» يوضح لنا ركود زماننا وسباته، و ضحالته الفكرية، وهو ما يظهر جلياً لنا تزايد حركات التطرف الإسلامية، وما تقوم به من تكفير وحرق كنائس، وما تمارسه من انحطاط دينى وفكري، جعل كل التفكير السلفى ديدناً لحياة كثيرين، والتفكير الســـلفى مربوط بالعقليات المأزومة، وهى عقليات تعجز عـــن مواجهة الحاضر، لأنهـــا مقهورة، ومأزومة، وبائســـة، ومحبطة، فتضطـــر إلى التماســـك بالهروب إلى الوراء، بدلاً عن البحث فى المســـتقبل، تتقهقر للوراء، وتعيش الحاضر والمستقبل فى أزمنة الماضي، وهذه حريتها، لكن المصيبة الأكبر هى أنَّ هذه الجماعات تريد أن تجُرَّ الجميع معها إلى تلك الأزمنة، ومـــن يرفض الرضوخ لرغباتها تلك فهو كافر، ومن يقاوم يســـتحق القتل بدمٍ بارد، لأن الأفق مسدود.

٤ - تجـريف الطـبقة الوسطـى

كارثةٌ أخرى من كوارث سياسات فصل الذاكرة، مارسها نظام «الإنقاذ»، وهى مرتبطة بذاكرة الحاضر والمستقبل، وهى مسألة التجريف المتعمد للبلاد، وإفراغها من عناصر الطبقة الوسطى، والمتعلمين، والمثقفين، والعاملين فى أجهزة الخدمة المدنية والعسـكرية، بغرض إفراغ البلاد مـن كفاءاتها العلمية والوطنية، وإلغاء دور الطبقة الوسـطى، وما تحمله من جذور وطنية، وجذوة تتقد من حينٍ إلى آخر، تهفو للحرية والديموقراطية، فاستخدم البدويون الجدد معاول الهدم، عبر سياسـة «الفصل للصالح العام»، و» التمكـين» فقامت بعمليات إبدال وإحلال أفقدت البلاد ما تبقى فيها من عقلٍ يفكر، أو على أقل تقدير، يسـتطيع إدارة المؤسسات البروقراطية، بكفاءة أفضل من كفاءة القادمين الجدد من أهل الولاء، لا أهل الكفاءة، وبشهادات «المجاهدات» لا بالشهادت علمية، كل فى مجاله، وشـهدت بداية تسـعينات القرن العشرين مهزلة إدارية لم يشـهد لها السُّودان مثيلاً، خلال معاينات التقديم للوظائف الحكومية، وشروط التوظيف، وطريقة معاينات الاختيار للوظائف فى المؤسسـات الحكومية. (ومما يتندر به السُّودانيون فى هذا الشـأن أن شـابا مواليا للسلطة دخل معاينة فسأله مدير المؤسسة، الذى أوصى بتعيينه مسبقا، سأله من هو مؤلف كتاب البداية والنهاية لابن كثير؟)

وهى سياسة جاءت متناسقة مع رغبة الإسلامويين فى اختطاف الدولة كلها، والسيطرة على مقاليد السـلطة، وتم ذلك عبر عملية «إحلال وأبدال»، بفصل العناصر غير الإسـلامية، وحل محلها بكوادر موالية للنظام، وهو بذلك يحقق غرضين؛ إرضاء الكوادر، وضمان اسـتمرار الولاء، من جهة، والتحسب لأى محاولات عصيان مدنى أو إضراب سياسى فى المستقبل تقوم به هذه الشرائح، وفى الذهن تجربتى أبريل ١٩٨٥، وأكتوبر ١٩٦٤، وهنا يشير الأستاذ المحبوب

عبد السلام فى سفره «الحركة الإسلامية. . دائرة الضوء. . خيوط الظلام» قائلاً «لأول عهد الثورة، ومع تصاعد شـــهية المعارضة التى استفاقت تماماً على طبيعة التغيير لإسقاط النظام، نشطت حملة لتصفية الخدمة المدنية من العناصر المناوئة، وافـــت رغبة حقيقية من المنظرين لدولة الإنقـــاذ الوليدة فى تحجيم جهاز الدولة الذى بدى مترهلاً يستهلك أضعاف مما ينتج، لكن مهما تكن الجدوى الاقتصادية بتخفيض العمالة يومئذٍ فإن فصل الآلاف كان يحتاج فى اقراره وإنفاذه إلى درس معمـــق لتأمين خطوات الانتقال التى تبدو ضـــرورة فى بعض الحالات، إلا أن اشتباك الرغبتين، أدى إلى ما يشبه «المجزرة العشوائية» فى الخدمة المدنية، فكثير من الأســـماء أودعت القوائم بدوافع لا علاقة لهـــا بالعمل، أو بتأمين الثورة، لكن بغضب بعض عناصر الحركة الإســـلامية فى الخدمة المدنية، أو خوفهم من بعـــض العاملـــين، أو لهم عليهم تحفظ حزبي، أو موجدة شـــخصية، فجاءت القوائم مفتوحةً بلا تمحيص، وتســـلقت جماعة الوصوليين يســـتغلون سذاجة الثورة بحســـهم النفعي، وســـلوكهم الانتهازي، يصفون حســـاباتهم، بالتأثير على عناصر الحركـــة، وأجهزة المعلومات إنما تســـتقى معلوماتها من عناصرها فـــى التنظيم، وهكذا انتظمت الحملة فى كل أجهزة الدولة تحت اســـم الصالح العـــام»(٦٩)، وتُقدر الأرقـــام عدد المفصولين مع بدايـــة الهجمة الهمجية على الخدمة العامة بحوالى «٢٠٠» ألف من العاملين بالدولة لوظائفهم تحت مســـمى «الصالـــح العام؛ وهـــو يتوزع ما بين «إنهاء الخدمة، وانتهـــاء مهام الوظيفة فى ســـياق إعادة هيكلة المؤسسات، وبيعها للمقربين من الإسلامويين فى الداخل، أو من المهاجرين إلى «الدولة الإســـلامية من عناصر الحركات الإســـلامية، بما فى ذلك جماعات القاعدة، فكان ذلك يمثل أكبر مجزرة فى تاريخ الســـودان،

---

(٦٩) محبوب عبد السلام، الحركة الإسلامية ، دائرة الضوء. . خيوط الظلام، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الثانية، ٢٠١١، ص ١٠٣.

فذهب مئات الآلاف ؛هكذا إلى بيوتهم لأن الدولة اســتغنت عنهم، وقد كان ثمن هــذه المجزرة التاريخية، هو النزيف المتواصل لهجرة الكفاءات، واختصار التوظيف فى وظائف الشــعب بشــهادة الولاء، وليس غريباً أن يكون شرط من يتقــدم لوظيفة «مهندس» مثلاً؛ هى حفظه لآيات من القرآن الكريم، لا درجاته العلمية، أو خبراته هى المؤهل، أو أن يكون شرط الطبيب للعمل فى مستشفى هــو معرفته بفقه الحيض والنفاس، لا معرفته بعلــوم التوليد، أو الجراحة، أو الطفولــة، وأن يعرف الصحافى المتقــدم للعمل فى التلفزيون فرائض الوضوء، دون أن يعــرف فن كتابة الخبر، أو مدارس الإخراج التلفزيوني، كما شــملت الحملة التضييق على رجال الأعمال الوطنيين، وإخراجهم من السوق، وتعطيل صناعاتهم، حيث توقف نسبة ٨٠٪ من الصناعات فى السودان، وإغراق السوق بالصادرات الأجنبية رغم أنف شعار «نأمل مما نزرع ونلبس مما نصنع»، واضطرار عــدد من أصحاب العمل للهروب بأموالهم أو بأنفســهم على أقل تقدير، فى وقت ساهمت فيه السياســات الإقتصادية «الرأسمالية» فى ابتلاع بعض عناصر الطبقة الوسطى، وهبوطهم اضطرارياً إلى الطبقة الدنيا بمفارقات الأجور والعمل والوظائف، للتكون طبقة جديدة هى عناصر الإســلاميين من القطط السمان، والطفيليــين، والأثرياء الجدد، ليرتفعوا هم بمصعد الولاء نحو قمة الهرم المالى فــى الدولة المنحطة، ويصاحب ذلك ســلوك غريب فى الاســتهلاك والصرف البذخي، المتناقض مع أوضاع ملايين من السودانيين.

إن حملة تصفية الخدمة المدنية، وتجريف الطبقة الوسطى منها، لم تنته مع انتهاء الأيام الأولى بغرض التأمين، لكنها اســتمرت، فشملت موظفين كبار فى الخارجية، وأســاتذة مرموقين بالجامعات، والمــدارس، و كفاءات فى المصانع، والشــركات الحكومية، والمصارف والبنوك، واتسعت الدائرة، وشملت القوات النظامية، فى ســياق أســلمة الدولة، وأجهزتها، ويوضح المحبوب فى مرجعه نفسه بقوله: «كما شــملت «المجزرة الجيش والشرطة، فكانت المرحلة الأولى

قد عجت بكشـــوفات الإحالة إلى الصالح العام، وشـــملت مئات من الضباط بمختلـــف الرتب العســـكرية، وتلازمت تلك المجازر مع مشـــروع «تجييش كل الشعب، وإعادة صوغ الإنسان السوداني» وفق أطر ومفاهيم المشروع الحضاري، وشـــعاراته، «كما اســـتبقت بعض مكاتب للحاجة إلـــى وظائفها فى مرحلة ما بعد الثورة والتمكين، شـــأن أجهزة التوثيق والاختيار لكليات الحرب والشرطة، أو الأمـــن، أو الســـجون لانتخاب العناصر التى تغذى تلك المعاهد ثم تشـــغل الوظائف والمهام التى كانت مهمة نحو التمكين لإتمامه وتأمينه، لكنها مهمة فى التمكين لحفظ المشـــروع لا وجوداً فحسب، بل أهدافاً وغايات»(٧٠)، وهنا لا نود أن نقول «شـــهد شاهدٌ من أهل الإنقاذ» فى عشريتها الأولى، بقدرما نحيى فى الأستاذ المحبوب اجتهاده، وتأسيس طريق نحو نقد التجربة، إلا أنّ ما نأخذه عليه هو تركيزه على خلل الممارســـة، أكثر من إشـــاراته لأزمة الفكرة ذاتها، فالمسألة ليست كما وصفها صديقنا محبوب فى حديثه عن خلافات الإسلاميين فى الفصل العاشـــر من كتابه المُهِم ؛ فى صفحة ٣٥١، «المُفاصلَة ـ طريقان. . مُســـتقيم وأعوَج»، فالقضية أكبر من هذا التوصيف، ولا يمكن أن يستقيم الظل والعود أعوج، فماممارسة الإسلامويين سوى ظلٍّ لفكرتهم المُعوَّجة، وهى فكرة فـــى أصلها مأزومة من حيث المبدأ؛ فكرة الدولـــة الدينية، التى تفرخ التطرف والإرهاب، وتصادر الرأى الآخر، والتى تلبس القدســـية لكل وســـائل ورموز القمع، وتقســـم الناس ما بين مسلم وكافر، ومع الله أو مع الشيطان، وتطمس فى ذات الوقت عن ســـابق اصرار وترصد واقع التنوع الثقافى والدينى فى بلد كالســـودان، هذا هو جوهـــر الفكرة باختصار، أما وســـيلتها التى بررت الغاية فهى الوصول إلى الســـلطة بواسطة الانقلابات العسكرية، وهى لم تزدِ الأمور فـــى البلاد ســـوى تعقيداً، وفكـــرة التمكين فى حد ذاتها هى فكرةٌ شـــمولية،

---

(٧٠) المحجوب، سابق.

وإقصائية، تكشــف طبيعة العقل الذى أنتج هذه الفكرة، وبالطبع فإن الدكتور الترابى بصفته الأب الروحى للحركة الإسلامية هو المسؤول الأول عن مثل هذه الأفكار المُدِمرة، بما فى ذلك «أســلمة وتعريب المجتمع بالقهر، والاســتبداد، وفرض أيديولوجية إســلاموعروبوية على بلد متنوع الثقافات، متعدد الأديان، هــذا بالإضافة إلى مأزق طرح الدولــة الدينية كنظام حكم، وهو ما تجلى بعد ذلــك فى الأزمات المتلاحقــة، والكوارث المتتالية التى عصفــت بكيان الدولة السُّــودانية، الهش أصلاً، وليس هناك من شــيئ، سوى تفشى صفة الكذب بدلاً عن الشــفافية، وانتصار الخرافة على العلم، وسطوة العاطفة على العقل، وتمثَّل ذلك فى انتشار ظاهرة اطلاق اللَّحي، بهدف تملُّق الحُكام، وإظهار الولاء لهم، والتقرب منهم، وشــمل ذلك المؤسسات العســكرية، وبدا لبعضهم أمر إطالــة اللحى أهم من الاهتمام بفنون القتــال، أو حماية الوطن، وهى ظاهرة عمت كل القطاعات، وشملت كل أنحاء الحياة فى النصف الأول من تسعينيات القرن العشــرين، فكان الاهتمام ببناء المساجد وأوقات الصلوات أهم بكثير من الاهتمام بتقديم الخدمات للمواطنين، فصار من العسير أن تُقضى حاجةٌ لمواطن مهمــا كانت خطورة الأمر، إذا ما جاء المواطن المغلوب على أمره فى وقت كان فيه الموظف غارقاً فى حصة تلاوة، أو خرج من عمله كى يشــارك فى مظاهرة هتافية، تهتف «أمريكا روســيا قد دنا عذابها، على إن لاقيتها ضرابها». فترك الموظفــون مهامهم التى جاءوا من أجلها للخدمــة، وتحولوا إلى تروس فى آلة الدولــة الإنقاذية، فمات الخيال، وقلّ الإبــداع، فنقص الإنتاج، وأنهارت كل أجهــزة الدولة المدنية، والعســكرية، بعد أن أضيف إلــى الولاء الحزبى الولاء القبلي، فصارت كل وزارة ضيعة لقبيلة الوزير، أو المســؤول المتنفذ، أو النائب الأول، أو مدير الأمن والمخابرات، أو زير الطاقة والتعدين، وهو ما أحيا مرض القبلية العضال، وهو أحد أمراض العصر فى السودان، وأحد أعراض التخلف الكبير، والجهل الذى نعيشه.

لقد تفرق أبناء السـودان من أصحاب الكفاءات والعقول، وسعوا فى مناكب الأرض، حتـى صاروا جلداً لها، وتشـتتوا فى المنافى والشـتات، ومنهم من اغتـرب ليعود، لكنه يعجز عن ذلك، ومنهم مـن هاجر، ولا أمل فى عودته بعد أن اختار له وطناً آخرَ، وصار السـودان له ذكرى، وقد تكون ذكرى سيئة، بظلمها، وبيوت أشباحها، وتجربة مؤلمة بحربها، وجرائمها، ولا نعلم كم تبلغ أعداد المهاجرين والمغتربين والمنفيين، والهاربين من من جحيم «الإنقاذ، و الشيئ المؤسـف حقاً، فشلنا فى الحصول على احصائيات بعدد السودانيين الذين تمت ازاحتهم قسـرياً من وظائفهم، وهو قول ينطبق أيضا على عدد السودانيين الذى أجبرتهم الظروف السياسـية والاقتصادية على الهجرة، فى أكبر مواسم النزوح عـن «الوطن» بين مزدوجـين، ويقول الأمين العام لجهاز السـودانيين العاملين بالخـارج خلال مؤتمـر المغتربين الرابع فى عـام ٢٠١١ «، انهم فى حاجة الى رفع مسـتوى الوعى العام بقضايا الهجرة، مشـيراً إلـى عدم وجود احصاءات دقيقة للمهاجرين السـودانيين، وذكر أنه ليسـت هناك رؤية مسـتقبلية للهجرة والمهاجر السوداني، فالصورة تبدو غير واضحة، فإلى متى تظل الصورة قاتمة؟» وهـو ما يعكس حجم الأزمة الحقيقي!، فدولة تنشـئ جهازاً، مهمته شـؤون العاملين بالخـارج، وللمفارقة فذات الجهاز لا يعرف عددهم، وبالتالى مواقع انتشـارهم؟. وبالطبع فإن هذا الوضع لا يشـمل أولئك المهاجرين فى أوروبا، واسـتراليا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وهم فى الغالب فروا بجلودهم لأسباب سياسية، ونالوا جنسيات تلك البلدان، مع أن هناك من استغل الظروف السياسية لتحسين أوضاعه الخاصة، برغم أنه يناصر النظام!.

لكـن الحقيقة المرة، هـى أن البلاد افتقدت مئـات الآلاف من العقول، ممن صوتوا بأرجلهم لتقرير مصيرهم، هرباً من العطالة، وبيوت الأشباح، والتعذيب الجسـدى والنفسي، وقد شهدت تسـيعينات القرن العشرين، انتهاكات جسيمة فى حقوق الإنسان، تركزت على الناشطين فى المركز، والعاملين فى النقابات،

والحركات الطلابية، ولمفارقة الموضوع أن من كان يقوم بتلك الممارسات البشعة، هم الذين تمت اعادة إنتاجهم فى المشــروع الإســلاموعروبي» من أبناء دارفور، وجبــال النوبة، وبعض أطراف الجزيــرة، فقد كانوا آلةً فعليــة فى تنفيذ تلك الجرائــم، بعد أن تماهى هؤلاء فى قيــم، وعادات، وعدوانية النخب الحاكمة، وقد شــهدنا بأنفســنا كيف كان طلاب تلك المناطق المهمشــة يُشكِّلون كتائب العنف الإسلاموى فى الجامعات، ويقودون أحداث العنف، والضرب بالسيخ، والمدي، وكل الأســلحة البيضاء. وقد مثلت تلك المرحلة قطيعة نفسية بين كثير من أبناء المركز، والهامش، لكن من المجحف التعميم، فهناك شــباب ثائر من بــين أبناء تلــك المناطق، وبدأ منذ إعلان الإنقاذ لبرامجها يقف بشراســة ضد الإنقاذ منهجاً وسلوكاً، وكان أول ضحايا هذا النظام، من بين أبناء نُخب المركز نفســه، من أمثال الدكتور على فضل، خلال اضراب الأطباء الشــهير، والذى حكمــت فيه محكمة صورية بإعدام الدكتــور مأمون محمد أحمد، إلا أنها لم تنفذ الحكم نسبةً لتعرضها لضغوطات خارجية.

لقد نتج عن موجة نزوح العقول هذه، فصلاً كاملاً لذاكرة الدولة الإدارية، فحرمت البلاد من خبرات، ومن نهج إدارى مهما كانت الملاحظات حول أدائه، وبــدلاً من الاعتماد على التجربة والتراكم؛ اتخذت الدولة «الإســلامية» منهج «التجربة والخطأ»، وهو منهج يعتمد على «العشــوائية»، وهو قد يصيب، وقد يخطئ، مثل أن يجرب شخص، يعمل فى مجال الميكانيكا، لكنه بلا خبرات صيانة أجهزة حديثة لم يرها من قبل، فكم مرة يخطئ، كى يصيب بعد ذلك، أو ما هو حجم الدمار الذى قد يلحقه بهذا الجهاز، أو بنفســه؟. أو أن يجرب طبيب بلا خبرات، أو مؤهلات إجراء عملية جراحية دقيقة؟. أو أن يقوم شاب حديث التخرج بتدريس طلاب فى جامعة كبيرة؟. وهكذا، فكلُّ حلقة تُشكِّل حلقــةً أخرى، وكلها حلقات تقوم على الخطأ والصواب، وهى «عشــوائية»، خلقت فى نهاية المطاف جهازاً إدارياً عشــوائياً، وبدت نتائجه تتمظهر فى حالة

الانهيار العام، فالطرق والجسور فى الخرطوم تتم عملية تشييدها بلا كفاءة، ولا ضمير، ويموت عددٌ من المرضى فى المستشفيات بسبب أخطاء طبية مثل «التخدير الخطأ»، أو نقص الأكسجين»، أو حتى بتر عضو حساس فى بعض الأحيان، وقد يقول قائل أن هذه الحالات هى حالات فردية، يجب أن لا توقعنا فى خطأ التعميم، وهو ما نعمل ضده، لكننا نقول «إن وزير المالية نفسه كان يفخر أن السودان يصدر النبق والأطباء»، ودوننا هجرات الأطباء خلال عشرين عاما، ففى عام واحد هاجر حوالى ٣٨٠٠ طبيب وأخصائى إلى دول الخليج، فى ظاهرة تعكس خطورة الأوضاع، واستمرار سياسة تجريف البلاد من العقول، ونزيف الوطن، وهجرة الكفاءات، وكثيراً ما تنبؤنا الصُّحف عن «شروع ألفى اختصاصى وطبيب عمومى يتبعون لوزارة الصحة فى إجراءات الهجرة إلى خارج البلد، وشهدت (التيّار) تجمع آلاف الاختصاصيين والنواب والأطباء بالصالة الدولية، حيث يتم إجراء المعاينات لهم توطئة للتعاقد مع وزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية.، وأرجع كل الأطباء الموجودين هناك بأنّ ضعف المرتبات والمخصصات التى تمنحها لهم وزارة الصحة دفعهم للسعى لتحسين أوضاعهم عبر الاغتراب. واشتكى بعض الأطباء الذين يعملون بالولايات من تلكؤ وكالتى السفر المصرح لهما بإكمال المعاينات الشيء الذى جعلهم يتأخرون عن وردياتهم فى المستشفيات الطرفية التى يعملون بها، من جهته رفض أحد أصحاب الوكالتين الإفصاح عن العدد الحقيقى للأطباء المقدمين للهجرة فى ذات الوقت الذى أكد فيه تجاوزهم لألف طبيب فى تخصصات الباطنية وطب الأسرة والنساء والتوليد والتخدير»(٧١)، وقد سبق هذا العدد هجرة ١٨٠٠ طبيب واخصائى إلى خارج السُّودان!.

وتبدو كذلك عملية النزيف الحاد، فى وسط العمل الإعلامى والصحفي،

---

(٧١) صحيفة «التيار» السودانية، ٧ أبريل ٢٠١١.

وســيطرة جهاز الأمن والمخابرات على سياســات الصحف، وتمويلها، وتعيين رؤســاء تحريرها، فقد هاجرت كفــاءات، عملت، ولا تــزال تعمل فى أكبر القنوات والصحف العربية، والدوليــة، فهم يعملون فى قنوات «العربية»، و» الجزيرة»، و»البى بى ســي»، و» الحرة»، و» اسكاى نيوز» و» الحياة «و»الشرق الأوســط» اللندنيتين، وصحف الخليج العربي، فى قطر، والإمارات، والمملكة العربية الســعودية، والكويــت، والبحرين. وهو أمــر طبيعى فى ظل ظروف العمــل الطاردة، وغيــاب الحريات، وتدهور بيئة العمــل، وحظر الكتاب من الكتابة، كما لم يسبق طوال عشرين عاماً أن تولى صحافى معارض رئاسة تحرير صحيفة يومية ســوى، بضع حالات، أضافةً إلى رؤساء تحرير الصحف الحزبية مثل «الميدان»، «رأى الشعب»، «الأمة»؛ فيما يتجاوز عدد الصحف اليومية فى الخرطوم المائة صحيفة منذ اســتيلاء الإســلاميين على السلطة عسكرياً فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وهو قول ينطبق تماماً بل أكثر على أجهزة الإذاعة، والتلفزيون، والفضائيات الأخرى، واذاعات موجات الإف إم».

وبعد تجربة بيوت الأشــباح، والموجة الأولى من النزوح الســوداني، جاءت الموجة الثانية مع اتســاع دائرة الحروبات فى الجنــوب، ودارفور وجبال النوبة، والنيل الأزرق، حتى صار السودان الدولة الثانية أفريقيا، والثالثة عربياً والرابعة عالمياً فى نســبة اللجــوء وفق تقارير الأمم المتحدة، و» ذكــرت المفوضية العليا لشــؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فى تقرير أصدرته أمس الاول، أن عدد النازحين فى العالم ارتفع بدرجة قياسية خلال عام ٢٠١١ وبشكل غير مسبوق منذ عام ٢٠٠٠./ أما الأســباب فتعود إلى نشوب صراعات فى عدد من دول العالم مثل ســاحل العاج وليبيا والصومال والســودان ومناطق أخرى، ولاحظ التقرير أن اغلب اللاجئين يتوجهون عادة إلى الدول المجاورة بينما ينجح بعضهم فى الانتقال إلى الدول الغربية للحصول على حق اللجوء والاستقرار فيها، غير أن عــدد من يبقون فى أماكنهم اكبر من المغادرين إلى الغرب، وجاء فى التقرير

أن العراق ما يزال يحتل المرتبة الثانية فى قائمة الدول الأكثر إنتاجا للاجئين بعدد يقارب مليون ونصف المليون، بينما جاءت أفغانستان فى المرتبة الأولى إذ قارب عدد اللاجئين فيها ثلاثة ملايين شـــخص، بعد العراق تأتى الصومال برقم مليون ثم السودان بنصف مليون شخص»(٧٢).

٥ – اخـتطاف الدَّولة وعصـر الإنحطـاط

عصر الانحطاط

ليس ثمة شـــك في وجود «علة»ما، وهى بالطبع علةٌ مزمنة فى السُّـــودان، فلـــم يكن الجنوب هو الجـــرح الوحيد، ولا الجنوب الجديد ســيظل هو الجرح النازف، فالمركز هو ذاته مر بأكبر أزماته فى العشـــرين عاماً الأخيرة ؛ فالإنقاذ لـــم تترك أخضرَ إلا وأكلت منه، ولا حتى يابس إلا فكرت فى القضاء عليه، وقد استخدمت «الإنقاذ» الدين وسيلةً من أجل بسط سيطرتها على الأوضاع، واختطاف الدولة الســـودانية الهشـــة بكل مكوناتها، ثم تحويلها إلى دولة دينية، وعنصرية. ومنذ الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ ســـارت الأحوال فى الســـودان نحو هاويةٍ ســـحيقة، بعد انقلاب «الجبهة الإســـلامية القوميـــة» وبدء وضع اللبنات الأولى فى مشـــروع دولة التطرف، والإرهاب، أو مشروع «طالبان أفريقيا»، بل هو السابق لتجربة طالبان أفغانستان فى توجهه الأصولي، ومشروعه الإقصائي، وسياساته المتطرفة، وكانت البداية فيما يسمى «بالتمكين» بعد أن هلّت ليلة القدر على الإسلاميين فى ساعات غيبوبة القوى الديمقراطية، ولا مبالاة حكومة السيد الصادق المهدي، والذى وصلته رســائل عدة بنوايا «الجبهة الإســـلامية القومية» فى الإطاحة به والاســـتيلاء على السطة، والانفراد بالحكم، بل وصلت المرحلة

(٧٢) صحيفة «الصحافة» السودانية، ٢٠ يونيو ٢٠١٢.

حد الاستفزاز بطلب الجبهة الإسلامية من رئيس الوزراء بالمشاركة فى انقلاب عسكري!، ويشير هنا القانونى المعروف والكاتب الكبير كمال الجزولى فى مقال نشره بموقع «الجزيرة نيت» إلى أن نوايا الانقلابيين وصلت إلى المهدى صراحةً، لا تلميحاً، ويقول الجزولى «حدثنى السيد الصادق المهدى أواخر ١٩٩٢م، قال: «كنا، فى مارس/آذار ١٩٨٩م خارجين لتوّنا من أزمة ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨م، وسببها زيادات كنا اعتزمناها فى الأسعار، وكانت الأجواء ملغومة بـ»مذكرة الجيش» لمجلس السيادة فى ٢٠/٢/١٩٨٩م، عندما جاءني- فى ما حسبته للوهلة الأولى زيارة اجتماعية- أحمد سليمان القيادى فى الجبهة الإسلامية المؤتلفة معنا وقتها فى «حكومة الوفاق». وأثناء أنسنا سألنى فجأة:

ـ «ألا توافقنى فى أننا معاً الأكبر تفويضاً شعبياً»؟! فهمت أنه يشير لحزب الأمة والجبهة الإسلامية مجتمعين، فأجبته:

ـ «بحسب صناديق الانتخابات.. نعم».

ـ «حسناً.. أنا لا أرى مخرجاً من هذه الأزمات ما لم نحسم قضية السلطة عسكرياً، ونتحول إلى النظام الرئاسي، ونغلق البلد لعشر سنوات انتقالية، نعالج خلالها مشكلة الجنوب، ونصفى ديوننا، وننعش اقتصادنا، ونرمم علاقاتنا الخارجية، ونحسم الفوضى الحزبية والنقابية والصحفية، فنهيئ البلد بالتدريج لديمقراطية راشدة؛ ولا أرى أنسب منك طوال الفترة المذكورة رئيساً للجمهورية»!

ومضى المهدى يقول: «لم يخطر ببالى -أثناء حديث الرجل- سوى أنه مَن ورَّط الشيوعيين فى انقلاب مايو/أيار ١٩٦٩م، وها هو يريد أن يسوِّق للجبهة الإسلامية ولنا معها مغامرة أخرى، فقلت له: قد تبدو الخطة نظرياً براقة، لكنها عملياً ليست كذلك. انظر.. بالديمقراطية عالجنا أزمة ديسمبر/كانون الأول، وأزمة الحكم التى فجرتها «مذكرة الجيش»، وهذا لا يعيب النظام الديمقراطى لكونه من طبعه، أما النظام الشمولى فيركز -وفق قوانينه الباطنية- على تأمين

نفســه، من تضييق إلى تضييق، ومن عسف إلى عسف، مع ما يجره ذلك من إنفاق بلا حدود على الأمن والدفاع، وهيهات أن ينجح مع ذلك فى تحقيق أى استقرار».

وختم المهدى روايته قائلاً: «بعد أيام وأثناء مناسبة عائلية، اقترب منى الترابى هامســاً: هل جاءك أحمد؟! ففكرت برهة، لكنى حين أدركت المقصود والتفت إليه ألفيته فص ملح وذاب!، هكذا بلغتنى الرسالة واضحة: ننتظر ردَّك»!(٧٣)، ويدعم الجزولى روايته بالإشــارة إلى مقال للكاتب الإسلامى المعروف الدكتور الطيــب زين العابدين فى صحيفة «الوطن بقوله «أما د. الطيب زين العابدين، العضو الســابق فــى مجلس شورى الجبهة، فقد قطع حول مــا إن كان لأحمد سليمان موقــف مغايــر للترابى فى موضــوع الانقــلاب، بقــوله: «على العكس تماماً، أحمد ســليمان ساهم حتى فــى إقناع الترابى نفسه بالموضوع ده!، وكان يردد قولته المشهورة: الانقلاب زى الموزة، أحسن حاجة تأكلها أول ما تنضج، مش قبل ما تنضج أو بعد ما تنضج خالص!» (٧٤).

وليس خافياً على أحد أن فكرة الانقلاب العسكرى الإسلامى كانت قديمة، ولــو أنهم برروها بفوضى الديمقراطية، ومذكــرة الجيش فى فبراير ١٩٨٩، أو تحركات لأحزاب أخرى للاطاحة بالنظام الديمقراطي، ويشــير الكاتب المحبوب عبد الســلام فى كتابه «الحركة الإســلامية «. . دائرة الضــوء. . خيوط الظلام قائلاً» العام ١٩٧٩، غير بعيد عن شــاطئ النيل الأزرق، جلس بضع عشرات من طلاب العام الأول لبضع جامعات ســودانية يرهفون الســمع لمحدثهم تلك الليلة، الأســتاذ على عثمان محمد طه، المحامى يومها» نحن اليوم فى الحركة الإســلامية أشبه ما نكون بالمؤمن الذى قطع شــهر رمضان صياماً وقياماً، وقد

(٧٣) كمال الجزولي المحامي . جزيرة نت ١٩ يناير ٢٠١٢.

(٧٤) د. الطيب زين العابدين، «الوطن» السودانية، ٧/ ٢/ ٢٠١٢).

دخل فى العشــر الأواخر، يتحرى ليلة القدر، لقد قطعت الحركة الإسلامية فى السودان غالب أشواطها، وهى تتقدم اليوم حثيثاً لتشهد ليلة القدر»، وليلة قدر الإســلاميين عَّبرت عن شــهوة الســلطة وجوع للمال وظمأ للجاه، وتفكيرهم الإقصائي، والذى جعل من «ليلة قدرهم يوم قيامة للدولة السودانية»، وبالفعل مثلما يقول محجوب نفســه، عن الجماعة الشرهة» اســتقرَّت فى أمان الدولة، واستلذَّت حُضنها، واستجابت وجاهتها، وامتيازاتها، ثم يُلبس الشيطان عليها مالها الخاص مع مال الشــعب العام، فتأخذ منه جميعاً بغير حساب، أو تخلط بنوده وموارده ومنصرفه، يحذوها خُلق الدكتاتورية الواحد الذى يكره المؤسســة والمحاسبة»(٧٥).

ورغم علم الحكومة الديمقراطية المنتخبة برئاسة الصادق المهدي، بخطة «الجبهة الإســلامية لتنفيذ انقلاب عسكرى على السلطة، لدرجة أن «البجاحة «وصلت حد دعوة رئيس الوزراء للمشــاركة فى الانقلاب على حكومته؛ إلا أن المهدى كعادته عند المواقف الحاســمة يقف فى منزلة بين منزلتين حتى وقوع «المحظور» وليــس غريباً أن يكون أحد قيادات جهاز أمــن الحكومة ؛ وهو العميد ابراهيم نايل إيدام كان أحد قادة الانقلاب العســكري، وربما ســعى إلى تضليل المهدى وحكومته ببعث الطمأنينة فى نفوســهم، والتأكيد بأنّ أية معلومة عن تحركات عسكرية لا تعدو محض تكهنات، لا أساس لها من الصحة.

وبعيداً عن الجدل حول هوية الانقلابيين الجدد، وعلم الحكومة المنقلب عليها، أو عدمه فإن المحصلة النهائية هى أن الانقلاب وقع، ولم يجرؤ أحدٌ على مقاومة الانقلاب برغم التوقيع على «ميثاق للدفاع عن الديمقراطية، فلا الحكومة القديمة تحركت، ولا الأحزاب قاومت، ولا الشــعوب السودانية احتجت، بل بالعكس فإن كثيريــن هللوا وكبروا للحركة الجديدة، حتى قبــل معرفة هويتها، فكيف

(٧٥) المحبوب ، مصدر سابق.

ندعم شـيئاً لا نعلم هويته؟. وأى عقلٍ هـذا الذى يراهن على «مجهول»، أو ضابط مغمور قام بانقلاب على السلطةً؟. وهل هذا يعنى أن «ثقافة الديمقراطية» معدومة فى نفوس، وعقول السـودانيين؟. وأين كانت تلك القوى السياسية؟. ومـاذا فعلت بمواثيقها وأحاديثهـا عن حماية الديمقراطيـة؟. وأين كان رئيس الوزراء؟. ووزير الدفاع؟. ومسؤولى الأمن؟. ووزارة الداخلية؟.

ومنذ أيام انقلاب «الجبهة الإسلامية القومية» الأولى، حول الانقلابيون الجيش إلى مليشيات، وصارت الشرطة أداةً من أدوات القمع، وقتل المدنيين، وتصفية الحسابات السياسية، بل بدلت الشعار «الشرطة فى خدمة الشعب» إلى «الشرطة لقتل الشـعب»، فهى فى ذات الوقت صارت أخطر أدوات التفريخ العنصري، والجهوي. فقد ظلت تتعامل بقسـوة مع النازحين فيما يصطلح تسميته «السكن العشوائي»، فى سوبا وفى أم درمان، وفى مناطق أخرى، حيث تهاجم السكان بالرشاشـات، وتحرق البيوت، وتقتل الأطفـال فى قلب العاصمة، كما فعلت ذات الفعل فى كجبار، وفى أمري، وفى بورتسودان.

وتؤكد الإحصائيات أن مليشـات النظام فى الأمن والشرطة، اصطادت أكثر مـن من ١٢٠ طالباً من طلاب الجامعات والمدارس حتى شـهر يوليو من عام ٢٠١٢، هذا غير أكثر من سبعين طالباً بالمدارس الثانوية ابتلع النهر بعضهم، واصطـاد الرصاص آخرين منهم فى شـهر ابريل ١٩٩٨ فـى حادثة مجزرة العيلفون الشـهيرة. كما أن بعضاً من هؤلاء اليفع استشـهد بخناجر، ومدى زملائهم من الطلاب الإسـلاميين فى مشاهد مكررة من حمامات الدم.، وفى فورة الحماس «الجهادي»، وشـعارات «فلترق منهم دماء، أو ترق منا الدماء»، أو تـرق كل الدماء» فى لوثة الانفعال الرومانسـى المرضى بالدين وشـعارات خاوية، وهى شـعارات قتلت وطناً، لكنها لم تقتل ذبابة ترُّك فوق هذا الجسـد المتحلِّل.

إن السُّودان الآن «دولةٌ فاشلةٌ»، موصومة بسمة العنصرية، وصارت الوزارات

فــى أزمنة التمكين الحضارى توزع على القبائل، والبيوتات، مثل وزارة الطاقة كمثــال حيث صارت» حصرياً» على قبيلة بعينها، إلا من رضى عنه الجماعة، فســقطت الشعارات المشــروع الحضارى البراقة، فى منعطف التطبيق، وتهافت الإسلامويون على السلطة، والكراسي، رغم أنف شعارات «هى لله هى لله لا للسلطة ولا للجاه»، وكانت مرحلة اختطاف الحركة الإسلامية للدولة السودانية على هشاشتها يمثل قمة الانهيار السياسي، والأخلاقي، والاقتصادي، فالحركة الإســلامية لم تكن تحمل برنامجاً سياســياً واضح المعالم، فهو لا يعدو سوى «تهويمات» و» شــعارات جوفاء» تســتند على «نص قرآنــي، أو حديث نبوي» بطريقــة تلفيقية؛ مثلما كان يردد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة» الزبير محمد صالح فى عام ١٩٩٤، حيث تبنت الدولة «اليوم العالمى للجري»، وأراد الزبير تحفيز الســودانيين على رياضة الجري» بقوله «وســارعوا إلى مغفرة من ربكم» وكأنّ المؤمن حين يريد مغفرة من الله ســبحانه وتعالى ما عليه ســوى إســراع الخطى، والهرولة، ثم الجرى لكى يلحق المغفرة، وهذا يعنى أنّ من لا يستطيع الجري، فهو لا يســتطيع الوصول إلى رحمة الله! . (وحتى أناشيدهم الجهادية كانت مبتذلة وتقليدا للأدب المستهلك والغناء الهابط مثل نشيد يا سلام يا سلام قوموا نرمى لقدام، فهذا النشيدوتقليد أعمى لأغنية تصف مفاتن المرأة : يا سلام يا سلام الوزِّين بصديرو عام)

لقد مثل المشــروع الحضارى قمة «الانحطاط المعرفي، وهو أشــبه بحقب القرون الوســطى التى ضــرب ظلامها كل أوروبا، حين تزاوجت الكنيســة والسلطة، وسادت ثقافة «صُكوك الغفران»، فشهدنا التصحر الفكري، والموات الثقافى والفني، ولنا فقط أن نتأمل فى عاصمة مثل الخرطوم كانوا يقولون إنها «تقرأ»، إلا أن عدو المكتبات العاة لا يتجاوز أصابع اليد فى أحســن الأقوال للأطــلاع وتقديم الخدمات المجانية لطالبى المعرفة، وكذلك يمكن أن يتســاءل المرء عن المسارح، ودور السينما، والفنون، فكان أن ارتمى كثير من السودانيين

فى حالة يأس فى حضن ذلك المشــروع، فســادت قيم اللامبالاة، وصار من الطبيعى فى مثــل هذه المرحلة أن تجد من يتعامل مع «المال العام» كأنه ضيعة خاصة له، ورثه من أسرته. لأن الدولة فقدت ملامحها، وتماهت مع الحزب الحاكم، وتماهى الحزب مع الرئيس، ليضعونا كلنا فى سجن اسمه «الوطن»، فصــار الرجل هو الدولة، والدولة هو عبر أكبــر عملية اختطاف فى التاريخ المعاصر لدولة من قبل التنظيم العالمى للإخوان المسلمين، ومعروف أن الدولة فى فقه كثير من الإسلاميين هى عابرة للحدود، ولا تلتزم بالجغرافيا لأنها هى ملكية حصرية لأمة الإســلام. وكل ذلك يتم باســم الدين، لقد صار الدين تجارةً وسمســرةً، لتحقيق الثراء الدنيوى العريــض، وصار الدين كذلك آليةً للقمع لتثبيت أركان الحكم، وكل ذلك يتدثر بشــعارات حماسية ورومانسية مرضية، على شــاكلة «لا لدنيا قد عملنا، نحــن للدين فداء، وليعد للدين مجــد، أو ترق منهم دماء، أو ترق منا الدمــاء، أو ترق كل الدماء»، وهى «لله هى لله لا للسلطة ولا للجاه»، ويهدف إلى «تمكين نخب دينية متطرفة، لتدير الدولة بعقلية اتحادات طلاب الجامعات، فليس هناك مؤسسات، سوى مؤسسات القهر، ولا سياسات سوى ما يحقق مصالح الفئة المعنية، ولا مكان للآخــر، بل هو كله «أنا» أو نحــن» المتضخمة، أما الآخر فهو «هم»، وهم الأعــداء، والمتآمرين، والعملاء، ولترق منهــم دماء، أو ترق منا الدماء، أو ترق كل الدماء!.

وبدأت المهزلة الإســلامية، ومسخرة المشــروع الحضارى بإعلان الجهاد فى الجنوب، وتبنى قوانين ســميت إســلامية فى عام ١٩٩١، وهى قوانين قصد المشــرع منها إرهاب الناس، وإســكات أصواتهم، بوضع مــواد التقطيع من خلاف، والقتل، بســبب معارضة الســلطة، «راجع القانون الجنائى السودانى لســنة ١٩٩١. ولكن للأمانة فإن مسألة أسلمة الدولة كانت قضية قديمة طفت على الســطح منذ الســتينيات إبان حكم الصادق المهدى فى الفترة من ١٩٦٦

إلى ١٩٦٧ ، بعد أن تحالف مع صهره، زعيم «جبهة الميثاق الإسلامية» الدكتور حسن الترابي، واتفقا على تمرير دستور إسلامي، مثلما تحالف الترابى فيما بعد مع المشير جعفر نميري، وأعلنا الشريعة الإسلامية، وقوانين سبتمبر ١٩٨٣ الشهيرة، وهى كانت بداية عصر الهوس الدينى فى السودان، ووضعت أولى خطوات البلاد نحو هاوية الانحطاط، فكانت القوانين تنفذ بطريقة لا تمت للحضارة بصلة، وذلك؛ باعلان تنفيذ العقوبات عبر الإذاعة والتلفزيون، والصحف السيارة، ليتفاخر النميرى وأعوانه بتوجههم الإسلامي، بل وصل الهوس قمته حينما بايع الترابى وآخرون المشير نميرى «إماماً على المسلمين، ومجدداً للدين الإسلامي»، و «الإنقاذ» بدأت بتحالف بين الترابى والبشير، والترابى بشخصيته الكاريزمية بين «الإسلامويين»، وباعتباره «مرجعية التشريع، وربما التنفيذ ذاته، ما من فكرة فى بداية الإنقاذ؛ لا سيما المرتبطة بالسياسات العامة، والموجهات يمكن أن تمر بدون أن يبصم عليها، فبصمة الرجل لا يمكن أن نخطئها فى عموميات القانون الجنائى لسنة ١٩٩١ ، وما شمله من عقوبات لتهم قد تكون فضفاضة، مثل «تقويض النظام الدستورى «المادة ٥٠» فى القانون، وعقوبتها الإعدام، وجرائم إثارة الفتنة الطائفية والحرب ضد الدولة، فى أسوأ نماذج الدولة «الثيوقراطية»، ثم ذهب المشرع أكثر من ذلك باستخدام عقوبة الجلد، فى كثير من الجنح، أو ما يعرفها القانون بأنها جرائم، وليس بالضرورة أن تكون جريمةً حدية، بل هناك «الزى الفاضح» والفعل الفاضح، وقانون النظام العام، أو أمن المجتمع، وتعريض الآلاف من الفتيات والنساء للجلد، وأخذهن عنوةً إلى سجون وزنازين «النظام العام»، فسمعنا عن قصة الصحافية لبنى أحمد حسين، فى عام ٢٠٠٩ ، لأن لبنى صحافية معروفة فى السودان، وكانت تهمتها ارتداء البنطال، وقدمتها السلطات للمحاكمة للحكم عليها بالجلد، إلا أن السلطة خافت، وتراجعت عن العقوبة وسط الضغط الداخلى والدولي، وضوضاء الإعلام الذى صاحب القضية الشهيرة،

لكن، ما يحزُّ فى النَّفس، أن آلاف النســـاء تعرضن لمواقف مشـــابهة لقضية لبني، والصبية ســـلفيا كاشف، ورأينا بأم أعيننا كيف تُجلد النساء، مثلما نقلت مواقع «يوتيوب»، حيث ظهر شـــريط فيديو تبـــدو فيه فتاة تتعرض للجلد من قبل شـــرطيين، الأمر الذى أثار اســـتياء كبيرا فى الداخل والخارج. وتذهب معظـــم الفتيات اللاتى يحكم عليهن بالجلد لأقســـام الشـــرطة بصمت، ومن دون ضجيج، خوفا من «الفضيحة الاجتماعية» وإثارة الشـــكوك حول السلوك الخاص. وقد أعدت جماعة حقوقية تقريراً عن أوضاع النســـاء فى السودان، و تحصلت على نسخة منه ونشرت بعض من أجزائه بصحيفة «الشرق الأوسط»، ويكشف التقرير أنَّ «الكثير من النساء تذكرن بوضوح أول لقاء لهن مع قانون النظـــام العام، وتحدثن عن الخـــوف والإذلال الذى أحاط بهذه الحادثة، وعبرن عـــن غضب خاص تجـــاه قانون النظام العام حرك بداخلهـــن إرادة الوقوف فى وجهه ومقاومته». وتحدث التقرير عن «انتشـــار إحســـاس متزايد وسط النساء بالضعف وعدم اليقين من ســـلامتهن فى الفضاء العام فى الســـودان، وشعور وسط النساء اللاتى شملهن المسح أن النساء لا يتحدثن حول تجاربهن مع قانون النظام العام بســـبب الخوف من العار الأســـرى والاجتماعى من جراء تجاربهن مع قانون النظام العام». وذكر التقرير أن واحدة من النساء تحدثت حول تجربة إحدى صديقاتها «طبيبة أســـنان محترفـــة تعرضت لصدمة نتيجة لإلقاء القبض عليها داخل باص، وأخذها إلى محكمة النظام العام، ولم تستطع الذهاب إلى عملها لمدة أسبوعين». ويقول التقرير أيضا إن «واحدة من النساء قالت إن ابنتها ذات السبع سنوات أخبرتها إحدى زميلاتها فى المدرسة بأنها إذا ارتدت البنطال وخرجت للعب خارج المنزل قد تتعرض للاعتقال.. وأصبحت تخاف الخروج واللعب خارج المنزل»(٧٧).

إن «مليونا وســـتمائة جلدة ألهبت ظهور النساء السودانيات خلال عام واحد وفقا لقوانين النظام العام، وهو اســـتناداً لتصريح مدير شرطة ولاية الخرطوم فى

عام ٢٠٠٩ بإشارته إلى إلقاء القبض على أكثر من ٥٠ ألف سيدة وفتاة بقانون النظام العام، ويقول المحامى نبيل أديب «إن الجلد موجود فى قانون النظام العام الــذى ينظم الحفلات العامة، وموعد انتهائها»، ويضيف «لا تقف العقوبة على تلك المفصلة فى القانون الجنائى لســنة ١٩٩١، والتى تشمل الزى الفاضح، أو الأعمال الفاضحة وشرب الخمر، والمتاجرة فيه، وكذلك الميسر، وإدارة المحلات العاملة فى هذه الأنشــطة، إلا أن الجلد يشــمل كذلك غسيل سيارة فى مكان غير مخصص لها؛ مع العلم أنه بالسودان لا توجد مواقف للسيارات فى معظم الأماكن، ولا لغســيلها». ويرى أديــب أن «الجلد أصلا عقوبة مهينة ولا يجوز التذرع بالشريعة فى موضعه، لأن الجلد لم يذكر فى القرآن إلا فى موضعين من سورة واحدة، ويتصل بعقاب جريمتى الزنا والقذف». ويضيف أديب أن «القصد من العقوبة إذلال الجاني، ولا يجوز التوســع فى هذه العقوبة فى جرائم أخرى وإلصاقها بالشــريعة الإسلامية». والقانون الجنائى لسنة ١٩٩١، وهو ما يصور حجم العنف الذى يتعرضن له من قبل الحكومة» (٧٨).

إن «الانحطــاط «فى الســودان اقتــرب من نموذج دولة طالبــان الأفغانية، وكادت أن تكون صورة ريشتا صورة مقابة للواقع السوداني، فالمرأة هى العدو، والخصــم فى معظم مواقف «الإنقاذ»، وهــى مواقف أصولية ومتطرفة، وفى ذات الوقت تهدف إلى شل التفكير، بشل نصف المجتمع، وهناك أسئلة حائرة حول حساسية الإسلاميين تجاه المرأة، وربما يرد علينا البعض أنهم ينطلقون من تفكيرهم من بنية الوعى التناسلي، واعتبار المرأة مجرد كتلة من الرغبات الجنسية تمشى على الأرض، وتدفعها الشياطين لأغواء الرجال الأبرياء، إلا أن هناك ما أبعــد من ذلك وهو ما يحتاج إلى بحث علمى دقيق حتى لا نلقى القول على

---

(٧٧) صحيفة « الشرق الأوسط» اللندنية، ٧ يناير ٢٠١١.

(٧٨) المصدر نفسه.

عواهنــه، وفى ذات الوقت يجب علينـا أن نتذكر أن امرأة المجتمعات المقهورة هى «مهمشــة المهمشــين»، وتعانى من القهر والتســلط الاقتصادى والجسدى والجنسى والمعنوى من قبل السلطة ذاتها، أو السلطة الذكورية التى تفرغ طاقات كبتها، وقهرها من آخر على المرأة باعتبارها هى الأضعف، وهى وضعية تصور علاقات القمع التراتبية، ولذلك ليس مدهشــاً أن تكون النساء هن أكثر ضحايا أنظمة الاســتبداد، وهناك عشرات القصص التى حصلت وتروى مقدار القمع ضدها، إلا أنه، وفى ذات الوقت فإن النســاء فى السودان سجلن مواقف قوية فى المقاومة، ودخلن السجون سواسيةً مع الرجال، وظللن يبتدعن فى وسائل مقاومة كلما طالت ســنوات القهر، ولذلك فإن أى ثورة فى المســتقبل سيكون للنســاء فيها دور كبيرا، وقد حولهن القهر إلى «متمردات أكثر شراســة» كى يحافظن على وجودهن وكرامتهن.

وأوضاع طالبان ترويه إحدى الناشــطات قائلةً «لقد اعتادت طالبان فى كل يوم جمعة، اقفال المحال التجارية والشوارع فى كابول وإلزام كل الناس، بمن فيهــم الأطفال، التوجه الى الملعب المــدرّج للتفرج على إحلال عدالة طالبان فى مشــاهد لا يمكن وصفها إلا بالوحشــية. شاهدت سارقين تقطع أيديهم ويعلقون ساعات على الأشجار، علماً أن حكم طالبان أوصل هؤلاء الى فقر مدقع ودفع بهم إلى الســرقة، شاهدت نساء يرجمن بالحجارة حتى الموت لرفضهن زيجات مدبّرة، شاهدت فتاة فى السادسة من عمرها تتعرض لضــرب مبرح لمجرد أنها تجرأت على حمل كتبها المدرســية فى الشــارع، شاهدت شــاباً يدفن حياً مع ابنة عمه لأنهما شــوهدا معاً فى السوق. . . قــادة طالبان يخطفون الفتيات ويغتصبونهن فتصبح الضحية مجرمة، ينبذها المجتمــع ويتبرأ منها ذووها. وتضيف فريشــتا: فى كل مرة أشــهد فظائع طالبان، أكاد أصاب بإغماء، ولكنى سأواصل عملى طالما أنا قادرة على نقل حال شعبى البائس الى العالم. آمل أن أعيش لأشهد إقصاء هؤلاء المجرمين

عن الحكم. وفى السـودان يقولون إنهم خائفون على «شـرف النسـاء»، والذى هو مثل «عود الكبريت»! فى تشبيههم، لا يشعل سوى مرةً واحدة، لكن، ومن ذات هذه الزاوية نبصر أن «مركز الدراسـات والبحوث الجنائية والاجتماعية » كشف فى عام ٢٠٠٧ أن «٤٠٥» أطفال لقطاء عثر عليهم بولاية الخرطوم خلال الفترة من يونيو ٢٠٠١م وحتى مايو ٢٠٠٢م، بزيادة بلغت «٢١,٣٪» من العام الذى يسـبقه الذى شـهد «٣٠٤» لقطاء!! منهم «٣٤٨» ذكـراً و «٥٧» أنثى و«٢٥٣» لقيطاً حيـاً و«١٥٣» متوفين والارقام تشير أيضا إلى أن عدد بلاغات الأطفال اللقطاء بولاية الخرطوم خلال الفترة مـن يونيو ٢٠٠١م وحتى مايـو ٢٠٠٢م تمثل «٩٣٪» من إجمالى بلاغات الاطفال اللقطـاء الذين عثر عليهم فى بقية الولايات الأخرى!!»(٧٩). مع العلم أن ولايـة الخرطوم هى الأولى من حيث عدد الاطفال اللقطاء. لكن كم تبلغ نسـبة من أجهضوا سـراً؟. او من قتلوا بعد الولادة؟. هذه أرقام، وهى من ملفات أجهزة الدولة الرسـالية؛ فى وقت كان كل شئ لله بما فى ذلك المنصب والعمل والدسـتور والقانون. ولا نود أن نشـير هنا إلى نوع المضايقات التى تعرضت لها النسـاء فى الأسـواق، وفى الجامعات، وفى مواقع العمل، و حملات بائعات الشاي، وحملات النظام العام فى الطرق، وهم بمثل هذه القوانين أعادوا السودان إلى أزمنة محاكم التفتيش، وإلى عهود غابرة وهدفهم كله هو إذلال الناس، والتسلط عليهم باسم الدين والحاكمية لله مثلما كان يحكم أباطرة القرون الوسـطى فى اووربا إبان أكثر عصورها ظلاميـة. حيث كانوا يعتبـرون أن النقد الموجه إلى الأمراء يمثل انتقاصاً فى حاكمية الله وذماً لتعاليم الكنيسة.

وهذه هى ذات مبادئ الدولة الأصولية السودانية التى تريد «الإنقاذ» تأسيسها،

(٧٩) مركز الدراسات والبحوث الإحتماعية، الخرطوم، ٢٠٠٧، دراسة ميدانية.

ولذلــك عملت كل ما فى سـعها مـن أجل تثبيت دعائمهـا، وهو ما أدخل السـودان فى زقاق ضيق من أزقـة التطرف، والهوس، ودخلت جرائم كثيرة تتسـتر بسـتار الدين، بدأت بمصادرة الحزب الحاكم للنادى الكاثولوكى وتحويله إلى مقر «المؤتمر الوطني»، وحرق الكنائس، وإقصاء أصحاب الديانات السماوية والمعتقدات الأخرى من ذهنية أكثرية السـودانيين، ثم تطورت تلك الأفعال إلى أحداث عنف دموية؛ كان من أشـهرها حادثة اغتيال وجرح أكثر من خمسـين مصلياً بمسـجد من مسـاجد ضاحية الثورة بأم درمان فى فبراير ١٩٩٤، حيث ألقى القبض على متطرف اسلامى ذو أصول من المغرب العربي، واسمه محمد الخليفى فقد أطلق النيران على المصلين باعتبارهم «كفرة» فى أول ظواهر العنف الدينى المباشر فى السودان، وهو عنف ضد جماعات غسلامية، لا كعنف كانت تمارسـه الحركة الإسلامية فى الجامعات مسـتخدمةً السيخ والأطواق والأسلحة البيضاء ضد المناوئين لها.

إن هذا الوضع، هو نتيجة طبيعية لمقدمات استبقته، شملت الدعاية الكبيرة، والضجة الإعلامية وما تضخه علينا من أكاذيب وشعارات ساهمت فى عمليات غسيل مخ ممنهج، وهو يتسق مع نهج الإنقاذيين استناداً على مشروع تمكينهم، كما هو وضـع نموذجى لدولة فتحت أبوابها مشـرعةً لحملة تفكير التكفير، وقادة التطرف اللإسلامي، عبر تأسيس «المؤتمر العربى الإسلامي»، واستقبال زعماء القاعدة مثل أسـامة بن لادن، والجهاد المصري، وجماعات أخرى من «الأفغان العرب، ومن إسلاميى دول الجوار العربى والأفريقي، ولذلك نرى أن حادثة «الخليفى «تزامنـت مع ارتفاع موجات الهوس الديني، وهو هوس يصل مرحلة الانفعال الرومانسـى المرضـى بالدين، حيث ظهرت علامات كثيرة كما قلنا مثل «الترزى الإسـلامى الـذى يكتب فوق لافتة محله «وكل شيئ فصلناه تفصيلا»، وموضة «كوافير الحميراء»، وكلمة إسلامى التى تعقب كل بنـك، أو مصرف تجاري، أو حتى معاملة ربوية، أو معاملة بنكية ألقت

بآلاف من المزارعين فى السـجون؛ بسبب الإعسار بعد أن تم تمويلهم بواسطة «عقود السلم»، كما تكررت حادثة «الخليفى بمسجد الجرافة بأم درمان، وفى شـهر رمضان الكريم، وهذه المرة على يد سـودانى اسمه «عباس باقر»، فى عام ٢٠٠٠، وما بين الخليفى والباقر رأينا أحداثا منفصلة فى تواريخها بعدد من مناطق الجزيرة المسـالمة! لكنها مترابطة ارتباطاً عضوياً مع حالتى الخليفى والباقر، ومع حالة الهوس الكبيرة التى غطت على المجتمع السـوداني، كما تم اغتيـال المطرب خوجلى عثمان فى نوفمبر ١٩٩٥، مع أن هناك «غموض لم يفك، وروايات أخرى حول سـبب الاغتيال المدوي، بهجوم داخل اتحاد الفنانين، وهو هجوم لا يمكن أن يسـتغربه كل من يفكر، أو يتأمل المشهد، فهو مشـهد غابت فيه العقول تماماً، ولا تزال أثاره ممتدة إلى حين كتابة هذا الكتاب، لأنه مرتبط بمنظومة تفكير شـاملة، وبطريقة ممنهجة بغرض تغييب العقول، وتغبيش الأفكار.

ذات رمضان، أوقفت أحد سائقى «أمجاد»، وبعيد لحظات من ركوبى للسيارة جاءنى صوت تلك الفرق «الإنقاذية» تردد بعض المدائح النبوية على أنغام موسيقى «هادئة»، فطلبت من السائق باحترام أن يوقف هذا «الكاسيت»، فقال لى «ياخ دا مديح والدنيا رمضان»!، قلت له «أنا مخيّر وعلى كيفي»، وبدا الشاب حائراً من أمره، فقلت له، سـيبك من دا. شغل شريط غنا»، فنظر إلى مندهشاً، فتابعت «أنا بحدد لنفسـى الشى العايز اسمعو»، فاستجاب وأخرج كاسيت لمغني، وبعد لحظات بدأ «يتمايل» من الطرب، فابتسـمت، ولما أدرك سـر ابتسامتى «قال «يا عمك الجماعة ديل جننونا، ولا زم الواحد يعمل فيها منهم ويسـمع حاجاتهم، بس لكن إنت زول ظريف»، ولا يغيب عن ذلك اسـتغلال الدين فى السياسة، وإشـغال الناس ببعض «الفتاوى»، والقضايا «الانصرافية، ولذلك وظف النظام مجموعة من علماء السـلطان، أطلق عليهم «هيئة علماء السودان، وهى «كتيبة دفاعيـة «تمارس اللعب بالديـن من غيرما مهارة، لكن أزمـة الغيبوبة هى التى

منحتها قداســـتها، وضعف الآخرين هو الذى منحها قوةً زائفة، وسلطة خطاب تؤثر فى ملايين الضعفاء، والمغيبين، وهى كتيبة لا تنحصر مهمتها فقط فى مسألة تجميل وجه السلطة الكالح بمساحيق الدين، وإلهاء الناس بفتاوى انصرافية مثلما كان يفعل الشـــيخ صادق عبد الله عبد الماجد حول «تحريم تحصين الأطفال ضد الشلل بإعتبار أن ذلك «مؤامرة يهودية ماسونية»(٨٠)، كما كتب الرجل مقالات مطولة فى عام ٢٠٠٦ بصحيفة «أخبار اليوم»، فى ذات الخصوص، ويقول إن فتواه تســـتند على معلومات حصل عليها مـــع «أخوين تلاتة كدة»!!، دون أن يوضـــح لنا تخصصهم العلمي، أو شـــهاداتهم الأكاديمية التى تحصلوا عليها فى الصيدلـــة، أو العلوم، أو الطب، أو أن لهم مركز أبحاث علميا رفيعا» أو حتى غير رفيع، «، وتطابقت الفتوى مع فتاوى لعلماء محليين فى باكستان ونيجريا.
وقد أرســـل الر جل نداءً للسودانيين فى اليوم الثالث من أبريل ٢٠٠٦ إكمالاً لما كتبه فى عموده الصحفى «ما قلَّ ودلَّ» بجريدة أخبار اليوم، وقال الشيخ صادق فى ندائه الشهير «يا أولياء أمور الاطفال الأبرياء الذين لايملكون من أمرهم شيئاً ويا أيها الأطباء الذين بيدهم أن يعطوا مايســـمى بالتحصين يقربهم جميعاً مسافة الموت، وياوزارة «المرض وقتل الاطفال » مع سبق الاصرار والترصد، اتقوا الله فيما تفعلون فى أجيال المســـتقبل فالأمهات والاباء يســـلمون أطفالهم لاىد غير امينة فلا تفعلوا وارفضوا بإصرار ان تســـلموهم للتطعيم المسمى بالتحصين زوراً وكذبـــاً بل هو المـــرض الذى نهايته الموت، وغداً الاثنين الثالث من هذا الشـــهر سوف تبدأ وزارة الصحة الاتحادية، تناديكم بواسطة الإذاعة والتلفزيون للتحصين فى الدورة الثانية التى يكتمل بها المرض ويأخذ طريقه غلى ذرات أجساد أطفالكم باســـم التحصين ويروغون بينكم كما تروغ الثعالب لاتصدقوهم وارفضوا تسليم

---

(٨٠) صـــادق عبـــد الله عبد الماجد، الجزيرة . أغســـطس ٢٠٠٧، مقالات بصحيفة «أخبار اليوم» السودانية، ٢٠٠٦.

اطفالكم لهم أن أردتم لهم حياة طيبة ومســتقبلاً خالياً من الأمراض. ومصداقاً وحرصــاً عليهم اقرأوا وتابعوا معى اليوم وغداً هذه الحقائق التى يدين بها هؤلاء الاطبــاء والعلماء جريمة التطعيم واللقاح المســمى بالتحصين»(٨١)، وربما لذات السبب اضطرت وزارة الصحة الســودانية، والتى تترأسها الوزيرة المسيحية تابيتا بطرس شوكاي، وهى تحمل دكتوراة فى التمريض؛ اضطرت الوزارة «المسلمة»، ووزيرتها «المســيحية» إلى الاستعانة بفتوى دينية، بدلاً عن الاستناد على الحقائق العلمية، وهى ربما يبررها البعض بعقلنا «السائد» وهو يقتنع بفتوى رجال الدين، فى الطــب، والتكنولوجيــا، دون أن يهتم برأى العلمــاء!. ولذلك تجلت لنا «عبقرية الوزارة «فى اســتخدام الشــيخ المصرى يوسف القرضاوى لتوجيه نداء، ولا ندرى إن كان مدفوع الثمن، أم هو تبرعاً منه للدولة الرسالية، وكان توجيه القرضــاوى داحضاً لنداء الشــيخ الصادق، فى ســابقة «علمية فريدة»، تعكس عقلية الحكام الإنقاذيين، وطريقة إدارتهم لشــؤون النــاس، ولذلك ليس غريبا أن تصدر فتاوى «رجال الدين» لتحظر ســفر رئيس البلاد عمر البشير «خوفاً من خطر مدعى محكمة الجنايات الدولية لويس أوكامبو» لكن البشــير يسافر ويهزم الفتوى السلطانية، ولا نسمع بعد ذلك «تكفيراً» للرئيس، وهو موقف يتسق مع موقف زعيم السلفية الحربية عبد الحى يوسف حين رأى أن خبر «سقوط هجليج يجب أن نأخذه بجدية أكبر و ليس بالرقص و الغناء، وكان البشير رئيس النظام قد أكثر من الغناء بعد أن أعلن جيش الجنوب انســحابه من هجليج. لكن عبد الحى تخوف من الغشــارة صراحةً إلى ولى نعمته البشير الذى يغدق للمتطرفين والســلفيين الحربيين والإرهابيين المال والعطايا، ويفسح لهم القنوات والمنابر لبث ســمومهم بين الســودانيين»، لكن يوسف حينما ســئل عن رقص المشير البشير وجوازه اســتنكر تحديد اسم البشير فى الســؤال ولكنه أفتى بعدم جواز الرقص

(٨١) صادق، سابق.

وأن بعض العلماء يردون شهادة الراقص»، حريات» ٢٣ ابريل ٢٠١٢ . . وهى فتوى مشابهة لفتوى عزت عطية المصرى حول «إرضاع الكبير فى العمل»، حيث أصـدر الرجل فتوى أثارت الكثير من الجدل فى مصر حول إرضاع المرأة لزميلها فى العمل حتى يحل لهما الخلوة ورؤية شـعرها والعمل معها فى مكان واحد، أو مثل تلك الفتوى التى تحرم على الزوجين ممارسة الجنس بلا ثياب!.

حقاً هـى أزمنة الانحطاط التـى تريدنا تصديق روايـات «محاربة القرود مع المجاهدين فى أحراش الجنوب، أو أن من استشـهد منهم تنبعث من دمائه رائحة مسـك، وهى أكذوبة لم يفكر من أطلقها أن غابات الجنوب الكثيفة ؛ لاسـيما فى مواسـم الأمطار كثيراً ما تنبعث منها روائح عطرة تختلط برائحة المانجو، مع الأناناس، مع مهوقني، أو غيره من الروائح التى ربما يحسـبها من كان موهوماً أنها رائحة مسـك أنبعثت من دماء «شـهيد»، وهو ذات الشـهيد الذى أقاموا له أعراس الشـهداء، وليالى الزفاف إلى حور الجنان، مستغلين فى ذلك بنية الوعى التناسلي، وهنا لسنا فى مسألة دحض ذهاب هؤلاء إلى الجنان أو النار، لأن ذلك عند علام الغيوب وحده.!، و لقد كرست الإنقاذ لهذا الخطاب الذى أعادنا إلى عصـور الظلام ومحاكمات التفتيش التى اغتالـت العالم جاليلو لأنه أتى بنظرية كروية الأرض ودورانها حول نفسـها! وليس غريباً أن تنتشر تلك الشعارات فوق لوحات مضيئة، مثل تلك التى تقول «السودانيون أكثر شعب يصلى على النبي»، وهو شـعار رفعته إحدى الإذاعات الدينية، ولسنا هنا بصدد انتقاد فكرة «الصلاة على النبي» بقدر ما أريد التركيز على اسـتغلال الدين فى أى خطاب، ولو كان تجارياً، وهو أمر يجعل الناس يتمسـكون بالقشـور، ويتعاملون مع الأشياء من فوق «السطح»، و ليس غريباً أن يتحوّل كثيرون إلى «تروس» فى ماكينة الإنقاذ، أو أنـاس يلهثـون وراء «رزق اليوم باليوم»، أو طامحـين لثراء عريض فى أزمنة القطط السـمان، وتدفقات ريع النفط، لنتحول «جميعنا» إلى «استهلاكيين»، لا «منتجين»، فى كل شـيء، ؛ فى السـلع، وحتى الأفكار، ويريدون لنا أن نردد

خلفهم مثل الببغاوات «شعاراتهم الخاوية المضمون»، ونسبح بحمد الذى قهرنا، ومارس علينا الاستبداد، ونبشر بمشاريعهم التى عملت على «إذلال «الشعب، بواسطة القوانين القمعية، وأدوات تنفيذها الإرهابية، وخير مثال لذلك قانون النظام العام. أما قوانين؛ «العدالة الناجزة فيقصد منها؛ إضعاف الناس وتعذيبهم نفسياً حتى يتمكن «الإنقاذيون» من عملية إعادة إنتاجهم داخل سياق «المشروع الحضاري»، وتحويلهم إلى «مجموعة من الجوقة المنصاعة، والذليلة، وهو ما يريده سدنة «الإنقاذ « ؛ حتى ينفردون هم بالسلطة، بعد التكريس لمجتمع «شائه» تغلب عليه النزعات «الانتهازية»، و»السلبية»، وحب الذات، والخلاص الفردي.

وبالطبع فإنّ «الإنقاذ» قصدت من كل ذلك، وهو واضح فى فقه «التمكين»؛ إلى وضع كل السودانيين داخل «مسارها»، كى يكونوا تابعين، أو نسخاً مشوهة، لا تستطيع الفعل، لأنّها سلبية، ومنزوعة الإرادة، وفاقدة للعزيمة، وكم كان عبد الرحمن الكواكبى مصيباً حين كتب فى سفره «طبائع الاستبداد أنّ «الحكومة المستبدة تكون طبعاً مستبدة فى كل فروعها من المستبد الأعظم إلى الشرطي، إلى الفرّاش، إلى كنّاس الشوارع، ولا يكون كل صنف إلا من أسفل أهل طبقته أخلاقاً، لأنّ الأسافل لا يهمهم طبعاً الكرامة وحسن السمعة إنّما غاية مسعاهم أن يبرهنوا لمخدومهم بأنّهم على شاكلته، وأنصار لدولته، وشرهون لأكل السقطات من أى كانت ولو بشراً أم خنازير، آبائهم أم أعدائهم، وبهذا يأمنهم المستبد ويأمنونه فيشاركهم ويشاركونه، وهذه الفئة المستخدمة يكثر عددها ويقل حسب شدة الاستبداد وخفته، فكلما كان المستبد حريصاً على العسف كلما احتاج إلى زيادة جيش المجدين العاملين له والمحافظين عليه، ولذلك يسعى «المقهورون» إلى تصديق كل ما تبثه وسائل دعايته من «أكاذيب»، فنلاحظ أنّ البعض يخرج فى مسيرات إدانة ما يدور فى غزة، أو البوسنة، لكن لا تهُزّ شعرة من رؤوسهم أخبار مقتل الآلاف فى «دارفور»، وهم أيضا يرغون ويزبدون حين سماعهم خبر اغتصاب سيدة فى بلد بعيد، لكنّهم يتعاملون بلامبالاة عند سماع أى خبر

عن حادثة مماثلة فى أية بقعة من بقاع السـودان، دون أن يعمل الذهن، ويحفز داخله العقل النقدى للحوار مع الذات، ومع الآخر، وقبل أن ينحاز بلا وعى إلى الروايات الحكومية، وفى الغالب هى روايات بقصد «شهادة البراءة»، فالحرب فى دارفور هى «نهب مسـلح»، والحديث عن جرائم حرب هو «مؤامرة»، والحديث عن «تزوير الانتخابات» هو حديث بائسـين، «فروا مـن النزال، والحديث عن «الفسـاد»، لا يصدر سوى من «المعارضين»، ومن الذين لا يملكون المستندات، والذين يقصدون «تشويه» المشروع المثالي، وتلطيخ «الثوب النظيف»، وفى النهاية تهدف الأنظمة المستبدة إلى تحويل الشعوب إلى جماعات من اللامبالين بما يدور حولهم، وقـد تصل اللامبالاة قمتها؛ كأن يمر حادث كبير فى السـودان، مثل تقسـيم البلاد كلها مرور الكرام، ويتعامل معه الناس بلا مبالاة، فيخرجون إلى الشوارع يتحدثون ببرود شـديد، ويرددون مثل الببغاوات أحاديث العنصريين، وسادتهم الكرام، بأنّ انفصال الجنوب «خير لنا ولو كرهنا ذلك».

لقد اختـرع نظام الإنقاذ كثيراً من الوسـائل التى اسـتهدفت ترويض وَحْشِ الجماهير، بواسطة التضليل، أو التجهيل، وإشاعة ثقافة الاستسلام، بنشر الجهل والخرافات، والدجـل، من خلال ضخ كثير من المفاهيم المغلوطة، وهى مفاهيم تنتشـر فى ظل غياب المعلومة، ومناخ الحرية، واختفاء العقل النقدي، وسـيادة العقل المعياري، ذلك العقل المستسـلم، الذى لا يريد أن يرهق نفسه بتساؤلات، ولو بسـيطة، وهى ما يمكن تعريفه «بقصور العقل الجدلي» ومثلما عرفه الدكتور مصطفى حجازى هو «لب الذهنية المتخلفة، فهى جامدة قطعية، وحيدة الجانب، تتبع مبدأ السـببية الميكانيكية، عاجزة للعمل وفقـاً لمبدأ التناقض، ويلاحظ هذا القصور فى مختلف النشـاطات، وعلى مختلف الأصعدة»(٨٢) وتعتمد العقلية المتخلفة على مبدأ العزل والفصل، لأن الشيئ قائم على ذاته، لا صلة له بأشياء أخرى، وهى عقليات تجد تربةً خصبة فى ظل سيطرة الدولة على الإعلام، وممارسة التضليل، وسـيادة الهوس، ولذلك ؛ أعلنت الإنقاذ انها تسعى «لصياغة الإنسان

الســـوداني، أو المجتمع فى سياق المشــروع الحضاري، وبرامج «التمكين»، وقد اســـتخدمت كذلك آليات القمع الجسدى بالاضافة إلى القمع الفكري، وخلاصة آليات القمع الجســدى والفكرى هــو الاذلال المعنوي، والشــعور بالانحطاط، والوضاعة، فلذلك أقامت بيوت الأشــباح، واستخدمت وسائل تعذيب مذلة، من جلد وســب، وتعذيب، واغتصاب، وهو سلاح اتخذته السلطات فى حرب دارفور، والجنوب، ونقلته حتى إلى الوســط حيث حادثة اغتصاب العميد معاش محمد أحمد الريح، وما ذكره الدكتور فاروق محمد إبراهيم خلال سنوات الإنقاذ الأولى، وقضية الناشــطة صفية اســحاق التى أكدت أن ثلاثة من عناصر جهاز الأمــن الوطنى والمخابرات قاموا باغتصابها فى أحد مواقع جهاز الأمن بالخرطوم بحــرى فى فبراير ٢٠١١، وهى بالطبع ما ظهر من جبل جليد الممارســات غير الإنسانية التى يتبعها جهاز الأمن فى قمع المعارضين، وكسر شوكتهم، وهزمهم نفسياً. لكن أبرز ما تستخدمه السلطات الشمولية من آليات قمعها هو «(موجهات التحطيــم المعنوي)، وتهدف هذه الموجهات فــى نهاية المطاف إلى «التخريب أو الاحتــواء»، وتعرِّف هذه السياســة بالآتي: (تهدف إجــراءات تحطيم المعنويات الى إشــعال التناقضات والاختلافات بين القوى ذات التوجهات السلبية المعادية، والاســتفادة من هذه التناقضات، وعبر هذه الإجراءات يتم تقســيم تلك القوى وتخريب صفوفها، وعزلها، بحيث إن أنشطتها المعادية، يتم عكسها أو تقييدها أو وقفهــا بالكامل، ويمكــن توجيه إجراءات تحطيــم المعنويات ضد المجموعات والتجمعات والمنظمات، كما يمكن توجيهها نحو الأفراد. وتســتخدم كإجراءات مســتقلة نسبياً، ضمن إجراءات الحسم النهائية، فى الإجراءات العملياتية، أو فى ارتباط مع الأنواع الأخرى من أنواع إجراءات الحســم»(٨٣)، ويجب اســتخدام إجــراءات التحطيم المعنوي، تحديداً، حين تنهض دلائل على جريمة ضد الدولة،

---

(٨٢) حجازى، مرجع سابق.

أو أية جريمة أخرى، ضمن عملية متابعة عملياتية، ولكن يكون الأفضل، لأسباب سياسية، أو سياسية عملياتية، بحسب تقديرات تحقيق منفعة اجتماعية أعظم، يكون الأفضل ألا تحول هذه الإجراءات غلى نيابة الجرائم».

انهيار شامل

كما وجه الإنقاذيون ضربة قويةً للزراعة، برغم رفع شعارات «نأكل مما نزرع، ونلبس مما نصنع»، وبلغ التدمير حد وصف رئيس العصابة لمشروع الجزيرة «بأنه ظل عبئاً على الدولة منذ الستينيات، أى أنه مثل «الترلة مضروبة الإطارات «التى وصفوا بها الجنوب بعد الانفصال، وكعادتهم تناسوا دور هذا المشروع، ويكفى أن نشير هنا إلى أن عائدات السودان من الناتج الزراعى كانت تبلغ فى بعض المواسم حوالى مليار دولار فى السنة، وحينها لم يكن بالسودان نفط أو غيره من موارد ذهبت أو نضبت أو سلبت، وهو مبلغ كبير لدولة مثل السودان قبل عشرين عاماً، ويكفى أن فى عصر مشروع الجزيرة الذهبي، كانت الدولة تدعم الدواء، والعلاج، وتقدم التعليم مجاناً، ولا تثقل كاهل المواطن بالأتاوات، والضرائب، والجبايات، والرسوم بمختلف أسمائها من دمغة الجريح، إلى الزكاة، لكن ؛ ومع دخول النفط، بأمراضه فى الفترة من ١٩٩٩- ٢٠٠٢ شكل وحده نسبة ٤٢٪ من إجمالى الصادرات وتراجع عائد الصادرات الزراعية إلى نسبة ٣٢,٩٪، ومع حمى النفط ارتفعت نسبته إلى ٧٠٪، وتراجعت فى ذات الوقت نسبة الصادرات غير النفطية إلى ٥٪ فقط من جملة الصادرات، و ما بين النفرة الزراعية، والمرض النفطى يقف المزارع المسكين مغلوباً على أمره، فمرة ثورة زراعية خضراء، ومرة نفرة خضراء، أو نهضة، والمحصلة فقر مدقع واعسار. وقد أصابت مدافع التدمير الإنقاذية المكثفة قلب مشروع الجزيرة أكثر من بقية

(٨٣) الحاج وراق، وثيقة سرية لجهاز مخابرات ألمانيا الشرقية، الحاج وراق، صحيفة السوداني، ٢٨- ١١- ٢٠٠٩.

مناطق السودان الأخرى، ربما لغياب المشاريع التنموية أصلا، لكن الجزيرة شهدت مجزرة تنموية لم يشـــهدها السودان من قبل، فالمشـــروع دمر، والمزارعون هجر بعضهم الزراعة، وفضل شـــبابهم الهجرة المســـتمرة إلى دول الخليج العربى على البقـــاء فى «أرض المحنة»، بينما فاضت شـــوارع العاصمة بآلاف الشـــباب الذين يفضلون بيع الماء «البارد»، و» المســـاويك» و» الملابس» على العمل فى المشروع!، فمـــاذا يعملون؟. وماذا هم حاصدون من العمل فى الزراعة؟!. لتصاب الأرياف بالتصحر واليباب، فيما تريفت العاصمة، وصارت شعبية الطباع، ريفية الملامح، أمـــا مطالب النخب فى المركـــز، والمتمثلة فى قضايا الحقـــوق المدنية، فقد تمت مصادرتها تماماً، فشيد الإنقاذيون أسواراً، وزنازين، وبيوت أشباح، مثلما صادروا الحريات بما فيها حريـــة التعبير والكتابة والرأي، كما صُودرت الحريات الخاصة، وصار الجلـــد «عقوبةً مذلةً «وضعها القانون الجنائى لســـنة ١٩٩١، لكل ما تراه الإنقاذ جنحةً، أو جريمةً، أو «يجرح المشاعر العامة»، والتى يبدو أنها «مرهفة»، و»رقيقـــة» لدرجة أن بنطال امرأة يصيبها بالهيـــاج، والالتهاب الحاد. وخلاصة الأمر ؛ فإن «ســـفينة الإنقاذ» التى ســـارت «ولا تبالى بالرياح» قد أوصلت البلاد إلى أســـوأ عصور انحطاطها، وبلغ الفســـاد أَوْجَهُ، وظلت تؤكد تقارير الشفافية الدولية أن السودان هو من أكثر بلدان الله فساداً رغم شعارات الدين، وادعاءات أن الســـودانيين أكثر الشـــعوب تصلى «على النبي»، ورغم أنف علماء الســـوء، والسلطان، وقد تمخض من كل ذلك، انهيار كامل للخدمة المدنية، انعكس على السياســـات العامة، وتراجع الإنتاج، فتحولت الدولة السودانية، على هشاشتها، وضعهـــا البنيوى والهيكلي، والعقلى إلى دولة جبايـــة، لا دولة رعاية، ويكفى الإشـــارة إلى الانهيار فى كل القطاعات الخدميـــة، والإنتاجية، فمثلاً؛ فإن بلداً كالسودان، تجرى تحته الأنهار، وكان يمكن أن ينتج أسماك المياه العذبة وتصديرها لتعود بعملات صعبة، لكن لا تندهشـــوا أن عرفتم حجم إنتاجنا من الاســـماك، وأن مصر التى تشـــاركنا نهر النيل فى مســـاحة صغيرة، تنتج أكثر من الســـودان

١٥٠٠ مرةً، وهنا يشير الكاتب الصحفى الطاهر ساتى فى عموده إليكم، بصحيفة السوداني إلى أن مصر «تنتج من الاسماك المستزرعة (٧٥٠ الف طن سنويا). . وانتاج السودان من ذات الاسماك لايتجاوز (٤٥٠ طن سنويا). . أى لم يبلغ إنتاجنا (ألف طن) من تلك الاسماك، بيد أن مصر تقترب الى (مليون طن). . وكما تعلمون، فالنيل يجرى من هنا، وكذلك الاسماك، ومع ذلك تأمل فرق الإنتاج فى الاسماك المنتجة بواسطة الإستزراع. . تأمل الفرق، ثم تابع ما يلى لتعرف سر تدهورنا فى كل المناحي، وما الاستزراع السمكى إلا جزء من الكل المتدهور. . أولا، ما يجب تأكيده هو أن الاستزراع السمكى نوع من أنواع التنمية التى تستهدف الفقراء لتحد من فقرهم، ولتساهم فى تحسين وضعهم الاقتصادي، وهو يعنى تزويد البحيرات والخزانات والقنوات المائية بالاسماك بعد تفريخها وتوليدها بطرق علمية فى أحواض صناعية، وصائدى الاسماك وكل الناس هم الذين يستفيدون من هذا التزويد، بحيث يكون مصدر دخل للصائد وغذاء للناس. . !!»(٨٤). لكن لا غرابة إذا ما علمنا أن السُّودان، والذى يتمتع بحوالى ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة، يستورد مواد غذائية بفاتورة تقارب عائدات النفط قبل انفصال/ استقلال الجنوب، فيما يصرف نظام البشير ببذخ على القصر الجمهوري، وبند الدفاع والأمن «إن رئاسة الجمهورية تستنزف سنوياً ١١٪ من جملة المصروفات الحكومية، وبينما بلغت مخصصات جهاز الأمن فى ميزانية هذا العام (١) تريليون و(٣٠٠) مليار جنيه (قديم) (خلاف مصادر دخله الأخرى من شركاته ومال الطوارئ)، بلغت ميزانية الصحة (٥٠٠) مليار جنيه (قديم) والتعليم (٤٠٠) مليار والصناعة (١٠٠) مليار، أى ان مخصصات جهاز الأمن تفوق جملة مخصصات التعليم والصحة والصناعة !. . وكشف حسن ساتى أن الأموال المنهوبة المودعة فى ماليزيا تساوى ١٣ مليار دولار، دع عنك

---

(٨٤) الطاهر ساتي، صحيفة» السوداني» ،١٢ فبراير ٢٠١٢.

سويسرا والخليج وغيرها من الدول»(٨٥). هل هناك فشل أكبر من هذا الفشل؟، وهـــل يكفى بعـــد ذلك الخوض فى تفاصيـــل، أو أرقام عـــن المصانع المتعطلة، لنســـتورد حتى الصناعات الجلدية من الخارج، مـــع وجود أكثر من ١٣٠ مليون رأس من المواشي؟. لقد أعادت سلطة الإنقاذ، بسياساتها المريبة، وتحويل الدولة كلها إلى نظام جباية، ســـيرة التركية القديمة، وكأن القدر الســـودانى أراد أن تبدأ الدولة بحدودها الجغرافية، ومســـاحتها، ووظيفتها، بدولة «جبايات، وأتاوات، وضرائب، واستبداد، وقهر، حرص عبره المستعمرون إلى خدمة اولوياتهم، وهى اصطياد الرجال الأشـــداء من الســـود لتجنيدهم فى جيش الامبراطورية التركية، و نهـــب مـــا تذخر به الأراضى الســـودانية من ذهب، وأن تنتهـــى ذات الدولة، بحدودها ووظيفتها، بحكومة جبايات، وأتاوات، واســـتبداد فاق اســـتبداد دولة الاسى‌تعمار، وقهر ثقافى وسياسي، واجتماعي، حرص الحاكمون عبره على نهب أموال الشعب، من خلال الفســـاد، وبيع مؤسسات القطاع العام» الخصخصة»، والاســـتيلاء على ريع النفط، واســـتعباد الرجال،» اضافةً إلى اغتصاب النساء، واقامة آلة تعذيب من أضخم آلالات القمع الفاشيستي.

لقد بدأت الدولة السودانية الموحدة بالأتراك، وممارساتهم القمعية، ومنهجهم الـــذى حول دولتهم المصنوعة إلى دولة جبايات وأتاوات، لتنهى الدولة ذاتها، عند أوباش الإنقاذ بعد انفصال/ استقلال الجنوب، وسياسات القمع والأتاوات ذاتها، والجبايات، والمفارقة التاريخية هى أن نهاية الاستعمار بدأت من الأطراف عبر الثورة المهدية، التى قدمت من الغرب، وجبال النوبة، لتكون نهاية الدولة الموحـــدة، وربما نهاية الاســـتبداد كذلك، من الأطـــراف» الهامش» بانفصال/ استقلال الجنوب، والحروب فى جبال النوبة، والنيل الأزرق، ودارفور!، وهذا هو مشروع الحركة الإسلامية الحضاري، فصل ذاكرة، وتجريف عقول، ونزيف

(٨٥) حريات، الإلكترونية ١٧ يونيو ٢٠١٢.

وطن، وانهيار دولة، بتدحرجها نحو حافة الفشل بشهادة خبراء، وسودانيين، وليس هناك شاهداً أقوى من الواقع ذاته، أو «شهود العيان»!.

لقد ظل السودان لمدة ثلاثة أعوام متتالية يحتل المركز الثالث ضمن ثلاث دول هى الأكثر فشلًا فى العالم، وهى عادة حافظ عليها السودان من الأعوام ٢٠٠٧، إلى ٢٠١١. حيث صدر الثلاثاء ١٩ يونيو التقرير السنوى لمؤشرات الدول الفاشلة والذى تصدره مجلة السياسية الدولية، وجاء فيه السودان محتلاً للمركز الثالث بين الدول ضمن دول العالم الأكثر فشلاً حسب المؤشرات العلمية التى يتخذها الدليل، متفوقاً فقط على الكنغو الديمقراطية والصومال واللتين احتلتا المرتبة الثانية والأولى على التوالي. وبصدور التقرير الثامن حول الدول الفاشلة فى العالم، يصر السودان على عدم إحراز أى تقدم حيث ظل فى مرتبة الدولة الفاشلة رقم ثلاثة فى العالم على مدى السنوات الثلاث المنصرمة. حيث أحرز فى هذا العام ١٠٩,٤ ٪ من درجات مؤشرات المقياس، متدهوراً بنحو ٠,٧ من الفشل عن السنة الماضية والتى أحرز فيها المرتبة الثالثة فى مقياس الدول الفاشلة والذى يرتب الدول تنازلياً من الدول الأقل فشلاُ الى الدول الأكثر فشلاً. وشريحة القطط السمان التى تزدرد كل ما تجده، والشرائح القليلة هى التى تتمرغ لا فى تراب الميرى فحسب بل، فى تراب وطن كامل يتعرض للنهب المنظم، وهو ما تؤكده تقارير المراجع العام حول الفساد. وما يرد إلينا من حكايات موثقة حول الفساد، وكيف قفز البعض بالزانة، وصاروا فى غفلة من الزمن من أثرياء السودان، وهم أثرياء ثورة التمكين والمشروع الحضارى الأكذوبة، لكن ليس من الممكن أن تصدق مثلاً أن مدير إحدى الجامعات رفض نقل رئاسة الجامعة من منطقة الى أخرى لأن (المدام ترفض ذلك)!، ولكن لا أدرى أن كنتم تصدقون أم لا تصدقون قصة نائب مدير إحدى الجامعات وشراء ٤ غزلان و٢ من الزرافات بمبلغ مليار جنيه بالقديم طبعاً «مليون دولار أميركي» فى ذلك الوقت !. ويمكن بذلك اضافة القطط السمان مع الغزلان الثمينة التى تنطط، وتلعب وتسخر من

شعارات (ربط قيم السماوات بالأرض، والقوى الأمين، والجامعات الرسالية!، هذا نموذج من نماذج كثيرة، ولذات السبب تحولت جامعاتنا فى معظم الأحوال الى مؤسسات لتفريخ فاقد تربوي، وصارت المدارس مفارخ للجهل حيث أن نسبة ٤٠٪ من تلاميذ الأساس لا يعرفون الكتابة والقراءة، ولذات الشيئ صارت الجامعات السودانية نسياً منسياً فى تقارير ترتيب الجامعات، حيث لم تستطع جامعة واحدة أن تتبوأ مكاناً بين ٥٠٠ جامعة فى العالم!.

إننا لا نتهم «الإنقاذيين «انطلاقاً من موقفنا كمعارضين لحكومتهم، لئلا نلقى القول على عواهنه، لكن دليلنا هو تقارير المراجع العام السنوية حول الفساد، وهى تقارير يقدمها المراجع العام سنوياً، وبنفسه إلى «البرلمان» وتنقل الصحف فى اليوم التالى بعضُ من مداولات، لأن نقلها جميعها يدخل فى باب المحظورات، فى دولة تحكم على المعلومات العامة سياجاً من السرية، لكن حتى القليل الذى تنشره الصحف المدجنة هو شيئ يشيب له الولدان، وتنقل تلك الصحف أن المراجع العام يضطر فى الحصول على التقارير المالية من المؤسسات الحكومية للاستعانة بالأمن الاقتصادى والمباحث المركزية للوصول إلى (٣٤) وحدة شركة حكومية خارج نطاق المراجعة بعد أن استدعى بعضها بينما تعذر تَعَرُّف عناوين ومقرات كثير منها، إلا أن تلك الجهات التى تعين المراجع العام، تظل هى الأخرى فى برج مشيد من المراقبة، وفى حصانة كاملة تحميها من المساءلة، والملاحقة، لأنها أجهزة فوق القانون، ونقدر للمراجع تقاريره، ومحاولاته فى كشف بؤر الفساد، ومطاردتها، وملاحقتها حتى ولو بواسطة جهات هى ذاتها تظل مثار جدل حول تعاملها مع المراجع العام. لكن يمر العام تلو العام، ويقف المراجع أمام البرلمان، دون أن تتم محاكمة معتد على المال العام.!. وهى الشرائح التى لا يطولها قانون مكافحة» الثراء الحرام»، وتعريفه حسب قانون الادارة التى أنشأتها الدولة بأن «من المال العام بدون عوض أو بغبن فاحش أو بالمخالفة لأحكام القوانين أو القرارات التى تضبط سلوك العمل فى الوظيفة العامة. أو نتيجة لاستغلال سلطة

الوظيفة العامة، أو نفوذها بوجه ينحرف بها عن الأغراض المشـــروعة و المصالح العامة، أو حتى الهدية المقدرة التى لا يقبلها العرف أو الوجدان السليم أو القرض لأى موظف عام من جانب أى شخص له أى مصلحة مرتبطة بالوظيفة العامة أو ممن يتعاملون معها.» والأثرياء الجدد هم كثير وتفيض بهم الشـــوارع، وكان من المفترض حســـب ذات القانون والذى أقرته الحكومة تقديم اقرار بابراء الذمة وهو «، الذى يبين فيه المقر كل مال يملكه سواء كان نقداً أو منقولاً أو ثابتاً ويشمل ذلك كل دخل دورى أو طارئ يدخل فى ذمته، مع بيان سببه و مصدره»، ورغم ذلك ورغم أنف القانون يتهرب البعض حتى عن تقديم الحســـابات لمراجعات قانونية، وهو ما جعل المجلس الوطنى «البرلمان» يكون لجنة مؤلفة من مســـجل الشـــركات وديوان الحسبة والمظالم والأمن الاقتصادى والمباحث المركزية لملاحقة الجهات التى لم تخضع للمراجعة ولم تمتثل لاســـتدعاء البرلمان، وأنّ المباحث ســـتتولى الأمر عبر دائرة مكافحة الفساد التى ستعاود إعلان الشركات والوحدات المتغيّبة بطريقة قانونية، وقد شدد المراجع العام على أنه يستخدم سلطاته وفقاً للمادة السابعة من قانون المراجعة والمتعلقة بإقامة الدعوى، وغير شك فإنَّ غياب المساءلة والمحاسبة هو علة المال الحكومي، «المال الســـايب «، وكذلك رسخت سياسات التمكين ؛ وربما تســـندها فتاوى من جهات تحلل المال العام السائب ؛ للاستيلاء على أموال الدولـــة كغنائم، وبدا ذلك من «قرارات خصخصة الفطاع الخاص، وبيع ممتلكات الدولة إلى مســـتثمرين إسلاميين من السودان، ومن غير السودان، وهو أمر جعل كل مـــن يغتنى مـــن المال العام يفاخر بذلك علناً، ويجعله هبةً ربانية، أو كســـباً مشـــروعاً، وهو ما يدفع الآخرين إلى التنافس للتمرغ فى «الميري» طالما هو بذات الحلاوة، ومدعوم بفتاوى التحليل، أى أنه حلال وحلال!.

الزلزال وما قبله

الباب الثالث

ميكانيزمات نُخب المركز في بسط الهيمنة على بقية الثقافات في السودان

هنـــاك العديد من الوســـائل «الميكانيزمات» التى تســـنخدمها النُّخب المهيمنة بهدف فرض ســـيطرتها على مقاليد الأمور، أو فرض رؤاهم وتصوراتهم على الآخرين، وتهميش كل ما تعتبره من ثقافات أخرى بأنها لا تشبه ثقافة المركز، أو تصوراتها، وتســـتخدم النُّخب هذه الوسائل، وهى وسائل تتداخل، وتقاطع فيما بينها، وتكمل بعضها البعض، وربما فى ذات الوقت تأخذ الوسيلة الواحدة عدداً من أوجه الوســـائل الأخرى، لأن الهدف فى النهاية واحد، وإن تعددت الآليات، وتتمثل هذه الآليات فى : -

- العنف.
- الإقصاء.
- التعليم.
- الإعلام.
- إعادة الإنتاج.
- الترميز التضليلي.
- النفى والإلغاء.

العنف

هو أحد وســـائل نُخـــب المركز المســـتخدمة فى عملية بســـط هيمنة ثقافتهم «الإسلاموعربية» على الثقافات الأخرى، وتستغل هذه النُّخب السلطة المركزية

وأدواتها، ومؤسســاتها، فى عملية بطش وقهر الثقافات السُّــودانية الأخرى، ، وتعريــف العنف فى الموســوعة المعرفية «يوكوبيديا «وحســب تعريف معجم «قاموس علــم الاجتماع»، فإن العنف يظهر عندما يكــون ثمة فقدان «للوعى لــدى أفراد معينين أو فى جماعات ناقصة المجتمعية. وبهذه الصفة يمكن وصفه بالسلوك«اللاعقلاني». فى حين يرى بول فولكى فى قاموسه التربوى أن العنف هو اللجوء غير المشــروع إلى القوة، ســواء للدفاع عن حقــوق الفرد، أو عن حقــوق الغير«كما أن العنف لا يتمظهر بحدة إلا فــى وجود الفرد/ المراهق فى مجموعــة ما». أما أندرى لالاند فقد ركز علــى تحديد مفهوم العنف فى أحد جزئياته الهامة، إنــه عبارة عن«فعل، أو عن كلمة عنيفة». وهذا ما يدخل فى نطاق العنف اللَّفظي... فأول ســلوك عنيف هو الــذى يبتدئ بالكلام ثم ينتهى بالفعل. وهكــذا فتحديدات العنف تعددت واختلفت، إلا أن الجميع يقرُّ على أنه سلوك لا عقلاني، مؤذٍ، غير متسامح... العنف هو تعبير عن القوة الجسدية التــى تصدر ضــد النفس أو ضد أى شــخص آخر بصورة متعمــدة أو إرغام الفرد على إتيان هذا الفعل نتيجة لشــعوره بالألم بســبب ما تعرض له من أذى - وتشــير اســتخدامات مختلفة للمصطلح إلى تدمير الأشياء والجمادات (مثل تدمير الممتلكات). ويســتخدم العنف فى جميع أنحاء العالم كأداة للتأثير على الآخريــن، كما أنه يعتبر من الأمور التى تحظــى باهتمام القانون والثقافة حيث يسعى كلاهما إلى قمع ظاهرة العنف ومنع تفشيها. ومن الممكن أن يتخذ العنف صــورًا كثيــرة تبدو فى أى مكان على وجــه الأرض، بدايةً من مجرد الضرب بين شــخصين والذى قد يسفر عن إيذاء بدنى وانتهاءً بالحرب والإبادة الجماعية التى يموت فيها ملايين الأفراد. وجدير بالذكر أن العنف لا يقتصر على العنف البدنى فحســب. وبلد مثل السودان ظل محكوماً لقرابة الخمسين عاماً بواسطة أنظمة شــمولية، ومستبدة «نظام نوفمبر بقيادة الفريق ابراهيم عبود «١٩٥٨ إلى ١٩٦٤، والمشــير جعفر نميرى «١٩٦٩ إلى ١٩٨٥» ثم نظام الجبهة الإسلامية،

«الإنقاذ أو يونيو بقيادة المشير عمر البشير من ١٩٨٩ . » وهى جميعها أنظمة اعتمدت على الآلة العسكرية والأمنية فى تمرير أجندتها للحفاظ على السلطة من جهة، ولتحقيق مصالح نخبها السياسية، والثقافية من جهة أخرى. فنجد مثلاً أن نظام الفريق عبود فرض الأسلمة والتعريب فى بداية الستيينات من القرن العشرين فى الجنوب الأفريقى بدياناته الأفريقية، أو المسيحية، وهو قهر «معنوى وثقافي»، فيما استخدم الجيش فى حربه الشرسة ضد حركة الأنانيا الأولى فى الجنوب، ومع أن نظام النميرى أعلن هدنة أو أنه توصل إلى مساومة سياسية استمرت أكثر من عشرة أعوام، إلا أن النظام لم يستثن الجنوب من سياسة القهر الواسعة، لكن يُعد نظام «الإنقاذ» هو أكثر هذه الأنظمة قهراً، واستبداداً بعد أن اتسعت دائرة الحرب وتوسعت غرباً وشرقا، ودخل جيش الإنقاذ ومليشياته فى حرب ضروس مع قوى الهامش، وقد بلغ متوسط ضحايا الحروب الأهلية فى السودان أكثر من ثلاثة مليون، بينهم مئات الآلاف فى دارفور وجنوب كردفان و النيل الأزرق والشرق، وتمثل البقية جنوب السودان القديم. وقد تمثل هذا العنف فى «جرائم الحرب والإبادة الجماعية» جبال النوبة» وقد اتبعت حكومة السودان منذ أواخر عام ١٩٩٣ استراتيجية عسكرية سياسية جديدة، فلم يعد هناك هجوم مباشر على مواقع الجيش الشعبى «كما قل عدد المذابح الكبيرة التى كانت ترتكب، لقد حولت سياسة «التطهير العرقى «المثيرة المتبعة فى عام ١٩٩٢ إلى برنامج «معسكرات السلام» ذات الوقع الرنان، ولكن بقيت طرق أخرى لتمزيق المجتمع خلافاً لطريقة قتل كل أفراده، وما زالت الممارسة الثانية التى وظفتها الحكومة السودانية ترمى إلى نفس الهدف، أن يسير سحق الجيش الشعبى لتحرير السودان جنباً إلى جنب مع محو مجتمع النوبة، إنها الإبادة بواسطة الاستنزاف»(٨٦)، وكانت الأوامر المستديمة التى تُعطى للقوات هى أن

(٨٦) أفريكان راتيس ووتش، مصدر سابق.

يقتلوا كل كائن حي، وهذا يعنى قتل أى شخص، وأن يُدمروا المنطقة، ويُطبقوا سياسة الأرض المحروقة، وأن يُدمروا وأن يحرقوا كل شيئ فى المنطقة، حتى لا يستطيع أى شـيئ الحياة هناك، هذه هى الأوامر التى تُعطى للقوات التى تقاتل فى المنطقة»، تلك هى شهادة رئيس أمن سابق فى مكتب والى كردفان، واسمه خالد عبد الكريم صالح الحسـيني، وقد أدلى بشهادته الخطيرة لفريق «أفريكان رايتس فى العاصمة السويسرية جنيف فى ١٣ يونيو ١٩٩٥، وكان قد سبق ذلك حرق آلاف القرى، بما فى ذلك المساجد والكنائس، وعمليات ترحيل قسري، وسياسـات إحلال وإبدال، واعتقالات للمثقفين فى جبال النوبة، وحرمانها من وصول الإغاثات الإنسـانية عبر برنامج شـريان الحياة الموقع بين الأمم المتحدة وحكومـة الصادق المهدى فى عام ١٩٨٨، لكنه اسـتثنى جبال النوبة، لتعيش معاناة السـنين فى صمت شـديد، حتى تم توقيع اتفاق سويسـرا بين الخرطوم و«الحركة الشـعبية» فى عام ٢٠٠١، والـذى فتح بعض نوافذ أمل لانقاذ حياة مئات الآلاف من المدنيين، وفى بداية القرن الحادى والعشـرين، اعادت السلطة ذات منهج العنف، والمخالف لكل القوانين الدولية، والأخلاق، والإنسانية فى دارفور، إلا أن دارفور كانت تحت دائرة الضوء، وهو ما قاد إلى اتهام البشـير ووزير دفاعه، وعدد من مسـاعديه بالتورط فى هـذه الجرائم من قبل محكمة الجنايات الدولية. لقد اسـتخدمت كل الأنظمة التى تمثل نخب المركز القوات المسـلحة «الجيش «فى حروبها ضد الهامش، حتى صار الجيش السودانى واحداً من أسوأ مؤسسات الدولة، فهو لم يخض حرباً وطنية للتحرر، أو حتى للدفاع عن أراض سودانية، لكنه تورط فى نفس الوقت فى حروب أهلية وقتال عنيف، وارتكب جرائم كبيرة، إلا أن المفارقة، و من أجل تزييف الوعى نسـمع الغناء «رجال الجيش يا سـعاد حفظوا حدود البلاد، أو الحارس مالنا ودمنا. . جيشنا جيـش الهنا». وهو جيش لم يحـرس إلى الآن حدوداً للبلاد، لكنه ظل يتمتع بقدسية مثيرة للاهتمام، وربما كان الغرض من ذلك الحفاظ عليه كبقرة مقدسة،

بغرض إطـلاق يدها فى حروبـات داخلية، دون أن تتعـرض لانتقاد، أو أن تقوم بأدوار مشـبوهة فى عمليات انقلابات عسكرية، وتظل هذه المؤسسة مطية للإنقلابيين والمغامرين طوال تاريخ السودان الحديث. . وتستخدم السلطة الفاشية العنـف بطريقة اعتيادية، وتعودت على قتل الأبريـاء بدم بارد، بل لا تتوقف عند هذا الحد، وإنما تقوم بتحويل الضحايا إلى جناة، باعتبارهم «خارجين على القانـون، وقطاع طرق، وعنصريون، ومثلمـا تفعل فى قلب العاصمة خلال حملات إزالة ما يطلق عليه «السـكن العشـوائي»، وهو فى الغالب تقطنه أسر شردتها الحرب، أو الكوارث الطبيعية. أما هناك فيكون العنف أشد؛ وشخصياً أُتيحت لى فرصة الذهاب إلى دارفور فى يوليو ٢٠٠٤، وقمت بكتابة تحقيقات صحفيـة نشـرتها فى صحيفة «الحياة اللندنية» جاء فـى عدد بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠٠٤ الآتى كجزء من تحقيقات طويلة اسـتمر نشرها أربعة أيام ؛ «انفجارات القذائف التى اسـقطتها طائرات حكومية تدوى فى القرية. ودب الرعب وسط السـكان، ثم رأيت الجنجاويد يهاجمون المنازل. . . يسرقون وينهبون المواشي. وقبل أن أسـتوعب ما يحصل ضربونى حتى رحت فى غيبوبة. وبعد سـاعات صحوت فلم أرَ سـوى رماد منازل القريـة. . . كل المنازل. . . تملكنى الرعب فهربـت نحـو الوادى القريب ومـن يومها لم أرَ والدى ولا أعرف شـيئاً عن مصير بقية أفراد الأسرة». قصص عدة مشابهة يرويها عشرات الفارين من قراهم وبلداتهم. لكن اسـماعيل أحمد قرضية شهد بنفسه مجزرة ترتكبها ميليشيات الجنجاويـد، وقال: «رأيتهم يعدمون مئة شـخص بالرصـاص على مرأى من الجميع، الجيش السـوداني. . . وعلمت عن اغتصاب عشـر فتيات فى منطقة أبوقِمرة». أما يوسف عالى فيروى بكلام متقطع وشفتاه ترتجفان: «رأيت بعينى عناصر من الجنجاويد يغتصبون سـبع فتيـات فى فوراوية غرب مدينة كتم. . . لـم يفارقنى صراخهن الـى الآن. . . قتلوا عدداً من سـكان فوراوية وحرقوا منازل الجميع، وفررت مع من نجا من السـكان إلى تشـاد. بعض كان راجلاً

وبعض فوق ظهور الحمير لفترة اسبوع وطائرات الانتنوف تقصفنا حتى داخل الأراضى التشادية». سعدية إبراهيم من قرية صبرنا، تنتحب وتقول :» قتلوا زوجى وضربونى بالسياط حتى أغمى علي. . . حرقوا القرية ونهبوا المواشى وفررنا نحو تشاد والطيران يقصف حولنا». وفطنة داود تتحدث عن فقدانها بناتها الثلاث منذ شهور ولا تعلم عنهن شيئاً. عشرات الإفادات داخل دارفور وفى معسكرات اللجوء السبعة عشر فى تشاد تشير إلى حرب شاملة ضد القبائل ذات الأصول الإفريقية فى دارفور، مثل قبائل الزغاوة والفور والمساليت والداجو والتاما. والجميع يعلن رفضه العودة إلى قراه وبلداته إلا تحت حماية دولية. أكثر من مليون ونصف مليون بين نازح ولاجئ فروا وخلفهم رماد أكثر من ألف قرية محروقة فى شمال دافور وغربها وجنوبها. الأرض خالية والقرى خالية والسلطة المركزية غائبة والمتمردون فشلوا فى إقامة إدارة مدنية. ومنظمات الإغاثة لا تدخل المنطقة لانفلات الأمن رغم وجود اتفاق لوقف النار، لكن القتال مستمر. . . والرعب مستمر والرعب الأكبر من الجنجاويد وهى مليشيات ذات أصل عربى من قبائل سودانية صغيرة ووافدة من تشاد والكاميرون وأفريقيا الوسطى وليبيا وموريتانيا تمتطى الجياد وتحمل بنادق «جيم ٣»، فيقابلهم المتمردون بسيارات الـ«تويوتا» المدرعة بالدوشكا والـ«آر بى جي» والأسلحة الخفيفة، ليتقاتلوا فوق الرمال المتحركة»(٨٧).

ربما يظن البعض أن الأزمة فى دارفور هى أزمة خاصة بتلك الرقعة الجغرافية على الخارطة السودانية، وأن العنف المنظم من قبل السلطة فى المركز، هو عنف منفصل، أو أنه تم عفوياً؛ هكذا، وهو دون شك مربوط بسياسات العنف الرسمية فى الجنوب، وسياسات التطهير العرقى فى جبال النوبة، هو عنف ممنهج، يهدف إلى إبادة مجموعات سكانية بعينها، أو تطهيرها، وربما تصل المرحلة سياسات

(٨٧) فايز السليك، «الحياة» اللندنية، ٢٦ يوليو ٢٠٠٤.

«إحلال وإبدال بغرض تغيير الخارطة الديموغرافية، وتستخدم السلطة فى ذلك الجيش، والميشيات، والقبائل، بغرض استمرار إثارة الفتنة القبلية، كما تستخدم السلطة فى ذلك سلاح الاغتصاب للإذلال، وكسر لشوكة القبائل المغضوب عليها.

وقد نشرت منظمة العفو الدولية فى أحد تقاريرها الشهيرة تقول «منظمة العفو الدولية، السودان – دارفور، الاغتصاب سلاحاً فى الحرب، ١٩ تموز» يوليو» ٢٠٠٤. فى مايو/أيار ٢٠٠٤ عاد مندوبو منظمة العفو الدولية إلى تشاد للحصول على مزيد من المعلومات حول العنف المرتكب ضد النساء فى دارفور. وفى تشاد، زارت منظمة العفو الدولية ثلاثة من مخيمات اللاجئين التى أقامتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وهى : قوز أمر وكننتو وميلي، حيث حصلت على ما يفوق المائة شهادة شخصية من اللاجئين. وفى هذه المخيمات، يبدو أن النساء يشكلن أغلبية السكان اللاجئين الراشدين. وقد تمكنت المنظمة من معرفة اسماء ٢٥٠ امرأة تعرضن للاغتصاب فى إطار النزاع الدائر فى دارفور، ومن جمع معلومات تتعلق بما يُقدَّر بـ ٢٥٠ حالة اغتصاب أخرى. وقد استُقيت هذه المعلومات من شهادات أفراد لا يمثلون إلا جزءاً بسيطاً من أولئك الذين هُجروا جراء النزاع. والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان التى طالت النساء والفتيات تحديداً هى : عمليات الخطف والعبودية الجنسية والتعذيب والتهجير القسري. كذلك تتناول منظمة العفو الدولية فى هذه الوثيقة العواقب المترتبة على العنف ضد المرأة، مثل وصمة العار الاجتماعية والعواقب المترتبة على حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وتدمير البنية الاجتماعية لمجتمعاتهن. والشهادات التى جمعت أظهرت بشكل واضح أن أغلبية النساء اللواتى اغتصبن، بقين، لعدة أسباب، فى دارفور أو عند الحدود السودانية – التشادية، ولم يصلن إلى مخيمات اللاجئين التى تديرها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فى تشاد إلا عدد قليل منهن نسبياً. وهناك، إضافة إلى ذلك تردد كبير فى صفوف النساء فى التحدث علناً عن العنف الجنسي. ولذا لا يشكل هذا التقرير إلا جزءاً بسيطاً من حقيقة العنف ضد

النساء فى إطار الأزمة الراهنة فى درافور. بيد أن الشهادات التى جُمعت، مقرونة بأنباء العنف الجنسى التى جمعتها الأمم المتحدة والصحفيون المستقلون والمنظمات غير الحكومية فى دارفور، تشير دون أدنى شك إلى أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسى فى دارفور واسع الانتشار. ويشكل الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسى فى دارفور انتهاكات جسيمة للقانون الدولى لحقوق الإنسان والقانون الإنسانى الدولي، بما فى ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. كما شمل هذا العنف حروبات الجنوب القديم، وما شهدته من تهجير قسرى لملايين السكان، وقتل للأبرياء وحرق للقرى وقتل خارج القانون، حيث لا صوت يعلو فوق صوت المعركة. ، وقد تمت الحرب فى نسختها الأخيرة، قبل اتفاق السلام الشامل تحت شعار «الجهاد والحرب الدينية»، والتى شهدت انتهاكات بشعة لحقوق الإنسان. وهناك العنف اللفظي، وهو من أسوأ أنواع العنف المعنوي، بغرض الحط من مكان البشر، وتحقيرهم، وتصويرهم بأنهم «أقل شأناً» وهى آلية مستخدمة فى حياتنا العامة، وفى تعاملنا مع بعضنا البعض، ويقول الدكتور منصور خالد ' العنف اللفظى الكامن فى التعبيرات النابية المستهلكة التى نستخدم أمر لايحس بمرارته ضحاياه فحسب، بل يفترض أن يثير أى شخص متحضّر أو أى نظام مستنير. فبالرغم من أن ظاهرة الفرز العرقى لم تختف من الوجود فى أمريكا على مستوى بعض الممارسات الخاصة ' الا أن القانون والنظام العام وموجهى الرأى العام لم يتركوا مجالاً لسد الذرائع أمام تلك الظاهرة إلا وطرقوه. كما أن الرأى العام المستنير يطالب القيادات السياسية والفكرية والتوجيهية بما لا يطالب به عامة الناس. فعلى سبيل المثال ' اقصى الرئيس نكسون وزير الزراعة فى حكومته (ايرل بير) لأنه استخدم كلمه عبد (nigger) فى حديث خارج النص أملاه على أحد الصحفيين 'إلا أن الحس الوطنى لذلك الصحفى حمله على أن يجعل من تلك الإشارة العابرة قضية عامة، ومنذ بضع أشهر أصدر قاضى التحقيق البريطانى وليام ماكفير سون تقريرا دامغاً ضد تحيز البوليس البريطانى فى قضية

الفتى الأسود ستيفين لوريانس الذى لقى مصرعه على يد فتية عنصريين من البيض دون أن يثير ذلك ثائرة البوليس. مايعنينا فى تقرير ماكفرسون هو توصيته بتحريم استخدام تعبيرات الزراية (slurs) ذات الطابع العنصري»(٨٨)، وللأسف الشديد؛ إن العنصرية السودانية واضحة وضوح الشمس فى رابعة النهار، فهى تتبدى فى سلوكنا، وأمثالنا، والأمثال عند البعض هى «مستخلص الحكمة، لكن أى حكمة تلك التى تقوم على التحقير؟. وهو تحقير يعطى شرعية الإقصاء، والإبادة»، ويشير خالد إلى أنه «بجانب الزراية الاجتماعيه نمت ثقافة تحقيرية لها ثوابتها ومسلّماتها كما لها أمثالها السائرة ونعوتها التهييجية التى تؤكد دونية الآخر وتكرس مفهوم عدم نفعه إلا لما افترض أنه خُلق من أجله. هذه الامثال المستهلكة والثوابت المزعومه تعكس عنفا رمزيا مستمراً وعدواناً لفظياً دائماً على الآخر قلَّ أن نتفكر فى دلالاتهما : عبد ،فرخ، فيه عرق، سجم الحلة الدليله عبد ، غبينة العربية يفشوها فى السرية ، العبد كلما زاد عمره قلَّت قيمته). وهذه التعبيرات نستحى من تردادها علانية ، ولا تدور الا فى داخل مجتمعاتنا الشمالية المغلقة ، وفى هذا من النفاق والمراء ما لايشرف أحداً. الشعوب التى ذاق بعض أهلها مرارة الاسترقاق كانت أكثر منا وعياً وإحساساً عندما تناولت ظاهرة العنف اللفظى هذه»(٨٩).

إن العنف بكل أنواعه، البدني، والنفسي، والجنسي، والمعنوى ظل وسيلةً من وسائل نظام الإنقاذ المهمة فى عملية قمع الخصوم، وقهرهم، وهو قهر منظم، وممنهج، يعبر عن سياسات النخب الحاكمة ومنطلقاتها الإسلاموعروبوية. وهنا تجدر الإشارة الى أن الفرق كبير بين الإسلاموعروبوية كأيدولوجيا، وبين

(٨٨) د. منصور خالد، جنوب السودان في المخيلة العربية: الصورة الزائفة والقمع التاريخي) ، الطبعة الثانية، القاهرة دار مدارك، ٢٠٠٩، ص ٤٣٠.

(٨٩) منصور خالد، نفس المرجع، ص ٤٢٧.

الثقافة العربية كقيم وأنماط سلوك وعادات وتقاليد، والعروبة كمشروع هوية. وبين الإسلام كدين وممارسة شعبية وطقوس وروحانيات، وبين الإسلام السياسى كنظام للحكم يقوم على آيدولوجيا تخاطب المشاعر وتدغدغ عواطف المسلمين. وعند الايديولوجيين الإسلام عربى وبلسان عربى، فكل مسلم هو بالضرورة أقرب الى العروبة. ومن جانبى أرى أن الثقافة العربية هى واحدة من مكونات الثقافات السودانية ومن العسف القفز فوق هذا الواقع. كما أنه من حق اى فرد أو جماعة ان تختار الهوية التى تروق لها، والإسلام هو دين الأغلبية فى السودان، وليس من المنطق إنكار هذا الأمر. والإثنان - العروبة والإسلام يلبيان طموحات الكثيرين، ويحققان أشواق فئات من الشعب السودانى. إلا أن الأزمة تكمن فى الرؤية الأحادية لنُخب حقل الثقافة العربية والإسلامية بمحاولة إلغاء الآخر والاعتراف بوجوده كيانا مستقلا لا رابط يربطه بالعروبة، ولا وجدان يشده نحوها، ولا حنين يجرفه صوب ماضى العرب ودولة الأندلس والفردوس المفقود لأن خياله لم يتلوَّن بصور فرسان العرب، وأيام مجد العباسيين قبل انتصار سلالة العباس التى تلوثت بجينات الموالى والفرس. هى أزمة الايدولوجيين الذين تغطى عيونهم الغشاوة فيسعون وهم فى غيهم ماضون إلى أزمنة ثقافية راكدة، ويريدون أسر الجميع معهم فى ذات الأزمنة، و استخدمت النُّخَب الحاكمة فى المركز سلاح العنف ضد المجموعات المثقفة من جهة، وضد المعارضين السياسيين من جهة أخرى، إلا أن نظام الإنقاذ أسس للعنف، وجعله ممنهجاً منذ سياسات التمكين الأولى، ورؤية الدكتور حسن الترابى لبسط هيمنة المشروع الحضاري، وبسطه بالقوة، ونشره فى كل السودان، وقد طاول العنف بشكل أكثر النساء، فشرعت السلطة المستبدة تشريعات مثل قانون النظام العام، وهو صمم خصيصاً لكسر الهيبة، والإذلال، والتطويع، فتجلد المرأة بسبب الزي، فتتحول هي، الضحية، إلى «عار»، ومجرمة، و»وصمة» فى نظر المجتمع، وهو يجلدها بسياط الإهانة، والانكسار، والحصار الاجتماعي، فتُكسر هي، لكنها لا تنكسر وحدها، بل

تنكسر معها كل أسرتها، فيشعر الجميع بالعزلة، والفضيحة، والخيبة، لينفرد النظام بالحكم، وفرض مشاريعه الثقافية، والاجتماعية. ولم يستثن العنف الإنقاذى طوائف دينية مثل المسيحيين، بما فى ذلك «الأقباط» رغم أن لونهم يتفوق على لون النُخب الحاكمة فى بياضه، واقتراب جيناتهم الوراثية من العروبة.

لقد استخدمت السلطة أدواتها الباطشة، وأدواتها من عناصر السلفية الحربية فى حرق الكنائس ««مثل كنيسة الجريف شرق» فى أبريل ٢٠١٢، وانتزاع النادى الكاثوليكى وتحويله إلى رئاسة «المؤتمر الوطني» الحاكم منذ تسعينيات القرن الماضي، كما نظمت خلايا من جماعات متطرفة، تعرف باسم السلفية الحربية، وظلت تستغلها فى صراعاتها ضد المعارضين بإصدار فتاوى دينية بالتكفير، واستخدام العنف اللفظى ضدها، لتخويفها، وابتزازها.

الإقصاء

الإقصاء يعنى الإبعاد، وفى المفهوم الثقافى يعنى إزاحة مجموعات ثقافية بعينها من الفضاء العام مع سبق إصرار وترصد، بل هى عملية إبعاد ممنهج عن دائرة التأثير بهدف الهيمنة، والغاء وجود الآخر، وقد ظلت النُّخب السُّودانية فى المركز تمارس الإقصاء المتعمد لمجموعة الثقافات الأفريقية، أو غير العربية، من السلطة، والثروة، ويورد «الكتاب الأسود»(٩٠)، اختلال معادلة السلطة فى السودان، وهو كتاب مجهول المؤلف، مع أن الشبهات تحوم حول : حركة العدل والمساواة»، و قيادات في» المؤتمر الشعبي» منحدرة من غرب السودان، ويشير الكتاب إلى أن الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٦٤ بلغت جملة المناصب الدستورية ٣٧ منصباً وزعت على التالى.

---

(٩٠) الكتاب الأسود، مؤلف ، أثار كثيرا من الجدل عند صدوره ، وتحوم الشكوك حول علاقة « العدل والمساواة» و» المؤتمر الشعبي بزعامة الترابي ، بالوقوف وراء الكتاب.

الرقم	اسم الإقليم	نصيب الإقليم من المناصب الدستورية	نسبة التمثيل المئوية
١	الإقليم الشرقي	١ واحد	١,٤٪
٢	الإقليم الشمالي	٥٨ ثمانية وخمسون منصبا	٧٩,٥٪
٣	الإقليم الأوسط	٢ فقط منصبان دستوريان	٢,٨٪
٤	الإقليم الجنوبي	١٢ فقط اثنا عشر منصبا دستوريا	١٦,٤٪
٥	الإقليم الغربي	صفر (لم ينجح أحد)	صفر٪

وفى فتـــرة الديمقراطية الثانية من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٦٩ كانت النســـب موزعة على حسب الجدول التالى من جملة ٨١ منصباً دستورياً.

ب - فترة الديمقراطية الأولي:- ١٩٦٤ - ١٩٦٩م

توزع التمثيل فيها على النحو التالي:

الرقم	اسم الإقليم	نصيب الإقليم من المناصب الدستورية	نسبة التمثيل المئوية
١	الإقليم الشرقي	٢ (منصبان فقط)	٢,٠٥٪
٢	الإقليم الشمالي	٥٥ (خمس وخمسون منصبا)	٦٧,٩٪
٣	الإقليم الأوسط	٥ (خمسة مناصب)	٦,٢٪
٤	الإقليم الجنوبي	١٤ (أربعة عشر منصبا)	١٧,٣٪
٥	الإقليم الغربي	٥ (خمسة مناصب)	٦ز٢٪

وفـــى عهد الرئيس جعفـــر محمد نميرى بلغت جملـــة المناصب ١١٥ منصباً دستورياً وكان نصيب دارفور منها اربعة مناصب و شرق السودان اربعة مناصب، والاقليم الأوســـط ١٩ منصبـــاً، والجنوب ٩ مناصـــب. و ارتفعت فى العهد الديمقراطى الثالث نسبة تمثيل غرب السودان إلى ٢٢،٤٪، فيما بقى الشرق فى نسبته القديمة، وهى نسبة ٢،٥٪ ومبرر رفع نسبة غرب السودان فى السلطة هو أن حزب الأمة الذى يتزعمه الســـيد الصادق المهدي، كان هو صاحب الأكثرية البرلمانية وتبلغ نسبة ممثلى دارفور من النواب حزب الأمة حوالى ٣٠٪.

ومع مجيئ الإنقاذ إلى السطة عبر انقلابها العسكرى قللت نسبة أبناء غرب الســـودان فى مجلس قيادة ثورة الإنقاذ إلى نســـبة ٢٠ ٪. الا أن ذات النسبة تراجعت الى ١٣،٨٪ من جملة ٢٠٢ منصباً، بينما بلغت نسبة تمثيل الإقليم الشـــمالى فى الحكم نســـبة٥٩,٤٪، ، (وهذه النسبة السكانية الضئيلة فى داخلهـــا مجموعات اثنيـــة تعانى من التهميش مثـــل المناصير والمحس، أولهم يمثل المهمشـــين من العناصر العربية والآخر يمثل المهمشين من العناصر النوبية وبهيمنة ثلاث مجموعات اثنية فقط فى إطار الإقليم الشـــمالى هم الشـــايقية والجعليون والدناقلة).

ومع اســـتمرار سياسات الإنقاذ الشمولية، والإقصائية، انتهجت نُخب المركز سياســـة الإقصاء كذلك فى الخدمة المدنية، وبين قيادات الجيش، والشـــرطة، والأمن، بل أن السلطة الحالية كونت قوات للنُّخب، وقوات خاصة أطلق عليها المعارضون لفظ «الأحجار الكريمة» فى إشـــارة إلى المناطق المنحدرين منها، فى ولاية النيل مثل حجر العســـل، وحجر الطير، وفى ذات الوقت ترمز التســـمية إلى حالة الرخاء والدعة التى يتمتع بها أفراد وضباط هذه القوات، وما يلاقونه من رعاية واهتمام من قبل الحكومة.

كما يتجلى الإقصاء فى اســـتبعاد العناصـــر ذات الأصل الأفريقى الواضح، مـــن وظائف التلفزيون والقنوات الفضائيـــة الأخرى، ويتجلى ذلك فى حرص

المذيعات على بياض البشـــرة، والتشـــبه بالنجمات العربيات فى الشكل، وربما حتى فى اللَّفظ، ومخارج الحروف.

لقـــد اتبعت الإنقاذ سياســـةً ممنهجة، لإقصاء الآخريـــن من المعارضين من كل مؤسســـات الدولة، إلا أن عملية الإقصاء ذاتها ركزت أكثر تجاه شـــعوب الهامـــش، فأبعدتهم من صنع القرار، ومن دواوين الحكومة، وهى سياســـة تقصد قهر الآخرين، وإذلالهم، وإفقارهم، ويعتبر الدكتور أبكر آدم اسماعيل فـــى أطروحته جدلية الهامش والمركز أن «. الوضعيـــة التاريخية للدولة التى تجمع فيها كيانات(ما قبل برجوازية = ما قبل راسمالية) متنوعة ثقافياً ومتمايزة عرقيـــاً ومختلفة دينيـــاً ومتفاوتة تاريخياً، فى شـــكل الدولة الحديثة. وتقول الفرضيـــة إنه غالباً ما تقوم بعض هذه الكيانات بالســـيطرة على جهاز الدولة وتســـتثمره إقصائياً على مستويات عديدة، وتتحول المحددات الثقافية من لغة وآداب وفنـــون وعادات وتقاليد وتراتبيات اجتماعية إلى أســـلحة آيدولوجية، ويتمفصل العرق واللون مع الطبقة وتقســـيم العمل، والدينى مع السياســـى، والمذهبـــى واللغوى مع الاجتماعى وتكـــون النتيجة وضعية تاريخية مأزومة، الصراع فيها صراع شامل، صراع هويات ضد هويات، صراع كل ضد كل، صراع ثوابت ومتغيرات عند كيان اجتماعى ما ضد ثوابت ومتغيرات عند كيان آخر»(٩١).

لقد اختطفت الحركة الإســـلامية الدولة السودانية، وجهازها المدنى والسياسى والأمنى والعســـكري، وصارت الوظائف تقسم حسب الولاء فى سياق مشروع التمكـــين، ثم اختطف المؤتمر الوطنى المشـــروع، لتختطفـــه بعد ذلك جماعات ثقافية، ونخـــب لا تتورع فى إقصاء الآخرين، وتحويل الوزارات ومؤسســـات الدولة إلى محميات قبلية، واقطاعيات حصرية على مجموعات بعينها.

(٩١) أبكر آدم اسماعيل. ورقة جدلية المركز والهامش واشكال الهوية فى السودان.

التعليم

أذكــر أنه فى فبراير ٢٠٠٧ كنت أقف وجهــاً لوجه مع رئيس حكومة السودان الجنوبى الفريق سلفاكير ميارديت، وكان وقتها يشغل منصب النائب الأول للســودان الموحد، ورئيس الحركة الشــعبية الموحدة، وكان ذلك بعد انتهاء الجلســة الافتتاحية لأول اجتماع لمجلــس التحرير الوطنى فى مدينة ياي، وكان ســلفاكير يصرح لقناة الجزيرة باللغــة العربية بعد أن طلب منه مراســلها أن يتحدث معه بالعربى لأنه لم يستوعب حديثه باللغة الإنجليزية داخــل القاعة، وبعد أن أكمل الرجل تصريحه قلت له «ياريس أهو بتتكلم عربــى كويس» فرد مازحاً «نتكلم كيف وانتو كمان علمتونا الجمل ســفينة الصحراء» وهنا لا فى جمل، ولا فى صحراء». فضحكت على المزحة التى حملت الكثير من الرســائل، وبمناســبة الجمل / أشير هنا إلى طرفة ذات علاقــة بالجمل، وتنوع الثقافات، فقد قتل بعض جنود الجيش الشــعبى فى شــرق الســودان جملاً لأحد رجال الهدندوة، فجاء الرجل واشتكى للقائد هناك، وطالب بالتعويض ودفع الثمن، فاستدعى القائد الوحدة التى اطلقت النار على الجمل، وســألهم عن الســبب؟ فردوا بعفوية «دا جراف «زراف» بتاع صحراء، هو جراف ما عندو سيد». وفعلاً كانوا يظنون أن الجمل زرافاً لأنهم من المنطقة الإســتوائية التى يستحيل عبور سفينة صحراء لأشجارها. وهى قصة توضح الفارق الثقافي، إلا أن واضعى السياســات التعليمية منذ الاســتعمار البريطاني، ومعهد بخت الرضاء، لم يســألوا أنفسهم سؤال التنوع، أو كيف يعبــر التعليم عنا كلنا/ نحن والآخرين، أنا وهو، وكيف يتم وضع مناهج تعبر عن مثيانق، وأوهاج، واساقة، وكوكو.

ومعظم مناهج التعليم فى السودان ؛ لاسيما فى المراحل المتوسطة والثانوية، وحتى الابتدائية، حســب تجاربنا الشخصية، ودراستنا نلاحظ الإهتمام بالمكوِّن العربــي، دون اهتمــام بمكونات الأخرى فــى بلد متعدد الثقافــات والأعراق

والديانات، ففى مادة التاريخ نبدأ دراســة التاريخ بأجدادنا القدماء واكتشــاف النــار والأدوات الحجرية، لكنا نقفز فجأة نحو دخول العرب الإســلام، وإلى تاريخ وجغرافيا الوطن العربي، والســلطنة العثمانية، لكن لا ندرس شــيئاً عن تاريــخ أفريقيا إلا فى الصف الثانى الثانوي، ولا نعرف عن جغرافيا أفريقيا إلا فى دراســتنا لجغرافيا العالم فى الصف الســادس الإبتدائي، وربما يكون التركيز على قمح سيبيريا، أكثر من التركيز على اليورانيوم فى سيراليون، أو حروبات وسط أفريقيا والبحيرات.

وأذكر أننى كنت فى أحد مواقع المعارضة السودانية فى عام ١٩٩٧ أقوم بتقديم محاضرة فى التعبئة السياســية، فاجأنى أحد أبناء المساليت من الذين لم يتلقوا تعليماً تجاوز المرحلة المتوســطة؛ بقوله» سمعنا عن الثورة المهدية، وعن مقاومة كثير من الســودانيين للاســتعمار، لكن هل هناك أى ذكر لتاريخ المساليت؟.» ألقمنى الشــاب حجراً، فطوال دراستي، وبكل مراحلها، وحتى مرحلة الدبلوم العالي، تمهيدى ماجســتير؛ فى جامعة الخرطوم، لم أقرأ فى المناهج الرســمية شــيئاً عن سلطنة المساليت، ولا عن الســلطان بحر الدين، أو تاج الدين، ولا عن معارك «دروتي» وأن المساليت هو أول من نال حق تقرير المصير حين حاربوا الفرنسيين فى القرن التاسع عشر، ولم تتضمن أناشيد وقصائد المدارس بطولات هؤلاء الســلاطين، وهم من قال عنهم الفيتــوري، وربما حن الدم إلى أصله، بقوله : -

ترجل تاج الدين

جبل يترجل مزهواً من فوق جبل
وترجل بحر الدين
وحواليه عشرة آلاف رجل
سجدوا فوق رمال ((دروتى)) لله معه
و أطلّت كل عيون الطير المندفعة

فى هجرتها من أقصى الغرب لتاج الدين
فعلى أفق الوادى الغائم
تتمدد رؤوس وعمائم
وبيارق يشبهن حمائم
. . . ثم ارتجفت أفواج الطير
وراء السحب المرتفعة

-٣-

- يا تاج الدين
الأعداء أمامك. . فارجع
لهب. . و قذائف حمر. .
و خوذات تلمع
و الحربة مهما طالت
لن تهزم مدفع
لن تهزمهم يا تاج الدين
بسلاح كزمانك مسكين
و كعاصفة سوداء تلفت تاج الدين
فى سخط الجبارين تلفت تاج الدين
و أطل على وجه القائل
و كانت شفتاه رعودا و زلازل
و كانت كلمات السلطان
سلاسل
- يا ويلك لو لم تك ضيفى يا عبدالله
ما اقبح ما حركت به شفتيك

ما أبشع ما منيت به عينيك
عار ما قلت. .
و عار أن نستمع اليك
فاثن زمام جوادك
و خذ الدرب الآخر
يا بحر الدين اعده للدرب الآخر

نعم لكنا قرأنا عن بطولات عنترة بن شـــداد، واشعار البحتري، وأبى فراس الحمداني، وأعجبنا المتنبي، حتى ولو فى ســـياق عنصرى «لا تشـــترِ العبد إلا والعصـــا معه. . . . » وهذا ليس تقليلاً من شـــعر المتنبي، أو دعوة منى لمحاربة أدبـــه، لكنى أقول ذلك والحزن يعتصر القلـــب، أننا لا نميز بين ما يفيدنا، وما يضرنا. ولا بين من يهجينا عنصريةً، أو من يطربنا شعراً رقيقاً.

كما خلت مناهجنا التعليمية، من معرفة دور الزاندى فى المقاومة ضد المستعمر الإنجليـــزي، فى عام ١٩٠١ ولا مواجهات الإنجليز مع مقاتلى قبيلة الدينكا فى عـــام ١٩٢٢ لأن مناهجنا التعليمية قائمة على التحيز العرقي، وعلى الإقصاء، ويكفى أنها مناهج لا تعرفنا عن الملك العظيم بعانخى سوى أنه مغرم بالخيول، ولذلك غزا مصر، وأسس أسرة من أسرها المالكة هناك، كى يحمى خيول مصر من ظلم أهلها!.

وأسســـت المناهج التعليمية فى السودان لعملية الإقصاء ؛باعتماد العربية لغة تدريس أساســـية فى بلـــد متعدد اللغات، لا «الرطانات «كما يســـميها البعض «تعالياً»، وقد دجنت المعلمين، والتلامذة، واســـتخدمت أساليب عقابية مخيفة مثل الجلد» ليكم اللحم، ولينا العظم»، وهى عقوبة تطبق حتى على من يقبض متلبساً فى اليوم التالي، وبيده «المفتاح» فى مدارس الهامش، وهو مفتاح يتنقل مـــن يد إلى أخـــرى، ويقصد بذلك أن كل من «يرطن» أى يتحدث بلغته الأم؛

زغاوةً أو بداويت، يسلم المفتاح، فيجتهد من بيده المفتاح فى تسليمه إلى آخر، وربما يستخدم كل الوسائل «المشروعة، وغير المشروعة» لكى لا يوجد المفتاح فى يده صبيحة اليوم التالي، لكى لا يضحك عليه الزملاء، والأساتذة، ويشعرونه بالنقص لأنه لا يتكلم «العربية»، وكى يتقى جلد مدير المدرسة من ناحية أخرى، إلا أن الأولى أمرَّ وقعاً على نفس صبي، أو صبية، لإشعاره بالدونية، واصابته بعقدة النقص، لأنه لا يتحدث لغة الصفوة، أو يلحن فيها، ويتكلمها بلكنة نوبية، أو بيجاوية، أو فيها من «عربى جوبا».

إنَّ كل ذلك يتم بطريقة ممنهجة، وعلى حساب كرامة كثيرين، ودون إعتبار للبيئة النفسية والثقافية للتلميذ، من أجل أن تكون اللَّغة العربية هى اللُّغة الرئيسة، واللُّغة صاحبة الامتياز، والسطوة، والحظوة، ولكى يشعر المتحدثون بلغات أخر بالدونية، وهو أمرُ وصل ذروته فى عهد «الإنقاذ» حيث أعلنت «التعريب فى الجامعات بعد إعلان ثورة التعليم العالى فى بداية تسعينيات القرن العشرين، والهدف من ذلك هو إعادة إنتاج كل السودان داخل منظومة «المشروع الحضاري» كهدف أيديولوجي، ولتحطيم القوى الديمقراطية حسب اعتقاد مشرعى مشروع «التمكين»، فقد كان النظام يركز فى بداية فورته على ثلاث مؤسسات، وهى القوات النظامية، والخدمة المدنية بواسطة الأسلمة، وإقصاء كل الخارجين عن تيار الحركة الإسلامية، وما يطنونه «قطع الحبل السرى للديمقراطيين؛ بتعريب الجامعات، وتهميش اللُّغة الإنجليزية، وبالتالى وقف الانفتاح على الغرب، والتأسيس لقطيعة معرفية مع كافة مدخلات الغرب، ومنتجاته الفكرية، والعلمية».

كما أن «الإنقاذ» قصدت الغاء اللُّغات الأخرى، حتى لا يرتبط المهمشون بثقافاتهم، وكياناتهم لدرجة أن السلطات السودانية كانت قد استدعت منظمة «الإنقاذ الأمريكية فى أكتوبر ٢٠٠٤، على خلفية خبر صحفى نشرته أنا بصحيفة «الحياة» اللندنية»، يحدث عن تبنى التعليم بلغة الأم فى شرق السودان، ويقول

الخبـــر، وهو بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٠٤ «اعتمدت المعارضة المســلحة فى شــرق الســودان لغة «البداويت» التى يتحدث بها أكثر من مليونى شخص لغة للتعليم فى «المناطق المحررة» التى تســيطر عليها قواتها، فى خطوة تُدخِل الصراع بين «المناطق المهمشــة» والخرطوم مرحلة جديدة تفتح الباب أمام القوميات الأخرى للمطالبة بإحيــاء لغاتها ومقاومة اللغة العربية فى الســودان. وأطلقت منظمة «اللجنة الدولية للإنقاذ» الأميركية، فى احتفال رســمى مساء أول من أمس فى أسمرا، مشروع كتابة لغة «البداويت» التى يعود تاريخ ظهورها الى أربعة آلاف ســنة، بإصدار خمسة كتب بهذه اللغة وإعلان بدء تعليمها فى ١٩ مدرسة فى شرق السودان ابتداء من الشهر المقبل. ويتحدث لغة «البداويت» التى لم تكتب رسمياً نحو ٢,٥ مليون نسمة من قبائل البجا فى شرق السودان وغرب اريتريا وجنــوب مصر. ومن أبرز قبائل البجا الهدندوة والحلنقة والأمرأر والبشــاريين والأشــراف. كانت مجموعة من الأكاديميين والدارســين والمعلمين واللغويين عملت طوال عامين على جمع تــراث البجا الأدبى واختيار عدد من القصص والأشــعار وكتابتهــا بالحروف اللاتينية. وجرت محاولة ســابقة قامت بها فى القاهرة مجموعة من الســودانيين لكتابة هذه اللغة بالأحرف العربية. وأصدرت المنظمة الأميركية بياناً ذكرت فيه أن «أســمرا تشهد صناعة التاريخ». واعتبرت المشروع المثير للجدل «تلبية لحاجة الناس وحقوقهم فى تلقى تعليمهم الأساسى بلغة الأم»، وأثار المشــروع تســاؤلات عن أهدافه ومدى ارتباطه بمواجهة اللغة العربية وسياســات الحكومة الســودانية التى فرضــت التعريب فى كل المراحل التعليمية، بما فيها الجامعــات والمعاهد العليا. إلا أن المنظمة الأميركية رفضت الحديث عن وجود أى اتجاه سياســى وراء المشروع. ويرى معنيون أن المشروع يمثل بداية مرحلة جديدة فى الســودان من الصراعــات الثقافية والحضارية بين المركز فى الوســط والشمال النيلي، والهامش فى الأطراف المختلفة فى الشرق والجنوب والغرب وكردفان والنيل الأزرق. ويشــجع المشروع أكثر من مئة كيان

ثقافي ســوداني لاحياء اللغات والثقافات خصوصاً أن اتفاق قسمة السلطة بين الحكومة و»الحركة الشـعبية» نص على حق الأقاليم المختلفة في اختيار أي لغة محلية إلى جانب العربية والانكليزية لتصبح لغة التعليم والتخاطب الرســمي في الدواوين الحكومية. ويتوقع أن تواجه الخرطوم المشروع بشراسة، في وقت ترتفع فيه أصوات القوميات «المهمشــة» للمطالبة بحقوقها ومســاواتها مع أهل المركز في الســلطة والثروة. واستخدمت تلك القوميات السلاح في صراعها، إلا أن المشــروع الجديد يدشــن مرحلة جديدة من الصراع في السودان المتعدد الثقافات والأديان»(٩٢).

لقــد كان، التعليم، ولا يــزال واحداً من أهم آليات القهر المســتخدمة ضد الثقافات المهمشــة في الســودان، إلا أن مناهج التعليم السودانية لم تقف عند هــذا الحد، بل ظلت هي واحدة من علات العقل الجمعي كله، فالمناهج تغيب الديمقراطيــة، كنظام حكم، وتتحايل عبر مصطلحات مثل «الشــوري» للتأكيد على أبلســة الديمقراطية كنظام سياســي، واجتماعي، ويتبــارى معلموا التربية الإسلامية، واللغة العربية في المدارس الثانوية في إظهار قدسية اللغة، وفهمهم الخاص للدين، ولا زلت أذكر المعلم وهو يلقي علينا حصته تلك وهو» القوانين الوضعية هي قوانين مخلة، ومعيبة لأنها من وضع البشر، وهي قوانين غربية، وتريد أن تشــيع فينا الفاحشــة، والانحلال، وأن تغرس فينا العادات والتقاليد الغربيــة». لكن ذات المعلــم، ولا عقولنا الصغيرة، تجعلنــا نفكر في أن حتى القوانين التي تصبغ بأنها إســلامية، ففي نهاية المطــاف هي قوانين «وضعية»، وضعها بشــر، وحكام مســتبدون، فهم من وضعوا مواداً مثل «تقويض النظام الدســتوري، والتجســس، وإثارة الفتنة، وانتقاص هيبة الدولة، ووضعوا لها العقوبــات مثل الإعدام، أو الســجن، والغرامة وبالجنيه الســوداني!. أو تلك

---

(٩٢) فايز السليك، الحياة اللندنية، ٣ أكتوبر ٢٠٠٤.

القوانـــين المرتبطة بالنظـــام المصرفي، والمعاملات الماليـــة، والمدنية، وغيرها من القضايا التى لا يحفزنا المنهج التعليمى الســـودانى لإثارتها، وهنا أشـــير إلى ما ذكرة المفكر الأمريكى ناعومى تشومســـكى تعليقاً على قضية تأديب تلميذ فى الثانية عشـــرة من عمره كان يدرس فى بوســـطن بالولايات المتحدة الأمريكية، لرفضـــه ترديد ميثاق الولاء لاعتباره حضاً نفاقياً للوطنية «وما الحالة التى ذكرتها إلا دلالة على عملية الترويض التى تحدث فى مدارسنا، والتى تجعل من الشخص المتعلم فرداً ليس فى مقدوره فهم الأفكار الأولية التى استطاع أن يستوعبها صبى فى الثانية عشـــرة من عمره»(٩٣)، ورأى تشومسكى أن ما حدث دليل على أن هذه المؤسســـات هى مؤســـات ترويض، وفرض للطاعة»، ولا أدرى كيف كان مصيرنا لو تجرأنا على معلم التربية الإسلامية، أو أستاذ الدين آنذاك، وجادلناه، أو وضعنا مجرد ملاحظات حول القوانين، دعك عن الفقه، أو ســـيرة «السلف الصالـــح»، أو حتى «معركة الجمل»، وطرق مقتل الخلفاء الراشـــدين، أو حتى تجيه انتقادات للثورة المهدية. !/ فالمناهج المدرسية والجامعية، تقوم على التلقين، والســـمع، والطاعة، وهى لا تحفز على التفكير، والجدل، واســـتخدام العقل، لكنها تريد ان تصنع أجيالاً مشـــابهة للأجيال السابقة، أو نسخاً من أقوام ماتوا قبل عشـــرات القرون، كما أنّ تعليم الحفظ والتلقين لا يأخذ «المعرفة» فى حد ذاتها بين مناهجه، فالطالب ســـينكب على حفظ كلام أو نظريات بهدف إحراز علامات عالية فى نتيجة الامتحان لكى ينتقل إلى صف آخر، أو مرحلة أخرى، ومـــن ثم التخرج ونيل شـــهادات جامعية تمكنه فى إيجـــاد وظيفة فى الدولة، أو القطاع الخاص بعد انهيار وبيع مؤسســـات الدولـــة العامة فى عهد «الإنقاذ» وضعف المردود المالى من وظيفة الحكومة، و خلاصة الأمر فإن نظام التعليم فى

---

(٩٣) نعومي تشاموسكي، إهدار الحقيقة، إساءة التعليم والإعلام، وأوهام الليبرالية والسوق الحرة» حرره وقدمه دونالدو ماسيدو، وترجمه د. نعيمة علي، مكتبة الشرق الدولية، ٢٠٠٦. ص ٢٥

الســـودان يعمل خلال ١٦ عاماً أو تزيد فى تحضير موظف مُدجَّن، يعتمد على الحفظ، وفاقد لحساســية التفكير بمناهج علمية قائمة على القياس، والاستقراء، والاستنتاج، والمنطق، من خلال إعمال الذهن، ولذلك فهو لا يفكِّر سوى فى خلاصه الفردي، فهو شخص بلا أسلحة معرفة، ولا يعرف من الدنيا سوى ما تلقاه من جرعات تلقين وتدجين، إلا من اجتهد بنفسه، أو ساعدته ظروف لم تتوفــر آخرين، بالإضافة إلى أن هــذه المناهج تعلى من قيمة التعليم النظري، وتقلل مــن قيمة التعليم المهني، فتجد أن تخصصات مثل الزراعة، والبيطرة، فى بلد مثل الســودان، تكون من التخصصات غيــر المرغوب فيها، دعك عن التعليم الفني، لدراسة الكهرباء، أو المكنيكا.

إن التعليم فى الســودان هو عصب أزمة التفكير، وهو أحد أخطر الوســائل المستخدمة من قبل نُخب المركز المتسلِّطة فى عملية إقصاء الثقافات الأخرى، أو إعادة إنتاج الثقافات الأخرى داخل منظومة الثقافة الإســلاموعربية، كما يشكل أحد علات عقلنا السوداني، فلا المناهج تعبر عن واقع التنوع الثقافى والديني، ولا طرائق التدريس تعبر عن مجتمع حر، وديمقراطي.

ولنــا أن نتجول فى أحد الكتب البئيســة التى تُــدرس لطلاب جامعيين؛ حيــث يوضح هذا الكتــاب موقفه المعادى للديموقراطيــة، وهو كتاب يدرس حتى لدارســى العلوم السياســية، والقانون الدســتوري، والدولي، وهو أمر بالطبع يتســق مع توجهات «الإنقاذ» الفكرية، والسياســية، حيث يوضح أن أبرز إشكاليات المناهج التعليمية فى سودان الإنقاذ انها تروج للإسلام السياسى فى نســخته الســلفية الأكثر تعصبــا وانغلاقا ورفضا لقبــول الآخر، والأكثر عدوانية لقيم العقلانية و الديموقراطية وحقوق الإنسان، والمنهج التعليمى يقدم الأفكار المتخلفة المناهضة للحداثة والتحديث فى المجتمع كدين لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وهنا تكمن الخطورة، ففى كتاب الثقافة الإســلامية الــذى يدرس لطلاب جامعة النيلين، وتحديدا فى الفصل العاشــر من الكتاب

وهو بعنوان (مذاهـــب فكرية معاصرة)، نقرأ تحت عنوان: حكم الانتماء إلى المذاهـــب الإلحادية والأحزاب الجاهليـــة أنَّ «الانتماء إلـــى المذاهب الإلحادية كالشـــيوعية والعلمانية والرأســـمالية وغيرها من مذاهـــب الكفر ردة عن دين الإســـلام، فإن كان المنتمى إلى تلك المذاهب يدعى الإســـلام فهذا من النفاق الأكبـــر، فإن المنافقين ينتمون إلى الإســـلام فى الظاهر وهـــم مع الكفار فى الباطـــن كما قال تعالى فيهم: ﴿ وَإِذَا لَقُـــوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَـــيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾»(٩٤). وقبل هذا الحكم المطلق بردة الشيوعيين والعلمانيين عن الإسلام، حدد الكتاب عقوبة الردة فى الفصل السابع (الحدود فى الإسلام)، بقوله «عقوبة الردة القتل، لقول الرسول صلى الله عليه وســـلم (من بدل دينه فاقتلوه)»، ويســـتطرد الكتاب فى حديثه عن العلمانيـــة، حيث نقرأ «العلمانية تنكر الأديان وتفصل الدين عن الحياة وتعتمد علـــى الماديـــة لا موجـــه ولا غاية لهـــا فى هذه الحيـــاة إلا الحيـــاة البهيمية، والرأســـمالية همهـــا جمع المال من أى وجه بحـــلال أو بحرام ولا عطف ولا شـــفقة على الفقراء والمساكين، وقوام اقتصادها على الربا الذى هو محاربة لله ورســـوله، والذى هو دمار الدول والأفراد وامتصاص دماء الشعوب الفقيرة، وأى عاقـــل فضلا عمن فيه ذرة من إيمـــان يرضى ان يعيش على هذه المذاهب بـــلا عقل ولا ديـــن ولا غاية صحيحة مـــن حياته يهدف إليهـــا ويناضل من أجلهـــا، إنما غزت هذه المذاهب بلاد المســـلمين لما غاب عـــن أكثريتها الدين الصحيـــح وتربت على الضياع وعاشـــت على التبعيـــة»، والعجيب أن هذه الأمور التى ينتقدها ذلك الكتاب المقرر على الطلاب صارت سمة للإنقاذيين، حيـــث أصبحوا كلهم من الأثرياء على حســـاب الفقـــراء، إن تناول أفكار ومفاهيم فلســـفية واجتماعية وسياســـية معقدة بمثل هذا التبسيط الآيدولوجى

(٩٤) - سورة البقرة ، الآية ١٤ .

المخل، وفى مناهج التعليـــم الجامعى يعكس أزمة التعليم العالى فى البلاد، وهى أزمة لا تقتصر على تغذية التطرف وتفريخ الإرهاب فحسب، بل تشمل كذلك غياب الأمانة العلمية والخروج الســافر على مناهج البحث العلمى فى مؤسســات يفترض أن فى مقدمة أهدافها تمليك الدارســين فيها لهذه المناهج، فالتعريــف بالعلمانية أو الشــيوعية أو الرأســمالية يتطلــب البحث فى كتب الفلســفة الحديثة وعلــم الاجتماع والاقتصــاد والتاريخ، ويتطلب الدراســة الموضوعية لنشأة وتطور هذه الأفكار التى هى جزء من رصيد المعرفة والتجربة الإنســانية، وهى أفكار كلها تدليس وتضليــل، تضخم «نحن «المركز المريضة بالبرونويا»، وتؤبلس الآخرين، بما فــى ذلك بالطبع العالم الغربي، وتحميله وزر خلافات وصراعات الإســلاميين، جماعــات، أو دول، أو مجتمعات، بالإشارة إلى : أثر الحزبيات فى تفريق المسلمين فى ذات الذى يرى أن «هذه الحزبيات تفرق المســلمين والله قد أمــر بالاجتماع والتعاون على البر والتقوى ونهى عن التفرق والاختلاف، فالله ســبحانه وتعالى يريد منا أن نكون حزبا واحــدا هو حزب الله المفلحون، ولكن العالم الإســلامى أصبح بعدما غزته أوروبــا وأمريكا سياســيا وثقافيا يخضــع لهذه العصبيات الدموية والجنســية والوطنية ويؤمن بهــا كقضية علمية وحقيقة مقــررة وواقع لامفر منه»(٩٥)، وهنــا ينتقل الكتاب من خانة التضليل الآيديولوجى إلى خانة الكذب الصراح وكســر عنق حقائق التاريخ، فكيف يدَّعــى الكتاب أنَّ العصبيات الدموية فى العالم الإسلامى ظهرت نتيجة للغزو السياسى والثقافى الأوروبى والأمريكي! ألـم تندلع الحروب السياســية بين المسلمين منذ النصف الأول من القرن الأول الهجرى بين الصحابة أنفســهم!؟. ألـم ينقســم المســلمون إلى ســنة وشيعة

(٩٥) كتاب الثقافة الإسلامية، تأليف كل من الدكاترة النعمان محمد صالح، و حسن عووضة، مبارك عبد الله، جامعة النيلين، عتيق للطباعة، ٢٠٠٩، ص١٨٧.

وخوارج! ألم يحسموا صراعاتهم السياسية بحد السيف فى مختلف مراحل التاريخ الإسلامى قبل الغزو الأوروبى وقبل أن تكون أمريكا جزءا من جغرافية العالم!؟. ويصر الكتاب على ترسيخ الاستبداد السياسى باسم الدين، ففى ذات الفصل(مذاهب فكرية معاصرة) وتحت عنوان: الديمقراطية نقرأ «لا شك أنَّ النظم الديمقراطية أحد صور الشرك الحديثة فى الطاعة والانقياد، أو فى التشريع إذ تلغى سيادة الخالق - سبحانه وتعالى - وحقه فى التشريع المطلق وفى توجيه الخطاب المتعلق بأفعال المكلَّفين وتجعلها من حقوق المخلوقين، يقول تعالى «إن الحكم إلا لله» فإن هذا الأمر لا يكون إلا لله وحده لا يشاركه فيه أحد، وهذه النقطة تمثل مفترق طرق بين المنهج الإسلامى والمناهج العلمانية المعاصرة التى فصلت الدولة عن الدين، ونقلت مصدرية الأحكام والتشريعات إلى الأمة، تمارسها من خلال نوابها فى المجالس النيابية بحيث تستطيع بهذه السلطة أن تحل ما تشاء وتحرم ما تشاء لا سلطان لديها فى ذلك لاحد ولا رقابة عليها من أحد)، ويواصل الكتاب فى التحذير من الديمقراطية» (٩٦) (لا سبيل إلى مزج الإسلام بالديمقراطية، ولا سبيل الى القول بأن الإسلام نظام ديمقراطى أو أنه يتقبل النظام الديمقراطى أو يسايره لوجود شبه عارض فى بعض النقاط، إنَّ هذا الالتقاء العارض بين الديمقراطية والإسلام فى الحقوق والضمانات ومبدأ الشورى لا يجب أن ينسينا حقيقتين مهمتين: الحقيقة الأولى انه لا ينبغى لنا - من الوجهة العقدية - ان نقرن النظام الربانى إلى نظام جاهلى فضلا عن أن نحاول سند النظام الربانى بأن نقول إنه يحمل نقط التقاء مع النظام الجاهلي، فى الإسلام يعبد الله وحده دون شريك وتحكم شريعة الله عنوانا على التوحيد وتحقيقا له فى عالم الواقع وفى الديمقراطية يعبد غير الله وتحكم شرائع البشر عنوانا على

(٩٦) نفس المصدر، ص ١٢٩

عبادة غيـــر الله وتوكيدا لها فى عالم الواقــع»(٩٧)، هذه مجرد عينة صغيرة تعكس بؤس مناهج التعليم، وتؤكد حاجتنا إلى إصلاح تعليمى شـــامل، إذا أردنا بناء دولة ديمقراطية يســـودها التسامح واحترام التنوع، وهى دولة لا تقوم إلا عبر عقول منفتحة على الآخرين، وتؤمن بنســبية الحقيقة، وبحرية الرأي، والتعبيــر، وعقول نقدية، لا يرهقها الجدل، ولا تستســتلم لأحكام «قطعية» أصدرهـــا آخرون، عاجزون عـــن التفكير، وعن إعمـــال الذهن، والبحث، والاســـتقصاء، والتحليل، والتوليف، والتفكيـــك والتركيب، إلا أن مناهج التعليم من قديم الزمان، ولا تزال مُصممة على التلقين والتدجين، ووصلت هذه المســـائل قمة انحطاطها مع ما يُسمى «بثورة التعليم العالي»، وهى بدأت بعـــداء مُعلن مـــن قبل «الإنقاذ» لجامعـــة الخرطوم، التـــى كان يصفها المُعِّلق السياسى المُقدَم يونس محمود فى تعليق الساعة الثالثة مساءً «جامعة الخرطوم، الصنم الجاثم على صدر الثورة، أما آن لهذا الصنم أن يتكسر؟»، ثم عبر عنه صراحة الأمين العام «للجبهة الإســـلامية القومية» الدكتور حسن الترابي، فى ندوات محضورة، كان أشـــهرها بنادى أساتذة الجامعة فى عام ١٩٩٤، وكنت شـــخصياً حاضراً لها، فقد وصف الترابى الجامعـــة العريقة بأنها «حية لا تلد ســـوى حية»، ثم ذكر فيما معناه «أنا درســـتُ بجامعـــة الخرطوم، وتمنيتُ لو كنت درســـة بجامعة أم درمان الإسلامية، لكن لا مناص فى ذلك، فقد خرج موســـى من كنف فرعـــون»، وكان ذلك متزامناً مع سياســـات التعليم الجديدة القائمـــة على «الإغراق بمضاعفة أعداد المقبولـــين فى الجامعات والمعاهد العليا التى تضاعفت هى الآخرى إلى عشرات مما كانت عليه، قبل مجيئ «الإنقاذ»، والغـــاء الســـكن والإعاشـــة ومجانية التعليـــم لإلهاء الطلاب عـــن واجبتهم وتحصيلهم الأكاديمى ونشـــاطهم السياســـى والثقافي، وإعلان التعريب وإلغاء

---

(٩٧) المصدر نفسه ص ١٨٨.

التدريس باللغة الإنجليزية، والهدف من ذلك قطع صلة الطلاب بالثورة العلمية فى الخارج، ومناهج التفكير الغربي، والانفتاح على ثقافات أخرى، ثم كانت قرارات فصل الأساتذة ذوى الخبرات الأكاديمية المعروفة، والمشهود لهم بالكفاءة، وإحلالهم بكوادر إسلامية، لا تؤمن بحرية التفكير والبحث الأكاديمي، وتشتهر بالتطرف، و» الدوغمائية»، وأذكر فى تلك الفترة، أنَّ أساتذة مثل الدكتور الزبير بشير طه، الذى كان يدرسنا فى قسم علم النفس بجامعة الخرطوم مادة «الفسيلوجي» كان يحرص على ظهوره فى الجامعة بزى «مليشيات الدفاع الشعبي»، والتذكير «بالجهاد»، وحشد الطلاب للتوجه إلى القتال فى الجنوب، بل وتحفيز «المجاهدين منهم «بمنحهم درجات أعلى فى الامتحانات، بعد جلوسهم فى امتحانات خاصة، ثم تعيينهم معيدين فى الجامعة، وفى تلك الفترة كانت الأجواء كلها تعبر عن التطرف، والهوس، حتى فى نشاطات الاتحاد، وعبر مكبرات الصوت التى تضخ «الأناشيد الجهادية «أنا عائدٌ أنا عائد والحق يشهدُ لى ونعم الشاهد، وبيدى القذيفة والكتاب الخالد» و» سنار موعدنا يا باغونا» و» أمريكا روسيا دنا عذابها على إن لا قيتها ضرابها»، وترى بعينيك كيف «تتشكل الكتائب فى الميدان الغربي» وتحمل السيخ للهجوم على «العلمانيين والملاحدة والطوابير»، ليكمل المشهد فى خارج القاعات، ما يتم تلقينه فى داخلها، وخلاصته أننا «لا لدنيا قد عملنا» مع أنهم يتسابقون على نيل «مرتبات الشرف» والبحث عن منح دارسية فى خارج البلاد، وذات المشهد يتماهى مع ما هو فى خارج أسوار الجامعة بعسكرة الحياة الطلابية، ابتداءً بالزى المدرسى لطلاب وطالبات المرحلة الثانوية، مع أنّ ذات النظام يجلد النساء بسبب ارتداء «البنطال»!

ولكن، ورغم كذل ذلك، تبقى هناك حقائق مؤلمة تتمثل فى أن ٥٠ ٪ من أطفال اليوم ممن هم فى السادسة من العمر لايجدون لأنفسهم مكاناً فى مرحلة الأساس، ١٨٪فقط من الفئة العمرية١٥ – ١٧ سنه يستوعبون

فى المرحلــة الثانوية؛ و٧٪ من الفئة العمرية ١٨ - ٢٣ سـنه يسـتوعبون فى مؤسسـات التعليم العالى، وأن التوزيع الإقليمى للطلاب الجدد يعطى أفضليـة واضحة لطـلاب ولايتى الخرطوم والجزيـرة، إذ يمثل الطلاب من هاتين الولايتين ٥٣,٦٪ من مجموع الطلاب الجدد للعام الدراسى٢٠٠٥/ ٠٦ (٢٧،٦٥٢ مـن الخرطوم و١٧،١٢٢ مـن الجزيرة). ويحتل طلاب ولاية نهر النيل بنسبة ٦,١٪ المركز الثالث. أما نسبة الطلاب الجدد من اثنتى عشرة ولاية أخرى فيتراوح بين ٥,٤٪(ولاية النيل الأبيض) و١,١٪ (ولاية جنوب كردفان). هذا ويمثل مجموع عدد الطلاب الجدد من الإحدى عشـر ولاية الباقية نسبة ٧,١٪ من مجموع الطلاب الجدد، حيث تُمثل ولاية شمال بحرالغزال أدنى نسبة : ٠,١٪» (EL Tom ٢٠٠٦)(٩٨).

الإعـــلام

ليس من الغريب أن تعتمد النخب الحاكمة على الإعلام، أو «وسائط الاتصال الجماهيري»؛ فى سيطرتها على الجماهير، أو فى عملية قهر المخالفين للرأي، أو فى سياساتها المكثفة من أجل فرض تصوراتها ورؤها على الأخرين، وأذكر هنا أن أحد مديرى تلفزيون الإنقاذ فى بداية تسعينيات القرن الماضى كان قد أبدى سعادته الغامرة، وهو يتحدث عن نجاحه فى وقف «ظهور الحيوانات على شاشة التلفزيـون، وتحويل هذا الجهاز المهم إلى جهـاز للوعى والجهاد وبث الحماس الوطنـى والديني، ودون أن أسـأله عن «الحيوانات» رد وحـده بفخر «الناس البرقصوا وفوق رؤوسهم قرون زى الثيران»، فى إشارة إلى رقصات مثل رقصة الكمبلـة، ورقصات جبال النوبة، وعدد من القبائل السـودانية الأفريقية، وهو تفكير شخص يدير مؤسسة مهمة، وتتحدث باسم بلاد تسمى السودان!، لكنه الجهـل والانحطاط، والتعالي، والهيمنة. وهو أمـر تؤكده الدعاية الإعلامية

(٩٨) د. محمد الأمين التوم، قضايا التعليم، ٢٠٠٦.

يومياً، وهى صارت آلةً تفرخ العنصرية، والغاء الآخرين، وهو إلغاء يبدو حتى من الشـــكل، فلا يحظى الســـودانيون «الخضر أو الزرق» ؛ لا سيما من البنات بالعمـــل «مذيعة/ مذيـــع»، وصار اللون معياراً من معاييــــر الكفاءة فى الخدمة المدنية، مثلما صارت اللغة معياراً آخر، فلا مكان لأســـود بشـــرة، أو صاحب لكنة، . ووظائف التلفزيون تتبرأ من العناصر الإفريقية وذوى اللكنات ولو كانت لكنة بيجاوية. والأغنية الســـودانية هى أغنية الوسط، وكذا العادات والتقاليد، والتشــــريعات، وصار التلفزيون عبر برامجه الدعائية، «كساحات الفداء» منبراً لبث الكراهية، والعنصرية فى الســـودان، وأحد أهـــم آليات إقصاء الآخرين، وإلغاء وجودهم، أو قل حقهم فى أن يكونوا سودانيين، وليس غريبا أن تسمع أن الوطن «هو الإســـلام»، أو أن تســـمع مغنياً غراً يردد «أنا المسلم» فى خطاب جمعي، يقصد به كل الســـودانيين، ليكون قد حســـم هوية بلد متعدد الأديان، والثقافـــات، أو عبر أغنيـــة «ودوحة العرب أصلها كرم، وإلى العُرب تنســـب الفطن. وأنا سودانى أنا».

أما الصحف، أو الصحافة المقروءة، فقد سارع النظام منذ بداية استيلائه على الســـلطة إلى أغلاق كل الصحف المستقلة، والحزبية، وبالطبع فإن الاعلام يظل وسيلةً من وسائل السيطرة على الجماهير، وانطلاقاً من هذه الحقيقة يظل النظام ممسكاً بكل الوسائط الاعلامية المرئية والمسموعة، والمقروءة، و يمتلك نظام «الإنقاذ» القناة الرســـمية، وهى التى يطلقون عليها «قومية» برغم حزبيتها، وعنصريتها؛ بالإضافـــة إلى خمس قنوات هى «الشــــروق»، «النيـــل الأزرق»، «الخرطوم»، ««ســـاهور»، بالاضافة إلـــى «أم درمان» وهى فى نهاية المطاف برغم شـــكلها المســـتقل إلا أنها تصب فى ذات مصب التوجه الآيدلوجى الإسلاموعروبوي، فيمـــا يمتلك النظام أكثر من ١٦ محطـــة تلفزيونية أرضية موجهة لكل ولاية من ولايات الســـودان. وتركز جميع هذه القنوات على ترســـيخ هيمنة نظام المؤتمر الوطني، من خلال التغطية الإخبارية لأنشـــطة مسؤولى الدولة والحزب، ومن

خلال البرامج السياسية، ولا تخلو حتى الثقافية من هذا التوجه، فهى مبرمجة على عكس هوية أحادية للسودان؛ الهوية العربية والإسلامية، ومع إغفال تام، وعن سبق إصرار وترصد لبقية الثقافات السودانية الأخرى، ويلاحظ هيمنة غناء المركز، شعر المركز عادات وتقاليد المركز، بالإضافة إلى رموزه. و فى الغالب لا تخلو برامج وشعارات تلك الوسائل؛ من مفردات منتقاة للتعبئة مثل «إسرائيل وأمريكا» و«استهداف السودان»، والنيل من «كرامته بسبب توجهه الإسلامي»، مع أن هناك دول تفوق السودان فى «إسلاميتها» ولا تصدر منها مثل هذه «الأحاديث الدعائية الفجة»، وما ينطبق على الإعلام المرئى بالضرورة ينطبق كذلك على الاعلام المسموع، وينطبق ذات الحديث على الاذاعات الرسمية والخاصة «أف أم». أما على وسائل الاتصال الجماهيرى المقروءة ؛ فتوجد بالسودان حوالى ١٧ صحيفةً سياسية يسيطر الحزب الحاكم على أكثر من ٩٠٪ منها سيطرة مباشرة، ويمكن تقسيمها كالآتى للمؤتمر الوطنى «السوداني»، الرأى العام» «الرائد»، «الشاهد»، أو لقيادات بالحزب الحاكم مثل «آخر لحظة»، «الاهرام اليوم»، «الحرة»، الانتباهة»، وهى صحيفة عنصرية تعبر عن التيار المتطرف داخل الحزب الحاكم، وهناك صحف يملكها أفراد لكن معظمهم أقرب إلى المؤتمر الوطنى فى مواقفهم «أخبار اليوم» وهناك صحف مستقلة لا تبتعد عن الحكومة كثيراً» الأخبار»، «التيار»، وهناك صحف مستقلة لكنها لا تتعدى الخطوط المرسومة لها مثل «الصحافة» «ألوان». » الآن». ، وهناك صحيفة مستقلة واحدة هى أقرب إلى التيار الديمقراطي» الأيام». وقد ألغى النظام الإنقاذى تصاديق صحف المعارضة مثل «أجراس الحرية» و» رأى الشعب» وظل يكبل «الميدان» الناطقة باسم «الحزب الشيوعي» بمنعها من الطباعة حتى توقفت الصحيفة بعد مصادرات مستمرة.

ومنذ عام ١٩٨٩ بعد أن نظمت الجبهة الإسلامية القومية انقلابها العسكرى ظل المشير عمر البشير ينفرد بحكم السودان، بواسطة حزبه «المؤتمر الوطني»،

ومجموعـــة من معاونيه، ثم انفـــرد وحده بعد ذلك، وصار هو الحاكم المطلق، يساعده على ذلك جهاز الأمن الوطنى والمخابرات ومجموعة من أعضاء الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني، وأرسى دعائم حكم شمولى وإن تغيرت أشكاله من فترة لأخرى، مع أن الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١، كانت هى أضعف حلقات الشمولية بســـبب اتفاقية السلام الشامل، ومشاركة الحركة الشعبية فى السلطة، قبل انفصال الجنوب، فكانت مســـاحة الحريات هى الأوســـع، وحتى فى تلك الفترة ظلت الصحف تتعرض لضغوط مباشـــرة، وغير مباشـــرة من قبل البشير ومجموعته، وتعددت أشكال الرقابة من القبلية، وهى التى تتم بإشراف ضباط جهاز الأمن، وذلك بالاطلاع على ما يعد للنشـــر كل مســـاء، فيقومون بحذف بعـــض المواد، أو إضافة ما يرونه، حتى صـــار ضابط الأمن هو رئيس التحرير الفعلى للصحيفة. وهى فترة لا تختلف عن فترة التدخل المباشر لدرجة أن وجه البشير، وعلى الهواء مباشرةً باغلاق إحدى الصحف «الرأى الآخر». ، ثم هناك الضغوط غير المباشرة مثل السيطرة بواسطة رؤساء التحرير، من الموالين للمؤتمر الوطنـــي، أو المرتبطين بجهاز الأمن والمخابـــرات، وهم بالتالى يقومون بالرقابة الذاتيـــة، وحظر الرأى الآخر، وكلما لا يوافق سياســـات المؤتمر الوطني، كما تسيطر الحكومة على الصحف وتحتويها بواسطة الإعلان التجاري، ومعروف أن أكبر نســـبة إعلان فى السودان تأتى من الحكومة، وشركاتها، وشركات النافذين فيها، مثل شـــركات الاتصـــالات. وهناك منفذ آخر للســـيطرة، وهو ما تعانيه الصحـــف من ارتفاع كبير فى مدخلات الإنتاج، مـــن ورق وأحبار، وطباعة، وضرائب مباشـــرة، وغير مباشرة، وقد تسببت السياسات الاقتصادية فى إغلاق عدد من الصحف، واضطرار بعض الملاك لبيع صحفهم «السوداني»، والتى تم بيعهـــا لأكبر أصحاب الأعمال فى المؤتمر الوطنـــي، و هناك نوع آخر من أنواع الاحتواء والقيود المضروبـــة من قبل الحكومة وأجهزتها على الصحافة، وتتمثل فـــى التخريب من الداخـــل» الحرية»، «أجراس الحرية»، وإثارة فتن ومشـــاكل

داخلية، أو شـــراء ذمم الصحافيـــين، حتى صارت مفردة مثـــل «زبآل» مفردة مســـتخدمة وسط الصحافيين فى إشارة إلى أخذ الصحافيين والكتاب أموالاً من المسؤولين، وأصحاب الشركات، والقيادات الفنية والسياسية لتمرير الأجندة، أو غض الطرف عن اخفاقات أى جهة، أو مؤسسة تدفع للصحافي. وهو ما جعل الصحافة مهنة للتســـول، فى كثير مـــن الأحيان حتى تراجعت هيبة الصحافي، وقـــل دوره المأمـــول، وهو أمر منوط بكل البيئة السياســـية والعامة، والتى نجح المؤتمر الوطنى فى تسميمها.

ثانياً- القيود القانونية

تعمل الصحافة والصحافيون السودانيون فى بيئة يمكن وصفها بأنها «غير صحية، تحكمهـــا قوانين قمعية قصد بها تســـوير العمل الصحافى داخل ســـياج منظومة نظام شـــمولي، ويمكن تلخيص القوانين المقيدة للحريات الصحافية فى الآتي:

١- قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ٢٠٠٩.» ملحق القانون».

٢- القانون الجنائى لسنة ١٩٩١.

٣- قانون الأمن الوطنى والمخابرات لسنة ٢٠٠٩.

٤- ميثاق اتحاد الصحافيين.

فقانـــون الصحافة والمطبوعات فى مجمله يحتوى على عبارات معممة، فيما يتعلق بحرية الصحافة، وحرية الصحافى فى تلقى المعلومات. ويشـــير القانون فى فصله الأو إلى «المبادئ السياسية لحرية الصحافة والصحفيين

٥ـ (١) تمـــارس الصحافة بحرية واســـتقلالية وفق الدســـتور والقانون مع مراعاة المصلحة العامة وحقوق الآخرين وخصوصيتهم ودون المساس بالأخلاق العامة.

(٢) لا تفرض قيود على حرية النشـــر الصحفى إلا بما يقرره القانون بشـــأن حماية الأمن القومى والنظام والصحة العامة ولا تتعرض الصحف للمصادرة أو

تغلق مقارها أو يتعرض الصحفى أو الناشر للحبس فيما يتعلق بممارسة مهنته إلا وفقاً للقانون ويمكن باختصار شديد بأن ما يمنحه الدستور الانتقالى لسنة ٢٠٠٥ يأخذه القانون، لأن الحرية مضبوطة بما لا يعارض القانون». ويحكم الصحافة فى السـودان المجلس القومى للصحافة والمطبوعـات الصحافية، وهو مجلس مهمته الإشـراف، وإصدار عقوبات إدراية تصل حق تعليق صدور الصحيفة، وسـحب ترخصيها حتى دون اللجوء إلى المحاكـم المختصة، «أجراس الحرية» مثـالاً»، كما يختص المجلس بمنـح التصديق للصدور وفـق القوانين المقيدة، وتسـمية رئيس التحرير، والموافقة على الصحافيين العاملين بالصحيفة، ويضع القانون والمجلس شروط ممارسة مهنة العمل الصحفي، ويتكون المجلس من ١٢ عضواً يعين رئيس الجمهورية سـتة منهم، فيما ينتخب البرلمان خمسـة، ويمثل الباقون ملاك الصحف والمطابع واتحاد الصحافيين، وهى كلها أذرع للحكومة.

- القانون الجنائى لسنة ١٩٩١

وللمفارقـة وكثيراً ما نقول كصحافيـين «أن تكون لصاً فهو أفضل لك أحياناً مـن أن تكون صحافياً فى دولة المؤتمـر الوطني، إذا ما ذهبت إلى محكمة، أو فتح ضد بلاغات فى قضية نشـر، فاللـص يحاكم بقانون واحد، وهو القانون الجنائي، وغالباً ما تكون التهم موجهة ضك تسـتند على مادة واحدة من مواد القانون، أو ربما مادتين، أو حتى ثلاث، إلا أن الصحافى يحاكم ببضع قوانين، ابتداءً من قانون الصحافة والمطبوعات، واسـتدعاءات المجلس المهتم «بتسـوير «المهنـة، أكثر من «تطويرها»، مـروراً بالقانون الجنائى لسـنة ١٩٩١، وحتى محـاولات اتحاد الصحافيين «لضبط سـلوك الصحافيين»، وهناك مجموعة من المـواد الجاهزة، والتى نحمد فيهـا للمحاكم أن حولتنا إلـى قانونيين، نحفظ المـواد، ونعرف أى المواد سـتفتح أمامك فى حالة هذا الخبـر، أو ذاك المقال، ومنها «تقويض النظام الدسـتوري» و» إثارة الفتنـة والكراهية»، وانتقاص هيبة الدولة، و»وربما «التجسـس» !، وعقوبة الاتهام بهذه المواد - وهى تدخل فى

تعريف «الجرائم الموجهة ضد الدولة»- تصل حكم الإعدام، أو السجن لسنوات ومصادرة «الممتلكات»، لو كان للصحافى مثلنا ممتلكات، غير سيارات «مرهونة للبنــوك» برغم طــول مدة عملنا فى مهنة المتاعب، وهنــا «المادة ٦٦» والمتعلقة بانتقاص هيبة الدولة» وعقوبتها السجن لمدة ستة أشهر أو الغرامة، أو العقوبتان معاً، وهناك مادة نشــر أخبار كاذبة، أو «الكذب الضار وإشــانة السمعة» وهى المادة ١٥٩» وعقوبتها السجن لمدة شهر، أو الغرامة، أو العقوبتان معاً.

– قانون الأمن الوطنى والمخابرات لسنة ٢٠٠٩، ولأن القانون يمنح جهاز الأمن سلطة الاحتجاز، والتفتيش، والمصادرة، فالصحافة من أول المؤسسات المتضــررة من هذا القانون، حيث للجهاز ســلطة مطلقة، فوق القانون، ولا أحد يســتطيع محاسبته، ويمكن تلخيص ممارســات الجهاز المنتهكة للحريات الصحافية فى الآتي:

أ- الرقابة القبلية.

ب- مصادرة الصحيفة من المطبعة.

ت- اغلاق الصحيفة ومصادرة أملاكها. «رأى الشــعب»، و» الجريدة» دون إبداء أى أسباب. » ثم إيقاف «ألوان» مرتين دون محاكمات، بل بقرار من جهاز الأمن الوطنى والمخابرات

ث- إلغاء الترخيص «أجراس الحرية، خرطوم منيتور»، «ســيتيزن»، «سودان تريبيون»،

ج- اعتقال الصحافيين دون أى مبرر قانوني.

٤ – اتحــاد الصحافيين، وبرغم أن طبيعة مثل هذه الأجهزة يجب أن تكون طبيعة نقابية، إلا أن لاتحاد الصحافيين حق تســجيل الصحافيين ومنحهم القيد الصحفى للمارسة المهنة، ومحاسبة المنتمين للمهنة.

كما تشدد السلطات السودانية عبر المجلس القومى للصحافة والمطبوعات، وهو أحــد أجهزة النظــام الأمنية؛ فى عمليــة اختيار مراســلى الوكالات

الأجنبية، والصحف، والفضائيات، وتتدخل فى الغالب فى اختيار المراسلين السودانيين، وتسعى لإبعاد أى صحافى غير موالٍ للمؤتمر الوطني، ولو كان «محترفاً»، ولا علاقة له بالسياسة. وحتى الذين يتسللون من غير عناصر الحكومة إلى أجهزة الإعلام الأجنبية، فإن الحكومة تمارس معهم سياسات الترهيب والترغيب.

إن الصحافة فى السودان مرت بأكثر مراحلها انحطاطاً، فالصحافيون يشكون من ضعف المؤسسات، ويعبر عن ذلك «التعثر فى دفع المرتبات»، والتعطيل لأسباب اقتصادية، أو سياسية، وسيطرة رجال المال عليها، وضعف الكادر لدرجة وجود رؤساء تحرير صحف هم من الفاقد التربوى والأخلاقي، والأكاديمي، ولا يملكون سوى «كلمات بذيئات»، وتطفل فى خصوصيات الناس، و الدخول فى معارك مع زملاء المهنة، وهى معارك لا تهم القارئ فى شيئ، لأنها قد تصل أحياناً إلى داخل المنازل، أو حتى الملابس الداخلية.!. ولا غرو أن كانت الأجهزة الأمنية هى التى تسيطر على وسائل الاتصال الجماهيري، وهى التى توافق على تعيين رئيس تحرير، أو ترفضه، وفى حال قبوله سيكون بالتأكيد أشبه بمصدر لجهاز الأمن الوطنى والمخابرات، و»عبد مأمور»، ورئيس تحرير «بالرموت كونترول»، وقد كشفت وثيقة تحصلنا عليها تكشف عن خطط جهاز الأمن فى احتواء الصحافة والصحافيين، وكيف يوجههم كما بدءا فى حملة تمرير قانون الأمن الوطنى لسنة ٢٠٠٩، وحدد للمقال مبلغاً للمال، وللعمود مبلغاً آخر، وللتقرير كذلك.

إن الأنظمة الشمولية تتخذ الكثير من الوسائل كى تزيف وعى «الجماهير» بواسطة الوسائل الاعلامية الموجهة، والخطاب الدينى المؤثر، وشغل الناس بمماحكات مثل «طول المسواك»، ولبس «البنطال»، وغيرها من الطرائق التى تحول «الجماهير» ؛ إلى مستسلمة، أو لا مبالية، أو اتكالية، أو مخدرة، أو قابلة «للايحاء والاستلاب»، وقد ظلت الآلة الإعلامية الإنقاذية الضخمة

ترفد الشعوب الســودانية كل يوم بمصطلحات العنف، والتى تركز على إقصاء الأخر، أو نفيه، وسحقه، على شاكلة «فلترق منهم دماء، أو ترق منا الدماء، أو ترق كل الدماء»، وكأن الموت هو غاية الســلطة، لا صنع الحياة، بل تعمل على تغييب الوعي، وتغبيشــه بوعود «الحور الحعن»لكل من يدافع عن السلطة ومشروعها الشمولي.

– التــرميز التضليــلي.

ويظل أبناء تلك الجهات ممثلين فى السلطة ترميزاً تضليلياً لاكمال الديكور ليس إلا، وربما يشــير علينا أحد المتنطعين، أو من أصحاب العقول المعيارية إلــى أن «فلان «هذا تولى منصب بارز فى الدولة، وهو ينحدر من دارفور، أو الجنوب القديم، أو الشرق، إلا أن الحقيقة المؤلمة هى أن المركز حرص على وضع «ديكورات» خلف خشبة المسرح، وصنع «إكسسوارات لتزيين الممثلين، وهو ما نعتبره «ترميزاً تضليلياً لإكمال الديكور ليس إلا، وإذا حاول البعض الوصول إلى الســلطة بواسطة انقلاب عسكرى، فإن أبواق السلطة تضخ لنا التوصفيــات الجاهزة، كى تقنعنا بأن هذه المحاولــة «الانقلابية «هى محاولة «عنصريــة»، وتخوف بذلك أبناء المركز، وتعبئهم كى يلتفوا حول رموزهم الوطنية؛ مثلما وصم بذلــك، الأب فليب عباس غبوش من جبال النوبة، أو المقدم حســن حســين وهو من أبناء كردفان فى عام ١٩٧٥، أو الطيارون والعسكريون الذين رفضوا تنفيذ أوامر قيادة الجيش فى مارس ٢٠٠٤ بضرب المواقع المدنية فى دارفور بواســطة الطيران. أو حتى ما ســمى بمحاولة المؤتمر الشــعبى وحركة العدل والمســاواة فى عام ٢٠٠٤، بقيادة الدكتور الحاج آدم يوســف، وللمفارقة يعود ذات الشــخص من مهربه، بعد سنوات، ويتولى منصب نائب الرئيس.!.

لكن عدوى هيمنة نخب المركز على الســلطة، وتبنيهم سياســة الترميز التضليلى للآخرين، لم يتسم بها الحكام وحدهم، بل صارت صفة ملازمة

لـــكل النخب السياســـية بما فى ذلك ؛ المعارضين الذين يرفعون شـــعارات السودان الجديد، مثل قائد «قوات التحالف السودانية» الذى وصف محاولة احتجاجيـــة داخل حركتـــه بأنها «مؤامرة عنصريـــة» لأن أحد أعضاء تلك المحاولـــة ذو أصول أفريقية، ويضرب بذلك قائد حركة «الحرية والتجديد، عرض الحائط «بشـــعاراته البراقة، كما سقط «التجمع الوطنى الديمقراطي» المعارض فى ذات الامتحان بوصف الفصائل المنضوية تحت لوائه «بالعنصرية والجهوية» فى اجتماعـــات يوليو ٢٠٠٤.. والترميز التضليلى أبطاله رموز مـــن الهامش، وزراء من الجنوب فى وزارات الســـياحة والثـــروة الحيوانية والعمل، وهناك تابيتا بطرس، وموســـى محمد أحمد، وعدد آخر من أهل الشـــرق، ولعنة الله على الكتابة، حين تدفعك دفعاً كى تنكأ جرحاً غائراً، أو أن تكتب عن من تربطك به علاقة ما فى زمن ما، لكن ماذا أنت فاعل حين يبصق من تقصده على ذلك الزمن؟. تباً عليك أيها الزمن!. وصديقنا الفنان البيجاوى ســـيدى دوشـــكا، وهو من يذكرنى بتلك الأيام الخوالي، وكذلك أركا محمد صابر فتيان الشـــرق الأشـــاوس، وهم يغنون للبسوى فارس كدبوت، وكدبوت لمن لا يعرفها كانت المعارضة فى شـــرق السودان تطلق عليها «كدبوت بلد الموت»، فغارةً من الخرطوم تقتل بعضاً من جنود المعارضـــة، وغارةً مضادةً من قـــوات التجمع تفرق الجيش الحكومى وتقتل منه كذلك، فصارت كدبوت الواقعة قرب الحدود الســـودانية الاريترية مثل «القلابـــة»، أو «المصيدة» تغرى الطرفين لها فيقع من يدخل فى فخ المناورة، وقوانين الكر والفر، أو الانســـحاب والتقدم بالمصطلح العســـكري. وكان لبســـوي، أو أحمد دين هو من شهداء تلك المنطقة، وله غنى أركا، وغنى دوشكا، دلالةً على الرمزية، والتاريخ والفروسية. ولم يكن لبسوى يحسب ضمن حســـاباته أن يدخل ردهات القصر الفخم، أو أن يكون ضمن أطقم الحكم الرئاســـي، فهو مثله مثل مئات الشباب فى قرورة، وعيتربة، وكسرة

عقيق، وعين، حتى همشـــكوريب، وتوقان، وتلكوك، وأبو قمل وقلسا، وغيرها من بلدات ما كنا لنســـمع بها لولا أشاوس التجمع أو البجا، ومنذ اتفاق ســـلام شرق السودان ظللت أتابع مآلات الاتفاق، وتنفيذه، وأوضاع جبهة الشرق التى منحنى التاريخ فرصة متابعة، وحضور ولادتها القيصرية فـــى منقطة ربدة، ومن تلك اللحظة ظلـــت تنتابنى حالات التوجس على مصير الوليد الجديد، باعتبار أن ما ولد عبارة عن قيادة فوقية ثلاثية الأضلاع تســـتند على قاعدة هلاميـــة حتى دخلت المفاوضات مـــع الحكومة مرحلة التوقيع على اتفاق الســـلام، فشهدت الجبهة الخلافات والصراعات، فتوكأ موســـى على عصاه، أو قواته العســـكرية، وفر مبروك الى مرابع القبيلة، ووقفـــت آمنة محتارةً، وبعـــد قليل توغلت فى ذات الأفـــق الضيق، أفق القبيلة، أو البنى عامر، فطوت الشهادات الأكاديمية والدرجات العلمية، و دفنت الأيديولوجيا الماركسية.

وحين عاد الجميع من اسمرا إلى الخرطوم دفعنى حنين الماضى لمحاورة الدكتورة آمنة ضرار صحافياً، فسألتها وهى تحمل لقب مستشارة حول فيما تتم استشـــارتها هى حسب منصبها، فهل تستشار فى قضايا التنمية وشرق السودان؟، ردَّت بأنها امرأة قومية تعمل لكل السودان، وهو أمر طيب برغم صعوبة الانفكاك من الواقع السياســـى الذى صعد بها إلى سلالم القصر، لم أدر أن كان على أن أفرح، أم أتوجس، لكننى رميت بسؤال آخر وهل تستشارين فى قضايا دارفور؟. ردت أيضا بالنفى لأن قضية الجنائية وجرائم الحرب من اختصاص القانونيين والدستوريين، إذن فيما تسشار؟. فعرجت على الســـؤال بطريقة أخرى وهى كيف تتم الاستشارات؟. وهل يتم عقد اجتماعات؟. فقالت إنها أســـرار العمل، فبُهت الذى ســـأل، وصمتُ أنا فغيـــرتُ الموضوع، وربما محبةً فى القلب جعلتنى اضغط على نفســـى كى أتناسى أوضاع المستشارين والمساعدين صغارهم وكبارهم من الوافدين الجدد

الى الحكم، وأعرف أن كل ذلك لا يعدو سوى وضع ديكورات فى داخل القصر، أو استخدام طريقة الترميز التضليلى من المركز ليوهم أهل الهامش بأنهم ممثلون فى السلطة المركزية، فينشغل القادمون الجدد بخلافاتهم، وبمشاكلهم الخاصة ويبدأ الاهتمام بعملية السلام فى تناقص، ويبدو أنه كلما زادت المخصصات، وطال الجلوس فوق كرسى وثير، وتحت هواء بارد كلما زادت درجة الانتماء الى النظام الحاكم، وبالتالى نقص الاهتمام بقضية من يضعونهم على تلك الكراسي، مع علمى أن آمنة سليلة أسرة محترمة وكبيرة، عرفت وسائل الدعة والراحة قبل كثيرين من الوجهاء الجدد، والسلام عند كثيرين مربوط بمقدار المكاسب الشخصية والمغانم، ان زادت أحس الإنسان بالسلام وإن نقصت شعر بأنّ العملية السلمية كلها داخل نفق ضيق، ومظلم، فيرتفع الصراخ، وتزداد الشكوى من سوء التنفيذ، ونسمع محاضرات نقض المواثيق والعهود. وعدوى هيمنة أبناء المركز على السلطة وتبنيهم سياسة الترميز التضليلى لم تقف لدى الحاكمين فهى صفة لازمت حتى المعارضين الذين يرفعون شعارات السودان الجديد، مثل قائد «قوات التحالف السودانية» الذى وصف محاولة احتجاجية داخل حركته «مؤامرة عنصرية» لأن أحد أعضاء محاولة الاصلاح فى داخل الجسم المتفسخ ذو أصول افريقية، ضارباً عرض الحائط «بشعارات الحرية والتجديد» و»الدولة المدنية الديمقراطية الموحدة». كما سقط التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض فى ذات الامتحان وهو ما سنورده بالتفصيل فى الفصول القادمة بوصف أحد الفصائل المنضوية تحت لوائه «بالعنصرية والجهوية» فى اجتماعات يوليو ٢٠٠٤. هى عدوى منظومة الثقافةالإسلاموعروبوية التى جعلت من نفسها مركزاً.

- إعادة الإنتاج

هى آلية مستمرة، وتستخدم نخب المركز آليات أخرى، بوعي، أو من

غير وعي، وذلك بإعادة إنتاج أفراد وثقافات الهامش ضمن مشروع المركز، وتتم العمليـــة بتماهى الفرد بتصوراته للكون، ولمن حوله، ولنفســـه، فى تصورات المركز، وتبدأ العملية بتغيير الاســـماء إلى أسماء عربية، باعتبارها رمزاً للتدين الإسلامي، ونلاحظ الكثير من أبناء الهامش تخلى عن اسمائه القديمة، بل أن من يحتفظ باســـمه القديم مثل «كالـــو»، أو «مناوي»، أو كادو، يعتبر وضيعا (حتى أن بعض العرب فى الســـودان إذا خاف على ابنه العين والحســـد ســـماه كوكو، على الرغم من أن الاسم من ثقافة الهامش لكنهم كما يقولون يكفون به العين، مثل حلة كوكو المسماة باسم رجل من قبيلـــة البطاحين)فالعقلية المعيارية فى الســـودان ما انفكت تصر على ربط الهوية الســـودانية، بالأســـماء العربية كذلك، وهى خير الأسماء وأفضلها وأميزها، وغيرها يثير الســـخرية والضحك، ولا تعدو أن تكون سوى دليلاً على الوضاعة. ولذلك السبب يحكى وزير الخارجية السودانى قبل انفصال/ اســـتقلال الجنوب دينق ألور كيف أجبره أســـتاذه بمدينة ود مدنى على تغيير اســـمه من دينق إلى أحمد، حتى يحفظ حقه فى التعليم!، وكيف اضطر فيما بعد إلى العودة إلى اســـمه، ويدخل الاسم بالطبع ضمن عملية إعادة الإنتـــاج، أضافة إلى عناصر اللّون، والزي، واللُّغة، ونمط الحياة والأغانى والآداب والفنون لتشكل هوية جديدة، وتمثل منصة انطلاق نحو الفضاءات الأخرى، ولذلك ليس غريباً أن رأينا هرولة الفتيات السودانيات نحو استخدام كريمات تبييض البشرة، لأنَّ لاوعى هذه العناصر يشعرها بوضاعتها بسبب لونهـــا، وأنَّ الرجال يفضلون البنت ذات اللَّون الفاتح على اللَّون الغامق، كما سعت «النُّحب «إلى فرض كل تصوراتها على الآخرين لكى تكون هى المعيار والمركز، الذى يتم إعادة إنتاج الآخرين داخل سياقه الثقافي، لتصبح مثلاً الجلابية هى الزى القومى للرجال، والثوب، هو الزى القومى للنســـاء السودانيات، ولغة الوســـط هى اللغة القومية المعترف بها بلكنتها ذاتها. و

فى هذا السياق يرى الدكتور الباقر العفيف أنَّ «الأمر الراجح أن أجدادنا هؤلاء تعرضوا لحالة مكثّفة من حالات الزلزلة النفسية، أدّت لخلعهم لهويتهم الثقافية والعرقية، ولتَمَثُّلِهِم ثقافياً وعرقياً مع العرب. فالعالم الذى يعرفونه قد انهار، والهويات القديمة حامت حولها الشكوك، والناس لم يعد بإمكانهم أن يكونوا أنفسهم. الحوافز لإجراء انقلاب فى الهوية كانت قوية وكثيرة. والشروط قد اكتملت. اضمحلت الذات (النوبية) أمام المثال (العربي)، وتم امتصاصها كليا بواسطته، و»التمثل الثقافي»، كما يُعَبِّر ديفيد ليتين، «شبيه باعتناق الدين، وكما توضح أدبيات التحولات الدينية بصورة قاطعة، فإن ما يُعْتَبَر مسلكاً برغماتياً بالنسبة لهذا الجيل، يعتبره الجيل الذى يليه أمراً طبيعياً. ولذلك فإن الأجيال التى تنشأ فى ظل التحوُّلات الدينية التى اضْطُرَّ لها الآباء، ستلجأ، مدفوعة بضغوط السلطات الدينية، إلى النظر لآبائها باعتبارهم كانوا منافقين». هذا الرأى يشابه مفهوم دى فواه عن الهويات المصنوعة «كهويات منحرفة». فهى تدل بالنسبة إليه «على نفعية بلغت مبلغ الشطط» وتمثل علامة على «الاختلال الداخلي»، الذى يحدث فى شروط اجتماعية محدده تمارس تأثيراً هائلاً على الإدراك الذاتى للهوية الشخصية. فرغم طبيعتها المصنوعة، فإن «مكونات الهوية تستطيع إدراج الفرد فى سياقها بل حتى استعماره»(٩٩).

- النفى والألغاء.

هى آلية معروفة، من ضمن آليات القهر المركزي، وتعنى سحق الآخر نهائياً، وإلغاء كيانه، وتصوراته، ومفاهيمه، ووجوده المادى والمعنوي، وقد بلغت هذه الآلية قمتها مع «انفصال/ استقلال الجنوب» وإعلان البشير أن السودان أصبح دولةً عربية وإسلامية» ولا مكان للدغمسة»، ثم قرار الحكومة بانتزاع جماعى

(٩٩) د. الباقر العفيف، ندوة، مركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية، سبتمبر ٢٠٠٧.

لجنسيات السودانيين المنحدرين من أصل جنوبي، بما فى ذلك المولودين فى الشمال، أو حتى أولئك الذين انقطعت صلتهم بالجنوب منذ حقبٍ طويلة، وجريرتهم أن «شروط الاستفتاء فى جنوب السودان تنطبق عليهم» وهى شروط مثل الأب، أو الأم الجنوبى والجنوبية، أو أن اصله ينحدر من قبائل جنوبية، مع أن قانون الجنسية السوداني، ينص نصاً واضحاً، وأشير هنا إلى تحقيق صحفى نشرته بصحيفة «الشرق الأوسط «اللندنية أيام إثارة قضية الجنسية والمواطنة «استيلا غايتانو كاتبة قصصية، وصحافية، وصيدلانية ترجع جذورها إلى قبائل اللاتوكا فى شرق الاستوائية بجنوب السودان؛ ولدت بالخرطوم قبل نحو ثلاثين عاما؛ من أبوين جنوبيين لكنها تزوجت بشاب شمالى فأنجبت طفلا يحمل جينات الطرفين.

وفى وقت تعلو فيه أصوات السياسيين حول حقوق المواطنة. . والجنسية، وما إذا كانت ستمنح لجنوبيى الشمال، أو لشماليي الجنوب، قالت استيلا فى حزن لـ«الشرق الأوسط»: «ما مصير من لا يريد أن يعيش فى دولة المؤتمر الوطنى فى الشمال، أو الحركة الشعبية فى الجنوب؟». اقترحت الكاتبة الشابة أن تتولى الأمم المتحدة مسؤولية مصير ملايين من السودانيين بالسماح لهم بالهجرة خارج جغرافيا المليون ميل مربع، هى مساحة السودان بشماله وجنوبه قبل حصول الانفصال المرتقب. ويرى سانتينو جون، وهو من ولاية أعالى النيل، ومن قبيلة النوير الجنوبية أن «السودان هو للجميع، فهو بلد يسع كل من يريد العيش فيه بسلام»، وأشار إلى أنه «غير مهموم بحديث الوحدة والانفصال، بقد رما هو مهموم (بالتعايش السلمي)، وحرية الإقامة فى الشمال والجنوب»، وروى قصة عمه «الدنقلاوي» من أقصى الشمال معه، وهو يحمل صفة العم، كنوع من الأدب والاحترام لعلاقة قوية ربطت الدنقلاوى بالراحل جون، والد سانتينو، فهى علاقة محبة وود، تجاوز خلالها الاثنان حواجز العرق والدين واللون. وينوه

الخبراء القانونيون بأن قانون الجنسية السوداني؛ يعطى الحق لأى مواطن سودانى فى اكتساب الجنسية والجنسية المزدوجة ويعطى حق التجنس بشرط الإقامة لمدة خمسة أعوام، ولا يمكن انتزاع الجنسية السودانية التى منحت بالميلاد، لكن القانون السودانى منح رئيس الجمهورية سلطة سحب الجنسية السودانية من أى سودانى إذا ثبت أنه قد حصل على شهادة الجنسية السودانية بطريق الغش أو بتقديم بيانات كاذبة أو بإخفاء أى واقعة مادية، أثناء أى حرب، يكون السودان مشتركا فيها أو كان مشتركا فيها، أو تاجر مع العدو أو اتصل به أو تاجر مع أى شخص ينتمى إلى أى دولة معادية أو اتصل به، أو كان طرفا فى أى معاملة يعلم أنها تمت على وجه يهدف إلى معاونة العدو فى الحرب أو كان ذا صلة بتلك المعاملة. ويجوز للرئيس قبل أن يصدر قرارا أن يقوم بإخطار الشخص المعنى كتابة بالأسباب التى اقترح القرار من أجلها، مع إخطاره أيضا بأنه يجوز له أن يقدم طلبا بإحالة الموضوع إلى لجنة تحقيق. لكن المؤتمر الوطنى يشدد بأن كل من تنطبق عليه شروط المشاركين فى عملية الاستفتاء، سوف يفقد الجنسية السودانية بمجرد إعلان انفصال الجنوب. ويؤكد وزير الدولة بمجلس الوزراء محمد مختار: «نحن لا ننظر لهذا الموضوع كموضوع حزبي. هذه قضية مصيرية ترتبط بمستقبل شعب بأكمله. اجتهدنا فى استقراء الآراء كافة وبصور مختلفة، نحن نجتهد فى التوصل إلى حلول مُعتمدين على قاعدة شعبية أنتجتها الانتخابات الأخيرة، وأرجو أن أصوب السؤال. ليس هناك جنوبى شمالي، هناك جنوبيون نزحوا بسبب الحرب أو انتقلوا إلى منطقة أخرى داخل الوطن، وآخرون لأسباب اجتماعية أو مقتضيات وظيفية.. جنوبيو الشمال الوحيدون هم دينكا نقوك فى منطقة أبيي، الذين اختاروا التوجه شمالا اختياريا فى مرحلة تاريخية سابقة ولأسباب سياسية معلومة.. وحتى هؤلاء منحتهم الاتفاقية ضمن بقية سكان المنطقة حق الاستفتاء

لتقرير مصيرهم فى البقاء ضمن حدود الشمال أو الجنوب». ويرى مختار أن «الاتفاقية منحت الجنوبيين حق تقرير المصير وأعطتهم فقط حق التصويت، دون بقية مواطنى السودان، لتحديد وضعهم وإذا قرّروا الانفصال يصبحون تلقائيا مواطنى دولة أخرى ومنحهم جنسـية الجنوب سيسقط عنهم تلقائيا الجنسية السودانية، بغض النظر عن مشاركة الشخص فى الاستفتاء أم لا أو تصويته للوحدة»، ويضيف «إن احتفاظ الجنوبيين بجنسـية السودان سيعنى تكرارا ذات المشكلة الحالية فى المستقبل».

لقد دخلت قضية «المواطنة والجنسـية» ضمن أجندة المناورات السياسية، وأوراق الضغط التى تستخدم بطريقة لا أخلاقية، بعد أن طردت السلطات السـودانية الآلاف من الخدمة المدنية، والعسـكرية، حتـى الذين حاربوا فى صفوفها عشـرات السنين، وأفنوا زهرات شـبابهم فى خدمة المشروع الأحادي، والإقصائي.

لقد اسـتخدمت السلطة كل أساليب قهر المهمشين، دون أن تجد مقاومة من بقية السـودانيين، أو هؤلاء المسـتضعفين، والمغلوب على أمرهم، فى أكبر فضائح التاريخ السـودانى المعاصر، وفـى عملية إزاحة كاملة، والغاء تم وفق سياسـات التمييز العنصري، والإثنـي. فى وقت ظلت فيه نُخب المركز تمارس كل أنواع القهر على باقى المنظومات الثقافية الأخرى لكى تبقى سجينة، بين أسوار ذلك المشروع الأحادي، بثقافته الرعوية، وفى اللاشعور السياسـي، لثقافة المركز العودة إلى عصـور قديمة، لنمطتى ظهور الإبل، وتعبـر بينا الصحاري، أو تضعنا فى خيمة السَّـلف، ونقابهم، ومن ثم لا نبصر، لا نعلم، سـوى ما تريده لنا تلك المنظومة، فهى تارةً تمارس العنف اللفظـي، والبدني، والرمزي، وأخرى تمارس الإقصـاء المادى والروحي، وتـارات أخر تعتمد على آليات النفي، وإعادة الإنتاج، والترميز التضليلي، ليكون العقل الجمعـي، هو عقل ملتبس التفكير، ومهزوز فى المواقف، أو

يجنح للتطرف، والعفـــل وردود الفعل، بعيداً عن المنطق، أو الجدل، لأنه يتعامل مع الأشـــياء بلونين، هما، أبيض، أو أسود، مع أو ضد. وبالتالى التأسيس لمشروع صراع مستمر، ودورات عنف متتالية.

الباب الرابع

الفصل الأول

أزمات البدائـل

عقبـة فى طريـق التغيير

كنت أُلاحظ قبل انتفاضة ١٦ يونيو ٢٠١١ فى معظم حواراتى المباشـــرة، والشـــخصية مع عدد من الشـــباب الحالمين بالتغيير؛ من الذين يتواصلون معى عبـــر مواقع التواصل الاجتماعى «الفيس بوك» ســـيادة روح الإحباط وســـط هؤلاء الشـــباب، واليأس مـــن التغيير، وهو أمرٌ يعكس مقـــدار ما وصلنا إليه من حالة من الاستســـلام والامبالاة بســـبب القهر والتســـلط الإسلاموى لقرابة ربع قرن من الزمان، ولعجز المعارضة المنظمة فى إشـــعال شعلة ضوء، ولو فى آخر النفق، ولكن حالما تنقشـــع ظلمة «الإحباط» مع اندلاع مظاهرة صغيرة، أو حتى معزولـــة، فحين تندلع «مظاهرات» فى الخرطوم مثلاً، يتمنى كثيرون منا ســـقوط الحكومة فى هبة واحدة، فيسارع الكثيرون، ولو بسبب «تفكير رغائبي» فى توزيع باقات «الأمل «عبر الموبايلات، والابتســـامات»، لكن نفس هؤلاء قد لا يشـــاركون هم بأنفسهم فى «مثل هذا النشاط»، فهم يريدون من آخرين صنع انجاز إســـقاط النظام نيابةً عنهم، فى وقت لا يتوانون فيه عن تحذير أقاربهم من المشاركة فى مثل هذه الأعمال، ويشددون عليهم بضرورة «المشى جنب الحيط»، وحين يسقط «شهيد» فى إحدى ساحات «الوغي، او المواجهات» لا يتأخر طرف الشـــهيد من نصب سرادق «الاحتفاء» بهذا الحدث العظيم، لكن ذات المحتفين؛ لا يفضلون على الإطلاق أن يكون «الشهيد» من بين معارفهم، أو من أهلهم، أو أصدقائهم، مع أن ذات القوم سيكتبون القصائد، ويغنون الأشعار، ويذرفون الدمع سخيناً ؛ ابتهاجاً بهذا «النصر العظيم»، وربما يهتفون» مليون شهيد لعهد

جديد، أو ربما لفدى التوحيد».

فقد لازمت الشعوب السودانية؛ لا سيما فى المركز حالةً صعبةً من الاستسلام، بسبب غياب ثقافة التضحية، وإيثار الغير، على الذات، والخاص على العام، والجهة على الوطن، والقبيلة على الشعب، وهى مرحلة يمكننا وصفها من غير ما تردد بأنها مرحلة «الانحطاط العام» وليس غريباً؛ فالسودان فى ظل حكم الإنقاذ، وزواج الإسلامويين مع العسكرتاريا بلغ أعلى مراحل انحطاطه،»، ولذلك فإن الشعور باليأس والاحباط هو أمر طبيعي، تمر به كل الشعوب التى عانت من الاضطهاد والقهر، وخلال مثل هذه الفترات فى تواريخ الشعوب، و التى قد تمتد فترات طويلة نسبياً، يشعر الفرد بصعوبة التغيير، وعدم جدوى ضياع الوقت فى مقاومة السلطة الباطشة، و «يشكل زمن الرضوخ والاستكانة الفترة المظلمة من تاريخ المجتمع، عصر الإنحطاط، وتكون قوى التسلط الداخلى والخارجى فى أوج سطوتها، وحالة الرضوخ فى أشد درجاتها. . عملية انهيار قيمة الإنسان المقهور وطغيان أنوية المتسلط تأخذ أبرز أشكالها وضوحاً وصراحةً، وتكون الجماهير فى حالة قصور واضح فى درجة التعبئة التى تؤهلها للرد والمقاومة، فتبدو الاستكانة والمهانة كأنها الطبيعة الأزلية لهذه الجماهير، وهذا ما تحاول قوى التسلط على كل حال غرسه فى نفسيتها، فى حملة تيئسية منظمة تقطع السبل أمام أى انتفاضة أو أمل فى انتفاضة، سكون الموت المخيم لا يقطعه سوى فقاعات تمرد فردي، لا تلبث أن تغيب، مخلفة وراءها مزيداً من القناعة فى استحالة الخلاص من خلال المجابهة، نظراً لما تقبل به من ردود فعل عنيفة، تأخذ شكل البطش الذى تمارسه الفئة المتسلطة.

أذكر هنا؛ و فى أحد شهور عام ٢٠٠٨ كانت الأحزاب السياسية منشغلة جداً بقضية «قانون الانتخابات»، وقصة «الكوتة»، والتمثيل النسبي» ونسبة المرأة، وكانت المعارضة تلوح بتحريك الشارع، من أجل إبطال «مؤامرة «المؤتمر الوطني»، والإصرار على تمرير قانون مفصل؛ كبقية القوانين، على مقاس

الحــزب الحاكم، وبالفعــل تجمع عدد من «الناشــطات» الموزعات بين الحكومة والمعارضـــة، يهتفنَّ، و»كلٌ يُغنــى لليلاه»، لكن على مســـافة أمتار قليلة من التجمهر النسوى «الأنيق» أمام قبة البرلمان، وغرب شارع الموردة ظهرت شابتان صغيرتا الســـن، أى فى بداية العشرينات من العمر، وربما تكونان فى منتصف المرحلة الجامعية، فذهب نحوهما أحد الصحافيين المشاغبين، يسألهما عن رأيهما فى «قانون الانتخابات وكوتة النســـاء»، فارتبكت الفتاتان، فشعر الصحافى بأنه فاجأهما بالسؤال، فغير السؤال، وسألهما مباشرةً؛ ان كانتا جاءتا للمشاركة فى «التظاهرة النســـوية»، فكانت المفاجاة أن الشابتين لا تعرفان شيئاً عن المظاهرة، ولا عن هدف «المتجمهرات»؟ وباختصار سألهما طيب «ماشين وين» فردتا بكل برود، نحو قاعة الصداقة ومشاهدة فيلم هندي. نعم هما غير مشغولتين بمعركة السياســـيات، لأنهن لم يسمعن به، وهو ما يعكس عمق المسافة بين السياسيين فى الســـودان وبقية خلــق الله!، أو نفترض أنَّ الفتاتـــين كانتا تعلمان بما يدور قربهما لكنهما فضلتا عدم التورط فى مثل هذه الأفعال، وفى كل الأحوال فإن الموقف يمثل حالة من «السلبية»، و»اللّامبالاة» بما يدور حول هاتين الشابتين؛ مع أن القضية تهم «جماعات النساء فى المقام الأول»!، وهى حالة تؤكد عدم اهتمام الكثيرين من السودانيين بالشأن العام، وهى حالةٌ «طبيعية»، وتتسق مع الأوضاع فى مثل هذه الســـياقات التاريخية، وقد لعبت الأنظمة الشـــمولية، والحكومات المســـتبدة دوراً كبيراً فى خلق هذا الواقع، وأشـــير هنا إلى ماذكره، جوستاف لوبان فى كتابه المثير للجدل، ســـيكولوجية الجماهير «حين تكون الســـلطة غير منطقية، أو غير شـــرعية، أو اســـتبدادية، أو فرعونية، حينئذ تســـود ديناميات مرضيـــة مثل الكذب والخداع والنفاق والعدوان الســـلبى واللامبالاة من جانب الجماهير، بينما تتعامل السلطة مع الجماهير بازدراء وشك وتوجس، وترى أنها غير جديرة بالتحاور والتشـــاور وإنما تساق بالعصا. وإذا وصفنا نمط هذه العلاقة بمصطلحات علم النفس نقول بأنها علاقة بين والد ناقد مســـتبد وطفل يميل إلى

العدوان السلبي. وهذا الطفل العدوانى السلبى ينتظر اللحظة المناسبة لينقض علـى الوالد الناقد المستبد ليتحول بذلك إلى طفل متمرد. وبالتعبير الشعبى الدارج نصف هذه العلاقة بأنها علاقة القط والفأر»(١٠٠).

إلا أن للتغير أسلحته، ووسائله، ولسنا بصدد الدخول هنا فى مساجلات قد لا تنتهي، وفى ذات الوقت لا نستبعد أن تنتظم السودان ثورةٌ شاملةٌ وكبيرة قبل أن يطَّلِع كثيرٌ من القراء على هذا الكتاب، وربما تحدث بعض تحولات، ولو طفيفة فوق خشبة المسرح، أوحركات تغيير حقيقية؛ وربما يكون من بين هذه التحولات انقلاب قصر، أو صراعات دموية بين «الإخوان» ؛مع أننى لا أعتقد أن الانقلاب، أو الإطاحة، أو إسقاط نظام الإنقاذ يعنى حصول التغيير الكامل، والتغيير عندى هو ثورة شاملة، وانقلاب من الداخل يضرب كل المكوِّنات السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهى بمثابة قطيعة معرفية بين القديم والجديد. فالثورة تبدأ من داخل الفرد، ومواجهته لنفسه، ماذا فعل من أجل وطنه؟. وما هو المطلوب؟. وكيف نقوم بعملية تغيير اجتماعية تتفجر معها الطاقات الإيجابية، وتتلاشى المشاعر السلبية، المتمثلة فى عدوانيتنا تجاه بعضنا، رفضنا لبعضنا، النعرات العنصرية، والتحيزات الدينية والعرقية، ومن ثم تحويل كل هذه التساؤلات لكى تكون هماً جماعياً، وغير ذلك عندي؛ لا يعدو سوى تحولاً فوقياً فى هيكل الحكم؛ على أهمية ذلك، فقد حصل ذلك ست مرات فى تاريخنا القريب، وهو تاريخ تقاسمته ثلاثة أنظمة «ديمقراطية» من حيث الشكل، وعسكرية من حيث الشكل والجوهر.

لقد افترضتُ أن الفشل المستمر، والعجز الملازم، يعود إلى مكونات عقلنا الجمعي، التى تتمثل فى الهوية المتشظية، وغياب مشروع الدولة الوطنية الجامعة، والذاكرة المثقوبة، بسبب السياسات العشوائية والممنهجة لفصلها،

---

(١٠٠) جوستاف لوبان – مرجع سابق .

وكذلـــك طرائق تفكيرنا، وما تنتجه من مشـــاريع لا يُكتب لها النجاح، بما فى ذلك وسائل إنجاز هذه المشاريع وأدواته. ومعروف أن أى نظام سياسى فى محصلتـــه الأخيرة هو عبارة عن معادلة ثنائية الأطراف، يمثل طرفها الأول الهياكل والمؤسســـات وهى ما تُعرف ببنية هـــذا النظام، ويمثل الطرف الثانى فـــى المعادلة شـــكل الحكم، وهو ما يُمكن أن نطلق عليـــه «الكيفية» أى طبيعة هـــذا النظام، وكثيراً ما تتماهى الكيفيات فى البنى والعكس الصحيح، كما أن حصـــول انحراف فى البنية بالضرورة يقـــود إلى انحراف كامل فى الكيفية، أو فى الدولة كلها، وإذا كانت كيفية النظام الشـــمولي، هى عســـكرية فى غالب الأحيان، وأحادية التوجه، واستبدادية ؛ فإن بنيته هى الجيش والشرطة والأمن، وجهاز الخدمة المدنية البروقراطي، باستخدام سياسات التعليم والصحة وتقديم الخدمات والتنمية، والحزب الواحد، ولا نستبعد وجود أحزاب صورية متوالية، تدور حول الحزب والســـلطة كنوع من الديكور، أما فى النظم الديمقراطية فإن الكيفيـــة هى نظام ليبرالي، تعددى وبنيته هى الأحزاب السياســـية والمنظمات الحقوقيـــة والتنويرية، وجهاز الدولة بمكوناتـــه المختلفة بما فيها القوات النظامية كمؤسســـات احترافية ومهنية وقومية لا تتدخل فى الصراعات السياسية، ومثلما تحدثنـــا عن النظـــم الدكتاتورية، وأدوات قمعها، المتمثلة فى الجيش والشـــرطة والأمن، بالإضافة إلى وســـائل القهر المعنوي، والفكرى فسوف أتناول فى هذه الجزئية «هياكلنا الديمقراطية، وهى الأحزاب السياســـية والتنظيمات والحركات، وهى فى ذات الوقت من أبرز مُنتجات عقلنا السياسى الجمعي.

ولقد ساهمت الأحزاب السياسية «التقليدية» فى أزمة مشروع الدولة السودانية، حتى عبر مشـــاركتها فـــى الديمقراطية، لأن الديمقراطية هـــى مبدأ، ومجموعة قيم، وهى ممارســـة، كذلك، وضعف المبدأ يقود إلى فشـــل الممارســـة، وفشل الممارسة يؤدى فى النهاية إلى تشويه للتجربة كلها، أو النظام، وهو ما اتسمت به القوى والأحزاب السياسية السودانية، لأنها تعتبر السلطة غاية فى حد ذاتها،

لا وسيلة لتحقيق غايات أخرى مرتبطة بمصالح الشعوب، وتطلعاتها، وحقوقها فى الحياة الحرة والكريمة».

١ - الأحزاب التقليدية، انقسامات، وضبابية رؤية، وغياب ديمقراطية

والأحزاب السياسية، فى تعريفها الإجرائي؛ متفقٌ حولها من حيث التكوين، والأهداف، والعضوية، والسياسات، والمناخ الذى تنمو فيه، وأشير هنا إلى تعريف «شبكة المعرفة الانتخابية «المصرية إلى تعريفها للأحزاب، وتقول «يعرّف الحزب السياسى على أنه مجموعة منظمة من الأفراد يمتلكون أهداف وآراء سياسية متشابهة بشكل عام، ويهدفون إلى التأثير على السياسات العامة من خلال العمل على تحقيق الفوز لمرشحيهم بالمناصب التمثيلية. و تميل الأحزاب السياسية إلى التجذر بعمق واستمرارية فى تركيبات اجتماعية محددة فى مجتمع ما فى الديمقراطية الراسخة والفاعلة. إذ يمكنهم الربط بين الحكومة وعناصر المجتمع المدنى فى مجتمع حر وعادل، وهم يشكلون عنصراً ضرورياً فى أى نظام ديمقراطى»(١٠١). و ليس بخاف عن أحد أن الأحزاب السياسية السودانية؛ هى أحزاب ظلت تعانى من الضعف الهيكلي، والتنظيمي، والمالي، ومن قلة الطرح الفكري، وضحالة الخطاب السياسي؛ كما أنها فى بعض الأحيان تصبح أقرب إلى أنها «شركة لفرد، أو أسرة»، تتحكم فى شؤون التنظيم، وتتصرف فى أمواله؛ على قلتها، ويحدث كل ذلك بسبب غياب الرؤى الفكرية، والمناهج السياسية لدى معظم الأحزاب السياسية السودانية؛ لا سيما تلك الأحزاب التقليدية. فالأحزاب فى السودان مثلما يرى الأستاذ محمد على جادين «ظهرت، كما فى بلدان المنطقة كلها، نتيجة الاحتكاك بالحضارة الغربية، وبالتحديد فى بدايات القرن الماضى فى إطار حركة المقاومة ضد الاحتلال البريطانى مع ميلاد الحركة الوطنية الحديثة وانتقال حركة المقاومة من الريف والحركات الريفية، القبلية

(١٠١) شبكة المعرفة الانتخابية المصرية.

والدينية، إلى النشاط السياسى الحديث فى العاصمة والمدن الأخرى النامية وقتها. وكان ظهور هذه الأحزاب والتنظيمات نتيجة تفاعل عاملين أساسيين: العامل الأول، وهو الأهم، تمثل فى نمو وتطور فئات اجتماعية جديدة فى المدن والمراكز الحضرية، خاصة فئات المتعلمين والموظفين والتجار والفئات الوسطى الأخرى، نتيجة انفتاح البلاد على حضارة العصر والتغييرات التى أحدثتها سياسات سلطات الاحتلال. والعامل الثانى تمثل فى التأثيرات الإيجابية لصعود الحركة الوطنية المصرية بعد ثورة ١٩١٩، وطرحها لمسألة السودان كجزء من القضية المصرية فى مواجهة الاحتلال البريطاني، ووجد ذلك استجابة واضحة وسط هذه الفئات، إضافة إلى الوعى السياسى العام الذى أفرزته الحرب العالمية الأولى وسط عموم البلدان المستعمرة ومن ضمنها السودان. . هذان العاملان ظلا يتحكمان فى مجمل مسيرة الحركة الوطنية وفى تطور الأحزاب والتنظيمات السياسية حتى تحقيق الاستقلال فى مطلع عام ١٩٥٦ والفترات اللاحقة. وفى هذا الإطار ظلت هذه الفئات الجديدة تلعب الدور الأساسى فى النشاط السياسى وقيادة الأحزاب السياسية طوال الفترات اللاحقة حتى الآن. ويمكن القول إن تطور الأحزاب السودانية هو فى الواقع انعكاس لتطور هذه الفئات ولخصائصها السلبية والإيجابية ولصعودها وهبوطها فى فتراتها المختلفة»(١٠٢) ، ويرى الدكتور صفوت فانوس أن «جذور الطبيعة الطائفية القوية لحزبى الأمة والاتحاد الديمقراطى تمتد إلى السياسة البريطانية المهادنة والمتعاطفة والمعاونة لعائلات المهدى والميرغنى والهندي، إذ أن هذه العائلات كانت قد منحت أراضيَ زراعية شاسعة، علاوة على منحها سلفيات كبيرة وهبات سخية. يوضح المثال التالى عن السيد/ عبد الرحمن المهدى (والذى ورد فى كتاب محمد عمر بشير عن «الثورة والوطنية فى السودان والصادر

(١٠٢) محمد علي جادين، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، ورقة عمل، ندوة بعنوان هل الانتخابات ضمانة للتحول الديمقراطي؟، أكتوبر ٢٠٠٨.

عام ١٩٧٤م) ما نرمى إليه: «تم منح السيد/ عبد الرحمن المهدى فى عام ١٩١٥م أراضــى إضافية فــى جزيرة أبا. وفى عام ١٩٢٥م تم منحه (هو والســيد/ عبد الله الفاضل والســيد/ محمد الخليفة شريف) حق الانتفاع بنحو ٦٠٠ فدان فى «قونــدال» لزراعة القطن. وتم تحويل القرض الذى أعطى للســيد/ عبد الرحمن المهدى (وكان يبلغ ٤٥٠٠ جنية سوداني) إلى منحة غير مستردة، وذلك فى عام ١٩٢٦م. وبحلول عام ١٩٣٣م كان الســيد / عبــد الرحمن المهدى يمتلك نحو ١٣٠٠٠ فدانا مزروعة فى الجزيرة أبا وفى مناطق الفونج والنيل الأبيض وكسلا، وقدر دخله السنوى بين ١٥٠٠٠ و٤٠٠٠٠ جنيها سودانيا»(١٠٣).

ومع ارتباط تكون الأحزاب «الطائفية» بدعم الاســـتعمار، ففى ذات الوقت إن أحزابنا التقليدية ذاتها والأيديولوجية ارتبطت فى نشأتها بالفئات المتعلمة، وخريجى المدارس وكليــة غردون، وتجار المدن، أو «الطبقة الوســطى» فهى فى تكوينها لم تســتوعب الآخرين فى الأطراف، ولا ضمت الفقراء، وهى بالطبع نسخةٌ مصغرةٌ من الدولة السودانية بهياكلها الهشة، وهويتها الممسوخة، ففشلت فى التعبير عن كل مكونات الشعوب السودانية، وحصرت نفسها فى العاصمة وبعض المدن، وجعلت من هوامش السودان مجرد «أصوات انتخابية» تلهث وراءها خلال حمى التنافس. ولو تناولنا الحزبين «الكبيرين» حســب الأوزان الانتخابية فى آخر الانتخابات قبل ثلاثــة حقب، وهما حزبا «الأمة «و» الحــزب الوطنى / الاتحادى الديمقراطي». و ارتبط حزب الأمة بطائفة «الأنصار»، وارتبط «الحزب الاتحادي» بمســمياته المختلفة بطائفــة «الختمية»، فيما انضم مثقفون من هنا وهناك للحزبين؛ مثل إســماعيل الأزهــري، ومحمد أحمد محجوب، وباختصار فقــد انضم عدد كبير من مثقفى «مؤتمر الخريجين» إلى الحزبين الكبيرين، وهو ما قد يعكس رغبة الشرائح السودانية المثقفة فى تحقيق أمجاد شــخصية بواســطة كتل كبيرة، وهى كتل يحركها التدين

(١٠٣) د. صفوت فانوس، سابق.

الشـــعبى البسيط، وحب سيدى «المهدى الإمام، أو حب الشريف «الميرغني»، وهو أمرُ يعكس أزمة المثقف السوداني، وفشل النخب فى تكوين منظومات مستقلة عن «الطائفيــة»، وقادرة على التغلغل فى أعماق المجتمع، وتكويناته بدلاً عن الإعتماد على كيانات جاهزة، وتســتند على قواعد شــعبية، أشــبه بكتل صماء، يحركها الهوى، وحب الزعيم، فهى معه حيثما يسير، لا تسأله عن وجهته، فكيف تفعل ذلك وهى التى تتبرك بالتراب الذى سار فوقه برجليه؟، أو تشرب من ماء وضوئه؟. فهى إذن مع الزعيم حيثما يكون، ولا ترهق نفسها بالتفكير فى البرامج، والمناهج، والتفاصيل المملة. وتاريخياً، فإنّ قواعد حزب الأمة القومى تنتشر فى الغالب فى غرب السودان، ووسطه، وهو أمر له أسبابه، حيث ارتبط أهل تلك الديار بالثورة المهديــة، وزعيمها محمد أحمد المهدي، ثم خليفته عبد الله التعايشـــي، وأنصاره الكثر، بعد أن تحركت الثورة المهدية من غرب الســـودان، وتقدمت نحو الوســـط، ثم انتصرت على الاســـتعمار التركى المصري، فيما ينتشر أتباع الحزب الاتحادى الديمقراطي؛ بمسيماته فى فيافى الشرق والشمال، فى وقت ظلت فيه قيادة الحزبين الكبيرين حصرياً على بيتى الزعيمين الكبيرين عبد الرحمن المهدي، والســـيد على الميرغني. وهو ما يعتبره البعض أحد أبرز معوقات النمو الديمقراطى فى هياكل تلك الأحزاب، لأنها تعمل بالولاء، والإشارة، والمحسوبية والنسب والقرابة.

ومع تطور الأوضاع فى السودان، دخل مثقفون آخرون فى هياكل تلك الأحزاب إلا أن القـــرار الفصل فـــى خاتمة المطاف رهين برضاء ومباركة الزعيم السياســـي، والتنفيذي، والروحي، وربما لذات الســـبب، ولغياب الممارســـة الديمقراطية كثرت الانقسامات داخل الحزبين الكبيرين، حتى بلغ عدد أحزاب «الأمة» إلى ثمانية أحزاب ؛ ما بين «قومي» «واصلاح وتجديد»، و» قيادة جماعية»، و» فدرالية» وغيرها. ولا شك أن للنظام الشمولى «الإنقاذ» دورٌ، لا يمكن إسقاطه فى عملية تقسيم الأحزاب السياســـية المعارضة، فهو نظام إقصائي، وشمولي، ينفذ سياساته عبر جهاز أمنى يعتمد سياســـتى «التخريب والاحتواء»، فظل يمارس هذه السياســـة مع كل القوى

السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والصحف، والمنابر الديمقراطية، إلا أنّ سمة انقسامات الشعوب السودانية، وتنازعها ما بين الذاتى والعام، والجهوى والوطني، تظل تختفى فى جينات هذه القوى السياسية. إلا أن هناك عوامل ذاتية داخل تلك الأحزاب، وهو ضعف مناعتها الهيكلية، وانهياره أمام هجمات أى فيروسات، أو أجسام طفيلية تغزوه فى أى وقت، ويرد القيادى فى «حزب الأمة القومي» صلاح إبراهيم أحمد مرض الانقسامات فى حزبه إلى خلل هيكلي، ولغياب الممارسة الديمقراطية، ويقول فى حوار أجرته معه صحيفة «الصحافة «»مشكلة حزب الأمة حقيقة تتلخص فى المدة الطويلة التى بقى فيها الصادق المهدى رئيساً لهذا الحزب. والعودة إلى التاريخ ربما تساعد على فهم حقيقة ما يجرى بشكل أوضح، فقد بدأت حكاية هذا الحزب فى العام (٤٤) عندما انشق مؤتمر الخريجين الى اثنين وهو الذى ظل موحداً منذ العام (١٩٣٨)م، ولكن حدث ذلك بفعل تدخل الإخوة المصريين الذين نجحوا فى إقناع جزء من قيادات المؤتمر بالدعوة لوحدة وادى النيل تحت التاج المصري، وعند ذلك لم يكن أمام البقية المؤمنة باستقلال السودان الا أن يقروا أنهم لن يستطيعوا الاستمرار فى ظل هذا الوضع فانشقوا عنه، ولما كانت الرئاسة دائماً متبادلة بين إسماعيل الأزهرى وإبراهيم أحمد ذهب جزء مع إسماعيل الأزهرى إلى الاتحاديين أما المجموعة الثانية فكونت جماعة استقلالية، وعندما أحست المجوعتان المختلفتان أنهما صغيرتان وتحتاجان لرعاية ذهبت مجموعة الأزهرى للسيد على الميرغنى وذهبت مجموعة المستقلين إلى السيد عبد الرحمن المهدي، ومن يومها أصبحت مجموعة الاستقلاليين مربوطة بدائرة المهدي. ذلك لأن الأحزاب فى العادة تحتاج إلى صرف مالى وإلى قواعد، وإحقاقاً للحق فقد كانت دائرة المهدى غنية وفرت المال الكافى لدعم تيار الاستقلاليين والحزب، كما وفرت قاعدة الأنصار التى دعمت الحزب، وكل ذلك مكن حزب الأمة من أن يكون له قاعدة واسعة من المناصرين. لم تكن هناك أية مشكلة خلال رعاية السيد عبد الرحمن لحزب الأمة أو حتى السيد الصديق من بعده، ومشاكل حزب الأمة الحقيقة بدأت عندما مات

السيد عبد الرحمن ثم توفى السيد الصديق من بعده، وهذا لأن قيادتهما لم تكن متنازعة وهو ما جعل كتلة الأنصار وحزب الامة موحدين تماماً لدرجة أن سمى خلال تلك المرحلة بـ«الكتلة الصماء»، وعندما كان البعض يشترى النواب ويغير من ولاءاتهم كانت الصحف تكتب أن مجموعة حزب الأمة لا تباع ولا تشترى ولا تغير من ولاءاتها»(١٠٤). ويحمل إبراهيم مسؤولية خلافات الحزب إلى مناهج الصادق المهدى الرئيس الحالي، والذى ترأس الحزب لمدة تقارب الخمسين عاماً، دون وجود تداول للسلطة فى داخل الحزب، ويقول إبراهيم «لأننا أحسسنا بأننا نتقلد وظائف كبيرة جداً لكنها غير مجدية، فالسيد الصادق يقوم بتجهيز الطرق التى يلتف بها حول القرارات، ويقوم باتخاذ الكثير من القرارات الرئيسية فى حزب الأمة منفرداً، لذلك آثرنا أنا وصديقى عبد المحمود الحاج صالح مغادرة الحزب قبل المؤتمر السابع.»، ويضيف «المهدى لا يعتقد بأن هناك رأيا صادقا وصريحا غير رأيه، وهذا خطير وإذا «مشى» على هذا الأساس فلا يجب أن نأمل خيراً «ودعاه إلى أن يفسح المجال لغيره.»، ويتفق فى ذات المنحى أحد منافسى المهدى على زعامة الحزب، وهو ابن عمه، مبارك الفاضل المهدى رئيس حزب «الأمة للإصلاح والتجديد» ويشير إلى أن الصادق «ظل يحتكر الحزب من العام ١٩٦٤، بجانب نقضه للاتفاقيات المبرمة مع قيادة الإصلاح والتجديد حول قضايا الحزب التنظيمية وخطه السياسي، وقال أمام الصادق خياران إما التمسك بموقفه الشخصى وترك إمامة الأنصار أو قيادة الأنصار والتمسك بخط الحزب السياسي، وقال مبارك فى مؤتمر صحفى بمنزله بالخرطوم رداً على انعقاد الهيئة المركزية أمس إن الذين حول الصادق عبارة عن شريحة ضعيفة لا حول لها ولا قوة، والآخرين مستجدون فى مدرسة الصادق»(١٠٥).

---

(١٠٤) صلاح ابراهيم أحمد، صحيفة الصحافة، ٤ أبريل ٢٠١٢.

(١٠٥) نفسه.

أما الحزب «الاتحادى الديمقراطي»، بمختلف مسـميااته من وطنى إلى» شعب» فهو لم ينج من الانقسـامات بسـبب غيـاب الديمقراطية، وضعـف الهياكل المؤسسـية، والتى تعتمد فى أدارة أمور الحزب والدولـة على «الكلمة الأخيرة «للراعـي، أو الرئيـس والأب الروحي، وهو حزب عن المؤسسـية، أبعد ما يكون، ولذلك تشـظى إلى أحزاب تتوزع ما بين «مُسـجَّل»، و»أصل»، و» قيادة جماعية» وغيرهـا. . ولو ثمة فروق بين الميرغنى والمهدي، فرئيس حزب الأمة شـخصية اجتماعية، تظهر طاقاتها فـى كثير من المبادرات، والأحاديث، والكتابات، واللقاءات، على عكس صورة راعى الختمية ورئيس «الحزب الاتحادى الديمقرطي» فهو أقـرب إلى الانطوائية منه إلى الانفتاح، ويتسـم بالغموض، والتشـكيك، والحذر»، فالميرغنى ورث الحـزب من والده، وصار يتعامل معه كإقطاعية خاصة، لا تخضع عمليات الانتماء له إلى البرامج والمؤسسـية، وكما يتسـم الميرغنى بضيق الصـدر، وامتعاضه من أى ملاحظـات حول دوره، أو ممارسـته الحزبية والسياسـية، كما لا يقبل النقد على الإطـلاق، ولى تجارب شـخصية مع السيد الميرغنى خلال ترأسـه لكيان «التجمع الوطنى الديمقراطي» المعارض، فقد سـبق أن تقدم عبر عناصره فى المعارضة بشـكوى للسـلطات الإرترية ضد شخصى بسبب مقال نشرته على موقع «سودانايل «الالكترونى فى عـام ٢٠٠٤، وجهت عبره انتقادات لأداء «التجمع الوطني» وهيمنة الميرغني، وتخوف كثير من أعضاء القيادة من مواجهته، فقد أقام الدنيا ولم يقعدها، وقد أخبرنى أصدقاء فى الحزب الحاكم فى أسـمرا بالشـكوى، والتى حملت بعضاً من «تلميحات» على شاكلة «لمصلحة من كتب فايز السليك هذا المقال؟!»، كما سبق أن هاجمنا أكثر من مرة، أنا وزميلى عبد العليم حسن الصحافى الأريترى علناً عبر مؤتمر صحفى مشـهود، وذلك بسـبب أخبـار نقلناها فى صحيفتى «الشرق الأوسـط» و» الحياة «اللندنيتين، وتوعدنا بالاتصال برئيس التحرير فى لندن «وسـيكون له معه كلام»، وقد أشرت إلى هذين النموذجين فقط لتوضيح

موقـف زعيم التجمع «الديمقراطي» من النقد الصحفي، أو حتى من نقل أخبار يعتبرها «أسـراراً حزبية، أو طائفية، أو حتى شـخصية»! . إن احتكار السيدين للحزبين هو أحد أبرز أسـباب عدم تطور الحزبين فى اتجاه الممارسة الديمقراطية الصحيحة، ومن ثم الحكم الراشد، ويؤكد فانوس فى ذات السياق أن «استمرار وجود زعيم طائفى على رأس أى من الحزبين سـبب فى إعاقة تطور المؤسسات الحزبية فى الحزبـين، وعلى الديمقراطية وعلى عملية اتخـاذ القرارات فيهما، وأن الضعـف البنيوى فـى داخل هذه الأحزاب أدى إلـى عجزها عن تطوير وتقديم سياسيات وبرامج واضحة ومتماسكة لحل المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تجابه السـودان، فتكاثرت الانقسـامات فى صفوف الحزبين الكبيرين، غالبا بسـبب غياب المؤسسـية والديمقراطية». إلا أنّ الدكتور حيدر إبراهيم يربط ظاهرة التشظى إلى مفهوم أنثر بولوجي، ونتفق معه فى رأيه بأنها التشظى سمة من سمات الشعوب السودانية، وبالتالى من الطبيعى أن تنتقل إلى مؤسساتها السياسـية والاجتماعية، والثقافية، ويشير إلى أن السودان تميّز بأنه «أكثر مجتمعات العالم قدرة على التشرذم والانشطار والانقسام بسبب الجغرافيا والتاريخ ونمط تطور المجتمع، ولقد افتقد السـودان طوال تاريخه الدولة الموحدة وبالتأكيد المجتمع الموحد والثقافة الموحدة»(١٠٦) ويذهب الدكتور تيسير محمد أحمد إلى أن «سـنوات التكوين الأولى للأحزاب السياسية فى الأربعينيات، لـم تختلف كثيراً عن حالتها الآن، بعد ما يربو على الخمسـة عقود، أو عن حال العديد من الحركات المسـلحة فى الوقت الراهن، فى كون أنهم جميعهم أقرب إلى شركات تجارية منها إلى آليات للتحرر الوطني. ومن بعد الاستقلال وإلى يومنا هـذا، بقيت الأحزاب مهتمة أكثر بالمناورات والخداع السياسـي،

(١٠٦) د. حيدر إبراهيم علي، كتابات سـودانية، ص ٧، العدد الثالث والخمسون، أكتوبر ٢٠١٠.

بدلاً عن مواجهة القضايا السياســية والاجتماعية والاقتصادية المصيرية. وهكذا ظلت وعلى الدوام، رؤى الصفوة العســكرية/ المدنية المتعاقبة على الحكم فى الخرطوم، توجهها فى أغلب الأحيان ردود الأفعال والعصبية والمصلحة الذاتية، وبالتالى بقيت منشطرة ومحدودة الأثر على أى رؤية إستراتيجية لمستقبل الدولة والمجتمع، بل أن السمة السائدة أن هذا التأثير مربوط بالمصلحة قصيرة الأجل لهــذه الصفوة. وهذه هى ذات الخاصيات الســلبية التى طبعت التجمع الوطنى الديمقراطي، والذى فى أوج المعارك فى الشرق والغرب، لم يفتح الله عليه حتى ولو ببيان إدانة لمجازر بورتسودان أو دارفور»(١٠٧). أما «اليسار العريض» فمن الطبيعى أن تصطدم رؤاه الأيديولوجية بواقع الســودان الاجتماعي، والثقافي، فأحزاب حملت «أيديولوجيا» عابرة القارات، دون أى «ســودنة» من الصعوبة عليها أن تنمو، فحالها مثل من يأتى بقالب قبل أن يعرف مقاســاته، وأبعاده، وارتفاعاته، ثم يسعى إلى إدخال جسم غريب فى هذا القالب؛ فإما كان القالب أكبر من الجســم، و هنا، لا بد من تكســير هذا القالب، أو أن يكون الجســم أكبر منه، وبالتالى أن يسعى إلى تكسير الجسم، فالماركسية واجهت فى طرحها الجامد تضاريس المجتمع قبل الرأســمالي، ونمــط الاقتصاد المضطرب، ما بين زراعي، ورعوي، وشبه رأسمالي، فى وقت واجهت فيه الماركسية كذلك قضايا القوميات والتنوع الثقافي، والولاء الطائفي، والعشــائري، وســيطرة علاقات الأســرة «البطريكية»، وكذلك الظروف الأمنية، وطبيعة النظم العسكرية، وما تمارســه من سياسات «تضليل»، وتغبيش»، و» تشويش «لكثير من الأطروحات الفكرية، وربطها بالدين، والعقائد، مع أن الســكرتير العام الأســبق للحزب الشــيوعى عبد الخالق محجوب اجتهد فى مسألة «تبيئة» النظرية الماركسية»، و»

(١٠٧) د. تيسير محمد علي، السودان.. الاستقلال ومأزق المشروع الوطني، ورقة، مركز بناء السلام في القرن الأفريقي، ٢٠٠٨.

سـودنة الحزب» من خلال مقالات، وكتيبات مثل وثيقة العمل بين الجماهير»، وفشـل الحزب الشيوعى كذلك، فى خلق قواعد جماهيرية كبيرة ؛ حتى وسط الزراع، والرعاة، بل أن ما حققه الحزب خلال فترة السـتينيات ظل فى تراجع مسـتمر، كلما طالت المسـافة، وخفت بريق الماركسـية حتى فى شرق أوروبا حيث تعرضت الماركسـية لزلزال «البروسـتوريكا» العنيف، فنقل تأثيراته إلى داخل جسـد الحزب الشيوعى السوداني، وتصادف مرور زلزال «البروستوريكا» مع عودة الحزب إلى العمل السـري، والهجرة إلى «تحت الأرض»، وانسـداد قنوات الحوار بين الزملاء، فكان واحداً من نتاج هذا التطور ميلاد «حركة القوى الديمقراطية الجديدة» أو «حق» فى عام ١٩٩٤، وخروج قيادات حزبية شابة، ومؤثرة من الجزب الشـيوعى السوداني، مثل الراحل الخاتم عدلان، والأستاذ الحاج وراق، وكانت «حق» محطة أخرى فى منحنيات طريق اليسار، طرحت بجـرأة موضوع فصل الدين عـن الدولة، ودعت للعلمانية دون أن تلتف حول ذلك بعبارات الدولة المدنية، ودعت الحركة إلى مشـروع نهضة وطنية، وأكدت على أنه «لايمكن إقامة نظام سياسـى جديد بدون الانطلاق من مفهوم صحيح للهوية السـودانية، ومن كونها تعددية. فالذين ينطلقون من أن السودان عربى سـيقومون بتهميش القوميات غير العربية، والذين يقولون أن السـودان أفريقى سينادون بطرد العناصر الدخيلة، والذين يقولون أن السودان إسلامى سيحيلون الآخريـن جميعاً الى مواطنين من الدرجة الثانية، والذين يقولون أن السـودان بلا هوية سيقسمونه إرباً إرباً. فالسودان قطر متعدد الإثنيات، متعدد الثقافات، متعدد الأديان، متعدد اللغات، ويجب أن تتبنى مؤسسـاته الدستورية والثقافية والتعليميـة والإعلامية على هـذه التعددية. كما يجـب اعتبارها مصدر غنى وعمق وخصوبة وجمال، لا مصدر شـقاق واحتراب وتفتت. لكنها سـرعان ما دخلت فى ذات المأزق، الانشـطارات، والاختراقات، بل أنه حسب اعتراف أحد المؤسسين والقيادين المؤثرين الحاج وراق أن الحركة منذ بداية تأسيسها سعت

السلطة إلى «احتوائها باغراقها بعناصر أمنية لدرجة أن الحركة فصلت فى مرة واحدة حوالى ١١ كادراً وصفه الأمنيون أنفسهم بأنها «مجزرة تنظيمية»، لقد انقسمت «حق «إلى فصيلين بزعامة وراق وآخر بزعامة الخاتم عدلان، بعد وفاة الخاتم أعلن وراق استقالته، وزهده لكن بدلاً عن توحيد الحركة، فقد انقسمت إلى ثلاثة فصائل، ظلت تمارس «التثقيف الصفوي»، دون أن تنجح فى الغوص فى عمق الأزمة، والتلاحم مع الشعوب السودانية.

وشخصياً حضرت المؤتمر الرابع للحزب الشيوعى السودانى فى فبراير ٢٠٠٩، بعد أكثر من أربعين عاما، وكان مبرر الفترة الطويلة هذه، واستحالة انعقاد المؤتمر، هو طبيعة الحكم فى السودان، وبقاء الحزب مطارداً تحت الأرض لفترة ١٥ عاماً فى عهد نميري، وحوالى ١٦ عاماً فى فترة البشير، ليظل الراحل الأستاذ محمد إبراهيم نقد سكرتيراً عاماً «انتقالياً حوالى أربعين عاماً!، منذ إعدام السكرتير الأسبق الأستاذ عبد الخالق محجوب فى عام ١٩٧١، وهى مفارقة غريبة، حيث ظل الحزب «التقدمي» يمارس ذات الممارسة التقليدية، فسكرتيره لا يتغير إلا برحيله، ولا يقبل الحرس القديم مجرد فكرة التغيير، أو الإصلاح المنهجي، أو حتى الهيكلي، ليحل المهندس محمد مختار، وهو رجل سبعينى محل الراحل نقد، ليغلق الحزب الأبواب أمام آمال وطموحات الشباب فى التجديد. أما الأحزاب العروبية ؛ فيُحاصرها سؤال الهوية، وواقع التنوع الثقافى والعرقي، فى بلد أغلبه ذوى أصول أفريقية، مع وجود ثقافة عربية، وعرق عربى لم يختلط ببقية الأعراق السودانية، ولذلك فهى أحزاب تشعر بالعزلة والغربة، واللاانتماء، وباختلاف مسمياته فقد ركز اليسار السودانى فى نشاطه، وانتشاره السياسى على النخب المتعلمة، وهو أمرٌ طبيعى فى بلد تنتشر فيه الأمية وتشكّل نسبةً مقدرة من سكانه «كتلةً صمّاء» للقوى القليدية وفقاً لإحصائيات كل الانتخابات الديمقراطية.

وتبقى التنظيمات الأخرى فى معادلة اللعبة الديمقراطية؛ فهى الأحزاب

العقائدية، ذات التوجه «الإسـلامي»، وهى التى تدعو إلى إسلامية الدولة، وأسـلمة الشعوب السودانية كلها، وتعد الحركة الإسلامية» بمسمياتها من «جبهة ميثاق»، أو «إخوان مسـلمون»، أو «جبهة إسـلامية» هـى الأكثر حيويةً بين الحركات الإسلامية ذات البعد الدعوي، مع أنها ولجت أبواب السياسية بوضوح مع سـيطرة الإسـلاميين على السلطة بانقلاب المشـير عمر البشير العسكري، وقد رفع بعضها شـعارات متطرفة وصلت مرحلة التكفير، واستخدام العنف، والتحريض على الاغتيالات، والتصفيات الجسـدية. وهى زادت من تعقيدات الأزمة ؛ لا سـيما حين تحالفت مع العسـكرتاريا فى انقـلاب يونيو ١٩٨٩. وكما كان اليسـار فقد ركز اليمين المتطرف نشاطه وسط طلاب المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد الدينية، وإن كان اليمين قد اسـتفاد من الأنظمة الشـمولية أكثر من غيره، فقد تبنى سياسات «التقية» والمهادنة، فى نظام نميري، وتحول إلى جمعيات دعوية، وجلسـات لتحفيظ وتفسير القرآن فى المساجد، ثم دخل فى مصالحة وطنية مع نظام نميرى فى عام ١٩٧٧، ومنها بدأ «الإخوان المسـلمون» تمكين أنفسـهم، من خلال تأسـيس المصارف، والشـركات، والمشـاركة فى الحكم الدكتاتوري، وقد وصل أوجه بالتزاوج بين السـلطة والدعوة، والعسكر والتكنوقراط، والإيديولوجيا والدين.

لقد فشـلت التجارب الديمقراطية فى السودان خلال فترتى ١٩٥٦- ١٩٥٨- و١٩٨٥ - ١٩٨٩ فى تقديم مشـروع وطنى نهضوى يوحد البلاد، ويؤسـس لدولة ديمقراطية موحدة، ويعبر عن حقيقة التنوع الثقافى والديني، مثلما فشلت الأحزاب فى تحقيق مشـاريع نهضوية وتنموية ـ تسـتوعب طاقات البلاد الخام التى يذخر بها السودان، ويعتبر الأستاذ عبد العزيز حسين الصاوى أنَ» الأحزاب الكبيـرة «انتخابيا»(الوطنى الاتحادي/ الديمقراطـى والأمة)لم تكن بيئة ملائمة لإنضاج الرصيد الاستنارى النهضوى بسبب غلبة الثقل الطائفى فى تكوينهما، على تفـاوت فى الدرجة، بينما الأحزاب الكبيرة نوعيـاً، الأكثر تمثيلاً للقوى

الحديثة، كان تكوينها الأيديولوجى الماركسـي، الشيوعي، والدينى الإسلامي، وفيما بعد القومـى العربى البعثي، متنافياً مع النظـام الديمقراطي، الليبرالي، قصورات النمطين التقليدى والحديث من الأحزاب السـودانية، وأيضا شـرائح النخب غير المنتمية حزبياً، كان لها بالتأكيد مسـوغات موضوعية متصلة بحالة التخلف العامة»(١٠٨)، بل العكس تماماً فقد سـعت الأحزاب السـودانية إلى تحديد هوية دينية للسودان، فقد تحالفت أحزاب الأمة وجبهة الميثاق الإسلامية، بزعامة حسـن الترابي، لوضع دستور إسلامى دائم، وقد سعى الصادق المهدى خلال فترة حكمه الأولى من يوليو ١٩٦٦ وحتى مايو ١٩٦٧ إلى كتابة دستور دائم، وقـد «عين لجنة لصياغة هذا الدسـتور، ولكنها بعد مناقشـات مطولة رفضت كل من الدسـتور الإسلامى والدستور العلماني، مفضلة دستوراً هجيناً بين الاثنين، وبالتحديد دستوراً ذا توجه إسلامي» حسب اقتراح الحزب الاتحادى الذى وجد فيه أعضاء اللجنة حلاً وسـطاً ومريحاً وغير مثير للخلاف ومن ثم أرسـلوه على الفور إلى الجمعية التأسيسـية فى ١٥ يناير، وأدرج بالفعل على جدول المناقشات، ولكن سرعان ما تجاوزته الأحداث»(١٠٩)، الا أن الأحزاب التقليديـة الحاكمة ظلـت على مواقفها، وتوجهاتها الإسـلامية، فحزب الأمة طرح خلال التجربة الديمقراطية الثانية برنامج «الصحوة الإسـلامية»، فيما رفع «الحزب الاتحادى الديمقراطى «شـعار «الجمهورية الإسلامية»، ورفعت «الجبهة الإسلامية» شعارات الشريعة الإسلامية، بل حشدت مئات الآلاف فى مظاهرات «ثورة المصاحف «خلال رمضان ١٩٨٨، وظلت فى مزايداتها «شـريعة شريعة ولا نموت، الإسـلام قبل القوت»، وقد نتج عن كل ذلك إبقاء حكومة المهدى

(١٠٨) عبد العزيز الصاوي، معاً نحو عصر تنوير سوداني، كتابات سودانية، العدد ٥٣، أكتوبر ٢٠١٠، ص ١٨.

(١٠٩) روبرت. أو كولينز، تاريخ السودان الحديث، دار العين للنشر، ٢٠١٠، ص، ١١٢.

فى الفترة من ١٨٩٦ إلى ١٩٨٩ على قوانين سبتمبر ١٩٨٣ الإسلامية، والتى سنها نظام المشير جعفر نميرى فى لوثة من لوثات الهوس الديني، ليمارس القتل والتقطيع، والجلد دونما اى ضوابط قانوينة أو فقهية حتى، مع أن المهدى نفسه كان قد وصف القوانين هذه بأنها «لا تساوى الحبر الذى كتبت به»، وهى ذات القوانين التى أعدم النميرى بها المفكر الأستاذ محمود محمد طه بتهمة «الردة» فى يناير ١٩٨٥، وسط مبايعة الترابى وأعوانه الإسلاميين.

ومع هذا الضعف المؤسسي، والهيكلي، وأزمات الخطاب السياسي، وتناقضات القوى السياسية، وعجزها البائن، فى التأسيس لمشروع سوداني، تنويري، فإن أكبر أزمات البلاد تكمن فى رغبة هذه القوى السياسية فى التغيير فى سنوات الإنقاذ، فهى ملتبسة المواقف، ومتضاربة، ومتناقضة، ما بين إسقاط نظام البشير، أو تطويره، ولكل ذلك تظل التباينات بين القوى التقليدية، تباينات كمية لا نوعية، لأنها جميعها تعبر عن عقلية المركز، ونخبه.

إن معظم القوى السياسية التقليدية لا تريد التغيير، لأن التغيير هو ثورة شاملة، تشمل كل البنى التحتية والفوقية فى المجتمع، وتشمل انقلاب المفاهيم، والرؤى، وهو ما لا يمكن حصوله بواسطة هذه القوى، وقد جربناها حكماً ففشلت، ومعارضةً فعجزت، وأى تغيير شامل سوف يهز قواعد هذه القوى، ويعرضها لزلزال ثورة عاصفة.

• القوى الجديدة - صفوية وتيه وإعادة إنتاج أزمات

كان من الطبيعى أن تبحث بعض قطاعات السودانيين عن أوعية جديدة، وبدائل أخرى للقوى التقليدية من أقصى يمينها إلى أقصى يسارها، وهى نتيجة طبيعية لمقدمات تحدثنا عنها، فقد فشلت الأوعية القديمة، أو ضاقت مجاريها عن ضخ دم الحيوية فى جسد الوطن المتعب، والمثخن بالجراح، فالسودان

تشظى ما بين شمال وجنوب، ولا يزال شبح التشظى يلوح بظلاله الثقيلة فوق ما تبقى من وطن، وفشلت النخب الحاكمة، والقوى السياسية منذ الاستقلال فى توفير الحياة الكريمة للشعوب السودانية، فى وقت يذخر فيه هذا البلد بموارد طبيعية كبيرة، لدرجة ترشيحه كى يكون «سلة غذاء العالم»، لكن للمفارقة؛ فإنَّ أهله يتضورون جوعاً، ويعانون من شظف العيش، ويموت بعضهم بما يسميه الساسة «الفجوة الغذائية»، ولذلك لم يكن من الغريب أن يتجه بعض المتعلمين والخريجين من الجامعات نحو تشكيل كيانات سياسية بديلة، مثل الحركات المستقلة، والمحايدين وسط طلاب الجامعات، وهى ظاهرة انتشرت فى الجزء الأخير من سبيعنيات القرن الماضى حين تكون تنظيم «مؤتمر الطلاب المستقلين» فى الجامعات والمعاهد العليا، وركز التنظيم الطلابى فى بداياته على رفض القوى السياسية، وطرح نفسه بين الطلاب كبديل «لليمين المتزمت»، و»اليسار المتطرف» أى كخيار وسط، وكان للمستقلين شعارات مغرية للطلاب غير المنظمين سياسياً، لا سيما فى فترة «المصالحة الوطنية «فى عام ١٩٧٧، ورغم «البداية الفكرية الملتبسة» للحركة المستقلة؛ فى خطابها العام، القائم على الرفض، وطرح بدائل «هلامية»، إلا أن الحركة، نجحت منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، فى تقديم مشروع فكرى مثيرة للجدل، إلا أنه ظلّ لأمدٍ طويل مشروعاً غير مكتمل، وقد ركزت البدايات على «المنتديات الفكرية» فى ميادين الجامعات، وبعض منازل الكوادر والقيادات بغرض التنظيم و» الاستيعاب»، إلا أن هذه المساهمات بدأت فى الاتساع، ودخل المستقلون فى مناظرات فكرية حول علاقة الدين بالدولة، ومسألة الهوية، ثم بدأت تلك الأفكار تطرح على مستوى جماهيرى داخل الجامعات، وعبر مناظرات مع اليسار واليمين على السواء، وقد كان المحور الأساسى فى بدايات التحول هو «القومية السودانية»، و «التراث» والتعامل معه بعقلية منفتحة، وجدلية، تأخذ منه ما صلح، وتترك ما تعتبره بعيداً عن الحداثة والمعاصرة. كما تطور المشروع بفضل مجهودات البعض

مثل أبكر آدم اســماعيل، ومحمد جلال هاشم، والشهيد نصر الدين الرشيد، وبدأ تيار يسارى يتقوى داخل مؤتمر الطلاب المستقلين، وتبنى هذا التيار أطروحة «جدليــة المركز والهامش» بالتركيز على واقع التنوع الثقافي، والتعدد الدينى فى السودان، وهو تيار يتناقض مع تيار آخر عريض داخل الحركة المستقلة نفسها؛ لاســيما جيل التأسيس الأول الذى يرفض هذه الأطروحات، ويعتبرها «شططاً يســارياً متطرفاً، كما يتحرج ذات التيار كذلك من مناقشة «العلمانية» وعلاقة الدين بالدولة، على عكس تيار ما بعد التســعينات، والذى يناقش هذ القضايا بجرأة، لا ســيما وأنه ينطلق من موقف عملى «وتطبيقى لمشروع الدولة الدينية مــن خلال تجربة «الجبهة الإســلامية القومية»، وخلال هــذه الحقبة دخل هذا التيار فى جدل ساخن، وحوارات طويلة مع الآخرين دفاعاً عن مشروع الدولة العلمانية، أو «المدنية» حتى صار السلفيون وعناصر الحركة الإسلامية يصفونهم «بالملاحــدة»، بل وأصدروا عدداً مــن الفتاوى التى تفتى بإراقة دماء عدد من هذه القيادات.

لكن ظــل «مؤتمر الطلاب المســتقلين» وأحد مصباته الكبيرة فى الشــارع، وهو «المؤتمر الســوداني» يراوح مكانه، فظــل يقف فى ذات المكان الذى انطلق منه، بل كلمــا تقدم خطوةً لم ينفك من حالة الجزر البائنة، والتى تحاصره منذ قيامــه، إلا أنَّ الجديد هو التراجع الكبير لتمدد الكيان، حتى فى داخل ملعبه الرئيســي» الجامعات»، ولا شــك أن ظهور حركة أخرى مثل «حركة الطلاب المحايديــن» بجامعة الخرطوم قد خصمت من رصيد المؤتمر، لأن الأخيرة رفعت شــعارات «خدمية»ُوأعلنت «قطيعةً «مع «السياســة» إلا أنها فى نهاية المطاف غرقت فى ذات «الوحل» بعد ســنوات قليلة لا تتعدى أربع أو خمس سنوات؛ وقد كنت شــاهداً على تلك المرحلة، ودخلت شــخصياً فى عدد من الحوارات مــع الأصدقاء من قادة هذه الحركة مثل عبد المنعم مختار، واســماعيل وادي، وأبوعبيدة النعمان، والنور جابر، وشــهاب الدومة، وخالد هندســة، ورشاد،

ومدنـــى عباس مدني، وجعفر خضر، والمرحوم حمزة موســـى، وآخرين، لقد قدنا حواراً حول «أســـس وحدة الحركة المســـتقلة، أو حركات الوسط» كما كنا نطلق عليها فى تلك المرحلة، وقد تكلل ذلك ببالبرنامج السياســـى الموحد، فى انتخابات عام ١٩٩٥ بجامعة الخرطوم، وكان هدفنا أبعد من ذلك، وهو توحيد هذه القوى فى خارج الجامعة، واســـتيعابها فى جســـم سياسى واحد، وكانت أعيُنُنا فى تلك الفترة تتجه صوب «قوات التحالف الســـودانية»، وقد قمتُ مع عبد المنعم مختار، وأســـامة مـــن كلية الطب بصوغ البرنامـــج الموحّد، وكتابة البيان المشـــترك، ووضع الخطط لمقابلة ردود أفعال التجمع الديمقرطى الطلابي، و»الإسلاميين» فى آنٍ واحد، وبالفعل فقد كان الاتفاق عاصفة قوية هبت داخل جامعة الخرطوم، وتســـببت فى تأجيل الانتخابات أكثر من شـــهرين بعد ان بدأ الإســـلاميون فى خطوات إعلانها، وعبر ذلـــك البرناج تنازلنا «مؤتمر الطلاب المستقلين» عن كل المقاعد فى انتخابات طلاب جامعة الخرطوم لصالح «الطلاب المحايدين» مقابل البرنامج الموحّد» بدلاً عن «القائمة الموحدة «التى كان ينادى بها «التجمع الطلابى الديمقراطي» وسط مناوشات، ومشاكسات، واتهامات متبادلة، إبان مرحلة الحماس، والنقاء الثوري، وهو ما كان قد أوقعنا فى السنة السابقة لتحالفنـــا مع «الطـــلاب المحايدين» فى اخطاء كان أبرزهـــا الاصرار على نزول قائمة منفصلة لمؤتمر الطلاب المســـتقلين فى جامعة أم دمان الأهلية، والخرطوم، فكشـــفت حجم العضوية الصغير، وقلة الخبرة فى التنظيم، والاعتداد بتنظيمنا بدرجة تنقصها كثير من الموضوعية والواقعية السياســـية، مع أن خطابنا السياسى كان هو الأقوى. ويمكن أن نأخذ كذلك على الحركة المســـتقلة، ممثلة فى «مؤتمر الطلاب المســـتقلين» فشلها فى التغلغل فى جذور الجامعة، وبالتالى المجتمع فى خارج أسوارها، واتسمت طريقة عمل الحركة بالفوقية، والصفوية، والنخبوية، واهتـــم معظم قيادات المؤتمر فى داخل الجامعات، وخارجها بالتنظير، والحذلقة اللغوية، لدرجة «الاســـتعراض» أمام الطلاب بمـــا يحملونه من «نظريات»، أو

ما يعرفونه من «فلسـفة وآداب»، لكن فشـلت هذه القيـادات فى خلق قواعد جماهيريـة صلبة. مع أن هذه القيادات عرف معظمها بالجرأة فى الطرح، وفى المواقف السياسـية، وقيادة المظاهرات الطلابية. إلا ان ضعف التنظيم، وسيولة الهياكل، وغياب المؤسسـية، واللوائح الضابطة، جعلـت عمل تنظيم «مؤتمر الطلاب المستقلين»، أشـبه بعمل «الجمعيات الأدبية»، أو «المنتديات الفكرية». وربما أن طبيعة العقلية «المسـتقلة» فى حد ذاتها تميل إلى «التمرد على الأطر»، والاحسـاس بقوة «الشـخصية»، والاعتزاز بالفرد، ومواقفه، أكثر من الالتزام بضوابط تنظيميـة صارمة. وقد انتقل هذا «الداء» إلـى حارج الجامعات، ولا يزال «المؤتمر السوداني» تنظيماً صفوياً، يعجز عن الالتحام بقطاعات واسعة من السودانيين؛ ولا سيما «المهمشين»، والذين يمثلون العصب الفكرى لأطروحات التنظيم السياسـي، بـل أن التنظيم تميز بقوة الروابـط «الاجتماعية»، وحضور عضويته الفاعل فى المناسـبات الخاصة، والعامة، ولذات السبب فضل البعض من قيادات «مؤتمر الطلاب المسـتقلين» فـى الجامعات تلك الفترة الإنضمام إلى «قوات التحالف السـودانية»، أما تجربة «قوات التحالف السودانية»، فقد كانت تجربةً مثيرة للجدل، و ضمَّت عدداً من القيادات العسكرية مثل العميد عبد العزيز خالد، وعصام ميرغني، وكمال إسماعيل، والمرحوم على يسن، وراشد بابكر، وبضع ضباط من ذوى الرتب الصغيرة.. وفى ذات الوقت فقد ضمت التجربة عناصر قادمة من «المستقلين» واليسار بما فى ذلك الحزب الشيوعي، والناصريين والبعثيين، وتشـير وثيقة الطريق إلى الثورة إلى «أن قوات التحالف السـودانية حركة وطنية سياسية وعسكرية تهدف لإسقاط النظام الإرهابى الشمولى بواسطة الانتفاضة الشعبية المسلحة وتأسـيس دولة ديمقراطية موحدة تحالف إستراتيجى تلتزم أطرافه بحشـد كل الطاقات داخل الوطن وخارجه وتتعاون وتنسق الجهود لتحقيـق تلك الأهداف. وهذه الحركة وليد طبيعى للأمة السـودانية، يحمل كل سـماتها وقسـماتها بكل أعراقها بكل عقائدها، بكل طموحاتها للمستقبل بكل

معاناتها فى الحاضر وخيبة أملها فى الماضي. قوات التحالف السـودانية حركة ديمقراطية حقيقية»(١١٠)، ومع أن ذات الوثيقة المعنية تؤكد أن «قوات التحالف السـودانية لا توالـى أى تنظيم حزبي أو طائفى وليسـت تحالفـاً من تنظيمات بل هى حركة تعبر عن قوى الوسـط العريـض قامت على أكتاف أعضاء آمنوا بفكرتها وتحملوا مسـئولية تنفيذها كاملة. قوات التحالف السـودانية فصيل من فصائل التجمع الوطنى الديمقراطى وقوة سياسـية وعسـكرية فاعلة داخله فى الداخل والخارج. وبالتالى سعت لوضع النضال المسلح موضع التنفيذ حين أقره مؤتمر القضايا المصيرية فى أسـمرا١٩٩٥. وأن قوات التحالف السودانية حركة سياسية- عسـكرية تؤمن بالديمقراطية الحقيقية وتمكين سلطة الشعب وتعبر عن قوى الوسط الوطنى العريض.

إلا أن طبيعة تكوين التنظيم، وطبيعة قيادته، ومكتبه السياسـي، جعلت من التنظيـم عبارة عن «كـرة رمل تتناثر مكوناتها غيـر المترابطة فى أول دحرجة، وقد سـاعد ذلـك فى خلق بؤر للصراعات منذ انطـلاق التجربة، ووقوفها على منصة تأسيسـها، وخلق تكتلات، وأجواء غير صحية للعمل السياسـي، والعسـكري، ومع أن «قوات التحالف السودانية كانت ترفع شعار «لا معارضة لمعارض»(١١١) إلا أن التنظيم نفسـه كان يعـارض بعضه البعض، ويعيش فى ذات الوقت حالة من «مشاكسة الصبي، المغرور بقوته» مع الآخرين فى «التجمع الوطنى الديمقراطي»، فالعسكريون كانوا يرون أنهم هم الأقوى، وأن السياسيين يتربصون بالتجربة، ويُخطَطون لاسـتغلالهم فى مقاومة النظام حتى إسـقاطه، ومن ثَم ركلهم، فصار العسـاكر ينتقدون المدنيين، ويصفونهم «بالمثقفاتية»، أو «المُنظِريـن»، فيما تنـازع المدنيون فيما بينهم من جهة، «مؤتمرجية وشـيوعيين

(١١٠) الطريق إلى الثورة، منشورات قوات التحالف السودانية.

(١١١) نفسه.

وعروبيين» واختراقات أمنية»،و مع العساكر من جهة أخرى، فبعض المدنيين بدأ ينقب فى أخطاء القيادات العسكرية فى العمليات، وفى الإدارة، والإمداد، وفى الفساد. وقد نظم ١٨ من الشباب المدنيين فى معسكر «الماظ ٢» بمدينة هيكوتة فى غرب اريتريا فى عام ١٩٩٨، حركة احتجاج، حين تجمع هؤلاء، وبدأوا فى تكوين تكتل «يسارى الصبغة»، ضد القيادات العسكرية، فاحتوى العسكريون الأمر الذى اعتبروه «انقلاباً عسكريا» وأن لبس الثوب المدني، وزجوا بهذه القيادات فى السجن، ومارسوا ضدها نوعاً من الحرب النفسية، والضغوطات عليها.

وشخصياً تقدمت باستقالتى من التنظيم فى نهايات ١٩٩٩، وتقدمتُ باستقالتى فى يوم واحد، مع الصديقين بكرى الجاك، وعبد البارئ العجيل، وبعد نقاش طويلً مع عدد من الأصدقاء الذين كانوا معنا من «مؤتمر الطلاب المستقلين وقتها، وأحسسنا بالخطر الماثل الذى يحاصر التجربة الوليدة، وتركزت انتقاداتنا على «الطبيعة العسكرية للتنظيم، وغياب الديمقراطية والمؤسسية، وانتهاكات حقوق الإنسان؛ فكان أن سادت حالة من «الهلامية» على رغم «الانضباط العسكري» والطبيعة الأمنية التى اشتهر بها التنظيم، وحتى المكتب القيادى ضمّ اثنين من العسكريين، وهما العميد عبد العزيز خالد عثمان، «أبوخالد»، ونائبه العميد عصام الدين ميرغنى طه» أبو غسان»، وعدد من السياسيين غير المفرغين للعمل التنظيمي، عدا عبد العزيز دفع الله رئيس الدائرة السياسية، ثم الدكتور تيسير محمد أحمد علي، فيما فضّل بقية أعضاء المكتب القيادى «المكتب السياسى العسكري» عدم التفرغ، والعمل بدول الخليج أو مصر لدعم التنظيم مالياً، وسياسياً، وهو أمر انعكس سلباً على طريقة اتخاذ القرار، وعلو الصبغة العسكرية والشمولية على مجمل أداء التنظيم الوليد، وانفراد عبد العزيز خالد بالقرارات المهمة. وكان أن رد علينا رئيس التنظيم العميد عبد العزيز خالد فى ذات يوم استلام استقالاتنا فى بداية شهر ديسمبر من عام ١٩٩٩ رداً يحمل

الكثير من التهديدات بعد ان وصف موقفنا بأنه «تكتُل»، وأنه سيتعامل مع كل من يحاول تدمير التنظيم بنفس الطريقة التى يتعامل بها مع الأعداء من «الجبهة الإســـلامية»، وهو أمرٌ يشـــبه توجه التنظيم، لأن أى محاولة لترك التنظيم، لا ســـيما فى المواقع الأمامية، والمعسكرات كان يُعد «هروباً»، أو «تخريباً ونشاطاً هداماً» وعقوبته فى أحسن الأحوال كانت السجن، فى حفر تحت الأرض، «، وما شـــكل لنا حصانةً نحن الثلاثة من هذا المصير، هـــو وجودنا فى العاصمة الإريترية أســـمرا، وعلاقاتنا القوية بعدد من عناصر التنظيم فى الخارج، وفى داخـــل التنظيم، إضافةً إلى علاقاتنا بتنظيمات مثل «الحركة الشـــعبية» و» الأمة القومي»، البجا» و» الاتحادى الديمقراطي» و» التحالف الفدرالي»، . وهذا الرد» والذى لا زلنا نحتفظ بنســـخة منه، وقد يكون هو الرد الوحيد «كتابةً لمن خرج عن التنظيم، فهو يوضح ضيق أفق حتى من يطرح شـــعارات السودان الجديد، والدولة الديمقراطيـــة المدنية، وهو ما يتفق عليه «عقلنا الجمعي» حين نصل إلى القيـــادة! . وقـــد رأيتُ تلك «الحفر «بنفســـي»، ولا أزال أحملها ذنب «تواطؤ الصمت»، وقبول تبريرات من شاكلة» العدو» الذى يخترقنا»، وهو تواطؤ كان منســـجماً حينها مع «ألق الثورة»، وحبنا للتغيير»، وانغماسنا فى أجواء تغييب العقل أحيانـــاً، فهناك لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، وهى كانت واضحة من «الشـــعار الخارجي»، ورحم الله صديقنا الشـــهيد نصر الدين الرشيد، وهو كان أكثرنا ذكاءً، عمقاً، وشـــفافيةً، وقد نبهنا أن ذلك الشعار «الثلاثي» تحالف شـــعار. . تنظيم- أمن- نصر»، الذى كان يشعرنا كأننا داخل القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة!، فالشهيد نصر الدين كان شاباً لماحاً، حاضر البديهة، وأذكر أننى جلســـت معه فى العاصمة الأريترية أسمرا، فى أبريل ١٩٩٨، وأنا أســـتقبله بعد رحلة طويلة ما بين روسيا وسوريا حتى وصل مبتغاه فى أسمرا، وطلب منى أن أنقل له تجربتى الخاصة هناك، وكان لا يفتر عن طرح الأســـئلة العصية، ولا يســـامح فى أى إجابة «غير مقنعة»، فاختصر الأمر قائلا» يا فايز

يــا صديقى هذا المشــروع يريد تجييش الهامش من أجــل نخبة المركز، ومن ثم إعادة إنتاج الأزمة من جديد» صمتنا، وغضبنا/ ولفنا الحزن أيضا، فكانت آخر كلماتــه التى قالها بصدق» نحن حرقنــا مراكبنا، فيا نتصر، أو نموت»، فمات نصر، ولا نزال نبحث عن انتصار، ولو متوهم، ولموته قصة، ولا أســتطيع أن أجزم بأن موته كان مؤامرة، فقد حاصرتنا الأسئلة، وإلى الآن حول حقيقة وفاة الصديق، وشخصياً لم أكن فى ذات المكان الذى مات فيه، فهو كان فى معسكر التدريب، وحين كان يتقيؤ دماً بســبب قرحة ظل يعانى منها منذ فترة طويلة، وظهر الأعياء على جســده؛ وكان أن تندَّر البعض بأن «التدريب حار والمثقفاتية لا يقــدرون عليه لأنهم مرطبون»، ونصر رجل جرئ، وعنيد فى ذات الوقت، ولذلــك عزم على التحدي، وتحمل الأوجاع، والمشــاق، حتى تملكه المرض، فتقرر نقله إلى مدينة تسنى فى غربى اريتريا، وهنا، وهى رواية أصدقائنا، وأنا أثق فيهم كامل الثقة، وهم بكرى الجاك، وصادق اســماعيل، ومحمد عثمان، وهم حالياً بالولايات المتحدة الأمريكية، و كندا ســاعة كتابة هذا الســفر، فقد أكدوا أن نصر تعب، وقبل ذلك تعرض لحبس انفرادى فى «كرنك» يقع وســط معسكر التدريب، وذلك لأنه اُتهم «بالترويج لأفكار هدامة» على خلفية تعليقه علــى ورقة كانت عن علاقة الدين بالسياســة، فوصفها بأنها «فطيرة»، وتحمل ذات رؤية «الجبهة الإســلامية» إن لم تكن أسوأ منها، فظن البعض، أن الرجل يعتبرهم «تابعين للجبهة الإســلامية»، وأن مثل هذه الأفكار قد تُحرِّض الآخرين عليهم، وتثير الفتنة، ومعروف أن قوات التحالف السودانية استخدمت عبارات «النشــاط الهدام»، و» التكتل «والمحاولة العنصرية» وحذرت من «الفتنة»، وفى تلك الظروف تقرر تحويل الرجل إلى تسنى لتلقى العلاج هناك، وبسبب ظروف المعســكر وقتها، تأخّرت العربة عن نقله إلى المستشفى، وحين وصل هناك كان اليوم «عطلــة» وتقرر له مقابلة الطبيب فى يوم الاثنين؛ إلا أنه فارق الحياة قبل مقابلة الطبيب بســاعات، ورحل، وترك الذكرى، وقــوة التفكير. وبعد ذلك

غيرنا «نحن» مجموعة من شباب المستقلين، من نمط تفكيرنا، وصرنا بالفعل نحلل «الخطاب السياسي»، و»الشعارات البراقة»، ونحفر فيما بيننا فى خطاب هذا المشروع «الحلم»، ثم تكونت لدينا ذخيرة من المعلومات حول «سجون تحت الأرض»، يمارس فيها صنوف من أنواع التعذيب ضد من يُشتَبه فى علاقاته باستخبارات النظام. ، ولا أدرى ان كانت صحيحةً،و خاطئةً، أو قامت على تقديرات للعناصر الأمنية، لها مُبرراتها، أو حتى من يُبدى تذمراً، لأى سببٍ من الأسباب، وقد ركَّزنا فى استقالاتنا تلك على انتهاكات حقوق الإنسان، وغياب التنظيم، وانعدام المؤسسية، والديمقراطية، والشفافية.

لقد مرَّت بـ: قوات التحالف السودانية» منعطفات كشقت هشاشة «كرة الرمل» تلك، وكان من أبرز هذه المحطات انقسام عبد العزيز دفع الله ومجموعة «منظمة العمل الاشتراكى «فى عام ٢٠٠٠، ثم انقسام التحالف إلى مجموعتين – المجلس المركزي، وهى مجموعة من القيادات السياسية فى اريتريا برئاسة دكتور تيسير، وفى المهاجر، برئاسة الراحل الدكتور عبد العزيز محمد عثمان، ومجموعة عبد العزيز خالد وما تبقى من عسكريين، ومجموعة الـ١٨، التى كانت تتبادل العداء مع ما تطلق عليهم «مؤتمرجية»، وقد تركز الصراع حول إكمال الوحدة الاندماجية مع الحركة الشعبية بعد أن وقع عليها عبد العزيز خالد مع الدكتور جون قرنق ديمبيور فى أسمرا فى فبراير ٢٠٠٢. وتزامن ذلك مع اندلاع أزمة التنظيم، والمعروف بعلاقته المميزة مع السلطات الأريترية وحزبها الحاكم «الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة» واتهامات أسمرا للعميد خالد بالتخابر مع الخرطوم والعدو اللدود فى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، وقد أرسل الدكتور تيسير مذكرةً شهيرة إلى خالد ورفاقه فى المكتب السياسى العسكرى فى الخامس عشر من يوليو ٢٠٠٣. ويقول الدكتور تيسير فى مذكرته «تنادينا لتكوين قوات التحالف السودانية كان دافعنا حلم كبير وطموح جامح أن نساهم ليس فقط فى الإطاحة بالنظام الإرهابى الشمولي، ولكن بذات القدر المشاركة فى

عمليات التغيير السياسي، الاقتصادي، الثقافى والاجتماعى ببلادنا. هذا الحلم الرائـع الذى جمعنا، الآن أخاف عليه أن يصبح كابوسـا أو يتبدد، لأن كياننا السياسى والذى هو أداتنا لتنفيذ هذه المهمة التاريخية قد أصابه العطب، وليس هذا بسـبب قصور فى الرؤى أو الإستراتيجيات السياسية. والشاهد على ذلك أننا خلال السنوات الماضية أثبتنا وجودنا فى المعارضة السودانية كطليعة ملتزمة قادرة على طرح رؤى متقدمة ومفاهيم تواكب روح العصر وقدر التحدي. لكن هنالك الآن ارتجاج بالتنظيم قد نكون ساهمنا فيه جميعاً بالصمت على الأخطاء والتجاوزات وعدم مناقشتها، وهذا الآن يهدد بإنحراف التنظيم عن المسار الذى خطَّه بالممارسة الديمقراطية عبر مؤتمراته ومؤسساته المختلفة..»(١١٢). وبالفعل تحول «حلم» التحالف «إلى «كابوس» لدى كثيرين، واللافت أن دكتور تيسـر، وهو أحد القيادات التى ارتبط اسـمها بالتجربة، نسـبةً لاسم الرجل، وخلفيته السياسـية، والأكاديمية، كان قد ركز فى مذكرته على فردية عبد العزيز خالد، وتهميشـه هو شخصياً كرئيس للدائرة السياسـية، وتخطيه من قل مرؤسيه فى كثيـر من القرارات، مع أن هذا الموضوع ليس غريبـاً، وهو راجع إلى الخلفية الأمنية والاستخبارية التى يتميز بها خالد، ويشير تيسير هنا إلى «تغليب االطابع الأمنى فى التعامل مع القضايا السياسـية»، وهو طابع يبصره أى شخص حين تدخـل قدماه إلى معسـكر «ألماظ» حين يطالع اللافتـة الكبيرة الموضوعة على حجـر، فوق جبل، ومكتوب عليهـا «تنظيم، أمن، نصر»، وهو ما يتبدى فى طابـور الصباح للمقاتلين الجدد، حين يهتف قائد المعسـكر «تحالف شـعار»، فيـردد الناس بطريقة أقرب إلى ترديد الببغـاء «تنظيم، أمن، نصر»، وهو ما يلخص فى جملة «المعرفة قدر الحاجة»، وربما أن طبيعة العمل العسـكرى تجعل مـن الاهتمام بتقوية الحـس الأمنى أمراً طبيعياً، ومقبـولاً، فهناك «اختراقات

---

(١١٢) د. تيسير محمد على، مذكرة لأعضاء المكتب السياسي ١٠ يوليو ٢٠٠٣.

العدو»، والتخطيط للعمليات العسكرية»، وعمليات الاستطلاع، و» انتشار القوات، وإعادة انتشارها، أو سحبها، أو تعزيزها، فهى كلها عمليات تحتاج إلى «سرية»، إلا أن هذا المنهج للأسف بلغ حد «التشكيك»، و»الفوبيا»، وحتى «البرونويا» للاحساس بالمؤامرة، والاستهداف من العدو، ومن الأصدقاء فى المعارضة، وحتى «الأصدقاء فى الدولة المضيفة»، وقد تحول التنظيم إلى «جزر معزولة»، وهو ما «تسمعه هنا، أو تراه هنا اتركه هنا»، لدرجة أن رئيس دائرة سياسية، وأحد القادة المعروفين يشكو لطوب الأرض من «تغييبه»!.

ثم أعلن الدكتور تيسير فيما بعد، وفى مؤتمر صحفى بأسمرا، وكنت أنا من الحضور فيه، عن انتهاكات كبيرة ارتكبها التنظيم الوليد، وقدم هو «اعتذاراً «وأكد تحمله المسؤولية، وقال «فى الفترة التى عقبت انعقاد اجتماعات المجلس المركزى فى مارس – أبريل ٢٠٠٤، فى التحقيق حول انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التنظيمية التى حدثت فى التحالف خلال فترة القيادة السابقة، حيث يؤسفنا أن نعلن أن التحقيقات والتحريات الأولِّية قد كشفت لنا عن تجاوزات خطيرة وانتهاكات فعلية لحقوق الإنسان، مرتكبة كلها ضد أعضاء من التنظيم، وفى الميدان وجدنا زنازين من الصاج فى المنطقة التى تتميز بدرجة حرارتها العالية جدا، وتكاد تكون أفران بدلا عن زنازين، وجدنا أيضا حفر للحبس تحت الأرض. وثّقنا كل هذا، وقمنا بردم الحفر وإزالة الزنازين ولم نكن نرغب فى إبقائها ولا للذكرى، فهى ذكرى جد مريرة. وأعلن أنه قدم ملفات لهيئة قيادة «التَّجمُع الوطنى الديمقراطي»، وحدد بالاسم فاروق أبو عيسى، وعبد الرحمن سعيد نائب رئيس التجمع الوطنى الديمقراطي، إلا أن لا أحداً قد تابع الملف بعد ذلك.

إن تفاصيل تلك المرحلة كثيرة، وهى مثيرة للجدل، وتستحق التوثيق لكل التجربة، لكننى لا أريد هنا أن أغرق القراء بكثير تفاصيل، لأن الفكرة من هذا الكتاب هى التحليل، أكثر من السرد، وتجربة قوات التحالف السودانية

هى من إنتاج عقلنا السياســى السودانى فى الوسط، أو من إنتاج نخبة المركز، وهو أحد البدائل المطروحة فى الســاحة السياســية، ووجدت بريقاً، ولمعاناً، وأحدثت دوياً هائلاً، وقد نســج كثيرون قصصاً، وحكايات عن قوة هذا المارد الجديد، وهــى حكايات تعبر عن انتظارنا لمخلــص، وفى مثل هذه الأوضاع تكثر أنواع تلك الروايات، ولو تســربلت فى ثياب «مهدى منتظر»، أو «دولة مدنية ديمقراطية موحدة» أو «انتفاضة شــعبية مســلحة تدك حصون الشمولية، وتفتــح كوةً جديدة فى آخر النفق. و» يلاحظ أن إنســان العالم الثالث يرزح تحت انفعالاته التى تفيض على العالم، ملونة إياه بصبغة ذاتية واضحة، العالم وقضاياه تعاش من خلال الــذات، من خلال قوالب التفكير المنطقي، ولذلك فإن درجة الموضوعية تنحســر فى معظم الأحيان كى تتلاشــى كلياً فى حالات خاصة، وتحديداً فى وقت الشدة، وبينما تتطلب وضعيات الحياة الصعبة مزيداً مــن الموضوعية والعقلانية كى يمكن مجابهتها بدرجــة معقولة، من الفعالية، نجد أن الإنســان المتخلف يغرق فى تلك اللحظات بالذات فى تيار جارف من الانفعالات يجعله يفقد الســيطرة على الواقع ويدفع به إلى الارتماء فى التفكير الخرافى والسحرى والغيبى كوسيلة وحيدة متبقية للخلاص من المأزق»(١١٣)، وهو ما نســميه «التفكير الرغائبي، وهو يعنــى تماهى الذات فى الموضوع، أو التفكير بواســطة الأشواق، والأمنيات، وقد كانت «قوات التحالف السودانية» فى منتصف تسعينيات القرن الماضى نوعاً من هذا الحلم الذى يعطينا الأمل فى إسقاط النظام آنذاك، فنصدق رواية «دبابات الليزر»، والغموض حول المخلص الجديد، والدعم «الإسرائيلى الكبير» بل أن هناك مبررات لتأخر وصول المخلص إلى المركز، وهذا التبرير ينســج فى سياق أخلاقى من شاكلة «أ نه لا يريد قتل المدنيين فى مدينة كسلا، بل يريد ضرب المعسكرات وتوجيه الضربة القاضية فى

(١١٣) حجازي، سيكولوجية الإنسان المقهور، مرجع سابق ص ٧١

مقتل فى قلب القيادة العامة، أو القصر الجمهوري، وهو يتحين الوقت المناسب لذلك لكى يقلل الخسائر بين المواطنين.

«وتتفشى الخرافة فى الطبقات الفقيرة، كوسيلة لتخفيف الآلام من خلال الأوهام، ويتناسب انتشارها مع مقدار العجز للتصدى لمشكلات الحياة المختلفة، ولكن رغم شدة انتشارها فى الطبقات المقهورة من السكان، فإن الفئات المتعلمة لا تفلت منها، فأهم من الخرافة الواضحة، فهناك الخرافة المغطاة بقشور من التعليم، أو بقشور من التقدم والحداثة السطحية، لأنها تشكل عقبة فعلية فى وجه التغيير والتجديد والإبداع، عقبة فى وجه العقلانية والموضوعية»(١١٤)، وفى مثل هذا المناخ المفعم بالمشاعر، والمخاوف، والأحلام كانت قوات التحالف السودانية «قد وجدت مساحةً كبيرة فى نفوس آلاف من السودانيين فى المركز، ومن وجهة نظرى هى تجربة تستحق التأمل، حيث تقدم عدد من أبناء المركز، وأعلنوا تكوين تنظيم «سياسى عسكري» رافعاً شعارات «السودان الجديد» والحرية والتجديد، وضم التنظيم قرابة الخمسين خريجاً فى صفوفه الأمامية، وفى تشكيله المقاتل، وآمنوا بضرورة التغيير، ومحاربة عقلية «السودان القديم، ونسجوا أحلاماً عريضة لأنفسهم، ولغيرهم من الطامحين نحو التغيير، وبالطبع فقد يأس هؤلاء من «التغيير السلمي» وأدركوا صعوبة ذلك، لا سيما وأن النظام الحاكم جفف كل منابع الثورة، وسحق «الطبقة الوسطى سحقاً عبر سياسات «التمكين»، والإحلال والإبدال» «والإزاحة»، و» التشريد»، و» الإقصاء، والنفي»، وإقامة دروع واقية من أعاصير الانتفاصة بكتائب «دبابين ومجاهدين» وبث الرعب فى النفوس، والتأكيد على «أننا جئنا بالبندقية ومن أراد أن يغيرنا فليحمل البندقية».

وتميزت تجربة «قوات التحالف السودانية» بالمؤسسية النظرية، بوجود مكتب

(١١٤) مرجع سابق.

قيادى وأمانات، ووحدات على مستوى التشكيل المقاتل، أو السياسي، وتمثيل للمرأة فى المكتب القيادي، أو المكتب السياسى العسكري، بل أن الدكتورة ندى مصطفى مثّلت التحالف فى المكتب التنفيذى «للتجمع الوطنى الديمقراطي»، وأثارت كثيراً من قضايا المرأة، والجندر، وكان للتنظيم مكتباً للأعلام، يصدر نشرة دورية، ثم أنشأ التنظيم بعد ذلك إذاعةً بث على الموجات القصيرة فى قطر دائرة يبلغ ألف كيلومتر، وقد منح التنظيم فى إذاعته مساحات واسعة للمعارضة، لا سيما قوى «السودان الجديد»، على عكس إذاعة التجمع الوطنى الديمقراطى التى كان يسيطر عليها «الحزب الشيوعى «والاتحادى الديمقراطي» والحركة الشعبية وهو ما عجزت عن تحقيقه كل قوى المعارضة من بعد ذلك، وبما فيها الأحزاب الكبيرة. إلا أن المؤسسية «عملياً اصطدمت بكثير من حواجز النفس الشمولية، ومطبات العقليات الأمنية، فغابت الشفافية، وسادت الروح العسكرية، وانهزمت «مفاهيم» التَّغيير وسط نُخب المركز، وبالطبع فهناك عوامل أخرى ساعدت على وأد هذه التجربة - وهي، لا تزال فى المهد ، قبل أن تبلغ من العمر عتيا - ، و كان من بين تلك العوامل عداء القوى السياسية المعارضة حينها للتنظيم الوليد، والعمل على عزله، خوفاً من تمدده فوق مساحات الفراغ، وهى التى تحسبها مساحات خاصة، وحكرا لها منذ الأزل، وقد ساعد التنظيم على ذلك بأفعاله «الصبيانية»، وحالة التضخيم التى أصابته، وهو تضخم مرضي، وكان مرضاً عضالا. ومن وجهة نظرى فإن تجربة «قوات التحالف السودانية «على مستوى نظري، وعملى كانت أكثر تقدماً من تجربة «المؤتمر السوداني» لأنها اجتهدت فى التفاعل ما بين مقاتلين قادمين من الهامش، وآخرين قادمين من المركز، وانتشر التنظيم وسط سكان مناطق نائية مثل «قرورة فى جنوب البحر الأحمر، ومينزا فى شمال النيل الأزرق، وتفاعل سكان تلك المناطق مع شعارات التحرير والتَّغيير، بما فى ذلك النساء، كما ظهرت تيارات مؤثرة تدفع نحو تحالفات قوى الهامش، وقوى السودان الجديد، وقد نجحت

فى خطوة الإندماج فى «الحركة الشــعبية لتحرير السودان» رغم عقبات كثيرة، وللحركة الشــعبية نصيب فى هذه العقبات، وقد حملت تجربة «قوات التحالف السودانية» كثيراً من التناقضات، والتى تمثلت فى «الشعار والتطبيق»، و«التنظير والفعل، ثم حملت أمراض السياسـة السـودانية بما فى ذلك «الانقسامات» و« أجــواء التخوين» و« التخابر» و«المؤامرات ««واغتيال الشــخصية»، و«النزعات العنصرية». وهى نزعات كامنة فى شعورنا الجمعي، وترقد باطمئنان شديد فى «لا شعورنا السياسي».

• الحـركة الشعبيـة – ضيـاع بوصلـة وانكفـاءة ومسـرح الرجـلِ الواحـد

تعد تجربة الحركة الشــعبية لتحرير الســودان تجربةً رائـــدةً، وتحولاً كبيراً فى منتجات العقل الســـوداني، فقـــد ولدت الحركة فى الجنـــوب، وبقاعدة وقيادة جنوبيـــة، تمثلت فى كاريزما الدكتور العقيد جون قرنق ديمبيور، وأركان قيادته كاربينو كوانين، وليم نون، رياك مشـــار، سلفاكير ميارديت، تون أروب تون، لكنها ســـرعان ما جذبت شـــرائح مقدرة من أبناء الشـــمال الجغرافي، مع أن التركيـــز كان فى بداية قيامها على أبناء النوبة فى جنوب كردفان بانضمام القائد يوســـف كوة مكي، وعبد العزيز الحلو، واســـماعيل جلاب، وتلفون كوكو، ودانيال كودي، والنيل الأزرق بقيادة مالك عقار، ثم اتسعت الدائرة لتضم قادةً من الشـــمال النيلى بخلفيات يسارية مثل ياســـر عرمان، وياسر جعفر، وكمال الوسيلة، وعبد الباقى مختار، ووليد حامد، والواثق كمير، وقبل ذلك الدكتور منصور خالد، ثم الدكتور محمد يوســـف محمد المصطفى، لتتسع الدائرة بعد ذلك عبر لواء الســـودان فى شرق البلاد بعد أن اتسعت دائرة المواجهات المسلحة شرقاً مع الحكومة فى منتصف التسعينيات. ولست هنا بصدد التركيز على تاريخ ونمو الحركة الشعبية، بقدرما هى محاولة لنقد التجربة ذاتها، بمعرفة إيجابياتها، وسلبياتها، صعودها وهبوطها، ومكامن القوة، ومواضع الضعف، وموضعتها ضمن آليات التفكير الســـوداني. ومع فشـــل النُّخب السياســـية فى المركز فى

تقديم مشـــروع وطنى بديل، أو حركة سياسية قومية تعبر عن كل ألوان الطيف السـودانى داخل وعائها، طرحت «الحركة الشـعبية لتحرير السـودان» مشروع السـودان الجديد فى عام ١٩٨٣، كحركة عسكرية وسياسية حملت من الميزات ما حملت؛ فهى حركة مسلحة نشأت فى أحراش الجنوب، إلا أنها على عكس «الأنانيا الأولى» طرحت منفسـتو للسُّـودان الموحد، وشرحت مشكلة السُّودان بأنها فى مركزه، لا أطرافه، وكان لوجود شـخص فى قامة الدكتور جون قرنق ديمبيور دورٌ كبير فى احداث نقلة نوعية فى تاريخ السُّودان. فالحركة حين قامت ظلّت لدى كثيرين مجرد حركة «عسكرية عنصرية»، والعنصرية هى دوماً تظل صفةً تُطلق فى السُّـودان على كل ما يأتى من خارج الشـمال النيلي، أو مركز النُّخَب، فلأن الدكتور جون قرنق ينحدر من قبيلة الدينكا الجنوبية، فذاك وحده يكفى لطلاء الحركة بهذه الصبغة، مع أنَّها حملت شـعار «السُّـودان الجديد»، ودعت إلى تحرير كل السُّـودان، من الفقر، والجهـل، والعنصرية، والتمييز، فكان شعار التحرير ذاته مثار جدل، ممن يُحرر السُّودان؟، ثم كان الجدل الكبير حول مشـروع السُّودان الجديد نفسه، وهو بالتالى عند الآخرين مشروع أفريقى يهدف إلى إنهاء الوجود العربى والإسلامى فى السُّودان، مع أن أحداً لم يعلن ذلك، لكن الثنائية المُسْـتبطنة فى التفكير الجمعى النخبوى فى دوائر المركز، هى التى تحكم بما ترى، طالما هى وضعت نفسـها «مركزاً» هو «نحن»، والآخرون «هم، أو «الإخوة الجنوبيون»، وهكذا.

فقرنق بخلفيتـه الأكاديمية وشـهاداته العليا فى الاقتصـاد الزراعي، ورتبته العسكرية التى اكتسبها من انتمائه لحركة المقاومة فى الأنانيا شكل ظاهرةً فريدة، فهو الجنوبي، المنحدر من قبيلة الدينكا من أكبر القبائل السُّـودانية، فقدَّم نفسه قائداً «قومياً» مع أن القوى السياسية فى معظمها، وبقية السُّودانيين فى الشمال، لـم يخفوا تخوفهم من «عنصرية الرجل» و» انفصاليته» لا لشـيئ سـوى أنه جنوبـي، وأنَّه لم يـأت من المركز، فصوره الإعلام المركـزى بصورة المتعطش

للدماء، واللاهث وراء بنية وعيه التناسـلى بمقولة «قرنق يريد شرب القهوة فى المتمـة»، وهى مدينة من أهم مراكـز قبيلة الجعليين، وكأن فى ذلك عيب، مع أنَّ لكل السُّـودانيين الحق فى احتسـاء القهوة وغيرها فى مريدي، ويای وجوبا وملـكال وبانتيو، وجبل أولياء وحتى وادى حلفـا. ، إلا أنَّ من يرددون تلك العبارة الشـهيرة كانوا يقصدون أنَّ الرجل يريد الاعتداء على نسـاء تلك القبيلة المشـهورة بمحافظتها، وربما يستطبن البعض كذلك ما يُروى من قصص حدثت بين نسـاء الجعليين والخليفة عبد الله التعايشي، حيث يروى المنحدرون من تلك القبيلة كيف قاومت النساء السبى بالانتحار فى نهر النيل.

إلا أنَّ الرجل، ولِما يمتلك من رؤية ثاقبة، ووقوفه على وضعية استراتيجية ؛ تحاكى وضعية «النسر» وهو يحلق فى الفضاء، كى يبصر كل ما فوق الأرض، ويحدد هدفه باتقان، لينقض عليه، فلذلك كان قرنق يرى أن المشكلة السُّودانية ليسـت فى أطرافه، بل هى فى مركزه، ولن تتحقق للجنوبيين مساواة وعدالة اجتماعية ما لم يتم تغيير مركز السُّـلطة فى الخرطوم، ومضى الرجل فى ثقة كبيرة نحو أهدافه برغم الصور النمطية التى ظل إعلام المركز يرسمها له، حتى صار الرقم الكبير الذى لا يمكن تجاوزه فى معادلة السياسـة السُّـودانية، فكان أحد أعمدة «التجمع الوطنى الديمقراطي» كيان المعارضة العريض، منذ النصف الأول مـن تسـعينيات القرن الماضي، حتى عـام ٢٠٠٥، بعد أن وقع اتفاق نيفاشا للسلام مع نظام «المؤتمر الوطني»، ليزداد نجمه بريقاً، وتكتسب صورته ألقاً جديداً، ويتحول قرنق من سـفاح إلى بطل حرب وسلام، ومن عنصرى إلى قومي، ومن جنوبى إلى سُوداني، فسعى «المؤتمر الوطني» للتحالف معه، مثلما سـعى ا»لمؤتمر الشـعبي» لكسـب وده، مع احتفاظه بصداقاته مع قوى المعارضة الأخرى.

لقد كان قرنق كاريزما أجمع حولها معظم السُّودانيين، وهو ما لم يتوفر لقائد سُـودانى آخر سـوى للزعيم محمد أحمد المهدى فى القرن التاسع عشر، وهو

أمر تفتقر إليه السياسية السُّودانية، الرجل الكاريزما، الزعيم، ومحور التماسك ومركز الاستقطاب، وما زاد من كاريزما الزعيم الراحل هو خفة روحه، ودماثة خلقه، وأدبه الجم، وتواضعه الكبير، وأقول ذلك بملئ فمى لأننى رأيت الرجل عن قرب، وكان أول مرة أقابله فيها وجهاً لوجه فى عام ١٩٩٩، ولمست إعجاب المعارضـــين للحكومة به، وما يضفيه على اجتماعاتهم من حيوية، وديناميكية، فوصوله إلى مقر الاجتماعات يُمثِّل حدثاً، ترصده عدســات المصورين، وصوتاً يتردد صداه بين ردهات الفنادق وقاعات الاجتماعات، حيث تنبعث من الرجل هيبة، تلاحظها فى وقوف الجميع احتراماً له ســاعة ظهوره - بما فيهم العمال الإرتريين، أو الكينيين فى الفنادق والقاعات تلك - وقد حدثنى كثيرٌ منهم فى نيروبى ونيفاشـــا عن إعجابهم بشـــخصية قرنق، ومرحه، وسؤاله عن الأحوال الشـــخصية لكل من يصادفه فى المكان، يســاعده على ذلك ذكاء خارق يمكنه مـــن حفظ الأســماء، والوجوه مـــن أول لقاء، وتحس ذلـــك أيضا فى حب السُّـــودانيين للزعيم المتميز، بخروج ملايين فى الســاحة الخضراء لاستقباله فى الثامـــن من يوليو ٢٠٠٥، ومثلمـــا كان قرنق مثيراً للجدل فـــى حياته، فقد ظلـــت عملية موته بطريقة دراماتيكية يكتنفها كثيرٌ من الغموض، بعد ســقوط الطائـــرة الرئاســـية الأوغندية التى كانت تقله من مطار عينتبى إلى نيوســـايت، موقعـــه التاريخي، فكان الحزن هو ســـيد الموقف، والاضطراب يرســـم صورة مشـــهد تراجيدي، وفصل دموى من فصول الدماء المستمرة فى السُّودان، ليعلن كثيرون أن «السُّـــودان بلد غير محظـــوظ». إلا أن فقد زعيم فى قامة الدكتور جـــون قرنق ليس بالأمر اليســـيرـ ولا الحدث العادي، ومثلمـــا كان قرنق مثيراً للجـــدل فى حياته، فقد أراد ذات القدر أن يكون الرجل الزعيم مثيراً حتى عند مماته، فهو كان مثل أســطورة، جاء ورحل كأبطـــال الأغاريق، ولمّا رحل فى الحادثة الغامضـــة كان من الطبيعى أن يترك جرحاً غائراً فى قلوب رفاق الدرب الطويل، وأن يغشى الإحباط كثيرين، وأن تنمو التيارات الاستقلالية من جديد،

وتزدهر فى سياق تاريخى تزكم فيه نتانة النعرات العنصرية الأُنوف، ويشطر إحساس الاستعلاء، والافتخار بالمجد الكذوب القلوب، ولذلك، ليس من المستغرب أن تُركز «الحركة الشعبية» على قضايا الاستفتاء أكثر من اهتمامها بقضايا السُّودان الأخرى، وان لا تعطى اهتماماً كبير لقضايا مُهمَّة مثل دارفور والشرق، والتحول الديمقراطي، والإعلام، ونشير هنا إلى معركة قانون الاستفتاء الشهيرة، حيث حاربت «الحركة الشعبية» بكامل قيادتها واستبسلت فى عملية الدفاع عن مطالبها بإجازة مقترحاتها لقانون الاستفتاء، فلما خاف الشريك من الثورة عليه تراجع عن مواقفه ورضى بمقترحات» الحركة الشعبية» حول الاستفتاء، مقابل صمتها عن قانون الأمن الوطنى والمخابرات، وقانون الصحافة والمطبوعات، فقد سحبت الحركة الشعبية أعضاءها لحظة التصويت لقانون الأمن الوطنى ليمر بأغلبية المؤتمر الوطنى الميكانيكية، ويظل القانون هو المقصلة التى نصبتها الإنقاذ لاصطياد الحريات، وشنق محاولات أى تحرك جماهيرى للمطالبة بالديمقراطية، وإنهاء القبضة الشمولية للإنقاذ، ومع أن بعض قيادات الحركة الشعبية مثل ياسر عرمان، وفاقان أموم ؛ بذلت مجهوداً مقدراً ضد قانون الأمن الوطنى والمخابرات لسنة ٢٠٠٩، وأذكر أنّ عرمان دعانا لاجتماع بمكتبه فى أركويت لبحث كيفية مواجهة القانون، وبين لنا موقف الحركة منه، واتفقنا على شن حملة إعلامية ضده، وكان ضمن حضور اللقاء الأساتذة الحاج وراق، رباح الصادق، الدكتور أمين مكى مدني، رشا عوض، وشخصى فيما تغيب بعض المدعوين لظروف خاصة بهم، وكان أن بدأنا الحملة المضادة لمسودة قانون الأمن الوطنى والمخابرات عبر منبر «أجراس الحرية» وتحدث فى الندوة الدكتور أمين مكى مدني، كما خصصنا مساحة يومية لنقد المسودة المقدمة من المؤتمر الوطني، وركّزنا هجومنا على صلاحية جهاز الأمن وسلطاته وحصاناته، وتسليحه، وأكدنا أنَّ الغرض من كل ذلك هو تصفية الحسابات السياسية مع معارضى المؤتمر الوطنى لأن الجهاز احتفظ بصفته الحزبية، وتخلّى عن المهنية،

وقلنا لا بد من قلع أسنان الجهاز حتى نضمن التحول الديمقراطي، بتحويل هذا الجهاز الخطير إلى جهاز لجمــع وتحليل المعلومات وتقديمها لجهات الاختصاص ومؤسســات صنع القرار لتستفيد من هذه المعلومات وتحليلها، وهو عمل جهاز الأمــن الطبيعى فى ظل الأنظمة الديمقراطية، ويتســق هــذا الموقف مع اتفاقية السلام الشــامل، وموقف الحركة الشعبية نفسها الذى كان معلناً حتى خروجها من تحت قبة البرلمان لحظة التصويت على مسودة القانون القمعي، إلا أن المؤتمر الوطنى كعادته أصر على مواقفه، واغتنم فرصة لهث الحركة الشعبية وراء قانون الاستفتاء، وهو ما أضعف موقف القيادات الناقدة للقانون، بما فيهم نائب رئيس جهاز الأمن الوطنى والمخابرات الفريق ماجاك أكوت،، فخرج الأمر فى شكل اعتبره كثيرون «صفقة» أو «مســاومة» بين الشريكين. وهو ما عبر عنه لاحقاً، وبعد انفصال/ اســتقلال الجنوب، أحد حلفاء الحركة الشــعبية خلال سنوات الفترة الانتقالية الست، وهو القيادى الناصرى ساطع الحاج «خلال لقاء بصالون الأســتاذ سيد أحمد خليفة مؤسس صحيفة «الوطن» أنّ الحركة لم تكن جادة فى فى إخراج البلاد من أزمتها، وهى لم تكن حليفاً - فى تثبيت الديمقراطية. . وأضاف أن الحركة اســتخدمت قــوى المعارضة واســتغلتها للوصول بها إلى الانفصال ورأى ساطع أن الحركة عقدت صفقةً مع المؤتمر الوطني، بتمرير قانون الصحافــة فى البرلمان مقابل تمرير قانون الاســتفتاء، وكذلك تمرير قانون الأمن مقابل تمرير قانون المشورة الشعبية. . وسدد سهامه نحو الحركة الشعبية باعتبارها «استخدمت قوى المعارضة كمنصة للوصول للانفصال»(١١٥)، ومع أن ساطع، وبقية الديمقراطيين الشماليين ليس بمنأى عن اللوم هم أنفسهم، لاعتمادهم على «آخريــن» يتولون قضاياهم، ويقاتلون لهــم بالوكالة، أو بالأصالة، فما «حك جلــدك مثل ظفرك»، ولا يمكــن أن ينتظر من يطالب بالتغيير أن يتجز له مطلبه

(١١٥) صحيفة «السوداني» ٣ أبريل ٢٠١٢ .

هذا آخرون، دونما اســتعداد منه لتقديم تضحيات، فلم تستغل القوى السياسية الأخــرى هامش الحريات الذى جاء بفضل اتفاقية الســلام الشــامل، ومواقف الحركة نفسها، فقد عاشت هذه القوى فى حالة بيات، بلا برامج، ولا خطط، ولا وســائل، وحتى حينما كونت تحالف «قــوى الإجماع الوطني» ظل الحلف كياناً شــكلياً، ونادياً لعقد اجتماعات، واصدار بيانات مكرورة، دون أن ينظم الجماهير، ويحشدهم ويطرح لها برامج بديلة للانقضاض على النظام واسقاطه، بــل أن بعض قيادات هــذه القوى تحولوا إلى كتــاب ومحللين ومراقبين، مثل الصادق المهدي، ودكتور الشفيع خضر القيادى فى الحزب الشيوعى السوداني، أكثر منهم فاعلين فوق خشبة المسرح السياسي.

أما «الحركة الشــعبية»، فقد اضطرت لاســتخدام إحدى آليات الدفاع عن النفس، وفق ما تقتضيه ســيكولوجية الإنسان المقهور، وحيله الدفاعية و هو الانكفاء على الذات، فاختارت أن تنأى بعيداً عن «الدولة السُّودانية الأحادية والعنصريــة والدينية»، وزهد قادتها فــى أى عملية إصلاح للدولة المعطوبة، ورأت أنها بالانفصال/ الاســتقلال سوف تحفظ كرامة شعبها، ووجودهم، وهــو خيار كان متوقعاً، لأنَّ التصويــت للوحدة فى مثل هذه الظروف كان يعنــى «بصمةً «رضاء عن كيان الدولة السُّــودانية المهتــرئ، بكل ما فيه من استبداد وتمييز، واستعلاء لا سيما؛ وأن فرصة «تقرير المصير» قد لا تتكرر مرةً أخرى، وهى الفرصة الوحيــدة للجنوبيين لاختيار أن يكونوا مواطنين درجة أولى، أو مواطنين درجة ثانيةـ إلا أنَّ ما يأخذه البعض على «الحركة الشعبية» ليست ساعة التصويت، بل سنوات الفترة الانتقالية وما فشلت فيه، أو رفضته «نفســيا»، وهو التخطيط لتغيير هيكلة الدولة كلها، ووضع حدٍ لهيمنة نُخب المركز، ووما يحملونه من مشــاريع اقصائية، وشمولية مدمرة، وبعد أن وقع الانفصال فى اســتفتاء يناير ٢٠١١، انكشف ظهر «الحركة الشعبية» شمالاً، واتضح الخلل التنظيمى الكبير الذى عانت منه، فهى الحركة التى ضمت مئات

الآلاف لعضويتها بطريقة احتفالية، أكثر منها طريقة تنظيمية، وهو أمر مربوط بشخصية قائدها فى الشمال، ياسر عرمان، فالرجل يمتلك خصائص نادرة، فهو مصادم، وشرس، وتكتيكى من الدرجة الأولى، وهو مناضل من طراز فريد، ومحارب قديم، إلاّ أن ذات الشخصية تعانى من نقاط ضعف أخرى، فهو بمثلما تكتيكى من طراز فريد فهو لا يعير الاســتراتيجيات اهتماماً، كما أنه يضيق ذرعاً بالنقد والرأى الآخر، لدرجة الاســتبداد، ويفتقر إلى ســعة الصدر، وهو أمر مربوط بتربية عرمان التنظيمية، فقد نشــأ الرجل فى الجبهة الديمقراطية قيادياً مناكفاً، حتى انشق عنها، ثم التحق بالجيش الشعبي، وعمل خلال معظم فتراته تحت قيادة مباشــرة لقادة الحركة مثل ســلفاكير ميارديت، والدكتــور جون قرنق، مما جعلــه متحللاً من الالتزام بالمؤســســية، وأطرها وضوابطها، وحتى تراتبيتها وســط الجيش الشــعبي، فهو يســتطيع مخاطة ســلفا وقرنق مباشــرةً دون مرور بقنوات تنظيمية أخرى، وهو ما جعله أشبه بمركز، أو تنظيــم قائم بذاته، ويدعمه فى ذلك خطابه السياســي، ومواقفه الواضحة فيما يتعلق بقضايا الهامش، وحقوق المهمشــين، وتمدده الجماهيرى من خلال وســائل الاتصال الجماهيرى المختلفة. وقد ســاعد هذا فى ارتباط البناء التنظيمى للحركة بشــخصية ياسر عرمان، ويكفى هنا الإشارة إلى أن «الحركة الشــعبية» قامت بثلاث حملات للبناء التنظيمى خلال ست سنوات، فكانت كل حملة تقوم فوق ركام ســابقتها، دون تقويم للأخطاء السابقة، أو تمحيص فى العضوية، لا ســيما أن ســيلاً كان قد انهمر على الحركة الشعبية مع بشــريات اتفاقية السلام الشامل، فحمل السَّيل الغث والسَّمين، والوطنى والانتهازي، وكان الانتهازيون من مناضلى الســاعة الخامســة والعشرين هم الأكثرية اذا ما أضفنا إليهم غواصات الأمن و»المؤتمر الوطني». ، والواقع الماثل أمامنا اليوم يقول إن الفلسفة التى على أساسها تم تنظيم وبناء الحركة الشعبية لتحرير السودان بالقطاع الشمالى («توطين «الحركة الشعبية فى الشمال) والتى

كنا جزءاً منها رغم التحفظات ، لم تصمد طويلاً أما الرياح ، إذ إنهارت فى أول منعطف بإعلان الحرب فى جبال النوبة (٦ يونيو ٢٠١١) وبعدها فى النيل الأزرق (١ سبتمبر ٢٠١١) ومن ثم حظر نشاط الحركة الشعبية فى الشمال ومصادرة دورها ومكاتبها واعتقال العديد من الكوادر ، بل أنَّ العديد من الكوادر التى جاءت إلى الحركة الشعبية وفقاً لهذه الفلسفة تركوها مبكراً جداً ، منهم من عاد إلى «المؤتمر الوطنى» ومنهم من عاد إلى أشغاله الخاصة بعد اكتشافه أن الحركة الشعبية ليست مكاناً للكنوز والأموال مثل «المؤتمر الوطنى» ، بل هى حركة تحرر وطنى مربوطة بقضايا المهمشين والمعدمين ، وحتى لا نكون مجحفين فى حق البعض فهناك العديد من الرفاق الشرفاء الذين صمدوا أمام الحملة الشرسة بعد إعلان الحرب وتم اعتقالهم وتعذيبهم فى السجون دون أن يغيِّروا «ماركتهم «المسجلة لدى الشعب السودانى»، ويشير شالكا وهو من قيادات شباب الحركة ومدرسة الكادر إلى أسماء كثير من القيادات، ومعظمها انضم للحركة بعد اتفاقية السلام، لكنهم سرعان ما أعلنوا انسلاخهم، أو رجوعهم إلى قواعدهم سالمين ومن أمثال هؤلاء (١١٦)؛ غازى سليمان – الذى ترك الحركة الشعبية مبكراً وتبنى خط المؤتمر الوطنى داخل البرلمان الذى دخله بتذكرة الحركة نفسها، وصارع داخل البرلمان ضد الحركة نفسها وخاصة ياسر عرمان الذى شن عليه هجوماً عنيفاً، وهو من قام بحملة جمع توقيعات إسقاط عضوية ياسر عرمان رئيس الكتلة البرلمانية ورئيس لجنة الإعلام آنذاك ، وقد نجح ، وكان يتحدث فى البرلمان باسم الحركة الشعبية ضد ها، وأذكر شخصياً أننى كنت والصديق مصطفى سرى فى صحبة ياسر عرمان لحضور مناسبة زواج تخص الدكتور محمد يوسف أحمد المصطفى، وزير الدولة بوزارة العمل الأسبق، وكان ذلك

(١١٦) عادل إبراهيم شالكا ، سودانايل، أبريل، ٢٠١٢.

متزامنـــاً مع إعلان نواب المجلـــس الوطني، فقلنا لعرمان أنّ اختيار غازى هو اختيار خاطئ، لأن الرجل لا يعدو ســـوى مهرجاً سياســـياً، وأنه لن يضيف شيئاً للحركة إن لم يخصم منها، إلا أن عرمان صمت حينها، وهو من سعى يومـــاً لتلميعه، وقد ســـبق أن أعلنت الحركة فى عام ٢٠٠١ اطلاق ســـراح أســـرى فى شرق السودان، أكد لى عرمان أن تلك الخطوة هى هدية لسليمان الذى كان فى زيارة إلى اســـمرا آنذاك، والمعارضة للنظام على أشدها، المهم علمت فيما بعد أن الدكتور منصور خالد هو من رشح غازى سليمان لعضوية المجلس الوطنى وأن عرمان لزم الصمت ازاء هذا الترشـــيح، وقلت لصديقى سرى أن صديقنا ياسر يتعامل معنا «كصحافيين» نكتب الأخبار، لكنه لا يثق فى تقديرنا للأشـــياء، ولا مقدرتنا على النقد السياســـى ومعرفتنا بالبشر، و هناك كما يشير شالكا إلى كل من «محمد المعتصم حاكم – المستشار السابق للأمين العام للحركة الشعبية – وهو عضو البرلمان القومى عن الحركة الشعبية وبنســـبة قطاع الشـــمال، انضم إلى مجموعة دانيال كودى.(لاحقاً عاد إلى حزبـــه القديم وهو الاتحادى الديمقراطي)، و محمد شـــنان – رئيس الحركة الشعبية بولاية نهر النيل – انضم للمؤتمر الوطنى مبكراً وكان قد أساء إساءات عنصرية عدة مرات لكوادر الحركة الشـــعبية من الجنـــوب وجبال النوبة على شـــاكلة (العبيد ديل)، المكتب التنفيذى لولاية نهـــر النيل بكامله انضم أيضا للمؤتمر الوطنى عدا الرفيقة / آســـيا جرهوم (من جبال النوبة) بالإضافة إلى الرفيق / ســـلمان جعفر وهو الوحيد من أبناء الولاية الذى صمد أمام حملة الاســـتهداف المســـعورة ، مرشح الحركة الشـــعبية لتحرير السودان فى دائرة شـــندى – انســـحب ل «على كرتى» وانضم للمؤتمر الوطنى، عدنان الخليفة التعايشى - رئيس الحركة الشعبية بولاية النيل الأبيض – انضم للمؤتمر الوطن منذ وقت مبكر، عبد المنعم منصور - وزير الصحة بولاية شمال كردفان عن الحركة الشـــعبية – انضم للمؤتمر الوطنى بعد الانفصال وعقد مؤتمراً صحفياً

مع إخلاص صلاح فى المركز السودانى للخدمات الصحفية التابع لجهاز الأمن وأساء إلى نائب الأمين العام ياسر عرمان واتهمه باختلاس ميزانية الانتخابات (١٢ مليار جنيه). ولم يكن هؤلاء حالةً شاذة، فقد خرج عن الحركة الشعبية، وانقلب ضدها نافذون، وأعضاء مكاتب سياسية، ومجالس تحرير، وأعضاء مجالس تشريعية وبرلمانية، بل أن أحدهم رأى أن فترة وجوده فى الحركة الشعبية كانت فترة «ضلال مبين»، وهو من كان يشغل منصب وزير تعليم بجنوب كردفان، وهو جمعة إبراهيم»، وهناك دانيال كودى نائب والى ولاية جنوب كردفان، وتابيتا بطرس وزيرة الصحة، وعضو المكتب السياسي، وعباس جمعة وزير دولة بوزارة الداخلية، وغيرهم كثيرون.

لقد أخطأت : الحركة الشعبية» فى عملية بنائها التنظيمى باعتمادها على النشاط الاحتفالى وحده، و على الرموز التقليدية لقيادة العمل السياسى لبناء سودان جديد، وهو ما دعا البعض لوصف هذه الحالة بأن الحركة سعت لبناء سودان جديد بآليات قديمة، وهو يعنى أن عقلية قيادة الحركة لم تنفك من طرائق تفكير عقلية السودان القديم، وهو أمر خطير، ويفضح طرائق التفكير، والعقل الذى أنتج مثل هذه الأفكار، وهو ما يجعل من السُّلطة غايةً، لا وسيلةً من وسائل التغيير، وأن أقرب الطرق للوصول إلى السُّلطة هو الإعتماد على المؤسسات القديمة، ورموزها، ضاربةً بدور الجماهير عرض الحائط، فقد هرولت الحركة هرولةً نحو كثير من الرموز، ومن أجل استقطاب قيادات تنتمى لأسر معروفة مثل أسرة الناظر منعم منصور فى شمال كردفان، أو أبوروف فى سنار، أو أبو سبيب فى ولاية الجزيرة، لتتولى القيادة، حتى دون أن تختبر فى مواقفها، ورؤاها، ومفاهيمها، ولو كانت الحركة تفتقر لعناصر قيادية بديلة لكان الأمر مقبولاً، بل فالعكس هو الصحيح، فقد ضمت عضوية «الحركة الشعبية» عشرات من القيادات الصلبة، والنزيهة، والتى عمل بعضها فى قيادة النقابات وانتفاضة أبريل

١٩٨٥ ، وبعضهم زاهدٌ، فى كل المناصب الدستورية والسياسية والتنفيذية، لكنه كان يمنى النفس بخدمة مشروع السُّودان الجديد من أى مكان يقف فيه، إلا أن قيادة القطاع الشـمالى لم تعطهم اهتماماً؛ لا سـيما أولئك المنضمين من «التحالف الوطنى / قوات التحالف السودانية، خلال عملية دمج ظلت تتعثر سـنوات طويلة، دون أسـباب موضوعية، وقد حرص مسئول التنظيم السياسـى فى القطاع الشمالى ياسر جعفر، خاصة فى فترة التحضير للمؤتمر الثانى للحركة الشعبية فى جوبا فى مايو ٢٠٠٨ ، على ضم بعض من هؤلاء وتوظيفهـم، إلا أن حالة الضعف العـام جعلت هؤلاء «غرباء داخل القطاع الشـمالي . ، وهو أمر يعضد ما يعتبره البعض أن قيادة الحركة فى الشـمال كانـت لا ترغب فى وجود قيادات يمكن أن تكون ذات تأثير، واسـتقلاليه، ولا تقبل أن تكون تابعةً لشخص، أو حتى مجموعة صغيرة تظن أنّها، تتميز بصفـات خارقة أكثر من الآخرين، وأنها تمتلك مفاتيح الحلول لكل الأبواب المغلقـة، وقد عبر لى كثيـر من المتابعين والمهتمين بموضـوع دمج التحالف وجناحه المركزى فى «الحركة الشـعبية» عن تلـك «الهواجس»، وكنت أرد أن الموضـوع مربتط بربكة تنظيمية كبيرة، إلا أنَّ هذه التبريرات تفقد منطقها فى بعض الأحيان. وقد سـعيت شـخصياً منذ ولادة المشروع للتقريب بين الأطراف، ونقل وجهات النظر بطريقة تسـاعد فى الوصول إلى نهاية منطقية ومطلوبة، إلا أنَّ ذلك لم يتحقق بشكله المرتقب.

ومع إعـلان «المؤتمر الوطني» للحرب فى النيـل الأزرق وجنوب كردفان تكشـف للمراقبين للأمور أن الحركة يمكن أن تصمد «عسـكرياً» ويمكن أن تبنى جيشـاً قوياً، وسوف تحرز انتصارات عسكرية كبيرة ستلقى بظلال كثيفة على الأوضاع فى السودان؛ إلا أن ذات الحركة، لا تزال تواجه صعوبات جمة فى عملية بناء جسـم سياسـي، منضبط تنيظيمياً، ومؤثر سياسـيا، وله مؤسسـاته الفاعلة، وعضويته النشـطة، فمثلاً؛ لو كان أن عملاً دؤوباً

وجماهيريـــا تم قبل الحـــرب، لخرج الآلاف يدافعون عـــن دُور الحركة التى صادرتها الســلطات الأمنية، ويعتصمون بها، ولقاموا قرارات جهاز الأمن الوطنى والمخابرات بإغلاق الدور، ومصادرة الممتلكات، واعتقال العضوية، وتدجين آخرين، إلا أن السيف كان قد سبق العزل، وتحولت الحركة إلى رد فعل، بدلاً من أن تكون هى الفعل السياســي، وقد بدا هذا الخلل واضحاً قبل إجراء استفتاء السُّــودانيين الجنوبيين، ولغياب الرؤية والاستراتيجية؛ ولذلك فقد ظلّت عناصر الحركة الوســيطة والشــابة تفضل الهروب من الخرطــوم حــال تعرُّضها لأى مضايقات من قبل الســلطات، أو اعتقال أو حتــى مجرد تهديــد بالاعتقال، وهو ما كان رصيــداً إيجابيا لصالح جهاز الأمن والمخابرات، فقد ســعى الجهاز بطرق الترهيب تلك لتفريغ الســاحة السياســية من العناصر المناوئة، والقيادات الوسيطة التى كان يمكن أن تشارك فــى عملية تنظيم وتعبئة و قيادة الجماهير، والقطاعات الشــبابية والطلابية، ويعود ذلك لضعف التدريب، والوعى التنظيمي، وغياب المؤسسية، وربما لا يلوم البعض هؤلاء الشباب، أو الكوادر، لأن القيادة نفسها بدلاً عن إقناعها بالبقاء فى الشــمال، أو الانخراط فى العمل المسلح، ظلت تقدم لها الدعم اللوجستى لتهرب من جحيم الخرطوم، والبحث عن ملاذات آمنة، أو حقوق لجوء سياسي.

إن الأزمــات المتلاحقة التى مر بها السُّــودان، وكذلك «الحركة الشــعبية» أوضحــت بجلاء أن قصوراً خطيراً تعانى منه الحركة، و يتمثل فى عجزها عن بناء مؤسســة متينة، تدير أمورها، وتؤمن بمبدأ توزيع الأدوار، والمهام، لا أن يكون الفريق المفاوض، هو الفريق التنظيمي، والسياســى والإعلامي، بلا ســعى لخلق قيادات جديدة، تضطلع ببعض المهــام تدريجياً، وهو أمر فــى ذات الوقت يمكن أن نربطه بــأن الحركة لا تزال تعتمد فى رؤيتها على شعارات، لم تتم عملية موضعتها داخل أطر فكرية، تعمل الذهن، وتوسع

الآفاق، وتفتح الأبواب مشرعةً نحو المستقبل. حيث لم تستغل هدنة السلام، وفترة الست سنوات في بناء تنظيمي له جذور، وخلق كوادر قيادية مدربة وواعية، ومؤسسات مالية وإعلامية فعالة، كان يمكن أن تساهم في عملية التحول الديموقراطي، والتنوير بقضايا المهمشين، وانتزاع حقوقهم، ومن ثم تغيير عقلية المركز، وإعادة هيكلة الدولة السودانية وفق رؤى جديدة، وهنا نشير إلى مواقف «الحركة من صحيفة «أجراس الحرية»، وهي كانت منبراً ساهم في خلق أرضية صلبة، ونجح في مساعدة الحركة في إدارة كل معاركها السياسية مع ا»المؤتمر الوطني»، إلا أنَّ الصحيفة ظلت تعاني من الضعف هي الأخرى، وقد أخطأت «الحركة الشعبية» منذ أن اقتنعت بفكرة الصحيفة، في اختيار مجلس إدارة فعال، لكنها تركت الأمر لمن لا علاقة له بالإعلام، وقضايا الاستنارة، وهو ما جعل الصحيفة تتعرض لهزات مستمرة، دون أن تتدخل الحركة لمعالجة الخلل الواضح.

وفكرة «أجراس الحرية «تعود إلى حوار شاركتُ فيه مع الصديق الصحافي مصطفى سري، ورجل الأعمال محمد عبد المنعم في العاصمة الكينية كمبالا في العاشر من يناير ٢٠٠٥، أي بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل مباشرة، وقد كان الحوار منصباً على ضرورة تأسيس صحيفة تعبر عن رؤى السُّودان الجديد، وتتمتع بنوع من الاستقلالية عن الحركة الشعبية، وقد كان عبد المنعم متحمساً لتمويل المشروع، إلا أنه لأسباب خاصة، ومواقف أخرى زهد في المشروع، وبعد قرابة العامين من ذلك، وافق الأمين العام للحركة الشعبية فاقان أموم على تمويل الصحيفة، وقد قمت شخصيا باعداد دراسة جدوى المشروع، وتكلفته المالية، وأهدافه السياسية.

لقد بدأنا «أجراس الحرية «بخلافات، ومناوشات، وكانت أولى بوادر الصراع هي محاولة الهيمنة من قبل الإدارة، وهي مختصرة في شخص واحد، وللمفارقة أن الأستاذ مصطفى سري، هو من وقع نيابةً عنه في عقد تأسيس

الشـــركة!، وقد اســـتعان الرجل بمجموعة من الدخلاء على العمل الإعلامي، فكان ســـرى أول المبعدين من هذا المشـــروع لأن الرجـــل لا يرغب فى وجود مؤسســـين معه، أو أســـماء معروفة تبعد عنه الأضواء، وهو ما يُفسِّـــر كذلك صراعاته المســـتمرة مع قيادات الصحيفة، والتى وصلت حد فصلى أنا قبل قرار إغلاق الصحيفة بواسطة جهاز الأمن الوطنى والمخابرات فى يوليو ٢٠١١، بلا رجوع إلى مؤسسات، بل استجابة لضغوطات أمنية، وتنفيذ لأجندة شخصية، ثـــم تمت إعادتى عبر أول اجتماع مكتمل للمؤسســـين منذ انطلاق الصحيفة فى عـــام ٢٠٠٨ ، وهو اجتمـــاع تاريخى رفض الموازنة التـــى قدمها رجل الإدارة بعد ثلاث ســـنوات، وقد لا يُصدِّق القارئ أن هذه الشخصية فرَّضت نفسها؛ هكذا، لكى تمســـك بكل شيء، بســـبب غياب المؤسسين، واستراتيجة «الحركة الشعبية» للإعلام. ورغم ذلك، وفى تلك الأجواء حدثت نُقلةٌ نوعيةٌ كبيرة، تمثَّلت فى دخول صحافيين ديمقراطيين فى المشروع كحلف بين «الحركة الشعبية، والصحافيين الديموقراطيين، والمجتمع المدني»، وقد لعب الأســـتاذ الحاج وراق دوراً كبيراً فى قيام المشـــروع، من خلال اتصالاته، وعلاقاته، واســـمه، و من خلال ميثاق ســـاهم هو فيه بالقِدْح المعلى، بناءً على مسودة أولية وضعتها أنا، كما ســـاهم الدكتور مرتضى الغالى معنا فى الحوار الأولى حوله، قبل أن يتم تحويل المشروع إلى المؤسسين ومجموعة صحافيى الحركة، ثم إلى الأمين العام فاقان أموم، والذى كان حريصاً على اســـتقلالية الصحيفة، ومنح الصحافيين الديموقراطيين أسهم فى الشركة تقويةً للشراكة، وتعضيداً للتعاون، وتأكيداً على انفتاح المشروع، واستقلاليته، ووسط تلك الغيوم، وأجواء التوتر، والاختراقات الأمنية، فقد انطلقت الصحيفة قويةً، ووجدت نفســـها فى مقدمة الصحف من أول يوم لصدورها فى السابع من أبريل ٢٠٠٨، لكن، وبعد أشهر قليلة، علت الأجندة، ودخلت الوساوس، وانعدمت الثقة، واجتهد جهاز الأمن والمخابرات فى زعزعة أوضاعنا، من خلال بث الفتن، والضغوطات المالية، والاقتصادية،

و مشـــاكل الطباعة، فسادت الخلافات حول صلاحيات هيئة التحرير، ورئيس التحرير، وحول تدخلات الإدارة فى الشـــؤون التحريرية، وتعطيل أى محاولة لتطوير المشـــروع، وقد أدى هذا الوضع إلى هجـــرة معظم الأقلام المؤثرة، من المؤسســين، وعلى رأسهم الأســتاذ وراق، وكمال الجزولي، ورباح الصادق، ود. حيدر ابراهيم علي، ومحمد جلال هاشم، وام تفكر قيادة «الحركة الشعبية «فـــى أهمية «أجراس الحريـــة» كمنبر وصحيفة، بل تاهت فـــى تفاصيل قضايا أخرى، وكثيرا ما كان وراق يُحدِّث صديقه عرمان عن أهمية الإعلام، ويوجه له انتقادات حادة لإهمالهم لمشـــاريع الفضائية والإذاعة، وأن صحيفة «أجراس الحرية» بنجاحها لم تهتم الحركة بها، مما أدى إلى تحطيمها من الداخل.

لقد كانت «أجراس الحرية» اكثر المنابر ذات الصلة بالحركة الشـــعبية فاعليةً، وحضـــوراً، وتأثيـــراً، إلا أنَّ قيادة الحركة أهملت الصحيفـــة، وتركتها تدار بطريقة «سوق الملجة»، وكثيراً ما تقدمنا بالشكاوي، والملاحظات إلى الأمين العام للحركة فاقان أموم، ونائبه ياســـر عرمان، إلا أن النتيجة كانت تواطؤاً بالصمت مع إدارة الصحيفة، ويفسر هذا التواطؤ بأن قيادة الحركة الشعبية، لا تمتلك الرؤية الشـــاملة للإعلام، فالبعض يعتبره مجرد «تصريحات وبيانات»، وهى فى ظنه وصفات ســـحرية ســـريعة المفعول، تلهب الجماهير، وترهب النظام الشـــمولي، وتقدم الحلول للقضايا، ولذلـــك، فإنه لا يفكر فى كيفية تفعيل آلة كاملة، لكى يقوم آخرون عبرها بأدوار مختلفة، بعيدا عن مســـرح الـــ «One man show».، وهو موقف متخلّف من الإعلام، فالإعلام صار صناعـــة، تتطلب الكثير من المدخلات المادية، والبشـــرية، وصار أحد اهـــم آليات التغيير، أو حتى الســـيطرة، وبالتالى فهو يحتاج إلى مؤسســـات للتخطيط، وللتدريب، والتوعية، وخبراء فى الإعلام، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، لمعرفة الســـلوك الإنســـاني، وكيفية التأثير والتأثر، وكيفية تصميم الرسائل، ووســـائل إرسالها، ودراسة أوضاع المتلقى «المرسل إليه»، ومن ثم

معرفـــة التغذية الراجعـــة، أو «feed back»، وهو فى ذات الوقت من أهم آليات القهر، وممارســـة الاســـتبداد، وإذلال الناس، ولقد أدرك الإسلاميون مبكراً دور الإعلام، وأهميته، فابتعثوا العشـــرات من كوادرهم إلى الولايات المتحـــدة الأمريكية، وأوروبا، للتخصص فى الإعـــلام، ونظرياته، وتوظيفه لخدمـــة الأيديولوجيا، وبعد ذلك امتلكوا الصحـــف والفضائيات والإذاعات الخاصة، ومراكز البحوث والدراســـات الاستراتيجية، ومعرفة اتجاهات الرأى العام، واســـتطلاعات الرأى وقياسه، وهو ما فشلت فيه الحركة الشعبية فشلاً كبيراً، فلا أعرف أحداً من كوادر الحركة الشعبية تلقى دراسات عليا فى هذا التخصـــص، أو حتى دورات تدريبية وتأهيلية فـــى هذا المجال!.. وبالطبع فإن أزمة الإعلام، وبناء مؤسســـاته، تظل مرتبطة، بأزمة شاملة، وهى أزمة، ليســـت غريبة عن حركة غلب عليها الطابع العســـكرى فـــى بداية انطلاقها، ولســـياقها التاريخى الذى نشأت فيه، إلا أنها ظلت حبيسةً فى مأزق التراتبية العســـكرية كضرورة ميدانية، وعملياتية، حتى اتفاقية السلام الشامل، وهى مرحلة دخلتها بعض القيادات كذلك بمظهر المنتصر، والقوي، والعارف بكل شـــيئ، والملم بكل خيوط اللعبة السياســـية بمهارة عالية، لا سيما بعد حفاوة الاســـتقبال الذى وجدته فى الخرطوم، وما أحســـته من إحساس المنتصرين، وغرور الفاتحين.

لقد كانت «الحركة الشـــعبية»، ولا تزال على مســـتوى الشعارات، تمثل طوق نجاة يمكن أن ينقذ الدولة الســـودانية من الغرق، فهى حركة قومية فى شكلها وفيما تطرحه من «شعارات»، ويكفى أنها الحركة الوحيدة التى تضم عشـــرات الآلاف من عضويتها وقياداتها فى جبال النوبة، والنيل الأزرق، ودارفور ووســـط الســـودان، وهو مـــا لا يتوفر لكل الحـــركات والأحزاب السياسية الأخرى، لأنها إما أحزاب مركز، تعبر عن عقلية وتفكير المركز، أو حـــركات احتجاج مطلبيـــة قامت كرد فعل لسياســـات المركز، فاكتفت

بالنظرة الجزئية للأزمة السودانية، وحصرها فى مناطق هذه الحركات، دون التركيز على أن أس الأزمة هو تفكير النخب السياسـية، وفشلهم فى إدارة التنوع الثقافى والعرقى والديني. إلا أن الأزمة التي، لا تزال تواجه الحركة الشـعبية، ربما تقعدها عن القيام بدورها فى بناء سـودان جديد، وإحداث تغيير نوعي، باعادة هيكلة الدولة السـودانية، وتحقيق قيم المساواة والحرية، والعدالة الاجتماعية، وهذا مشـروع يمكن إنجازه عبر تكوين «كتلة تاريخية» تضم المهمشـين والديمقراطيين فى الشـمال، وهى ليست أزمة «الحركة الشعبية» وحدها، بل هى أزمة الجميع، وهى ذات شق ذاتى مرتبط بتفكير قيادة الحركة الشعبية التاريخية، وظروف الحرب التى عاشوها، ويعيشونها، والبـطء فى طرح مشـروع وطنى جامع، أما الشـق الثانى من الأزمة فهو مرتبط بظروف موضوعية أخرى تتعلق بالنُّخب الشمالية، ونظرتها للحركة الشـعبية كتنظيم «جنوبي»، ثم «عنصري»، وهو أمرٌ يُعبَّر عن أزمة المركز، حيـال كل ما يأتى من الهامش، أو ما لا يشـارك فى صناعته، أو خلقه، وهـو أدى من وجهة نظرى إلى الفشـل فى خلق حلف اسـتراتيجى مع قطاعات واسعة فى المركز، ومعظمها من قطاعات؛ المهمشين مثل المزارعين فى مشروع الجزيرة، والقضارف، وشرق السودان، وطبقات العمال المنتشرة فى كل الشـمال، ومتضررى السـدود، وأبناء الشـمال النوبي، بالإضافة إلـى الديمقراطيين العاملين على تغيير المركز ومقاومة هيمنته، وظلمه، ولا إنسـانيته، ولو اسـتمر الفشل المتبادل، فلسـوف نعيد إنتاج أزمة أخرى، تدفـع أبناء النوبـة والنيل الأزرق، ودارفور للمطالبـة بحق تقرير المصير، تنفصل حلقة «الجنوب الجديد» ليتنقل الحلقة المرة القادمة إلى الجزيرة والنيل الأبيض، وشـرق السودان، فتتم عملية شد السودان من أطرافه، لا بسبب «مؤامرة»، لكن بسـبب سياسـات النُّخب، من جانب، وفشـل حركات الهامش فى عملية التغيير الكلية، والاكتفاء بتغيير جزئي، يحقق مكاسـب

«جهويــة»، أو «اثنية»، أو حتى يأســاً من الإصلاح، وإحباطاً من الواقع، وهو أمر وارد فى ظل دولة هشــة، وفاشــلة، غاب عنها المشروع الوطني، وعانت من تصادمات الهوية.

الفصل الثاني

معادلة الحرب العادلة

والدولة الفاشلة

في باب سابق من هذا الكتاب، كنا قد تحدثنا عن أزمة الهُوية لدى نُخب المركز، و ما تستخدمه هذه النُخب من آليات لقهر الهامش، بغرض فرض الهيمنة الأحادية، بإقصاء الأخرين، أو تدميرهم، أو إعادة انتاجهم في سياق آيديولوجيا الثقافة الإسلاموعربية، منذ بداية ظهور مشروع الدولة السودانية بشكلها الحديث قبل الاستقلال مباشرةً؛ إلا أنَّ الأزمة لا تقتصر على المركز وحده، فالهامش نفسه، يعاني من ذات الأزمة، وإن كان هو رد فعل لفعل عنيف، ولكل فعل رد فعلٍ مواز له في المقدار- ومعاكس له في الاتجاه، ففرض تصورات ومرجعيات فكرية، ومنظومات ذهنية محددة لمكوِّن مُحدد دون الآخرين في واقع متنوع عرقياً وثقافياً، ومتعد دينياً، وإقصاء المُكوِّنات الأخرى ، لن يكون نزهةً سهلةً، ، بل من الطبيعي أن تقابلها مقاومة، من أجل الانعتاق من السيطرة، أو حتى السعي لعملية إلغاء موازية، أوفرض تصوُّرات مُضادة، أو متقابلة، فالعروبة يقابلها الأفريقانية، والعنصرية تقابلها عنصرية مضادة، وآليات الاستلاب والقهر المركزية من الطبيعي أن تواجه بآليات مضادة من الهوامش، فالعنف لا يولد سوى العنف، والفتنة في نهاية المطاف هي كرةٌ مشتعلةٌ من اللهب لها القدرة على حرق الجميع، بإدخالهم في حروب مستمرة، وقد تصل إلى مرحلة العبثية وحرب الجميع ضد الجميع.

ولذلك كان من الطبيعي أن تتبنى نُخب الهامش أسلحة مضادة للقهر، فالعنف قابله عنف، وإعادة الإنتاج قد يقابله رد فعل سلبي، وهو الاستلاب،

أو التماهي، أو الانسحاب، وبالطبع فإن تلك الآليات لا تظهر فجأةً، بل تشهد الجماعات المقهورة ردحاً من زمان الإذعان للمُتسلِّط، والاستسلام للواقع، ثم تتولد في دواخل النفوس شُحنات ناسفة من الحقد والكراهية على القاهر، أو المُتسلِّط، لتبدأ بعد ذلك مرحلة التفكير في التمرد، أو التحرر، والانعتاق، وقد تتبى الثقافات المقهورة واحدةً من الآليات التالية، أو ربما كلها أو بعض منها في آن واحد.

آليات الهامش في مقابل آليات نُخب المركز.

- الانسحاب والانكفاء على الذات.
- العنف الثّوري والحرب العادلة.
- التَّماهي والاستلاب.
- الإنكفاء على الذات.

هي مرحلة من مراحل اليأس تبلغ حدها عند الشخص المقهور، أو المجتمع المقهور، فتتحرك آليات وحيل دفاعية لاتقاء شر المُتسلِّط، أو النُّخبة الباطشة، فتختار الجماعة المقهورة التقوقع داخل الذات، أو الانسحاب، فهناك من يتمسك بقيمه، فيعود إلى طقوسه، وعاداته، وكجوره، أو التشدد والتطرف في الإنتماء لديانته، أوربما يصل الحد مرحلة ترك كل المشهد، وهنا أشير إلى انفصال/ استقلال السُّودان الجنوبي عن السُّودان الأم.

فلقد اختار السُّودانيون الجنوبيون قيام دولتهم المستقلة بعد أن اصابهم اليأس من أي إمكانية لإصلاح الوضع العام في السُّودان الكبير، على المستوى المنظور، ومن ثَمَّ التحول إلى وطن للكل، تكون فيه المواطنة الحقة هي شرط الانتماء لهذه الرقعة الجغرافية، و الجماعات المختلفة التي تسكنها، والشعوب التي تتحرك فوق ترابها، والتعايش وفق شروط متكافئة للحوار، والسلام. وهي شروط الحرية، والمساواة.

لقد منحتنا البشرية تجارب كبيرة، وثرة كان يمكن أن تفيد في بناء وطن يسع

الـــكل، مثلما حصل فى الولايات المتحدة الأمريكيـــة. كما عبر عنها فى ذات الوقـــت مارتن لوثر كينج بخطبته الشـــهيرة «لديّ حلم أنـــه فى يوم من الأيام ســـتنهض هذه الأمّة لتعيش معنًى عقيدتها الحقيقـــيّ : نؤمن بهذه الحقيقة: أنّ كلّ الرّجـــال خُلِقُوا متســـاوين. . لديّ حلم اليوم، لـــديّ حلم أنه فى يوم من الأيام ســـيعلوا كل واد، وسينخفض كلّ تلّ و جبل، ستتضح الأماكن الوعرة، وستســـتقيم الأماكن المعوجة، وسيعلن مجد الرّبّ، وسيكون كل الناس معا. . هـــذا هو أملنا. . هذا هو الإيمان الذى أعود بـــه إلى الجنوب. . و بهذا الإيمان ســـنخرجُ من جبل اليأس نواة أمل. . وبهذا الإيمان سنحول التنافر فى أمتنا إلى ســـيمفونيّة أخوّة جميلة. . بهذا الإيمان سنعمل معًا، ونصلى معًا، ونقاتل معًا، ونذهب إلى السّـــجن للدّفاع عن الحرّيّة معًا، مؤمنين بأننا ســـنكون أحرارا ذات يوم.

سيأتى ذلك اليوم حين يستطيع عيال الله أن يتغنوا بمعان جديدة:

وطني. .

أرض الحرية الحلوة. .

لك أغني. . حيث مات آبائي. .

الوطن الذى فاخر به القادمون الجدد. .

وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية تظل تجربةً مُلهمة؛ بعد أن صعد الســـود من قاع المجتمع، وكســـروا كل حواجز التمييز العنصري، الرســـمى والشعبي، القانوني، والعرفي، مع الفـــوارق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الكبيرة بين مكونات المجتمع الأمريكي؛ إلا أن السود تمسكوا بالولايات المتحدة أرضاً لهم، فلم ينســـحبوا منها، أو يقوموا باختيار بلداً مســـتقلاً لهـــم، وهناك أيضا تجربة جنـــوب أفريقيا، وما حصـــل فيها من تحولات سياســـية، واجتماعية، وثقافية هائلة، إلا أن الفروق تكمن فى أن الســـودان مقســـم إلى قبائل، وأعراق على حسب الوضع الجغرافي، فى وقت يتبعثر فيه المضطهدون فى جنوب أفريقيا بين

المكونات الأخرى جغرافياً مع تمايزهم داخل المدن، والأحياء السـكنية والمدارس والمستشفيات.

إنّ حــق تقرير المصير الذى صَوَّت بمقتضاه الجنوبيــون لصالح قيام دولتهم، وانســحابهم جنوباً، يعنى فشل السودانيين فى إدارة التعدد الثقافي، من ناحية، ومن ناحية أخرى يعنى أن الجنوبيين أعلنوا استحالة تعايشهم مع واقع بغيض، ظلت نُخب المركز تمارس فيه كل أنواع القهر والتســلط،، فهم مسلوبو الإرادة والحرية، ويتعرضون للقهر، والعنف، من قبل نُخب الثقافة الإســلاموعربية، ويشعرون أنهم مواطنون درجة ثانية، ولذلك فإن تصويتهم فى مثل هذه الظروف لصالــح الوحدة تعنى رضائهم الكامل لهذا الواقــع، وتقديم (بَصمتَهم) طوعاً للتوقيع على وحدة قســرية، ما وجودوا خلالها سوى الموت، والإقصاء، وفى ذات الوقت فإن الانفصال/ الاســتقلال يمثــل فرصة لنُخب المركز، ولكل أهل الشــمال للتفكير من جديد فى هوية دولتهــم، وكيفية إدارة أمورهم، . ولعلها تكون فرصة للحفاظ على ما تبقى من السودان، أو فرصة للحوار من جديد مع الجنوب وفق شروط مختلفة، وأسس مغايرة لتلك القديمة.

إن الإنفصال/ الإســتقلال هو خطوة مهمة فى طريق علاقة مســتقبلية بين السودانيين، حال أن مثَّل صدمةً للجميع، لكى يستيقظوا من غيبوبتهم العميقة، فهــو علــى الأطلاق لن يكون حلاً نهائياً لأزمــات الجنوب، ولا حلاً مريحاً لمشاكل للشمال، فالطرفان ؛ هما مثل ضفتى نهر واحد، لا يأخذ النهر هويته إلا بوجود الضفتين، فالنيل هو ذاته يعزف سيره القديم، والتاريخ هو بعانخي، وعلى عبد اللطيف، وعبد الفضيل الماظ، بالإضافة إلى المصالح المشــتركة عبر الموارد والحدود. ، ولكن كثيراً ما يدخل الإنسان المقهور فى مرحلة من مراحل كراهية القاهر، ويدفعه ذلك للعمل على قطع كل الصلات به، أو حتى نسف كل ما هو مشترك، وهي، إدارة الظهر عن المتسلط «يبتعد عنه، ويقطع الصلة به، يغذى مشــاعر عداء باطنية، تجاهه تعزز ميله إلى تجنُّبه، وتَجنُّب رموزه وأدواته،

وتتضخم عنده مشاعر الفرقة والاختلاف الذين يغذيها الخوف، بالإضافة إلى العدوانية الباطنية، علاقة الخوف والعدوان، لا تبعده عن المتسلط فحسب، بل عن كل ما يمثله من نمط حياة، وقيم، وأدوات» ، فيهجر لغة المستبد، بل، وربُّما يميل إلى التَّحدُث بلغات أجنبية تنال إعجابه لأنها تمثل له تفوقاً، وتضعه تراتبيا فى أعلى مرتبةً من تلك التى يضع فيها المستبد نفسه، ويميل كذلك إلى ارتداء أزياء تؤكد هويته، أو حتى تربطه بآخرين يصنهم المستبد كأعداء (١١٧).

وتبقى الفرضية العلمية، وحسب الدراسات النفسية فإنه كلما زاد عسف المستبد، زادت دوافع الضحية للدفاع عن نفسها، وكلما شعر الضحية بانتهاك كرامته، وقيمه، فكر فى الانسحاب، أو التقوقع، أو «حق تقرير المصير» بالنسبة للجماعات المضطهدة، وهو ما بدأ يتخلق أيضا فى مناطق جبال النوبة، ودارفور، وربما، ينتقل هذا الطلب، وهو حق ديمقراطى إلى شرق السودان، أو حتى الشمال الأقصى.

إن الإنكفاء على الذات، ليست آلية مختصة فقط بالجماعات المهمشة، لكنها تشمل كل الجماعات المقهورة، أو تلك التى تحس بالظلم، والقهر، فهى تلوذ إلى عاداتها، وتتمسك بتقاليدها، وتتشبث بمنظومات ثقافية، ومرجعيات وتصورات تكون فى الغالب فى حالة تضاد مع تصورات المتسلط. كما يلجأ أو تلجأ الجماعة المعنية إلى الخرافات والأساطير، ويتوقف زمنها الراكد فى أزمنة سحيقة مثلما تفعل جماعات الهوس الدينى والتطرف، والسلفية الحربية التى تهرب من الحاضر إلى الماضي، لأن الماضى قاس، أو غلبها، فتضطر مثل أى جماعة هزمها الحاضر للهروب نحو الماضي، والتزود بأساطير المخلص والمنقذ، وذلك الذى يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً، وذلك البطل صاحب القوة الخارقة، والمقدرات غير العادية، أو أن يميل الشخص، أو المجموعة؛ إلى

(١١٧) حجازي مرجع سابق، ص ١٠٢

الذوبان فى الجماعة، والأسرة العشائرية، والقبيلة. ولذلك ليس مستغرباً ن تركز حركات المقاومة المسلحة فى دارفور برامجها ورؤاها فى حل القضية، والتوصل إلى تسوية سلمية فى حل قضية الإقليم وحده، دون ربط ذلك بالقضية العامة، كما ليس مســتغرباً أن تجد طائفة دينية وثقافية مثل طائفة الأقباط، مغلقة على نفســها، ولا تبذل إى مجهود للانفتاح على الآخرين، وتظل هى متقوقعة فى ذاتها، يتزاوج أفرادها فيما بينهم، ويدخلون فى شراكات حصرية فى أعمالهم التجاريــة، أو حتى فى اتخاذ الهجرة إلى أســتراليا، أو أوروبا ملاذاً آمناً لهم، وحماية لهــم خوفاً من بطش المركز، أو الذوبان فى قيمه، وتصوراته الحياتية، والكونية. ويشمل هذا التصنيف حتى قبيلة مثل قبيلة «الرشايدة»، فهى تعشق الترحال، والســكن فى مضارب البادية، بعيداً عن الآخرين؛ مع أنها هى أكثر القبائل الســودانية عروبةً دون غيرها مــن بقية القبائل، بل أنهم يصفون القبائل الأخــرى «بالعجمان والتكارين»، وهنا أذكر أن إحدى قريباتى متزوجة من أحد أفراد «الرشــايدة» كانت تسخر من بعض المارة فى الطريق بسبب لونهم، ولكى أســكتها سألتها مباشرة» وكيف يراك الرشايدة؟» فردت بكل عفوية «عُجمان». وهــو ما يؤكد أن المركز ليس «ثقافة عربية»، بــل أن الثقافة العربية تظل مُكوَّناً مهماً من مكوَّنات الثقافات السُّودانية، لكن المركزية هى تحويل العروبة والإسلام إلى أيديولوجيا، وهى «الإسلاموعروبية».

• **التَّـــماهـــي**

هنـــاك آلية أخرى من آليات الدفاع عن النفـــس، والتى يمكن اعتبارها حيلة دفاعية، وهى آلية «التماهي»، حيث يتماهى أفراد المجموعات المهمشة، والمقهورة فى شـــخصية، وأدوات وقيم المتسط، وبالتالى تتخذ بعض الرموز والأفراد من هذه الآلية حيلةً لحماية أنفســهم من غضب المتسط، أو يعتقدون أن ذلك سوف يجلـــب لهم رضاء السُّـــلطة المركزية بالذوبان فيهـــا، أوبتماثلها. وهى آلية من الآليات الســهلة للتحايل على القمع، لأنها تُشـــعر من يســتخدمها بأنه صعد

مرتبةً أعلى فى تراتيبة المجتمع المعني، وهو صار أقرب إلى النُّخب المسيطرة، والحاكمة، ولذلك كثيراً ما نجد أن هؤلاء يذوبون فى شخصية المستبد، فيلبسون مثل لبسه، ويتكلمون بمثل طريقة كلامه، بل يقلدون حتى لغة الجسد، وهى ما نلاحظها عند إسلاميى الإنقاذ، وهم يهتفون «ما لدينا قد عملنا. . نحن للدين فداء» وليعد للدين مجده أو ترق منهم دماء، أو ترق منا الدماء، أو ترق كل الدماء» فهو هتاف مصحوب بحركة رفع الأصبع إلى أعلى، أو رفع العصا إحساساً بالعظمة والقوة. «والتماهى يسمى أيضا التوحد، والتعيين، هو أكثر من مجرد التشبه بالآخر، أو محاكاته، فهاتان العمليتان تظلان واعيتين، من يتشبه بالغير، أو يحاكيه، يحاول الاقتراب من نمط سلوكه، أو مظهره دون أن يفقد إحساسه بالاختلاف عنه، إحساسه بالغيرة، أما التماهى أو التعيين، فهو عملية لا واعية، تتم غالباً فى خارج الانتباه والإرادة فى معظم الأحيان، وتتمثل فى وجود الآخر حتى يصبح الشخص هو الآخر، أو يعش ذاته كذلك، أنه هو عينه، أو هو هو، ومن هنا يتخذ لنفسه نفس ماهية الشخص الآخر وهويته».

والتماهى لو كان كلياً، فهو حالة مرضية، أما الجزئى فهو المعنى هنا، وهو قد يكون تماهى فى المتسلط وقيمه وسلوكه وأدوات قمعه ذاتها. ويقول حجازى «وأقصى حالات التماهى المُتَسَلِّط تأخذ شكل الاستلاب العقائدي؛ ونقصد بذلك تَمَثُّل واعتناق قِيَم النِّظام، والانضباط والامتثال، وطاعة الرؤساء الكبار، وهى قِيَم تخدم - بما لا شك فيه - مصلحة ذلك المُتَسَلِّط؛ لأنها تُعَزِّز مواقعه وتصون مُكتَسَبَاتَهُ» (١١٨).

إن التماهى عملية يومية نلاحظها بيسر فى سلوك الكثيرين، لا سيما ممن يتعرضون لعملية إعادة إنتاج عبر غسيل المخ المستمر، وهى عميلة تتكامل مع مناهج التعليم، ووسائل تدريسها، والدعاية المتكررة عبر وسائط الاتصال

(١١٨) حجازي نفسه.

الجماهيري، والعنف والقهر، وهى آليات اذا ما اجتمعت ســوف تدفع الهدف نحو تبخيس نفســه، ومعتقداته، بل حتى تقاليــده وتقاليد مجتمعه، فيتعرض للاستلاب، والتماهى فى المتسلط، وســلوكه وقيمه وعدوانيته، وهنا يمكن أن يطرح سؤال حول ظاهرة «أبناء دارفور مثلاً» فى جهاز الأمن الوطنى والمخابرات فى بداية تســعينيات القرن الماضي، لدرجــة أن البعض أطلق على دارفور «دار كوز» فى إشارة إلى سيطرة الإسلاميين على شباب الإقليم ؛ لا سيما المتعلمين منهم، فشــكل بعضهم عماد آلية قهر الإنقاذ فى نسختها الأولى، أو حتى كثرة عناصر الهامش ؛ لا ســيما من أبناء النوبة والجنوب فى وســائل قمع المركز، والمتمثلة فى الشــرطة، والجيش والأمن والمخابرات، «ويتخلص الإنسان المقهور مــن مأزقه من خلال قلــب الأدوار، يلعب دور القوى المعتدي، ويســقط كل ضعفه وعجزه على الضحايا الأضعف منه، الآخر الشــبيه به هو المذنب، وهو المقصِّر، وهو بالتالى يســتحق الإدانة والتحطيم، مــن خلال التماهى بالمعتدى يستعيد الإنسان المقهور بعض اعتباره الذاتي، أو على وجه الدقة يصل إلى شيئ مــن وهم التقدير الذاتي، كمــا أنه يتمكن عبر هذه الآلية من تصريف عدوانيته المتراكمــة، والتى كانت توجه إلى ذاته، فينخر كيانُه بها، وتحطم وجوده، هذه التصريفات للعدوانية يصبها على الخارج من خلال مختلف التبريرات التى تجعل العنف ممكناً تجاه الضحية، يفتح الســبيل أمام عودة مشــاعر الوفاق مع الذات، شرط التوازن الوجودي، وتشــتد الحاجة إلى الضحايا بمقدار ازدياد العدوانية، وتوجههــا نحو الخارج، ومقدار النقص فــى الوفاق مع الذات»(١١٩). لذلك نجــد نُخب الثقافة الإســلاموعروبية أكثر تطرفاً من العــرب العاربة تجاه قضية العروبة، وأن المتأســلمين أكثر تطرفاً من المسلمين تجاه الإسلام وقضاياه، ومن تتم إعادة إنتاجهم فى داخل سياق هذه النخب المستعربة يتحولون إلى مستعربين

(١١٩) حجازي، مرجع سابق.

أكثر عنفاً واســتبداداً تجاه مجتمعاتهم الأصلية، وهؤلاء هم من شــبههم المفكر الأمريكــى مالكوم أكس بعبيد أو زنوج المنازل» بقوله «هناك نوعان من العبيد ، عبيد البيت وعبيد الحقل. يوالى عبد البيت ســيده دائما ، وإذا ثار عبد الحقل على سيده أدبه عبد البيت وأعاده إلى سيرته الأولي. يفعل عبد البيت ذلك لأنه يعيــش حياة أفضل من حياة عبيــد الحقل ، يأكل أفضل منهم ، ويلبس أفضل منهم، ويسكن فى بيت أفضل منهم ، لأنه يعيش بجوار سيده يأكل من طعامه ويلبس من ملابســه ، إنه يُحب ســيده أكثر مما يُحب نفسه ولا يتمنى السوء له ، إنه يمرض لمرضه ، إذا مرض ســيده قال له ما الخطب يا ســيدي؟؟ هل نحن مرضي؟؟ عندما يحترق بيت الســيد يســارع لإطفاء الحريق لأنه لا يرضى أن يحترق بيت الســيد ويسعى دائما للحفاظ على ممتلكاته. لكن عبد الحقل يعيش فى كوخ حقير ، لا شــئ لديه ليفقده ، إنه يرتدى أردأ أنواع الملابس ، ويأكل أسوأ الأطعمه ، إن عبيد الحقل يكرهون سيدهم ،ويتمنون موته. عندما يمرض ، وعندما يحترق منزله يدعون الله أن يرسل ريحا تُزيد الحريق. هناك فرق بين عبيد البيت وعبيد الحقل.

إن عبيد المنازل هم المتماهون فى شــخصية وعدوانية وقيم المستبد، لكن هناك نــوع من التماهى قد ينتقــل إلى آخرين من المقهورين حتــى بعد الانعتاق من سجن المستبد، فهم يتحولون إلى نسخ مشوهة من المستبد، يعيشون مثل حياته، ويصرفون ببذخ مثل صرفه، ويمارسون استعلائه على مجتمعاتهم، وليس غريباً أن يتحول بعضٌ من «الثوار» إلى مســتبدين آخرين، وفاســدين، باســم ذات شعارات الحرية، التى كان يرفعها، وهو فى المعارضة، مؤمناً بالكفاح المسلح، لكنه عندما يعود إلى القصر، أو الى السلطة، فيُكرِّر عبارات المستبد ببغاوية وغبــاء، وهى ذات العبارات والأوصــاف التى كانوا يوصوفون بها فى الماضى مثل «المتمردين» و» الخوارج»، ويعجبون بمفردات مثل سيادة البلاد، وكرامتها، وترابهــا، بل أن أحدهم؛ وهو رئيس جبهة الشــرق موســى محمد أحمد لم

يتورع عن وصف مليشيات الدفاع الشعبى بأنها «مدرسة وطنية»، ولا ندرى أن كان يتذكر أنه كان يحارب ضد ذات المدرسة قبل سنوات قليلة!، فنسى القوم أن هذه المؤسسة هى عدوتهم. ! إلا أن أسوأ أنواع الاستلاب والتماهى هو ذلك الذى يظهر لدى الجماعات المسلحة، وهى التى ترفع شعارات التحرير والثورة والدولة الديمقراطية، «إن المسلح غير المؤطر بشكل كاف لا يجد أمامه من نموذج سلوكى سوى نموذج المتسلط، وتجاوزاته العديدة، وعوضاً عن حل مازقه الوجودي، واستعادة اعتباره من خلال روح الإخاء مع المواطنين، نجده يكرر علاقات التبعية نفسها، والتزلف والاستزلام تجاه الرؤساء، وروح التعالى والشطط، والعنف من جانبه، فى ذلك نوع من القلب السحرى للأدوار، والتغيير السحرى للمصير»(١٢٠) ، إن المحاربين المهشمين قد يتحولون هم ذاتهم إلى مأزق، فتتحول الثورة إلى سجن، والحرية إلى استعباد، فيتحول حمل السلاح إلى وجاهة، ومكانة تصعد بحامله إلى مكانات عليا فى سلم التراتبية الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، كما يتمثل ذلك فى الاعتداء على مواشى المدنيين، وفرض الأتاوات والضرائب، وتمويل الجيوش المحاربة، واستخدام العنف فى وجه كل من تحوم حوله شكوك بعدم الولاء للقادة الجدد، والأخطر هو ان تكون هذه الشكوك حول علاقة المتهم بالسلطة الحاكمة، أو النخب، ولو كانت من غير أدلة، لقد حصلت تجارب فى دارفور، وفى الشرق، وفى الجنوب، وفى النيل الأزرق، وفى كردفان.

إن السلاح يمنح الشخص المقهور ميزة رمزية، ومعنوية، وربما مادية، وهو بالتالى مميز، خلال حروب التحرير، أو أكثر تميزاً بعد انتهاء الحرب، حيث يصادر حق الآخرين فى التعبير، وفى الوجود، وفى العمل لأنه حرر هذا التراب ببندقيته، ولأنه معجب فى ذات الوقت بالمستبد الذى كان يحاربه، فهو

(١٢٠) مرجع سابق.

قوى فى وجهة نظره، ويستحق التقدير لدرجة التماهى فى عدوانيته، وسلوكه، وقيمه. فتــرى القادة يحتفون بالتدرج فى ســلم الوجاهة الاجتماعية، وجمع المــال، ولو كان من المال العــام، لأنه قد يكون معصومــا، أو يتمتع بحصانة ثورية، ولذلك تكثر مظاهر أثر الاستعراض» الإدلال»، وهو مصطلح يستخدمه خبراء علم الاجتماع والتنمية، والاســتعراض هو ميل رموز المجتمع، أو حتى أفراده إلى اســتعراض ما يمتلكونه من ثروات، ومن وســائل الرفاهية، لدرجة المبالغة فى الصرف البذخى فى المناسبات العامة، والخاصة، وفى إظهار مقتنيات الذهب، والســيارات الفارهة، والملابس الغالية الثمن، والتحف، وربما تتحول حتى النســاء إلى زينــة، وديكور مكمل للوجاهة الاجتماعيــة. وكثيراً ما تقع الحــركات الثورية فى خطأ كبير، وهو عدم تبنى برامج نفســية واجتماعية بعد نهاية الحرب للمحاربين، أو إدخالهم فى برامج الدمج، ونزع الســلاح بطريقة علمية، والعمل على دمجهم من خلال برامج لبناء الســلام، وترسيخ ثقافته، والتحفيــز على رفع القدرات التنظيمية والفكرية. وهو خطأ قد يكون مســتمراً منذ بداية انطلاق العمل المسلح فى غياب برامج التوعية السياسية، وهو أمر قد يحول الثورة إلى دمار شــامل، وإلى فوضى، لغياب الرؤية، والمنهج السياسى والفكري، وبرامج التغيير، وهو تحدى يواجه كل الحركات المسلحة، والتى تعبر عــن الهامش، لأن بندقية بلا وعي، تمثل ســلوكاً فوضوياً، لا يفرق فى نهاية الجولة بين الجانى والضحية، وبين المســتبد والمقهورين، وأن عملا مســلحا بلا مشروع أشبه بعمل العصابات، وجماعات النهب المسلح.

- **العــــنف**

العنف لا يولد ســوى العنــف، ولكل فعل رد فعل موازٍ له ومســاوٍ له فى المقــدار، هى نظرية فيزيائية أصبحت أقرب إلــى البديهيات لدى كثيرين، وبما أن الدولة، ونخبها الحاكمة فى الســودان ظلت تمارس العنف بمختلف أشكاله الرمزية، والمعنوية، والجسدية، على الجماعات المهمشة، والمقهورة منذ استقلال

السـودان فى عـام ١٩٥٦ ، كان لا بد مـن تولد فعل مضـاد، هو فعل ذات الجماعات، وهى الآلية الثالثة التى تلجأ إليها الجماعات المقهورة، حيث لا سبيل لها للخلاص من هيمنة وسطوة المستبد سوى العنف، وهذا العنف بأخذ أشكالاً متعددة، بعضها عنف جريمة مثل أحداث النهب المسلح، والسطو، والقتل، أو العنف الثورى والمنظم، أو حتى العنف الديني. وربما يعبر أفراد عن جنوحهم، وعن شـعورهم بالاضهاد بارتكاب جرائـم عنف، واغتصاب، وليس غريباً أن انتشـرت ظواهر فى السـودان خلال الحقبة الثالثة من حكم الإنقاذ مثل جرائم «اغتصاب الأطفال»، وممارسـة الجنس مـع أقارب الدرجة الأولى؛ و إن كانت الأخيرة لم ترتق إلى مسـتوى الظاهرة اللافتة للانتباه مع أنها تمثل جرس إنذار، والعنف الفردى يعبر عن رفض تبخيس الذات، ومقاومة الشعور بالاضطهاد، والإحسـاس بالدونية، وقد يتحول العنف إلى الـذات فى حالات «انتحار» أو أعراض أمراض عند النسـاء حين يشعرن بالقهر، أما العنف المنظم فهو الحرب الأهليـة، ، حيث لـم يكن أمام قوى الهامش فى الجنـوب، ودارفور وجنوب كردفان، والنيل الأزرق من خيار سـوى حمل السلاح لحماية حقوقهم الوطنية والثقافية، والسياسـية والاقتصادية، وكما أشـرنا فى حديثنا عن آليات النُّخب فى فرض القهر على المجموعات المهشة، ورأينا كيف كان ميزان معادلة السلطة والثروة مختلاً؟، وكيف سعت النظم الحاكمة على فرض رؤى أحادية على كل السـودانيين، ومصادرة حقوق الآخرين فـى ان يكونوا آخرين. ويرى فى هذا السـياق الدكتور محمد جلال هاشـم فى «الحرب الأهلية فى السودان لا ينبغى تسـميتها بحرب الجنوب ضد الشمال، أو الجبال أو دارفور ضد الشمال، فغدا إذا حمل المناصير أو الشـايقية او النوبيون السلاح ـ وهو أمر لا ينبغى استبعاده ـ فضد أى شـمال يا ترى سـيكون ذلك؟»، ويضيف هاشم «أن كل من ينظر للحرب الأهلية بهذا المنظور، او يعرفها بهذه التقسـيمات الجهوية، لم يستوعب بعـد فكرتهـا المتمثلة فى حـرب الهامش ضد المركز، فالمناطـق التى حاق بها

نصيب أكبر من التهميش المركب بادرت بمقاومتها للمركز، فالملاحظ أن الحرب فى الجنوب بدأت عام ١٩٥٥م، بينما تبعتها جبال النوبة والانقسنا بعد ذلك بثلاثة عقود، وذلك لأن جبال النوبة والانقسنا كانتا لا تزالان تحت وهم تقسيم الحرب الى جنوب وشمال، ثم لحق بهم فيما بعد أهل الشرق فدارفور والحلقة ماتزال تمضى متسعة. عادة تبدأ الحرب الأهلية بسيطة فى مرحلتها الأولية كرد فعل تحكمه الضرورات، وغاية ما تبلغه الحرب فى هذه المرحلة هو وقف العدوان، من أمثلتها حرب الأنانيا التى ابتدرت المقاومة برد الأذى إشفاء لغل الغبن والإضطهاد والنظرة الدونية»(١٢١)، وبالضروة فإنه عندما يطلق الجنوب الرصاص معلناً عن وجود أزمة ما ؛فإن الأزمة ليست هى أزمة الجنوب وحده، بل هى أزمة السودان كله، . وعندما فعلت دارفور ذات الفعل الخارج على ثوابت المركز ونواميسه، فإن المشكلة ليست فى دارفور وإنما فى المركز نفسه.

لقد فشلت نخب المركز فى تقديم مشروع وطنى يعبر عن كل السودانيين. وهذا المركز الثقافى ظل، و ما انفك؛ يتمادى فى بسط هيمنته على كل المكونات الثقافية الأخرى فى السودان؛ فى استعلاء بين. وفى عنصرية جلية، وقد ساهمت سياسات الإنقاذ فى علو كعب العنصرية على الإنسانية، والقبلية على الوطن، والفرد على الجماعة، والجماعة على الجهة.

٢ – فصائل الهامش وقصور الرؤية

ولو بدأنا تحليلنا لأوضاع شرق السودان، و طبيعة «الأزمة هناك فهى مثلها مثل الأزمات الأخرى فى الجنوب والغرب وأقصى الشمال، وما صنفناه بأنه الجنوب الجديد، حيث تحدثت فى الباب الأول عن أسباب الحرب فى دارفور

(١٢١) محمد جلال، مرجع سابق.

وجنـــوب كردفان والنيل الأزرق، وهى كلها فى المحصلة النهائية عبارة عن أزمة تهميش سياسى واقتصادى واجتماعى وثقافي، وقد أحس أهل الشرق منذ زمن بعيد بتعقيد أوضاعهم، فكانوا من أوائل المهشـــمين الذين شـــكلوا كياناً للتعبير عن مطالبهم، وقد تأســـس تنظيم مؤتمـــر البجا فى عام ١٩٥٨ . وتبنى قادته آنذاك الدعوة للحكم الفدرالى كضمان للمشـــاركة الفاعلة فى الســـلطة واقتسام الثروة. ويرى رئيس مؤتمر البجا موســـى محمد أحمد، فى كلمة ألقاها بصفته رئيساً لجبهة شرق السودان المؤودة، أنه «ومنذ عام ١٩٥٨ التف أهل الشرق حول مؤتمـــر البجا ودعوته للحكم الفدرالى من أجل تحقيق مشـــاركة فاعلة فى إدارة مصيرهم ومســـتقبلهم. لكن تشكيلات الصفوة الحاكمة، من أحزاب سياسية و إدارات عســـكرية، درجت على إشراك أهل الشرق فى الحكم كجزء من ديكور السلطة لخدمة مصالحهم فى المنطقة وتجميل وجههم، وتقنين استغلالهم لثروات وخيـــرات الشـــرق، تكتمل دائـــرة التهميش بمنح صفة الوطنيـــة على كل من يتنازل عن حقوقه الثقافية والاقتصادية، أما الذين يتمسكون بتلك الحقوق فإنهم يوصمون بالجهوية، ونتيجة للتاريخ الطويل من الاســـتغلال والإقصاء والظلم، تفاقمت إحباطات أهل الشـــرق، مما حول مؤتمر البجا من النضال الســـلمى إلى العمل المســـلح، خاصة بعد أن أطلق نظام الإنقـــاذ دعوته بعدم الاعتراف بغير المعارضة المسلحة، ثم قام تنظيم الأسود الحرة فى ظروف لا تختلف فى أصلها وأســـبابها عن ظروف مؤتمر البجا»(١٢٢). وللمفارقة فإن موسى الذى قال هذا الـــكلام، حمل عصاه وتوكأ عليها، ودخل بها القصر الجمهورى دون أن يهش بها ســـوى كلماته، فهو من وقع فى ذات فخ الترميز التضليلي، وربط نفســـه بحبال المركز، ليتخذ لنفســـه حيلةً دفاعية بالتماهى فى قيم ومعايير وسلوك أهل

(١٢٢) كلمة موســـي محمد أحمد، رئيس «جبهة الشرق خلال مفاوضات السلام بين مقاتلي الشرق ونظام الإنقاذ في يونيو ٢٠٠٦.

النُّخب الحاكمة، منذ أن صار «مساعداً للرئيس «في عام ٢٠٠٧ بعد التوقيع على اتفاق سلام أسمرا في منتصف أكتوبر ٢٠٠٦، وصار أحد ديكورات القصر الجمهوري، وهو أقرب إلى حالة «التَّماهي «التام مع قيادات «المؤتمر الوطني» بدرجة مشاركته في احتفالات الدفاع الشعبي التي وصفها «بالمدرسة الوطنية»، وقد لا يدري، أو أنه نسي أن هذه المدرسة كان هو قائد من يقاتلونها، ويعملون من أجل تدميرها لو كانت لهم الاستطاعة على فعل ذلك، لقد غرق الرجل في حياة الخرطوم، دون أن نسمع منه ما يوضح لنا تعاطفه مع قضايا الشرق حتى في أزمنة نكباتهم المستمرة، مثلما حصل في جنوب طوكر في اكتوبر ٢٠١٠ من فيضانات غمرت القرى والوديان، دون أن تتحرك السلطات أو قيادات الشرق التي وقعت اتفاق السلام باسمه، بل أن السلطات مارست مضايقات لمجموعة من الشباب كونوا «منظمة تنادينا» الطوعية فتنادى شباب المنطقة مع آخرين من شباب المركز، وعندما حملوا إعاناتهم أحتجزتهم السلطات لأكثر من يومين، ثم أفرجت عنهم، مع أن الاغاثة وصلت المنطقة كذلك من أريتريا المجاورة، لكن وإلى البحر الأحمر وممثل المنطقة في السلطة - وهو من كان يقاتل في مناطقهم منذ منتصف التسعينيات، - لم يتذكرا الضحايا في غمرة المشاركات «البروتكولية» في أعياد الدفاع الشعبي، وحملات ترشيح البشير للرئاسة.

أما منافسته الأخرى، وهي امرأة أكاديمية، ومحاضرة بجامعة الأحفاد للبنات، الدكتورة آمنة ضرار، فقد خيبت أمل كثيرين باعتبارها «امرأة مستنيرة أتت من الشرق، وما أصعب أن تأتي امرأة من تلك الفيافي لتتبوأ مراكز قيادية في تنظيمات مسلحة، في وقت تعيش فيه المرأة في الشرق صنوفاً من العذاب والتخلُّف، إلا أن الدكتورة المستنيرة فضلت أن خوض مع الخائضين، وتكيد مع الكايدين، وتشارك في «نساء ضد أوكامبو» مدعى المحكمة الجنائية الدولية» وهو من كانت تظن فيها المغتصبات من نسوة دارفور أحسن الظنون وقتها، بالانتصار لهن، وملاحقة المتورطين في قضايا جرائم الإبادة والتطهير العرقي، واغتصاب

النســـاء. ورغم كل ذلك آثرت «سيدة الهامش» أن تبقى تحت وجاهة السلطة، مـــع أنّ لا أحداً يحس بوجودهـــا، وكما تحدثنا عن الأزمة فى دارفور وجنوب كردفان، فى فصل ســابق فإن أزمة الشرق لا تنفصل عن تلك الأزمات، وهى تدخل فى تصنيف «الجنوب الجديد»، ضمن مفهومنا لدائرة حروبات الهامش، وهى تشـــكل مقاومة فى مواجهة الدولة الفاشلة، أو فشل نخب المركز فى خلق كيان وطني، يمثل كافة الثقافات، ويضمن حقوق كل القوميات، إلا أن النُّخب مارســـت القهر، والقمع، وهو ما تمخض عنه حركات «الاحتجاج المسلح»، أو الحركات المطلبية»، ونتج عن ذلك «استقلال/ انفصال الجنوب القديم» وتكوين دولته المستقلة، واستمرار الحروب فى تلك المناطق الأخرى، ومع أن السودانيين الجنوبيين صوتوا لصالح الانفصال/ الاســـتقلال بنسبة كبيرة، فإن هذا التصويت يعنى هزيمة مشروع الدولة السودانية، ويعلن طى صفحة قديمة، وبعدها ما عاد السودان، هو ذات السودان !.

ومعـــروف أن الجماعات المقهورة، تتخذ عدد من «الميكانيزمات الدفاعية» فى مواجهة الجماعة القاهرة، أو المتسلطة، ومن تلك الوسائل «الانكفاء على الذات»، ويشمل التمســـك بالتقاليد القديمة، وبالثقافات المحلية، والرجوع إلى الماضي، والذوبان فى الجماعة، أو التماهى فى المتســـلط، أو الاستلاب فى داخل منظومة القاهر الثقافية والفكريـــة، والمنهجية، وهى ما تعرف بعملية «إعادة الإنتاج فى الثقافة المســـيطرة، وهو تماهى مع سلوك القاهر، وقيمه، ووسائل قمعه، وهناك أســـلوب آخر لجأت إليه «حركات الهامش» وهو أسلوب العنف، أو الاحتجاج المســـلح، بدلاً عن الحوار لانســـداد قنوات ذلك، وإن نجحـــت تلك الحركات المطلبيـــة فى لفت الانتباه إلى أزمة الســـلطة فى الســـودان، ودق ناقوس الخطر فى وجه نخب المركـــز؛ إلا أن تلك الحركات حاصرتها الأوصاف «بالجهوية»، و»القبليـــة»، بل تطرف البعض ليصفها بأنها «عنصرية»!. وربما لذات الســـبب مـــال بعض من قيادات تلك الحركات نحو التطـــرف، والمغالاة، والإغراق فى

القضايـــا الإقليمية، أو الإثنية. إنَّ هذه الحركات في نهاية المطاف هي حركات ســـودانية، تعبر عن هموم مجموعات كبيرة من الســـودانيين، ولو أنها تورطت في مسألة تجزئة الحلول، وعدم الربط بين الجزء والكل وفق منظور شامل لرؤية الأزمة السودانية وحلولها، وقد ركزت هي الحركات في برامجها على «قضايا مطلبية تخص أقاليمها الجغرافية، أو محيطها الاثني»، ولذلك يمكن أن نســميها «حركات مطلبية أو حركات احتجاج سياسي لفقدانها للبرامج واضحة المعالم، والتي تحتوي على تفاصيل كل الأزمات، وتقديم الحلول النظرية لها.

وقد كان «مؤتمر البجا» رائداً في مخاطبة قضايا التهميش، لكنه اختصرها في الشرق، وهو مسقط رأســه، ومكان صرخة ميلاده ببورتسودان، وبعد أن كان التنظيم يتبنى العمل السلمي، إلا أنه اتجه نحو «الكفاح المسلح» في عام ١٩٩٤، وبدأ عملياته العســكرية في الشـــرق، وقرب الحدود مع دولة اريتريا، ثم انضم إلى «التجمع الوطني الديمقراطي» في منتصف تســعينيات القرن الماضي، إلا أن «مؤتمر البجا ظل هو نفســه «متقوقعاً «داخل قوقعة قديمة، حيث ظل «مطلبيا» دون أن يقدم رؤية شاملة للازمة السودانية، وعلاقة تهميش الشرق بالأزمة كلها، واقتصر تكوين التنظيم في «نسخته الثانية» حكراً على مجموعة «البداويت» أكثر من مكونات البجا الأخرى، وهو ما قد يبرر لمواقف نفســية بين متحدثي «لغة التقـــري» من دولة إريتريا التي كانت ترعى التنظيم المســلح مع بدايات انطلاق المقاومة في الشرق، لأسباب متعلقة بخلافات أيدولوجية بين الخرطوم واسمرا، واســتفزازات قامت بها الحكومة الســودانية مع كل دول الجوار بإعلانها رغبتها في تصدير مشـــروعها الحضاري، ومعروف أنَّ بعضاً من متحدثي لغة «التقري» السودانية كانوا طرفاً في صراعات حركات التحرير الأريترية، وحربها الداخلية، التي انتهت بانفراد «الجبهة الشـــعبية لتحرير اريتريا»، حتى تحقيق النصر النهائي علـــى الاحتلال الأثيوبي وهزيمة جيش منقســتو هيلا مريـــام في حرب الثلاثين عاماً، وهو ما قد زرع الريبة المتبادلة بين أســمرا، وطوكر وبورتسودان وكسلا،

وجعل «البنى عامر» والحباب، والماريا، وغيرهم من متحدثى لغة التقرى يعزفون عن الإنضمام إلى الكفاح المسلح، كما لا يغيب على أحد ان بعض قيادات شرق السودان من الإسلاميين كانوا ينتمون إلى هذه المجموعة، مثل موسى ضرار، وإبراهيم محمود حامد، وهناك إلى وقت قريب ترابط بين إسلاميى السودان، وإسلاميى إريتريا فى حركة الجهاد الاريترية، و»جبهة التحرير» وغيرها من الفصائل المناوئة للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة. وهو شيء طبيعي فى سياق امتدادات ثقافية وعرقية وأواصر الدم والقرابة بين مكونى هذه المجموعات فى البلدين.

هذا هو السياق الذى جعل تشكيل «مؤتمر البجا» فى نسخته الثانية، «مختلاً» وهو ما ظهرت نتائجه فى عدد المقاتلين، وفى قسمة السلطة والثروة بين الحكومة وجبهة الشرق، هى الأخرى تكونت عقب حمى المحاصَّات السودانية، فاتفاق نيفاشا كان شبه حصريٍّ على الجنوب، مع منح جنوب كردفان والنيل الأزرق حق «المشورة الشعبية»، ومنح الوسط هامش من الحريات، ومشاركة رمزية فى سلطة المؤتمر الوطني، وهى مشاركة زادته قوةً، وأضعفت المعارضة مستقبلاً، فقد تكونت الجبهة فى مارس ٢٠٠٥، والحرب تدور رحاها فى دارفور، والمجتمع الدولى يركز جل اهتمامه على ما وصفه بأنه «أكبر مأساة إنسانية» فى العالم، و» التجمع الوطنى الديمقراطي» لا يريد أن يكتفى من الغنيمة بالإياب، فشارك فى مفاوضات القاهرة، وكان وقتها قد تقدم تنظيما «مؤتمر البجا» و»الأسود الحرة» بورقة تمنح الشرق خصوصية بعد أن وقعا اتفاقات مع «حركة تحرير السوان» قبل بضعة أشهر من ذلك؛ ومع «العدل والمساواة» على هامش الاجتماعات. وأثارت الورقة حنق الميرغنى الذى انفجر قائلاً «الشرق دا بتاعى أنا». فضرب مسؤول العمل الإنسانى فكى على على الطاولة بيده احتجاجاً على موقف الميرغنى من قضية الشرق، وهو ما يفهم أنه «سوق مزايدات» لأن ذات الرجل الذى كان يشغل منصباً قيادياً فى «مؤتمر البجا» انتقل

إلى «المؤتمر الوطني»، فى حركة أشـبه بحركة فك تسجيلات لاعبى كرة القدم فى الدورى الممتاز، وكان قد سبقه إلى ذلك بعض القيادات القبلية بين المعارضة والحكومة حيث سبق أن عمل السيد أحمد على بيتاى محافظاً لمحافظة توقان عام ١٩٩٧ من طرف قوى المعارضة المسلحة التى استولت على المنطقة فى نفس العام، ألا أن أحمد بيتاى عاد بعد بضع سنوات وانضم الى المؤتمر الوطنى ليقود بعض قوات الدفاع الشعبى ضد رفاقه فى المعارضة، وهو ذات موقف السيد سليمان على بيتاي، وهو من أكبر القيادات الدينية فى المنطقة، وقد كان الرجل الزعيم عضوا لهيئة قيادة التجمع الوطنى الديمقراطى فى عام ٢٠٠٠ حين سيطرت قوات المعارضة على همشكوريب، لكنه مل الانتظار فعاد بعد عام ونصف العام إلى الخرطوم لينضم إلى الحكومة، لقد سرى التيار الكهربائى وسط قاعة الاجتماعات فتم رفعها، ومن جانبها بسطت الحركة الشعبية أجنحة السلام ولطف قرنق الأجواء ودخل ياسر عرمان وسيطاً بين الاتحاديين والبجا. لكن المحامى على السيد الناطق باسم التجمع فى الداخل فجر الأزمة من جديد عندما وصف البجا والأسود الحرة ومقاتلى دافور بأنها فصائل عنصرية وجهوية وتعمل ضد مقررات التجمع الذى اختار طريق السلام والتفاوض لا طريق العنف والسلاح. واقترح تجميد عضوية تلك الفصائل. هنا طفح إلى السطح اللاشعور السياسى للإسلاموعروبيين فى المعارضة. وتنكروا لإرث تلك التنظيمات معها فى النضال، وتناسوا فى مارثون السباق نحو السلطة أن أراضى شرق السودان، كانت أحد المحاور المهمة فى معارك عسكرية طويلة وشرسة. ، إلا أن الأيدلوجيا طفحت، وعلت على القضايا، وتغلبت المصالح على المبادئ، ليصبح مجرد الجلوس مع الوفد الحكومى المفاوض برئاسة رجل الأمن القوى الدكتور نافع على نافع أهم من معالجات الأزمات الإنسانية فى دارفور، وحل قضية الشرق، وهو ما دفع إلى تكوين الجبهة باستعجال اتضح أن سببه اللهث وراء التفاوض، والتوصل إلى اتفاق مع الحكومة، فكان أن أعلن

المعارضون من أبناء الشـــرق فى منطقة ربدة على الحدود بين الســـودان واريتريا تنظيماً فوقياً، بلا هيكلة سوى قيادته الثلاثية، والتى هى فى حد ذاتها قامت على أســـاس المحاصصة القبلية، والتمثيل الجهوي، فترأس موسى محمد أحمد «بجا ــــ بداويت» الرئاسة، وتولت الدكتورة آمنة ضرار «بجا – تقري» منصب نائب الرئيس، فيما تولى مبروك مبارك ســـليم «أســـود حرة- رشايدة» منصب الأمين العام. لتســـتمر ذات الصيغة حتى تم التوصل لاتفاق سلام أسمرا ؛ إلا أنّ خلافات الجبهة أخرت من بدء تنفيذ الاتفاقية حوالى ضعف زمن التفاوض، وسبب الخلافات هو التنافس بين «الرفاق «على أساس القبيلة، فتصارع القوم حول، نســـبة كل قبيلة، من الغنيمة التى بغلت حوالى ٦٠ منصباً دســـتورياً معظمها فى الولايات الشـــرقية، ومحلياتها؟. وبعد كل ذلك النضال الطويل، ورفع شعارات الســـودان الجديد، يتمخض جبل جبهة الشرق ليلد خيبةً أخرى لتضـــاف إلى خيبات الســـودان الكثيـــرة، و تم توزيع المناصـــب وفق المحاصَّة القبليـــة، كالآتى ؛١٨ منصباً لمجموعـــة البداويت و ١٦ من المنصب ذهبت لمجموعة التقري، و١٤ منصباً كانت من نصيب الأسود الحرة و١٢ منصباً لكيان الشمال.

أذكـــر أن مبروك مبارك ســـليم كان قـــد عقد مؤتمراً لقواته فى مدينة تســـنى الأريترية فى نوفمبر ٢٠٠٦، وســـط خلافات شـــديدة بين قادة الجبهة، وسباق محموم بين موســـى وآمنة حول منصب مســـاعد الرئيس، ومعروف أن الاتفاق نص على تسمية ثلاثة أشخاص وتقديم الترشيحات إلى البشير ليختار من بينهم مســـاعده، فاختار موســـى. لكن قبل هذا الاختيار، قلت لمبروك «أنتم من قبل البداية منقســـمون، وستدخلون الخرطوم لمقابلة حزب تقوم سياساته على تقسيم كل شـــيئ، فها أنتم تدخلون منقسمين، وهو أمر سيسهل من المهمة التى تنتظر «المؤتمـــر الوطني» وقد كان، وفى ذات الســـياق كان الرئيس الأريترى أســـياس أفورقى قد وجه انتقادات عنيفة لنظيره الســـودانى عمر البشـــير فى زيارة للأخير

لأسمرا فى عام ٢٠١١، واتهم أفورقى البشير بتقسيم جبهة الشرق، فرد البشير «بأن الجماعة جونا منقسمين من هناك»، إلا أن أفورقى حول الأمر إلى طرفة بقوله «نحن رسلنا الجماعة ديل فى طيارة واحدة، لكن هسة ما ممكن إسافروا فى طيارة واحدة»!، وبالفعل انقسم أبناء شرق السودان ما بين جبهة الشرق، أو حزب الشرق الديمقراطي، ومؤتمر البجا، والأسود الحرة، والتى انقسمت هى الأخرى، بصورة تؤكد أن «الانقسامات هى سمة من سمات المشهد السياسى السوداني»، وهو أمر مربوط بغياب البرنامج، والقيادة «الكاريزما» والمشروع الوطني، والدولة الوطنية التى تحقق طموحات الجميع.

إن «جبهة شرق السودان» أو مؤتمر البجا، هى تجربة كان يمكن أن تغير الكثير من الواقع فى الشرق؛ إلا أن قيادة هذه الجبهة كانت أقل من طموحات حفدة عثمان دقنة، وأهل «الفوزى ويزي»، وهى أشهر قصائد الشاعر الأنجليزى «كبلنق» وكان يروى فيها بطولة وصمود مقاتلى البجا فى أحد الحروب ضد البريطانيين.

دارفور

مع أن دارفور ظلت إلى وقت طويل من أكبر الأزمات السودانية التى وجدت اهتماماً دولياً، وإقليمياً، إلا أن الحركات المسلحة، وهى ذات الفصائل التى أوصلت القضية إلى تلك المرحلة بواسطة مقاومتها المسلحة، وشبكات اتصالاتها الدولية، تحوّلت إلى جزء من الأزمة، فمثلاً نجد أن موقف حركتى تحرير السودان والعدل والمساواة من الأزمة السودانية فى دارفور كان قد بدأ بالتركيز على القضايا الإنسانية، وتداعيات الحرب فى معظم الأحيان، فالقتال الذى أشعله مسلحو «تحرير السودان» فى أغسطس ٢٠٠١ كان قد انطلق بسبب قضايا مطلبية صغيرة للغاية، و هى القضايا الثلاث المتمثلة فى تجريد «الجنجويد»، ومليشيات المراحيل، وتسليح القبائل الأخرى؛ ثم تطور إلى قضايا تسع، ثم إلى ثلاثة عشر مطلباً، وهو

تطور دفعت نحوه الأحداث مثل اضطرار المسلحين إلى تغيير اسم حركتهم من «تحرير دارفور» إلى تحرير السـودان» فـى محاولة للمس جذور الأزمة وربطها بالقضايا القومية. وقد اتسـم الموقف فترةً طويلةً بشئ من التشويش والارتباك لحداثة تجربة الحركة وقيادتها العسكرية وهى التى تحولت إلى قيادة سياسية، لكن بعد سنوات أصدرت الحركة إعلاناً للمبادئ شكل نُقلةً نوعية لخطاب الحركة بربط القضية بالأزمة السـودانية كلهـا، وربط ذلك بعلاقة المركز والهامش، مع أن «حركة العدل والمسـاواة»، سـعت إلى أن تكون «قومية التَّوجُه» بتمثيل قبائل أخرى غير قبيلة الزغاوة المنحدر منها رئيسـها الراحل الدكتور خليل ابراهيم وشقيقه دكتور جبريل والذى خلفه فى زعامة الحركة، ثم تكوين الحركات إلى جانب «الحركة الشـعبية لتحرير السودان» لتحالف كاودا، والجبهة الثورية السُّودانية فى عام ٢٠١١.

إن قلة الخبرة، وغياب الرؤية الشـاملة التى لازمت بدايات حمل شـباب دارفور للسـلاح، وانتفاضتهم تلك تعكسه لنا كيفية تعامل هؤلاء الشباب مـع الأزمة، وما طرحوه من أطروحات كانت فى غالبيتها أطروحات مطلبية محصـورة فى الحيز الجغرافـى والاثنى المعيَّن، وهو ما هدفت له السـلطة الإنقاذية، وكرسـت له الوسـاطات والمبادرات التى تحمل أجندتها المختلفة، فكان أن وقع الثوار فى فخ ذلك، لو كانوا يعلمون أو لا يعلمون، فكانت التجزئة، وكأن دارفور هى جزء منفصل عن بقية السودان، وهو أمر ذو صلة بعلاقة السـودانيين بالدولة الوطنية، وتشظى الهوية، وغلبة الانتماء العرقى والقبلى على الانتماء لهوية جامعة، ودولة وطنية قوية، ولا شك فإن حالة التجزئة ومبدأ الفصل والعزل ذو صلة كما أشـرنا فى فصل السابق بحديثنا عن العقل، وعلاقة ذلك بقصور التفكير الجدلي، وهو منهج قائم على العزل والفصـل، عزل المقدمات عن النتائج، وفصل الجـزء عن الكل، وهو ما يتبدى لنا فى عزل الأزمة فى دارفور عن باقى الأزمة السودانية فى شموليتها،

وإشـــكالات وأزمـــات المركز فى الخرطوم، وغاب عنهـــم ان أس الأزمة هو سياســـات المركز، ودون تغييرها لا يمكن الوصول إلى استقرار وأمن فى بقية مناطق السّودان، وقد تمثلت تلك المواقف فى الحلول المجزأة التى أُبرمت فى انجامينا وأبشى وأبوجا والدوحة وطرابلس وسرت، واسمرا فيما يتعلق بجبهة الشـــرق، حيث خلت كل الاتفاقات المشـــار إليها من بحث أساس الأزمة، والتطرق إلى إعادة هيكلة الدولة السُـــودانية، وكتابة دســـتور جديد يؤسس لدولة مواطنة، بديلة للدولة العنصرية، وإقرار التحول الديموقراطي، وبسط الحريات، وانهاء عهود القمع والاســـتبداد والشـــمولية، ، كما تجلت مسألة غياب الرؤية فى حالة التشـــظى والانقسامات التى سادت صفوف الحركات، حيث ســـيطرت هذه الظواهر على كل حركات دارفور دون اســـتثناء، وهى ظاهرة ابتدأت بحركة تحرير السُّـــودان، والتـــى كانت الأكبر، إلا أن فيروس القبيلـــة وتطلعات القيادة أدى إلى الانقســـامات، وكانت مقدماتها جليةً منذ أن بدأت الحركة عملها بزعامة «ثنائية» بين مناوى وعبد الواحد نور، وسعى كل منهما ليكون الزعيم الأوحد، وإقصاء رفيقه، بل وتغييبه من إدارة شئون الحركة، . وهو أمر واضح إذ إن من يزور العاصمة الأريترية أسمرا فى تلك الفترة تصدمه هذه الحقيقة من أول يوم، فهناك فى حى «اسبيس تو ثاوزاند» منزل الزغاوة بقيادة مني، وهناك منزل الفور بحى «ســـيتنتأتو»، ومساعدى عبد الواحد، وهناك وبيت ثالث للمســـاليت بأحد أحياء تلك المدينة، بقيادة منصور أرباب، وهو واقع يعكس الهشاشـــة الفكرية، والضعف السياسي، وحمى السباق، وهى حمى أبعدت شـــخصية مثل الدكتور شريف عبد الله حرير، من الواجهة برغم أنه من أوائل الذين لفتوا الانتباه إلى الأزمة هناك، بعد أن كوَّن مع أحمد إبراهيم دريج «التحالف الفدرالي»، وشخصياً تعاملت مـــع دكتور حرير، حين فرغ نفســـه تماماً لخدمة قضيـــة أهله وربطها بالقضية القوميـــة فى السُّـــودان، وترك حرير العمل الأكاديمـــى بجامعات النرويج،

وكـــرّس كل وقته من أجل قضية دارفـــور، إلا أنَّ هناك جهات وأفراد ذات أجنـــدة غامضة هى التى أبعـــدت الرجل لفترة طويلة عن مســـرح دارفور، بعـــد أن ترك «التحالف الفدرالى الديموقراطـــي»، و انضم إلى «حركة تحرير الســـودان»،– الوحدة، وكان قبلها يرتبط بعلاقة «خارج الهياكل المؤسسيةب بحركة تحرير الســـودان جناح مناوي، وقد فســـرة البعض بأنه على أســـاس عرقـــي، لعلاقة القرابة بين مناوى وحرير مـــع أن حرير هو من جند الأخير للتحالف الفدرالى قبل ســـنوات طويلة، والغريـــب أن من أقصى حرير من حركة الوحدة عادوا إلى الخرطوم، وعقدوا اتفاقيات جزئية لم تســـاهم بأى قدر فى حل الأزمة، ومن بين هؤلاء عثمان البشـــرى، و آدم على شوقار، وهو ما قد يثير بعض علامات الاســـتفهام، حول محاولات اقصاء رجل فى قامة حرير و الجهات التى تقف وراء هذا الاقصاء؟.

إن القاســـم المشترك بين كل الحركات الدارفورية هو ضعف مناعتها الطبيعية والمكتسبة، أمام عواصف الخلافات، بل واستعدادها الفطرى والجينى والنفسى والاجتماعـــى لتوليد الخلافات، وتناســـلها ، وهى خلافات لم تســـتثن حركةً واحدةً من الحركات المســـلحة، فعد انشـــقاق مناوى ونور فى مؤتمر حسكنيتة فى نوفمبر ٢٠٠٥ ســـعى مناوى مع الدكتور خليل إبراهيم إلى تشـــكيل «تحالف القوى الثورية لغرب الســـودان» فى ديسمبر ٢٠٠٥ فى أنجامينا بعد عودة المياه إلى مجاريها بين زغاوة الســـودان وزغاوة تشاد «مؤقتاً» وقد استمرت الخلافات أكثـــر بعد التوقيع على اتفاق أبوجـــا بين مناوى و«الإنقاذ». فخرج بعض القادة مـــن عبـــد الواحد نور، وعلى رأســـهم نائبه خميس عبد الله من المســـاليت، وقادة آخرين، كونوا «جبهة الخلاص الوطني» فى أســـمرا فى يوليو ٢٠٠٧ إلا أنها لم تصمـــد، مثلها مثل جباه أُخر؛ لا نريد أن نغرق القارئ فى تفاصيلها، مـــع أهمية ذلك فى تناولنا لمســـألة العقل الســـوداني، وطرائق تفكيره، ورفضه للآخـــر، وســـيطرة القبيلة على الفكرة، والجزء على الكل، والشـــخصى على

العام، والحزبى على الوطني، وهى حالة تشظى سودانية فريدة تصحبها غياب مشروع نهضوى استنارى كان يمكن أن يشكل ضوءً داخل النفق، وخارطة طريق تهدى التائهين.

إن الخلافات فى صفوف الحركات ظاهرة خطيرة حيث شـــهدنا الصراعات المســـلحة بين حركتى العدل والمســـاواة والتحرير من جهة، وداخل الحركتين أنفسهما لتصفية الخلافات كما حصل فى جبل مرة فى يوليو من عام ٢٠٠٤ بـــين قوات نور ومنـــاوي، وفى يونيـــو ٢٠٠٥ بين تحرير الســـودان والعدل والمساواة. وبالطبع لم تســـلم «حركة العدل والمساواة» المتهمة بموالاة المؤتمر الشـــعبى من فيروس التشـــظى الضارب فى عمق الممارسة السياسية والثقافية والاجتماعية السُّـــودانية، فأصيبت الحركة بعدة انقسامات، واختراقات حيث انقســـمت إلى العدل والمســـاواة برئاســـة خليل وجناح المهندس حربة، وبعد ذلك انســـلاخ مجموعة التنمية والإصلاح. ثم شهدت مفاوضات الدوحة بعد ســـنوات أجنحة أخرى لحركة العدل والمساواة، وقد وصلت الحركات المسلحة فى دارفور فى مرحلة من المراحل إلى ٣٢ حركة مســـلحة، وهو ما دعا ممثل الأمم المتحدة فى الســـودان يان برونك قبل طرده إلـــى قوله «إن دارفور تعج ببحور من الميليشـــيات. وهى مليشيات صنعت الحكومة بعضاً منها، وصنعت المنظمات الدولية أخرى، ، فما من مجموعة جلســـت تحت ظل شـــجرة، وامتلكت «جهاز اتصال ثريا»، وخلقت علاقات فى مواقع الكترونية، إلا أن أعلنت أنها «حركة مقاومة بلا برامج أو أفكار حتى صارت هى «ثورة الثريا» على حسب وصف أحد رؤساء المنطقة.

و لقد عشتُ شخصياً تجربة تخبط وانقسامات الحركات الدارفورية، وسعيت مع آخرين فى مرات عديدة لرأب الصدع، وفى ســـياق آخر أشير إلى أننى مع مجموعةٍ من المعارضين فى أسمرا قررنا تشكيل كيان معارض لكل القوى السياســـية الوطنية بعد أن أيقنا بانتهـــاء تجربة «التجمع الوطنى الديمقراطي»،

والذى كان أصلاً لفترة طويلة «ميتاً أكلينيكياً» وتم تشـييعه باتفاق القاهرة مع الحكومة فى يونيو ٢٠٠٥، لقد بدأنا اجتماعات اسـتضفت أولاها فى منزلى بأسـمرا فى مايو ٢٠٠٥ مع ممثلين للفصائل المتبقية مثل عبد الله كنة وعلى الصافى من «جبهة الشرق»، ومحمد مرسال وعبد العزيز سام، وعلى ترايو، وعبد الجبار دوسة، من «حركة تحرير السودان» جناح مناوي، ومبارك الفاضل مـن حزب الأمة القومـي، و تاج الدين بانقا، والدكتور الحاج آدم يوسـف الـذى انضم لاحقاً للمؤتمـر الوطني، وصار نائبـاً للرئيس، ويوزع صكوك الوطنية للموالين، وبطاقات الخيانة على المعارضين، من «المؤتمر الشـعبي»، ورفض ممثلوا الحزب الشـيوعى السوداني، إسـماعيل سليمان والراحل عبد الرحمن عبد الله المشـاركة فى أى نشاط يشكل خصماً على «التجمع الوطنى الديمقراطي» لأن الحزب الشـيوعى كان مخلصاً لتحالفه «فى «التجمع الوطنى الديمقراطـي» لدرجة أقرب إلـى العقيدة، برغم موت هـذا الكيان. كما شـارك فى الاجتماعات والتنسيق لها كل من دكتور تيسير محمد أحمد مدير مركز بناء السـلام فى القرن الأفريقي، و الأستاذة إحسان عبد العزيز الأمين العام للتجمع الوطنى النسـوى فى شرق السـودان ودولة إريتريا. وقد ماتت التجربة فى مهدها بعد أن سـعى بعض ممثلى الحركات الدارفورية إلى عرقلة الاجتماعات ظناً منهم أن الدعوة الى قيام كيان جديد، وعقد مؤتمر ربما تُعطِّل مسألة وصولهم إلى السلطة بعد إصدار مجلس الأمن لقراره بمطاردة المطلوبين فـى قضايا جرائـم الحرب، وقد ظنّ البعض أنَّ القرار سـيطيح بالحكومة، ويحملهم إلى القصر الرئاسـى فى الخرطوم، بالإضافة إلى وجود رأى داعم لمفاوضات أبوجا التى انطلقت، ويعتقد هذا الرأى أن ما سيمنحه لهم «المؤتمر الوطني» عبر الاتفاق سيكون مكاسب يسيل لها اللُّعاب، وبالتالى فإن تشكيل أى جبهة معارضة سوف يكون خصماً على المفاوضات، بل أن بعضهم صرَّح علانيةً أن هذا التحالف سـوف يضع قضية دارفور فى سلة «السودان القديم»

مـــن جديـــد، وأن هذه القوى، لا يهمها الأوضاع هناك بما فيها «الإنســـانية» حيث يُقصَف الناس بالطيران ويموتون يومياً بالعشرات.

لم تكن الانشـــطارات، وحدها هى أزمة حركات الاحتجاج المســـلحة في دافور، فقد خلق الاهتمام الدولى بالأزمة الإنسانية من جانب آخر تشويشاً فـــى خطاب الحركات، وذلك بتركيزها على أولوية «وقف إطلاق النار «قبل حل الأزمة السياسية، والتفاوض بعد ذلك على الملف الإنسانى ثم السياسي، وكان ذلـــك مدخـــلاً خاطئاً لأن وقف إطلاق النار يصـــب فى صالح الجيش الحكومي، فالحكومة أصلاً ظلت تُركِّز على الحل الأمنى والعســـكري، فكان أن طغى المدخل الإنســـانى علـــى بقية الملفات، وهو مـــا يخطط له المجتمع الدولي، الذى يعبر عن قلقه من «أكبر كارثة إنسانية فى العالم» لكنه لم يتعمق فى أســـباب الكارثة، والبحث عن حلول جذرية لها، ونهائية، وشاملة بدلاً عن الحلول «الإســـعافية «بغرض توصيل «الإعانات». فانتقلت العدوى إلى الحركات واختلطت أوراق البعض، ، وضاع الملف السياســـى وجذور الأزمة وشـــمولية الحل بين مزادات المفاوضات، وبورصات أســـواق النقد الأجنبي، وبريـــق المال الذى غوى كثيراً من النفوس الضعيفة، والتى ركبت مركب أزمة دارفور بغرض الثراء العريض والجاه والسُّـــلطة، وتنقل الملف الدارفورى بين فنادق المدن من أبشـــى إلى أبوجا، إلى سرت وطرابلس وأديس أبابا، وحتى الدوحة، وتم تجميد العمل المســـلح، كآلية من آليات المقاومة، ومعروف أن القضيـــة فى دارفور ما كان لها أن تعرف مالم يحمل أبناؤها الســـلاح، وقد خاضت الحركات عمليات عســـكرية كثيرة، وحققت انتصارات فى معظمها؛ إلا أن أكبر العمليات العسكرية، والتى وجهت ضربات موجعة للنظام، وهى عمليات نوعية، كانت داخل مطار الفاشـــر فى أبريل ٢٠٠٣، بتدمير ســـبع طائـــرات حربية كانـــت جاثمة فوق أرض المطار، وأســـر قائد القوات الجوية بشـــرى المسيري، وأهمية العملية تنبع من أن الطيران ظل يمثل الخطر الحقيقى

على المدنيين والحركات المسلحة في دارفور، ثم عملية ضرب مناطق النفط في هجليج بواسطة قوات «جبهة الخلاص الوطني» في يونيو ٢٠٠٦، وعملية «الذراع الطويلة «لحركة العدل والمساواة»، بزعامة الراحل خليل داخل أم درمان في العاشر من مايو ٢٠٠٨..

وحقا فإنَّ خليل، كان رجلاً بصفات الفرسان، و موته كان صدىً لحياته، فهو مثير للحدل، ومصادم، وقوي، ترك الوزارة، وسماعة الطب، و اختار صحاري دارفور، وأعاصيرها، ورمالها المتحركة ونقل نفسه ١٨٠ درجةً من موقعه كقيادي في الحركة الإسلامية ومليشياتها، إلى رجل ثائر ضدها، بعد أن اكتشف أن «علاقة العرق أقوى من علاقة الدين» داخل «الحركة الإسلامية» على حسب وصف رفيقه، وسلفه في ذات الاتجاه المهندس داؤود يحى بولاد وللمصادفة فإن ابنى دارفور الاثنين، قتلتهما ذات الحركة التى كثيراً ما دافعا عنها، وقدما لها الغالى والرخيص، لكنهما اكتشفا عنصريتها، وتحاملها على أبناء الغرب، وتحيزها لمن يدعون العروبة !. وبالفعل فإن «الحركة الإسلامية» تعبر عن أيديلوجيا الإسلاموعروبويين. فهى التى قتلت بنوها بعد أن اكتشفوا أن صلاة الدم أقوى من صلاة الدين لدى إسلاميى السودان، فهم من ينتصر للقبيلة على الوطن، والعرق على الدين. وهى ذات عقلية المركز التى حولت فصائل الهامش إلي خانة الدفاع، إلي أن تتحول إلي حركات احتجاج، أو حركات مطلبية.

الباب الخامس

آفاق الحل..

من خـــلال ما تناولناه فى الصفحات الماضية فى هـــذا الكتاب، نخلص إلى أن أزمتنـــا هى أزمة عقل، تتجلى أعراض أزمته فى اضطراب المناهج، وقصور التفكيـــر الجدلى والنقدي، والجنوح فى كثير مـــن الأحيان إلى «المعيارية» فى إصدار أحكامه على الأشياء بقطعية وحسم، وعزل وفصل النتائج عن مقدماتها فى كسلٍ شـــديد، دون إرهاق الذهن بطرح التساؤلات العصية والإجابة عليها بأفق متسع، ورؤية رحبة، هذا هو عقلنا الجمعي، وهو عقل استند تكوينه فوق منصة منظومة مرجعية، إحداثياتها هُوية منشطرة، تغذيها قبلية ضيقة، وعنصرية نتنة، ودولة مصنوعةً صناعةً من أجل تحقيق أهداف قوى الاســـتعمار التركى المصري، والبريطانى المصري، لتـــرث النُّخب، وبلا تضحيات، ولا صعوبات هذا الإرث المهترئ، ثم خرج المســـتعمر، وترك لنا دولةً هشـــة، حجر أســـاس خدمتها المدنية هو مجموعة من الموظفين الذين تم تأهيلهم كى يكونوا موظفين، أو مثقفين كانوا يجلســـون فوق أبراج عاجيـــة، بالإضافة إلى القبيلة ممثلةً فى الإدارة الأهلية، بواســـطة الشـــيوخ و العمد والنظار والســـلاطين والشراتي، الذين يتم اختيارهـــم وفق معايير تراتبياتهم الاجتماعية داخل قبائلهم، ، «وإذا أعدنـــا قراءة الظروف والكيفية التى تحقق بها الاســـتقلال ـ ومن دون أن نقلل من دور الذين ناضلوا ببسالة فى عهود سابقة من أجل قيام دولة سودانية وطنية مســـتقلة، وفى ذات الوقت لا نعطى من يدّعون ذلك أكثر من حقهم التاريخى ينكشـــف أمامنا إن هذا الاســـتقلال لم تصنعه أيدينا وحدها، بل كان فى المقام

الأول بسبب التسويات التى أفرزتها الصراعات الإقليمية عقب الحرب العالمية الثانية فى السيطرة على ممرات التجارة العالمية عبر أفريقيا والشرق الأوسط، وتضارب المصالح فى المنطقة بين أمريكا وبريطانيا والقوى الاسىتعمارية الأخرى الساعية لترتيب الأوضاع فى مصر والسيطرة على الملاحة عبر قناة السويس. كلها ملابسات وتحولات إقليمية وقفت وراء حصول السودان على استقلاله، ووراثة النخبة السياسية المحلية للسلطة قبل الموعد الذى خطط له المستعمر بنهاية الستينيات، والتى آلت إليها كراسى الحكم وواصلت تنفيذ نفس البرامج، دون أدنى مراجعة للأهداف والرؤى أو الإستراتجيات التى شكلتها. لذلك؛ فإن إعلان السيادة الوطنية من داخل البرلمان بكل تلك البساطة، وقبول الإنجليز بذلك، تظل كلها وقائع فى حاجة لإعادة قراءتها وكتابتها من جديد، وفقاً لحقائق المنطق والتاريخ، حتى نعى جيداً الظروف الموضوعية التى نتج عنها الاستقلال. فلا يعقل بعد أكثر من نصف قرن أن ننقل إلى أجيالنا بطولات وهمية لنيل بلادنا استقلالها، لإنَّ تاريخ الغزاة يعلمنا أنهم لا يخرجون من أرض إلا مرغمين. فالاستقلال الذى حصلنا عليه، كان سهلاً لم نقاتل من أجله، وما يأتى بسهولة ـ كما يقال ـ يضيع بسهولة أيضاً (١٢٣)، ولذلك، وعبر التاريخ، فقد تشكلت الدولة السودانية، بواسطة آخرين، وهو أمر لا يُشْعِرُنا بقوة الانتماء لهذا الكيان، لأننا حتى حين ورثناه، فعلنا ذلك بلا تضحيات، وهو ما يجب علينا فعله الآن، حتى تخرج أجيالاً متشربة بروح الوطن، وتعرف معناه، وهو بداية التغيير. ومن وجهة نظرى فإن الأجيال السابقة، وهى التى كانت تأخذ باستمرار، ولا تزال تقبض على مفاصل الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية، ولا ترضى أن تترجَّل، أو حتى تقبل نقد الآخر، لا بد أن تتنحَّى طوعاً أو كرهاً، وأن تفسح الطريق إلى أجيال قادرة على العطاء دون أخذ، حتى تستقيم

(١٢٣) د. تيسير، مرجع سابق.

المعادلة لكى تأتى أجيال أخرى تعطى وتأخُذ.

إنَ تجمعاً صفوياً مثل «مؤتمر الخريجين» فشـــل فى تقديم رؤية لدولة سودانية جديدة، مســتقلة، ومســـتقرة، بل إن قادة المؤتمر من مثقفـــى ثلاثينيات القرن العشـــرين، لـــم يدلهم وعيهم على حقيقة الســـودان، وأنهـــم وقعوا فى حبال الطائفية، وانتقلت لهم فيروســـاتها، و» كان المؤتمر الذى تحكمَّ فيه آنذاك أتباع السيد عبد الرحمن قد بدأ فى التَّفكُك، حيث انقسمت صفوف الأنصار أنفسهم بين الأكبر ســـناً وهم المعتدلين الذين حافظوا فى ولائهم للســـيد، وبين الشباب الذين كانوا أكثر راديكالية واســـتياءً من هيمنته وتطلعاته الشـــخصية، وســـعت الجماعة الأخيرة التى ســـميت «الأشـــقاء» بزعامة السيد إسماعيل الأزهرى إلى إظهار معارضتها للســـيد، وتحدى الحكم الإنجليـــزى المصري، وعزل الأعضاء المعتدلين داخل المؤتمر»(١٢٤).

وخلاصة الأمر هو أنَّ أمامنا دولة هشة وفاشلة، وقابلة للتشظي، وهى مثل كرة الرمل، كلما هبت عليها العواصف، أو تدحرجت تفتت، وما يجب فعله هو حوار وطنى عميق حول هويتنا، ومن نحن؟، و»نحن «لا بد أن تكون بعيدة كل البعد عن «نحن» المركز، وهو ما قادنا إلى هذا الوضع المأزوم، فنحن نتاج فكـــر مأزوم، أى نحن مواليد الأزمة، فكان أن صـــار تفكيرنا مأزوماً، وظللنا نتأرجح فـــوق مقصلة تفكير الأزمة، وأزمة التفكير، علينا أن نعتبر من انفصال / اســـتقلال الجنوب، فهو ليس حدثاً عارضاً بـــل هو حدث متجذر، ذو صلة بتفكيرنا، ونمطه، وتصوراتنا لأنفســـنا ولغيرنـــا، ونتيجة لما نعانيه من اضطراب فـــى مناهج التفكير، وقصور فى التفكيـــر الجدلي، ولذلك كُنا كمنْ يتخبَّط فى الظلام، يتقدم خطوةً إلى الأمام، فيتراجع خطواتٍ نحو الوراء، لأنه يســـير بلا بوصلة، وبلا هدى.

---

(١٢٤) روبرت . مرجع سابق.

وعلينا الاعتراف بأن الدولة الســـودانية الحالية، دولة فاشلة، وإن كانت دولة ألبســـها الاســـتعمار ثوب الحداثة لتحقيق مصالحه، ولما خرج تركها كما هي، فورثهـــا من بعده من رأى أنها تحقق له مصالحه، وتعبر عن رؤاه، وتصوراته، ثم تحولت إلى دولة مهترئةٍ لأنها عنصرية وقبلية، ولذلم فإن أول ما يجب علينا فعله هو الحوار حول الدولة التى نريد، شكل الحكم الذى يجدي، ولو اضطررنا لتفكيك كل هذا الكيان، ومن ثم إعادة تركيبه، ولو أدى إلى «فوضى خلاقة»، لأن ما بنى على خطأ يجب أن يتكسر، لنبنى من جديد ما هو صحيح.

والتغيير يتطلب مشـــروعاً نهضوياً، وتنويرياً، لأن كل تجارب الشعوب تؤكد ان التغيير رهين الاســـتنارة والنهضة، والانعتاق مـــن كهوف العقول المظلمة، ومن ســـبات الأزمنة الراكدة، فلا يمكن أن تنجح ثـــورة فى تحقيق أهدافها من غير رؤى قوية، تفتح النوافذ نحو المستقبل مشرعةً بالأمل، مثلما فعلت أوروبا بعد انتكاسة القرون الوســـطى، وعصور الظلام، وسيطرة اللاهوت والكهنوت على أمور السياســـة والمجتمع، فانتشـــرت صكوك الغفـــران، فى أكبر عملية تزييف للوعى بعد أن تواطأت الكنيســـة مع الأباطرة، وهو شـــأننا اليوم، حيث توزع صكوك الدخول إلى الجنة، ومعانقة حورها العين، بعد أن تحالف العسكر ورجال الديـــن الأفَّاكين فى أكبر محاولة لتزوير تاريخنا، والمشـــروع النهضوى هـــذا، يتوجب علينا، ولزامـــاً أن يحمل فى طياته ثـــورةً ثقافية، واجتماعية، والثـــورة الثقافية هى رافعتنا الوحيدة ؛من هوتنا الســـحيقة التى تدحرجت فى داخلها دولتنا، وهى ثورة تعنـــى بالتعدد العرقى والدينى واللغوي، يجعل كل منا معتزاً بثقافته، ومحترماً لثقافة الغير، يتحدث بلســـانه أو أى لسان يريد طالما له حرية الاختيار، وتحتفـــى بتنوعنا التاريخي، وكذلك تنوعنا المعاصر، احتفاءً عملياً، فعلاً لا قولاً، بأن الوحدة فى التنوع، وأن القوة فى التعدد، وأن منصة انطلاقنا فى عملية التأصيل هى حضاراتنا العريقة، فى مروى وكوش، والمقرة، وسوبا، والبجراوية، والمصورات، وسنار، والفور، والمسبعات، وتقلي، والوقوف

فى كل شرفات التاريخ المضيئة، فى انتصارات بعانخى وتهراقا، وتسامح النوبة مع الوافدين الجدد من العرب العاربة والمستعربة، وتسامح المسيحية مع الإسلام، وبسالة أنصار المهدى فى كرري.

ولا بد من ثورة ثقافية تقوم على ميثاق ثقافي، ينشط الذهن، ويحرك العقل، ويطير بنا من أزمنة الركود، نحو فضاءات المستقبل، وينتصر لسلطة المثقف، ويبرز «المثقف العضوي»، وما أحوجنا هنا للمثقف العضوى «وهل كل مثقف هو شخص فاعل فى مجتمعه، ومتفاعل بهمومه؟. أى أنه «مثقف عضوي» على حد تعريف الفيلسوف الإيطالى أنطونيو قرامشي» المثقف العضوي»؟. وبالطبع هناك فرق كبير بين المثقف «التقليدي»، والآخر «العضوي»، ويرى قرامشى «أنّ كل البشر مثقفون بمعنىً من المعاني، ولكنهم لا يملكون الوظيفة الاجتماعية للمثقفين، وهى وظيفة لا يمتلكها إلا أصحاب الكفاءات الفكرية العالية الذين يمكنهم التأثير فى الناس.. ومن هنا يستخلص الفارق بين المثقف التقليدى والمثقف العضوي.. الأول يعيش فى برجه العاجي، ويعتقد أنه أعلى من كل الناس، فى حين أن الثانى يحمل هموم كل الطبقات، وكل الجماهير، وكل الفقراء والمحرومين والكادحين.. وعليه، فإن المثقف الحقيقى هو المثقف العضوى الذى يعيش هموم عصره ويرتبط بقضايا أمته.. إنّ أى مثقف لا يتحسس آلام شعبه لا يستحق لقب المثقف حتى وإن كان يحمل أرقى الشهادات الجامعية».

ويرفض الفيلسوف الإيطالى قرامشى ربط مفهوم المثقف بالنشاط الذهنى وحده، فهو يرى أنّ كل فرد يمكن أن يكون مثقفاً، حسب وضعه الاجتماعى والمهني، ويؤكد أنّ الأعمال اليدوية ذاتها تحتاج إلى نشاط ذهني، وربما أنّ كثيرين بيننا يتمتعون بنشاط ذهنى كثيف، وطاقة فكرية قوية، لكن هل كل مِنّا يُمكن أنْ يتحولَ إلى شخصٍ؛ مُنفعلٍ وفاعِلٍ وفعّال؟. إنّ الثورة الثقافية يجب أن تلفظ مثقف السلطة، أولئك الذين يستغلون ذكاءهم، وتعليمهم فى

عملية دعم الاستبداد، وما أكثر هؤلاء فى السودان!. وكما أشرنا فإن «الإنقاذ «فى سياق عمليات تجريفها للخدمة المدنية مارست عملية نزيف حاد للعقول المستنيرة، فهاجر مئات الألاف فى أكبر مراحل الهجرة والاغتراب والبحث عن الخلاص الفردي، والحلول الشخصية، وابقاء أزمة الوطن الكبير تراواح مكانها، ومعروف أن هذه النخب هى الروافع التى ترفع ما دونها طبقياً من ملايين الفقراء والمهمشين، لكن الإنقاذ سعت لكسر هذه الرافعة. فمارست عملية التجريف، والتى كانت نتيجتها هجرة مئات الآلاف من المثقفين والمتعلمين وأفراد الطبقة الوسطى.

إن المهاجرين من أفراد الطبقة الوسطى، بعد أن تركوا فراغاً كبيراً باعتبارهم المعنيين بالتغيير، وهم الذين تحركهم دوافع المطالبة بالحريات وحقوق الإنسان، إلا أنهم بطريقة غير مباشرة، ساهموا فى تقوية النظام، من خلال دعم أسرهم، وضخ هذا الدعم فى سوق العملات بمقدار ٣ بليون دولار سنوياً، «ويقول د. عز الدين إنه خلال العقد الماضى بمجملها بلغت (١٨) مليار دولار أى بمعدل سنوى (١،٧) مليار دولار، وقدر البنك الدولى أن عدد المغتربين يقارب الـ (٥،٩٦٧) ألف، وهذا يشكل زيادة بنسبة (٦٥٪) عما كان عليه فى العام ٢٠٠٥م» (١٢٥)، ليتم تحويل عائدات المغتربين إلى سلاح للموت، وآلية للقمع، والتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية، خاصة بعد خروج عائدات النفط، لأن الأسر السودانية فى ظل الضائقة المعيشية، والكساد، والتضخم ظلت تعيش معاناة يومية، ولا مصدر لسد الفجوة الكبيرة فى موازنة الأسرة، المكونة من الدخل، والمنصرف سوى استقبال دعم الأبناء العاملين فى خارج السودان. ولا شك فإن الإغتراب والهجرة قد ساهمتا فى دعم الأسر السودانية

(١٢٥) ورقة قدمت في مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان الملتقي الأول، يوليو، أغسطس ٢٠١١.

الفقيرة، وتبديل نمط حياة السودانيين، واشاعة النمط الاستهلاكي، والتفاخرى فـــى أحايين أخرى، إلا أنه من جهة أخرى ســـاهم فى عملية «هجرة العقول، ونزيف الوطـــن»، ومثل «خلاصاً فردياً» للمهاجرين فـــى معظم الأحيان، مع تراجع الدور الوطنى برغم أن نســـبة مقدرة مـــن المهاجرين فى أوروبا وأمريكا واســـتراليا اضطرت اضطراراً لهجرة البلاد، لأسباب سياســـية، أو اقتصادية، ومهنية، إلا أن جذوة الانتماء بدأت فى الخفوت، وهو أمر طبيعى وســـط بشر تعانـــى بلادهم من أزمة الدولة الوطنية، وأزمة الهوية، وفصل الذاكرة، فتكون بالتالى مســـاهمة المهاجر، أو المغترب فى أســـرته أكبر من مســـاهمته فى رابطة القرية، أو المدينة، أو القبيلة، وتكون المســـاهمة فى مشـــاريع القبيلة، والأسرة الممتدة أكبر من المســـاهمة الحزبية، وتكون هذه أكبر من مســـاهته الوطنية، مما يعانى تراجع الانتماء للوطن بصورة واضحة، ومن يغالط فى هذه الفرضية عليه ابتدار حملة لأى مشروع «وطني»، وينتظر النتائج، ومع ذلك يرى إدوارد سعيد «يشيع افتراض غريب، وعار من الصحة تماماً أن المنفى قد انقطعت صلته كليةً، بموطنـــه الأصلي، فهو معزول عنـــه، منفصل، منبت الروابط إلى الأبد به، ألا ليت هذا الانفصال الجراحى الكامل كان صحيحاً، أذن لاســـتطعت عندها على الأقل أن تجد السلوى فى التيقن من أن ما خلفته وراء ظهرك لم يعد يشغل بالك وأنه من المحال أن تســـتعيده قط، ولكن الواقع يقـــول غير ذلك، اذ لا تقتصر الصعوبـــة التى يواجهها المنفى على كونه قد أرغم للعيش خارج وطنه، بل أنها تعنـــي، نظراً لما أصبح العالم عليه الآن، أن يعيش مع كل ما يذكره أنه منفي، إلى جانب الأحساس بأن الوطن ليس بالغ البعد عنه، كما أن المسيرة الطبيعية، اليومية المعاصرة تعنى أن يظل على صلة دائمة» (١٢٦)، ويشـــير ســـعيد إلى أن

(١٢٦) إدوارد سعيد، المثقف والسلطة، ص ٩٥ ،الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، رؤية للنشر والتوزيع.

المنفـــى يظل فى نقطة وســـطى بين الاندماج فى المجتمـــع الجديد، والحنين إلى الوطن وما به من مشاعر، وهى «النوستالجيا» التى نراها فى متابعة المغتربين، أو المهاجرين لكل تفاصيل أوطانهم الأصلية، مع أن كثيرين منهم يتجنيس بجنسية الوطـــن الجديد له، وهناك قلة تقطع علاقتها تماماً بوطنها الأصلي، وتذوب فى الوطن الجديد، وتتماهى فى ثقافات ناســـه، ولغاتهم، وحتى لكنات لغاتهم، وتنسلخ من كل ما هو قديم. وهى قلة كانت مقهورة فى أوطانها، التى لا تتذكر منها سوى القمع، والاستبداد، وربما الفشل فى كل شيئ.

إن أعداد الســـودانيين فى المنافى ليســـت معروفة إلا أنهـــا فى كل الأحوال لـــن تقل عن ٥ ملايين، مـــن غير اللاجئين فى معســـكرات اللجوء فى الدول المجـــاورة، وهذا رقمُ كبير، ومؤثر، وبالتالى فهم مطالبون بالمشـــاركة فى إنجاز المشروع الوطنى بشقيه الثقافى والتنموي، وهناك كثيرون من لهم استعداد كامل للمشاركة والتضحية، وحتى العودة إلى حضن الوطن للمشاركة فى عملية البناء والتعمير والتغيير.

وعلـــى الجميع إعادة بناء هذه «الرافعة «المكســـورة، أو المعطوبة، حتى تقوم بدورها، وهو دورٌ حيوى كان قد بدا واضحاً فى ثورتى أكتوبر ١٩٦٤، وأبريل ١٩٨٥ . والثورة الثقافية مشـــروع يتكئ على حوائط التاريخ الصلبة، ورموزه الوطنيـــة مثل بعانخـــي، وعلى عبد اللطيف، وعبـــد الفضيل الماظ، والمهدي، والقرشـــي، ويحمل موروثاتنا كلها، وجيناتنا كلها، نوبية أم عربية، أفريقية أم هجين، ليتولد عن الثورة «الســـودان». بالطبع فلنجـــاح مثل هذه الثورة يجب أن نهيئ الأرض لزراعة هذا المشـــروع، والتهيئة تتم عبر الديمقراطية، والحرية، والحوار وفق شـــروط تكافؤ الفرص، والتنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية. ومشروع الثورة الاجتماعية هو مشروع مكمل للثورة الثقافية، أو متكامل معها، ويقوم على عقد اجتماعي» ينبذ العنصرية، ويحاســـب عليها بالقانون، ويقاوم العادات الضـــارة، والمتخلفة، والتى لا تواكب التقـــدم والعصرنة، وأى عقد

اجتماعى هو رباط بين الفرد والمجتمع، أو المجتمعات فيما بينها يتنازل فيه الفرد طوعاً عن سلطته لحزب أو جماعة أو دولة مقابل أن توفر فيه هذه المؤسسة للفرد حريته، وحقوقه كإنسان فى الحياة، والوجود، والحصول على فرص جيدة للعمل والإنتاج، بالإضافة إلى أمنه، وحريته الخاصة فى التنظيم والتعبير، والتملُّك، والتحرُّك، والإنجاب، والزواج.

إن السودان فى حاجة ماسة، واليوم قبل الغد إلى «مشروع وطني» يؤسس لسودان جديد، على أسس مغايرة، ويحقق دولة موحدة، ومستقرة، ومزدهرة، فليس هناك سبب يجعل بلاد تجرى تحتها الأنهار تتسول الغذاء، وتعانى من قلة الماء، وبها كل هذه الموارد الطبيعية من أرض شاسعة، وخصبة، ومعادن، لكنها لا تزال تستورد كل شئ، ولا تنتج شيئاً سوى الفجائع والدماء والحروب، والتشظي!. هى أزمة مشاريع التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والتخطيط الاستراتيجي.

المصالحة الوطنية

وأول مداخل التغيير هو المصالحة الوطنية، بالتصالح مع الذات، ومع الآخر، مصحوبةً بمسألة العدالة الإنتقالية، حين يروى شخص مثل عبدالكريم نور من إقليم دارفور عن مأساته وسط الحريق الكبير والقتل الجماعي؛ وفى الذاكرة الحزينة تموج أصداء أصوات انفجارات القذائف، وتتراءى مشاهد الرعب، والجنجاويد يمتطون جياد الفضيحة، ويزرعون الفجائع في القلوب، يهاجمون المنازل، يسرقون وينهبون المواشي. فإنه يروى فصلاً من رواية طويلة حبكها أهل السوء، و الأشرار تعبر عن ضحايا الحرب وهم ملايين؛ من النازحين واللاجئين فى أزمنة النزوح، ومئات آلاف من القتلى حسب التقارير الدولية، وحوالى ١٠ ألف قتيل حسب الاعترافات الحكومية؛ خلال حرب السبع سنوات..

وفى الجنوب يقدر عدد الضحايا بأكثر من ٣ مليون منذ اندلاع الحرب فى

عام ١٩٥٥ ، فيما لم تحدثنا تقارير عن قتلى «الحرب المنسـية» فى جبال النوبة، وفى النيل الأزرق، وفى شرق السودان، ورغم هذه المأساة فانها تظل فى ذاكرة كثيرين عبارة عن «أرقام» وما أسـوأ أن يتحول الإنسان فى بلده إلى مجرد رقم حسابى فى دفاتر الأحزان !.

لكن بالضرورة فان أهل هذه المناطق يذكرون كيف تعرضوا للإذلال، وللتعذيب الجسـدى والنفسى خلال صراع مر، ومجنون، وحرب متوحشة، وممارسات لا إنسـانية فى ظل عنجهية الحكام، وقسوة تجار الحروب، وهى ممارسات وحدها كفيلة بتقديم اعتذار كبير من «الشـمال السياسي» منذ عهد عبود، وحتى حرب الجهاد «الإنقاذية»، والاعتذار هنا أمر واجب، بل مقدس لضمان تأسـيس عقد اجتماعـى فى المسـتقبل القريب، أو البعيد، فهل من شـجاعة تدفع أصحاب القرار لتقـديم اعتذار عن تلك الفظائع، وتلك الأيـام العصية، وتلك العهود الفضيحة!!. وكان الأجدى أن نسـمع اعتذارات من السـيد الصادق المهدي، والميرغنـي، والدكتور الترابى ؛ وبالفعل فإن قادة القوى السياسـية المعارضة؛ كانـوا قد اعترفوا ضمنيـاً بارتكاب جرائم، أو انتهاكات حقوق إنسـان، وقد عبـروا عن ذلك فـى مؤتمر جوبا الذى عقد فى عام ٢٠٠٩ ، وأقروا بأن «هناك مظالـم تاريخية لحقت بالجماعـات والأفراد بمناطق كثيرة فى السـودان خاصة الجنوب ودارفور منذ الاسـتقلال، ومن الضرورى أن تسجل هذه المظالم، ويتم الاعتراف بها، والاعتذار عنها كمدخل للمصالحة الوطنية الصادقة. وأن يوصوا بتكوين لجنة مسـتقلة للحقيقة والمصالحة تكـون مهمتها تقصى الحقائق فى كل التعديات والانتهاكات لحقوق الجماعات والأفرد منذ الاستقلال، واتخاذ الإجراءا ت اللازمة لرد المظالم والحقوق؛ سـواء كان بالمحاسـبة القانونية، أو التعويض المادى والمعنوى، مما يعينه على التعافى والتسـامح، وإزالة المرارات من النفوس وإبـراء الجراح، وتتطلـب المصالحة الوطنية أيضا إعطـاء أفضلية عليا للمناطق المهمشة فى كل أنحاء السودان فى مشروعات التنمية. ومكافحة الفقر والجهل،

وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر برامج اقتصادية علمية، وتخطيط استراتيجي، ينقل المدينة إلى الريف، وليس العكس.

ويعيب اتفاقية السلام الشامل؛ وعلى شموليتها - والتى أفضت إلى «انفصال/ استقلال الجنوب- أنها لم تول أمر المصالحة الوطنية اهتماماً مقدراً؛ وحاول المتفاوضون التعبير عن ذلك فى نصوص معدودة، وبعبارات مبهمة عن ضرورة هذه الدعوة، وربما يعزى المراقبون الأمر إلى أن الطرفين «الحكومة» و»الحركة الشعبية» ارتكبا فظائع خلال الحرب اللعينة، لذا فإن الطرفين لا يريدان توريط أنفسهما ؛ مع العلم أن الحركة الشعبية هى التى اقترحت منهج جنوب أفريقيا للحقيقة والمصالحة، الا أن العزة بالإثم أخذت مفاوضى المؤتمر الوطني، ورفضوا المقترح مع وجود تواطؤ دولى وإقليمى فى سياق جدلية «السلام والعدالة والديمقراطية» وأى الخيارات أولى بالتركيز! . واذا ما عدنا لاتفاق السلام الشامل والدستور الانتقالى نجد أن المادة١-٧ من بروتوكول قسمة السلطة والمادة ٩ من بروتوكول أبيى فى اتفاقية السلام الشامل بعنوان(المصالحة) وتقرأ: يتفق الطرفان على بدء عملية مصالحة وطنية شاملة وتضميد الجراح فى جميع أرجاء القطر كجزء من عملية بناء السلام. وتتولى حكومة الوحدة الوطنية صياغة آلياتها وأشكالها والمادة ٢١ من دستور جمهورية السودان الانتقالى بعنوان (المصالحة الوطنية) وهو نسخة طبق الأصل لمادة قسمة السلطة الواردة فى اتفاقية السلام الشامل وتقرأ: (تبتدر الدولة عملية شاملة للمصالحة الوطنية وتضميد الجراح من أجل تحقيق التوافق الوطنى والتعايش السلمى بين جميع السودانيين). لكن الشريكين لم يعطيا أمر المصالحة مساحةً فى أجندة التشاكس اليومية، والاصطراع حول محاصَّدة السلطة والثروة، والجدل البيزنطى دون التركيز على ثقافة السلامن والتبشير بالمصالحة، مع أن الحركة الشعبية فعلت ذلك على «استحياء» من خلال تصريحات اعترفت بارتكاب الجيش الشعبى لانتهاكات خلال الحرب والاعتذار عن ذلك ؛ الا أن الأمر يوجب تكوين آلية للتحقيق،

وحملـــة عامة لدفع الناس لفتح الملفات، والاعتراف، الفردى والجماعي، ومن ثم الاعتذار، أو العفو، أو المحاكمة.

إن «المصالحـــة الوطنية» هى عملية طويلة، ومعقـــدة، تبتدئ بالنوايا الصادقة والإرادة السياسية من خلال اللجان، والإعلام، والتحقيق، والمحاكمات القانونية والمعنوية، ليس بغرض التشـــفي، أو الثأر، وتشـــمل الاعتـــراف، والاعتذار، والمســـاءلة، وتنهى بالتطهير والمعافاة. وهناك من يدعـــو إلى العدالة الانتقالية، وهـــى من وجهة نظرى مكملة لمشـــروع الحقيقة والمصالحة، لأن كل من ارتكب جرماً يجب أن يحاسب عليه، وأن تضمد جراحات الضحايا وذويهم عبر إحقاق العدالـــة، مع تقديم المصالحة الوطنية والعفو والاعتذار فى حال موافقة الضحايا أو ذويهـــم على ذلك، فلذلك لســـنا دعاة لتجديد الجراح، حين نســـبر أغوار التاريخ، ونفتح دفاتر الأحزان، ونقلبها، بغرض العبرة والدرس والاعتبار، لأننا نؤمن أن الاعتذار هو تطهير للنفس الأمارة بالســـوء. وفى عام ٢٠٠٧ كنت فى غاية السعادة وأنا أزور دولة جنوب أفريقيا لأول مرة فى حياتي. لأننى مسحور بتلك التجربة. نضالات الســـود. وبســـالة نيلســـون مانديلا. ثم تجربة الحقيقة والمصالحة. وهى تجربة تتطلب منا فى الســـودان الوقوف عندها اليوم قبل الغد. لاسيما أن البلاد كلها تقف فوق رمال متحركة، ولو عدنا لجنوب أفريقيا وجدنا أن التجربة بدأت فى عام ١٩٩٣، بتأسيس لجنة المصالحة الوطنية برئاسة مطران أبرشية جوهانسبرغ، ديسموند توتو الحائز على جائزة نوبل للسلام، والذى كان له الدور الأساسى فى إنجاح عملها وقد تميز بخطابه الدينى الكاثوليكي، مقارنة بالخطاب المدنى لنيلسون مانديلا. وقد تمثل عمل اللجنة المُضنى والمؤلم بالاستماع الى إفادة المجرمين (البيض غالباً) عما اقترفوه من جرائم بحق المعارضين (السود غالباً) واتخاذ القرار بالعفو أو عدمه عن المتهمين بجرائم النظام السابق. وينبغى التأكيد هنا على الأسس القانونية المنظمة لعمل اللجنة وقراراتها:

أولاً: لا يحظـــى بمقابلة اللجنة إلا من تقدم بطلـــب العفو عن جرائم القتل

والتعذيب المتهم باقترافها.

ثانياً: لا يمنح هذا العفو إلا بعد تحقق الشـــروط التالية: ١/ أن يعترف المجرم بكل الحقيقة ولا يخفى منها شيئاً ٢/ أن يكون المجرم قد اقترف الجرم بناء على أوامر أتت إليه من رؤســائه ٣/ أنه اعتقد بخدمة هذه الممارسة لهدف سياسي، بزعم الدفاع عن علوية البيض مثلاً.

ثالثاً: أن توفر هذه الشــروط لا يعنى اتخاذ القرار بالعفو بل تنظر اللجنة فى مدى استحقاق الماثل أمامها لهذا العفو عن جريمته، فمن مجموع ٧١١٦ طلب عفــو، لم تمنح اللجنــة عفوها الا لــ ١٣١٢ أى رفضــت أكثر من ٨٠ ٪ من الطلبات

رابعاً: إن اللجنة لم تكن بصدد محاكمة الأشــخاص وإنما العفو (أو عدمه) عــن الجرائم فقط، فالمجرم يبقى مجرماً ولكنه لا يلاحق قانونياً إذا حصل على العفو عن جريمته، وهذا هو مبدأ العفو عموماً.

إسـقاط النظـام وتفكـيك الـدَّولة القديمـة

لابد أن يمر التغيير فى الســودان بمحطة «إســقاط نظام الإنقاذ» كاملاً، بلا تراخي، أو تأخير، لأنه جمع كل ســلبيات السياسة السودانية، وكل أمراضها، العنصريــة، والتطرف، والتعصب، ومن ثم إعادة هيلكة الدولة الســودانية من جديد، إلا أن لهذا التغيير كلفته، وهو ما ترفضه القوى التقليدية.

إن التغيير يوجب تشكيل «جبهة عريضة» تضم أصحاب المصلحة الحقيقيين فى التغييــر، وتبنى أجندة واضحة، ومن ثم العمل على وضع هيكلة مرنة، تبعد شبح الخلافات، والتنافس غير المشروع بين الحلفاء، وهنا يمكننا الإشارة إلــى تجربة مثل تجربة «التجمع الوطنى الديمقراطي» وهى كانت كفيلة بجمع الســودانيين لأول مرة تحت مظلة واحدة، إلا أنها ســرعان ما تكشفت نقاط ضعفها، وخضعت للصراعات، والموازنات، وكان لرئيس حزب الأمة القومى الصادق المهدي، ورئيــس الحزب الاتحادى الديمقراطى محمد عثمان الميرغنى

القِدْح المعلى فى إجهاض هذه التجربة، وقد بدأت الشكوك تثار منذ أن خرج المهدى فى عملية «تهتدون «الشهيرة فى عام ١٩٩٦، وقد كشف زعيم «الحركة الشعبية لتحرير السودان «الدكتور جون قرنق» عن ما ماكان يتناقله المعارضون فيما بينهم، وكشف فى رسالة شهيرة للمهدى فى يناير ٢٠٠٠، عن المكبوت فى النفوس بقوله «منذ مؤتمر أسـمرا ١٩٩٥م، كان للحركة الشعبية وحزب الأمـة علاقات عمل جيـدة، داخل وخارج التجمـع الوطني، لكن، ومنذ خروجك من السودان تغير المناخ داخل التجمع الوطني. لقد شعرنا برغبة فى إعـادة صياغة كل مواثيق ومؤسسـات التجمع الوطني. وفى كثير من المرات حاولت جر التجمع لكى يبصم على مشـروعك للمصالحة مع نظام الجبهة، وقد نجح التجمع فى مقاومة وصد هذه المحاولات. وفى الحقيقة، واسمح لى هنا أن أستعير صفحة من قاموسك، فإن أعداداً من السودانيين قد حذرونا من أنك قد جئت للتجمع كـ «طابور خامس» للجبهة الإسـلامية، وقد أشارت اتفاقيات جنيف وجيبوتى وعلاقتك المتحسنة مع الجبهة، إلى وجود شيء من الحقيقة فى هذه الأقاويل»(١٢٧). وقد تبادل الرجلان رسـائل نارية ملتهبة، حـوت الكثير من الاتهامات المتبادلة، وما كانـت تكتمه النفوس خلال فترة العمل المشـترك. وقد برر رئيس حزب الأمـة - الإصلاح والتجديد مبارك الفاضل هذا الفتور إلى «إن «موقف الصادق العدائى من الحركة الشعبية سببه عداؤه الشـخصى مع الراحل د. جون قرنق». وقد ذكرت «أجراس الحرية» فى ذلك الحين أنه «نظراً لأن الحركة الشعبية وحزب الامة من القوى السياسية الكبيـرة، وكذلك نظـراً لحالة الفتور والتوتر الذى يسـود العلاقة بينهما منذ خروج حـزب الأمة من التجمع الوطنى الديمقراطى للمعارضة السـابقة فى المنفى، وأيضا نظـراً لحالة عدم الثقة بينهما فى فترة الديمقراطية الثالثة الممتدة

(١٢٧) مراسلات بين قرنق والمهدي، ديسمبر ٢٠٠٠.

من عام ١٩٨٥م وحتى استيلاء سلطة الإنقاذ الوطنى القائمة على السلطة فى عام ١٩٨٩م، والتى كانت نتيجتها إبطاء عملية السلام فى ذلك العهد الديمقراطي (١٢٨)، وبالطبع، لم تكن العلاقة بين قرنق والمهدى وحدهما متوترةً، فقد كان «التجمع الوطنى الديمقراطي» وعاءً حمل بعض القوى السياسية بتناقضاتها، فكانت هناك الندبة التاريخية بين المهدى والميرغني، وبين التنظيمات الجديدة مثل قوات التحالف السودانية» ومؤتمر البجا» و» التحالف الفدرالي» أو مثلث الشغب مثلما يطلق عليه بعض الحلفاء، و»المثلث الذهبى «مثلما يطلق أهل القوى الجديدة على تحالفهم داخل الكيان الكبير. ولعبت عوامل إقليمية مثل الحرب الأريترية الأثيوبية التى بدأت عام ١٩٩٨، دوراً فى إضعاف العمل المسلح المعارض لضعف الدعم اللوجستى من الطرفين، ولتجفيف منابع التجنيد للقوات المعارضة، وكانت العملية تبدأ فى الحُمَرَة بأثيوبيا، لتعبر الجسر المشترك مع إريتريا، لتصل معسكرات التدريب قرب الحدود مع السودان، إلا أن الحرب أوقفت الحركة بين البلدين، وفى ذات السياق يشير الدكتور تيسير على إلى أن «قوى التغيير لجأت إلى محاولة ترتيب صفوفها وأجندتها بتكوين عمل جبهوى عريض، عبر التجمع الوطنى الديمقراطي، والذى ومن خلاله لجأوا لحمل السلاح. إلا أن المعارضة المسلحة تحت مظلتها التى ضمت أطياف قوس قزح السياسى من فصائل القوى التقليدية وبعض القوى العقائدية الأخرى ومن الشباب والمهمشين، حملت معها بذور الفشل الموروثة من أساليب العمل والتنظيم القديم، مما كان له النصيب الأوفر فى إفشال العمل المسلح. وكما هو معلوم رجعت قوى التجمع الوطنى إلى الخرطوم بعد توقيع اتفاقية القاهرة والتى كانت قمة التعبير عن سلبيات الضعف التنظيمى والفكرى والسياسى وغياب الرؤية

---

(١٢٨) «أجراس الحرية» ، ١٦ نوفمبر ٢٠٠٨.

الإستراتيجية، حتى إن التجمع اليوم أضحى مجرد لافتة لا تعنى الكثير فى واقع حركة العمل السياسى اليوم.(١٢٩)

وفيما يلقى آخرون باللوم على «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بانفرادها بالتفاوض مع «الإنقاذ» عبر منبر «الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف فى شرق أفريقيا» إيقاد» ومن ثم التوصل لاتفاقية ثنائية هى اتفاقية نيفاشا فى عام ٢٠٠٥، وهو ما صوره البعض بأن الحركة استغلت حلفاءها الشماليين «تكتيكيا» وأذكر الزمان ليس هو الزمان، ولا المكان هو ذات المكان؛ إلا أن الحكايات تظل مكررة، والأحاديث مكرورة، والمواقف هى ذات المواقف، وجميعنا، نكثف الجهود كى نعيد عقارب ساعات الزمان إلى الوراء، ونفعل ذات الشيء، وبذات الطريقة، وننتظر نتائج مغايرة، وأقصد هنا الحكومة، والمعارضة؛ إن وجدت، وهو الغباء ذاته، وأذكر أنه فى العام ٢٠٠٣، ومفاوضات نيفاشا بين الحكومة، والحركة الشعبية لتحرير السودان، توشك أن تصل إلى نهاياتها، ويظن الجميع أن السلام أضحى قاب قوسين أو أدنى، كنت برفقة اثنين من الأصدقاء؛ وهما من قيادات «التجمع الوطنى الديمقراطي»، طيب الله ثراه، وكنا عائدين من منتجع نيفاشا، أو «سيمبا لودج»، الجميل، فى طريقنا إلى العاصمة الكينية نيروبي، وكان الحديث حول السلام، والحرب، والمفاوضات، ولمست ضيقاً وتبرماً من حديث الرجلين؛ من أن الحركة الشعبية سوف تمضى بوحدها إلى نهاية المشوار، وهم «حلفاء»، و»أصدقاء»، لحقبة زمانية كانت زاخرة بالتواصل العاطفى والوجداني، ولما بلغا من التبرم ضيقاً بائناً، قلت لهما هناك خياران أمام المعارضة، فأرسلا وابلاً من التساؤلات نحوي، ؟؟ ما هى الخيارات؟. وكيف هي؟. فقلت لهما الخيار الأول، هو أن ترفض المعارضة واقع التفاوض «الثنائي»، بالفعل لا

(١٢٩) د. تيسير، مرجع سابق.

بالقول، وذلك بتفعيل المقاومة، وخلق واقع جديد، وذلك بتصعيد العمليات الحربية فى شرق السودان، أو إعلان اتتفاضة شعبية من داخل الخرطوم، حتى تغلقوا الباب أمام أى تسوية لا ترضون عنها، أو لستم طرفاً مباشراً فيها؛ مع أن رئيس التجمع الوطنى الديمقراطى مولانا محمد عثمان الميرغنى كان يعلن كل مرة أنه «الشريك الخفي» فى مفاوضات السلام، أما الخيار الثانى فهو أن تبصموا على الاتفاقية، وأن تنقلوا «نضالكم «إلى الداخل، وتدشنون عملاً مغايراً خلال الفترة الانتقالية التى نصت عليه اتفاقية السلام، وعبر سنوات يمكنكم أن تغيروا من تاريخ السودان، لكن الرجلين القيادين أرسلا حمماً من الغضب الاحتجاجى على رؤيتى المتواضعة، وهما الخبيران فى الشأن السياسي، والقياديان المعروفان، والمناضلان اللذان لا غبار على مواقفهما، وكادا يقولان لى «وأنت أيها الصبى الشقي» مالك وتلقيننا الدروس! . ثم قال أحدهما «العمل فى الشرق أصبح صعباً لأن الجيش الشعبى هو صاحب القوى الكبرى، أما المظاهرات فهى فى نهاية المطاف فسوف تحصد أرواح أنصارنا، وجماهيرنا، فأصابتنى «هاء السكت وسكت» على طريقة أديبنا الرائع الدكتور بشرى الفاضل. وأدركت أن المعارضة تريد مكاسبَ من غير ثمن، وتريد من الحركة الشعبية أن تحارب لها، وأن تصطصحبها فى رحلة السلام، وتشاركها فى محاصَّة السلطة، والثروة، لكن مضى قطار نيفاشا، ومضت اتفاقية السلام إلى مآلاتها، ولا يزال القوم هم ذات القوم، يماحكون، ويعيدون اختراع العجلة، ويصدرون ذات البيانات المحفوظة، والخطب الطنانة، ويرسلون ذات الكلمات الباهتة، والتى لا تغير واقعاً، ولا تخلق جديداً. وبمناسبة «نيفاشا»؛ فقد كان مولانا الميرغنى –» الشريك الخفي» على حسب وصفه لنفسه إبان المفاوضات– واحداً من أسباب خروج الاتفاق بشكله «الثنائي» شمال وجنوب/ أو مؤتمر وطنى وحركة شعبية، وأذكر هنا أنّ الأمين العام للتجمع الوطنى الديمقراطي، وقتها الأستاذ فاقان أموم كان

قد أخبرنى أنه تلقى خطاباً من السـفير الأميركى فى العاصمة الأريترية أسمرا يفيـده برغبة الإدارة الأميركية فى توحيد منابر التفاوض، ووقتها كانت هناك مبـادرة إيقاد، والمبادرة المصرية الليبية المشـتركة، وكذلك مجهودات إريترية لتحقيق تسـوية سلمية بين الفرقاء السودانيين، وكان القصد هو وقف التبضع فى سوق المبادرات. وذهب زعيم الحركة الشعبية الراحل الدكتور جون قرنق ديمبيور حينها إلى واشنطن فى مارس ٢٠٠٢، وأجرى مباحثاتٍ مع مسؤولين رفيعين بينهم وزير الخارجية الأسـبق كولن باول، وكانت رؤية الزعيم الكبير قرنـق تقوم على إجراء مفاوضات مع الحكومـة تحت مظلة التجمع الوطنى الديمقراطـي، وقد بذل مجهوداً كبيراً لإقنـاع الإدارة الأميركية برؤيته، لكن الأميركيين كانوا يشـددون على حصر التفاوض «شمال / جنوب»، وكانت حججهم تتمثل فى أنّ الصراع هو بين الشمال والجنوب، وأن قضية الجنوبيين هى السـلام، فيما تتركز قضايا الشـماليين فى الحريات، وهم لا تأثير لهم فـى دائرة الصراع. إلا أنّ باول اضطر للإذعان لرغبة قرنق، وإصراره، بعد أن سـحره بقوة منطقه، ووافق علـى مقابلة الميرغنى زعيم التجمع، فقدم له الدعوة للحضور فى أبريل مـن ذات العام، لكن ؛ وللمفاجأة الكبيرة ذهب الميرغنى إلى لندن بدلاً عن واشـنطن، ليضع «صديقه» قرنق فى وضع حرج للغاية، ويمكن للقارئ أن يتخيل رأى الادارة الأميركية بعد ذلك، فكولن باول وضـع ضمن أجندة أعماله مقابلة الميرغنى وقرنق، والأخير مدد رحلته لأكثر من عشـرة أيام فى انتظار «رئيسـه»، حيث كانت حجة قرنق تقوم على أنّ الأزمة هى أزمة شاملة، وأنه يعمل مع قوى معارضة ذات تأثير كبير، بل أنه شـخصياً يعمل تحت قيادة أحد الزعماء الشماليين المسلمين، وهو أمر يعكس أن طبيعة الصراع فى السـودان؛ ليست كما يتصوره الأميركيون، وكشفت لى مصادر موثوقة، كانت قريبة من قرنق خلال رحلتها إلى واشـنطن، أن قرنق قال لى باول «إنكم الآن تحاربون «طالبان والقاعدة» فى أفغانسـتان وتخسرون

مليــارات الدولارات فى الحرب على الإرهاب، لكنكم كنتم ســتوفرون هذه المبالغ الضخمة، لو كانت معكم قبائل «البشتون» الأفغانية، والتى توفر الغطاء للقاعدة وطالبان، لكن نحن معنا بشــتون الســودان وهــو الميرغنى وأتباعه، ولذلك لا تحتاجون هذه المبالغ لو أردتم محاربة طالبان أفريقيا فى السودان»، إلا أنّ تصــرف الميرغنى نســف كل حجج قرنق، لتــروح مجهوداته أدراج الرياح، ولتنطلق بعدها مفاوضات مشــاكوس بعد حوالى شهرين ونصف من انتهاء زيارة قرنق لأميركا، ولك أن تعرف عزيزى القارئ ســبب عدم ذهاب الميرغني، فالبعض فسر «الموقف الغريب «لضغوط مصرية»، وآخرون فسروه بعدم اهتمام الرجل بالشــأن الوطنى الكبير، فيما كشفت مصادر قيادية رفيعة فى التجمع والحزب الاتحادى الديمقراطى بعد ذلك أن ســبب موقف الميرغنى هو ضغوط الخرطوم، وتؤكد ذات المصادر أن السلطات هناك اتصلت بالميرغنى وحذرته من الســفر إلى أميركا؛ لأنّ وجوده مــع قرنق فى الولايات المتحدة يعنى نســفاً لنظام الإنقاذ، وحسب رواية مصدرى فقد هدد الإنقاذيون الزعيم المعارض بتصفية شــقيه «الراحل» أحمد الميرغنى الموجود هناك «تحت رحمة «أوباش الإنقاذ، فآثر الرجل سلامة شقيقه على سلامة الوطن.

ومــع أن «التجمع الوطنى الديمقراطي» حقق عــدداً من الانجازات مثل «اتفاق أسمرا للقضايا المصيرية فى عام ١٩٩٥، بعد أن عقد أهم المؤتمرات السياســية فى تاريخنا المعاصر، فقد تبنى التجمع مقررات أســمرا، وهى مقررات شــكلت نقلة نوعية، باتفاق القوى السياســية على تحديد علاقة الدين بالدولة، وشــكل الحكم اللامركزي، وفتــرة الحكم الانتقالي، كما شــكلت التجربة نقلة أخرى حيث ضمت «الحركة الشعبية» و»مؤتمر البجا» و»التحالف الفدرالي» كتنظيمات ترفع شعارات السودان الجديد، وتعبر عن قضايا «جهوية، وعرقية وقومية «فى ذات الوقت؛ مع قوى السودان القديم، واليســار. ولذلك، فإن الحديث عن أى تغيير يجب أن يصطحب تجارب

مثل تجربة «التجمـع الوطنى الديمقراطي» من حيث الشـكل والمضمون، والوسـائل، والأهداف والغايات. وبالطبع فلكل منهم غايته، ولا تزال، فرئيس التجمع نفسـه، أصبح مشـاركاً فى الحكومة التـى كان يدعو إلى اقتلاعها من جذورها، وبرر مشـاركته «بمصلحة الوطن»!. والمهدى الذى لا يريد إسـقاط النظام، ولا يريد المشـاركة المباشـرة، يدمن الوقوف فى «منزلـة بين منزلتين»، والاثنان؛ الميرغنى والمهـدي، يزجان بولديهما فى مركب الإنقاذ، إن أفلحت فهما مشـاركان، وإن غرقت فهما يقفان على البـر. وفى العمل «الجبهوي» قامت كذلك «تحالف قوى الأجماع الوطني» وضـم كل القوى التى تعلن مواقف معارضـة، إلا أن التحالف المعارض يعيـد ذات السـيناريوهات، ويجرب ما كان أصلاً مجربـاً، ولو قبل ليلة واحدة!، و لو نظرنا للمعارضة من زاوية خطابها السياسـى لوجدناه يمثل قمة الأزمة، فهى لا تسـتطيع إنتاج خطـاب يغرى الناس بالالتفاف حوله سوى «إكليشيه» مهاجمة الحكومة، دون ابتكار وسائل جديدة لمخاطبة حتى «قواعدهـا» ناهيك عن الجماهير العريضـة، ولا ملامح فيه «لتغيير»، أو «أمل بغدٍ زاهر»، أو «مسـتقبل مشرق»، أو نظام حكم «مغاير»، والغريب أن المعارضة إلى اليوم لا تفرق بين «المؤتمر الصحفي»، «والندوة»، و»المنبر، أو المنتدى»، وكأنها لا تتابع المؤتمرات الصحفية فى كل بقاع الدنيا!. وهذا الخلل وحده يعكس بنية الوعي، وطرائق التفكير السياسي، ويلخص كل النشـاط السياسى فى «كلمات مكرورة»، و»عبارات محفوظة»، تصور أن التغيير يتم عبر بيان صحفي، أو ندوة، أو «خطاب حماسى يوجه من تلك المـدن الباردة، بوصائية عالية تدعو «للخـروج»، والانتفاضة على النظام الإرهابى الشمولي»، فينتظر «ثوار المنافي» جماهير الشعب الغاضبة تخرج بناءً على «التوجيهات العليا»!. ويرى الدكتور حيدر إبراهيم على أنه «من أهـم قوانين الثورة: لا حركة ثورية بلا نظرية ثورية، ولكن تكتمل الفرضية

بالقول: ولا نظرية ثورية بلا نقد ثورى جذري. لذلك، ظللت أرد على أى دعوة للمشاركة فى الكيانات والتنظيمات الجديدة، بضرورة أن تكون البداية الصحيحة الممهدة للتأسيس عقد مؤتمر يخصص تماما للنقد والنقد الذاتي. ويدور كله حول سؤال: لماذا فشلت التجارب السابقة؟ وماهى ضمانات وآليات عدم تكرار الأخطاء؟ ولأن العقل السودانى -عموما- ممانع ومقاوم للنقد، وبوجه أخص العقل النخبوي؛ يتم تجاهل مثل هذه الدعوات. فهى تعطل سرعة إشهار التنظيم، وتؤخر أصحابه من قيادة الثورة التى تنتظرهم على منحنى التاريخ. ولذلك، كل الذى يدور الآن محاولات لاجترار الزمن وتكرار التجارب أو بالأصح تجريب المجرّب وبالتأكيد ستحل عليه الندامة (١٣٠).

ثم جاءت تجربة «جبهة القوى الثورية السودانية»، وهو تحالف يمثل قوى الهامش/ الحركة الشعبية وحركة العدل والمساواة، وحركتى تحرير السودان، بزعامة مناوى وعبد الواحد، إضافةً إلى قيادات من حزبى الاتحادى الديمقراطى مثل التوم هجو، و»الأمة القومى «مثل نصر الدين المهدي، وهى لا تزال تحالفاً فوقياً، ولا يزال التحالف يفتقر إلى آليات العمل الجماهيري، والسياسي، والدبلوماسي، والإعلامي، وهى قوى تعتمد على العمل المسلح؛ فى وقت يكتنف فى فيه إستراتيجية العمل المسلح الكثير من الغموض، وسط إشفاق من إعادة التجربة القديمة باختصار الحرب على الأطراف، مثلما كان خلال حرب الجنوب والشرق، ودارفور.

ومع أنّ «الجبهة الثورية السودانية» تظل أفضل القوى المعارضة من حيث الفعل، ومن حيث المحتوى «نظريا» باعتبارها تحالفاً لقوى الهامش والتغيير، إلا أن الجبهة ذاتها؛ تواجه مأزقاً حقيقياً، فقد وضعت الحصان خلف العربة،

(١٣٠) د. حيدر إبراهيم، مقال صحفى عن التغيير.

فأعلنت عن ميلادها ببيان سياســى قبل أن تعقد مؤتمرها، أو تدعو بقية القوى السياســية بما فى ذلك قوى الهامش؛ مثل شــرق الســودان، ودون أن تصمم هياكلها وتعلن برامج شــاملة للمقاومة، وللتغيير، بــل أن القوى الثورية هذه اكتفت بفرقعات إعلامية كبيرة عند إعلانها، لتتحول مثلها مثل فرقعات جبهات تقــوم وتنتهى كل يوم، وهى فى ذات الوقت تحمل بعض من تناقضات داخل مكوناتها، فمثلاً نجد أن «الحركة الشعبية»- و هى أكبر المكونات وأقواها- تعيش تجربة أقرب إلى تجربة جبهة شــرق الســودان، طيبة الذكر، فهى ثلاثية القيادة، ويبرر قادة الحركة ذلك بســبب الظروف الاســتثنائية التــى وجدت الحركة فيها تنظيمها، بعد أن أعلن «المؤتمر الوطني» الحرب على قواتها فى جنوب كردفان، ثم النيلِ الأزرق، وأغلق مكاتبها فى الشمال، فدخلت الحركة فى مرحلة العمل «الســري» من جديد، بعد أن كشــفت الأزمة ظهرها، وإن كانت ثمة فائدة من ذلك ؛ و تكمن، فى تســاقط مناضلى الســاعة الخامسة والعشرين، ، أو الذين كانوا يشــكلون «خلايا أمنيــة نائمة» داخل الحركة، وبعد أن أمســك بعضهم بمفاصل مهمة لفترة زمنية ليست بالقصيرة داخل جسم «الحركة الشعبية».

أما الحركات الأخرى، وهى المعروفة بفصائل دارفور، فقد أصابها داء أحزاب الشمال، وأصابها داء إصدار البيانات الإنشائية، والتصريحات المكرورة لدرجة الرتابــة، وظلت فى حالة انكفاء وانغلاق لفتــرةٍ طويلة، حتى صارت تدور فى دائرة مفرغة، ولا شك فإن المفاوضات والاتفاقات الثنائية حولت تلك الحركات إلى أسواق للمزادات فى كثير من الأحيان، ومع أن صديقنا عبد الواحد نور ســجل مواقف قويةً تجاه الاتفاقات الجزئية، إلا أن كثيرين يعيبون على نور عدم قيامه بفعل يوازى رفضه الواضح للحوار مع النظام، كما يحتاج نور لتقوية تنظيمه سياســياً بمزيد من الديمقراطيــة، والانفتاح على الآخرين، والثقة فى أن التنظيم مجموعة من الأفراد تجمعها مبادئ مشــتركة، وتوحدها وســيلة متفق عليها لتحقيق تلك المبادئ، وأن الوضع السياسى الراهن يحتاج

إلى مرونة فى العمل داخل التحالفات، وهى تحالفات حد أدنى، ويستحيل تصعيد المقاومة من غير تقوية هذه التحالفات. . ولحركة العدل والمساواة تجارب تنظيمية وإرث يختلف عن تجارب الآخرين، ولذلك كان من المتوقع أن تلعب هذه الحركة دوراً إيجابياً بتمليك تجربتها لبقية القوى المتحالفة. وهنا لابد من التحام القوى المسلحة، وقوى الهامش مع الحركات الشبابية النشطة مثل «قرِفْنا» و» التغيير الآن»و «شرارة» مع علمنا ان هذه الحركات فى حد ذاتها تعانى من الخلافات، ومن المواقف الملتبسة تجاه التحالف مع قوى الهامش. إلا أن إسقاط النظام يحتاج إلى تضافر جهود القوى المسلحة، مع القوى المدنية، والاتفاق حول برنامج حد أدنى، يرسخ لتحالف استراتيجى فى المستقبل بين الهامش والمركز.

أزمة الخطاب

إن التغيير يبدأ بالانقلاب على الذات، وأولى الخطوات هى محاسبة أنفسنا على أخطاء الماضي، وممارسة الديمقراطية داخل مؤسساتنا السياسية والاجتماعية، لأن الإصلاح يجب أن يبدأ من الداخل، ومن ثم الانطلاق نحو الخارج، أما عملية إسقاط النظام فهى مسألة وقت لا أكثر، لا سيما لو كان نظاماً «مات سريرياً»، لكن الضرب القاضية لا يمكن أن توجه دون مشاركة الجماهير، إن القوى السياسية المنظمة ليست هى التى تستطيع إنجاز التغيير وحدها، مثلما حصل فى تونس، ومصر، وليبيا، ولقد تحدثت مع كثير من الأصدقاء المصريين خلال وجودى فى القاهرة بداية العام ٢٠١٢، وتناقشنا حول سر انتصار ثورة ٢٥ يناير، وإسقاطها لنظام استمر ثلاثين عاماً، واشتهر بقوته المخابراتية والأمنية، ومن بين الأصدقاء، صحفيون، وكتاب كبار، وسائقى تاكسي، فجميعهم كانوا يقولون «لم نكن نتوقع أن يسقط النظام بهذه السهولة، وحين توجهنا نحو ميدان التحرير كنا نظن أن المظاهرات ستكون محدودة، وأن المشاركة لا تتعدى آلاف قليلة، وفى الذهن تجاربنا

فــى عام ٢٠٠٥، وحركة كفاية، ومظاهرات الصحافيين أمام نقابتهم، وكيف كانت معزولة فوق الســلالم، وكذلك أحداث الشهيد الشاب خالد سعيد قبل فتــرة قليلة، لكنــا ذهلنا حين رأينا الناس تتدفق نحو الميدان كالســيل». وقد لاحظ الجميع أن القوى السياســية لم تكــن حاضرة فى تلك اللحظات، لأن الأحزاب السياسية، وخلال كل حراك الربيع العربى لم تكن حاضرةً، ويكفى الإشــارة إلى دولة مثل ليبيا لم تكن تعرف حتى معنى الأحزاب السياســية، أو حتى أحزاب مصر، فهــى أحزاب «كرتونية»، وواجهات تعبر عن مصالح نخب محدودة فــى معظمها دون أن نلقى القول على عواهنه، لكن الجماهير هى السيل العرمرم اسمه «الجماهير» فرغم محاولات تغييب وتزييف الوعي، المتعمــدة، والممنهجة من قبل النظم الشــمولية لتحويل «الجماهير» إلى «حالة سلبية»، أو متماهية فى النظام، أو منكفئة على ذواتها، مستخدمةً فى ذلك كل وسائل الترهيب والترغيب، و آليات العنف، والإعلام، والتعليم، والخداع، والكذب. وكم كان عبد الرحمن الكواكبى مصيباً حين كتب فى سفره «طبائع الاســتبداد أنّ «الحكومة المستبدة تكون طبعاً مستبدة فى كل فروعها من المستبد الأعظم إلى الشــرطي، إلــى الفرّاش، إلى كنّاس الشــوارع، ولا يكون كل صنف إلا من أسفل أهل طبقته أخلاقاً، لأنّ الأسافل لا يهمهم طبعاً الكرامة وحســن السمعة إنّما غاية مســعاهم أن يبرهنوا لمخدومهم بأنّهم على شاكلته، وأنصار لدولته، وشرهون لأكل السقطات من أى كانت ولو بشراً أم خنازير، آبائهم أم أعدائهم، وبهذا يأمنهم المستبد ويأمنونه فيشاركهم ويشاركونه، وهذه الفئة المســتخدمة يكثر عددها ويقل حسب شدة الاستبداد وخفته، فكلما كان المستبد حريصاً على العسف كلما احتاج إلى زيادة جيش الممجدين العاملين له والمحافظين عليه. إلا أنّ تجارب التاريخ تؤكد أنّ لكل شــيء حدود، ولكل اســتبداد سقف لا يمكن تجاوزه وإن طال الزمن، وحولنا ذلك التسونامى الذى يضرب بعنف أنظمة كان البعض يعتبرها قوية وراسخة، لكن طاقات الشعوب

أثبــت أنّها «نمور من ورق، وأنّها لا تعدو أن تكون ســوى «جيف متحللة»؛ وإن اكتســت بثياب الهيبة والقدسية!. فقد هوى مبارك، وسقط بن علي، و القذافي، فللشــعوب عزيمتها، فالجماهير مثل «الوحش الكاسر»، فقط تحتاج إلى تعبئة، وتنظيم، وحشــد، وإلى ما يحرك هــذا «الوحش»، أو يهز حالة ســكونه الظاهري، ومثلما يرى الفيلسوف غوستاف لوبون؛ المفكر الفرنسى ومؤســس «علم فلسفة الجماهير» أنّ «كل ما يهز مخيلة الجماهير هو ما يظهر فى شــكل صورة لافتة وجلية، لا تشــوبها توضيحات إضافية أو لا تصاحبها إلا أشياء عجائبية: انتصار كبير، معجزة كبيرة، جريمة كبيرة، أمل كبير". إنّ «ثورات الجماهير» هى لحظة فى فعل زمنى مستمر، وهى تتم عبر «التراكم»، أو بواســطة «الطفرات»، وليس بالضرورة بواسطة بيانات، محشودة «إنشاء»، أو «عبارات حماسية خاوية»، لكنها لا تداعب مخيلة هذا «الوحش»، ولذلك؛ ومن وجهة نظرى أنّ «الثورة قطيعة معرفية بين القديم والجديد»، وبالطبع فهذه القطيعــة لا تتم عبر «التفكير الرغائبــي»، ولا بالتمني، بل تحتاج إلى العمل الدؤوب، والالتحــام بالناس، ومخاطبة قضاياهم، وتنظيمهم وحشــدهم، وهــى مرحلة تحضيرية فى الثورة لإحــداث تراكم كمي، وتتم عبر المظاهرات الصغيرة، الاحتجاجات المختلفة، التضامنات فى القضايا الحقوقية، الكتابات الصحفية عن الحرية، والتحول الديمقراطي، كشــف الفساد، ونقد الاستبداد، والسياســات الحكومية الخاطئة، وبالتالى نكون قد قمنا بتمهيد وتحضير وتهئية لنقلــة ثانية، وهى النقلة الحاســمة، أو «اللحظة الفارقة»، أو «انفجار القنبلة الناســفة»، وهو انفجار قد يقع لمجرد حادث صغير، مثل مقتل بائع متجوّل، مع أنّ عشــرات أو مئات كانوا قد قتلوا قبلــه، إلا أنّ التراكم، والتحريض، والتعبئة، والحشد تجعل هذا الفعل انتصاراً لكرامة مثل حالة «محمد بوعزيزى «التونسي»، أو استشهاد طالب مثل حالة «القرشي» فى أكتوبر»، أو ربما لهزة اقتصادية كبيرة، مثل غلاء الأســعار، والجوع، وانقطاع الكهرباء، والمياه، أو

كل فعـــل يمكن أن يثير هذا «الوحش». و»الوحش الكاســـر»، لا توقفه بعد ذلك وسائل القمع، ولا رسائل التهديد، أو الترغيب، حال حصول «القطيعة المعرفيـــة» مع الماضي، والانعتاق من أســـره، بل ورفضه، ورفض سياســـاته، وتوجهاته، بعد انكشـــاف خدعه التى كان يضلل بهـــا الناس فتراتٍ طويلة، ويدجن عبرها الجماهير، لتكون مطيعةً، ومنقادةً، بل وراضحةً ومستســـلمة، لدرجة أن من يحاول تغييرها ستقف ضده بضراوة فى بداية الأمر لأن التحول من موقف إلى موقف ليس بالأمر السهل، وحتى لو أردت أن تبدل ملابسك بملابس أخرى، فأنت فى حاجة إلى مرحلة انتقال من ستر إلى ستر تتخللها مرحلـــة «تعري»، وهى هنـــا تعرية العقل، بعد تعرضه لمثيـــرات جديدة، أو أكثر اثارةً لتتم عملية الاســـتجابة وفق شـــروط الإثارة والاســـتجابة فى علم النفس، ولحظة التعرى هى إزالة الغشـــاوة عن العقل الواعي، وتخطى مرحلة الزيف والتضليل، إنها مرحلة طويلة وصعبة، لكن لا تتشكل الكتلة الحاسمة «الجماهيـــر» بدونها، لكن ، فعندما تتكون الكتلة، فعندئذ؛ يذوب الأفراد فى الجماعة، وتتولد الروح الجماعية، وهى مثل روح القطيع، ففرد القطيع يشعر بالأمان مع جماعته، وتهزم الجموع داخله قشـــعريرة الخوف، فيشعر بالقوة، وبالثقـــة، وبالأمان، ويمكن أن يفعل مـــا لا يفعله لو كان بمفرده. إلا أنّ ذات القطيـــع يحتاج إلى قائد، وملهم، أو برنامج مغرى للتغيير، وفى حال فقدان ذلك يحدث الفراغ، وتعزف الأنظمة المستبدة على سيمفونية» البديل»، لكن؛ المســـتبدين أنفسهم مع طول فترات استبدادهم يكونون منفصلين عن الواقع، و لا يصدقـــون أنّ لهم أخطاء، ويتوهمـــون بأنّهم قوة لا تُقهر، وأنّهم حقيقة لا يأتى الباطل من خلفها، أو بين يديها، ويحتكرون السلطة، والمعرفة، وسلاح الإرهـــاب، وحين يقتلون يظنون أنّهم يدافعون عن أوطانهم، وهم فى الحقيقة لا يدافعون ســـوى عن» أمجاد شـــخصية»، ومكاســـب «ذاتية»، ومن أجلها مســـتعدون لمحاربة الجميع، وإهدار دماء الكل، وتفريقها «حارة حارة. . دار

دار . . زنقة زنقة» .

إنَ الجماهيـــر لا يحركها العقـــل، بل تحركها العواطف، وفق رؤية «عقلية القطيع»، وقد جربت هذه النظرية خلال الثورة الفرنســـية فى القرن السادس عشـــر، واحتلال سجن الباســـتيل، وهو كان من أعتى زنازين القمع فى ذاك العصـــر، لكن الجماهير حين انتفضت، وثارت اقتحمت هذا الحصن العتي، وأقامـــت المذابح فى الشـــوراع، والغريب أن من بـــين الثائرين رجال قانون، ومفكريـــن، وقادة رأي، إلا أن اجتماع الجماهير فى مكان واحد، وفى لحظة زمانية واحدة، يغيب العقل، ويصبح الجميع مثل قطيع أبقار تقوده البقرة التى تقـــف فى المقدمة، ويتحرك بعواطفه، أو غريزته، أو شـــعوره بالخطر حركة جماعية. ومثلم يرى الفيلسوف الفرنسى غوستاف لوبون فى كتابه «سيكلوجية الجماهيـــر» إن العديد مـــن خصائص الجماهير الخصوصية، من مثل ســـرعة الانفعال، والنـــزق، والعجز عن المحاكمة العقلية وانعدام الرأى الشـــخصى والروح النقدية والمبالغة فى العواطف والمشـــاعر، وغيرها، كل ذلك نلاحظه لدى الكائنات التى تنتمى إلى الأشكال الدنيا من التطور كالشخص الوحش، أو الطفـــل مثلاً، وهذه المقارنة التشـــبيهية لا أثيرها هنـــا إلا عرضاً»(١٣١)، والجماهير عرضة للتحريض، ولدغدغة المشاعر، والعواطف، لكنها تحتاج فى عملية تعبئتها وحشدها إلى «محفزات»، وللأسف الشديد، فإن أكبر محفزين فى الحشـــد والتعبئة فى بلد مثل السودان هما «العرق والدين»، ودوننا آلاف الشباب الذين يساقون سوقاً نحو «الجهاد «فى الجنوب، بدعوى نصر المشروع الإسلامي، والتبشـــير بالجنة، والحور العين حال الاستشهاد، فهؤلاء الشباب هم شريحة جمهور متشابهة فى الخصائص، ومتفقة فى الرؤى، وفى تصوراتها للكون وللحياة الآخرة، وبالتالى من الســـهولة اقتيادهم جماعات إلى القتال،

(١٣١) غوستاف لوبان، سيكولوجية الجماهير، الطبعة العربية الثالثة ٢٠١١، ص، ٦٣.

وهم فى كامل سعادتهم. وهو أمر ينطبق على الجيوش العقائدية كلها، أو حتى حركات التحرير التى تقاتل من أجل معقتدات، أو الدفاع عن ثقافاتها ومصيرها حين تشعر بالتهديد من قبل عدو «خارجي»، أى خارج ثقافتها مثلما هو حالنا فى السودان اليوم، فمن السهل مثلاً تجييش مئات الآلاف فى الجنوب من أجل الكرامة، أو آلاف فى دارفور، وجبال النوبة، والنيل الأزرق، وشرق السودان، لكن فى ذات الوقت فمن الصعوبة حشد مثل هذه الأعداد من البشر من أجل «الديمقراطية، أو الحرية» بمعناها العريض. وهو ما يفسر زهد أبناء المركز من الميل إلى العمل العسكري، خلال كل فترات المقاومة المسلحة ضد الحكومات فى المركز، بدءاً بحروب الجنوب، ومروراً بحوادث ١٩٧٦، أو ما اصطلح عليه فى دعاية الرئيس الأسبق جعفر نميرى «المرتزقة»، لأنهم جاءوا من غرب السودان!، والمقصود بذلك «أنهم تشاديون»، ثم الحرب فى اتساعها الأخير فى شرق السودان فى تسعينيات القرن العشرين، ودارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، فى حرب ما بعد استقلال/ انفصال الجنوب، وهو موقف على عكس مواقف أبناء الهامش، لأن المسألة هناك ارتبطت بالوجود، وبالمصير، وبالكرامة. وهو ما يجعل عملية التعبئة والحشد فى غاية السهولة، فسرعان ما تجد الحركات المسلحة التى تعبر عن الهامش قواعد اجتماعية كبيرة، تمثل لها الوقود، والحاضن فى ذات الوقت. والغريب أن النازية كانت تستخدم الخطاب العاطفى فى حشدها على أساس أن الشعب الألمانى هو الشعب الأفضل بين كل شعوب الدنيا، وكان هيتلر يعتمد فى دعايته على «إذا أردت السيطرة على الناس أخبرهم أنهم فى خطر، وحذرهم من أن أمنهم تحت التهديد، وأن المعارضين خونة وعملاء»، فتكون النتيجة حشد الناس حوله، وفقدان المعارضة لشرعيتها، وهو ما اتبعه نظام «الإنقاذ» بطرقه الدائم على «المؤامرة» و» العدو الخارجى والعملاء الداخليين». ولذلك فكل معارضة تريد تنظيم صفوفها لابد من الاتفاق على «خطاب مؤسس

علميـــاً لمخاطبة الجماهير»، ولا بد أن يبعـــد الخطاب عن الخطب الرنانة على شاكلة الاستبداد، والدعوة للديمقراطية» فشعوب السودان لا تحركها مثل هذه الدعـــوات، لكنها يمكن أن تتحرك حين تحس بالخطـــر، «وبما أن المحرضات القـــادرة على تهييج الجماهيـــر متنوعة ومتعددة، وبمـــا أن الجماهير تنقاد لها دائمـــاً، فإننا نجدها حيوية ومتحركة إلى أبعـــد حد، فنحن نجدها تنتقل فى لحظـــة واحدة من مرحلة الضراوة الأكثر دموية إلـــى مرحلة البطولة المطلقة، إن الجمهور يمكنه بســـهولة أن يصبح جلاداً، ولكن يمكنه فى نفس السهولة، أن يصبح ضحيةً وشـــهيداً فمن أعماقه سالت جداول الدم الغزيرة الضرورية لانتصـــار أى عقيـــدة أو إيمان جديد»(١٣٢)، ولكل ذلك، فمن الســـهولة أن تجد شـــباباً يرســـمون أروع لوحات البطولة فى لحظـــات الهياج هذه، فهناك من يتلقى القنابل المســـيلة للغاز قبل ســـقوطها وارســـالها نحو قوات الشرطة والأمـــن، وهناك من يتقدم نحوهم صدوره مكشـــوفةٌ، وعيونه مفتوحة، لا يهتم بالرصاص من حوله، ولا توقفه ذبذبات العصى الكهربائية، وهناك من ينزف الدم مدراراً لكنه يســـعف رفيقاً فى معركته، ويفضله على نفسه، وهى كلهـــا خصائص الجماهير حين تتعرض للتحريض، وللتعبئة، وحين تؤمن بما تقاتل من أجله، فهى مقدامة، وجســـورة، وعنيفة. إلا أن القوى السياســـية فى الســـودان، ظلت، ولأمدٍ طويل، تنأى بنفســـها عن الجماهير، وتشـــكل منابر صفوية لممارســـة ديمقراطية رجع الصدى عبر دور الأحزاب، والقاعات الصغيرة والمغلقة، لذلك هى تتحدث لتســـمع صـــدى حديثها، فهى متعالية علـــى الجماهيـــر، والجماهير فى حاجة إلى خطاب مباشـــر، يغذيها بالأمل فى حياة كريمة، وظيفة مناســـبة، حياة آمنة، لقمـــة عيش هنية، ولذلك فإن الأزمات الاقتصادية تظل على الدوام مدخلاً مهماً لتحريك الجماهير، وتفجير

---

(١٣٢) لوبان، مرجع سابق.

طاقاتهـــا، كما تتحرك الجماهير كذلك حال حصول زلازل سياســية كبرى، وهزات تنســف القناعات الصلبة، وهو زلزال، أو تسونامى يغير من وضعية المقهورين التابعة، أو الموالية إلـــى وضعية المتمردة، والمهاجمة، والباحثة عن التغيير، ولا تزال قوى التغيير ضعيفة فى خطابها، إن لم يكن الخطاب مأزوماً، فما من خطاب تغيير، إلا وبنى على ثنائيتين هما، الترهيب، والتخويف من اســتمرار الأوضاع، والترغيب بفتح أبواب الأمل مشرعةً نحو مستقبل أفضل فـــى حال تجاوز الحاضر البئيس، وقررنا المضى نحو الغد الزاهر، وهو يحمل بالطبع قضايا الفساد، والفشل، والقمع، والأمن، وهو ما كانت تفعله «الجبهة الإسلامية القومية» خلال تجربة الديمقراطية الثالثة بالتركيز على قصص مرعبة مثل اختطاف «أميرة الحكيم»، وكثرة اللصوص، والنهب فى الخرطوم، فيزهد المواطـــن فى الوضع الديمقراطي، ويقدم أمنه على حريته، إلا أن المعارضة لا تمتلك الوســـائل الإعلامية التى تطرق على مثل هذه القضايا الحساسة فى ظل انعـــدام الأمن، وتزايد حالات اغتصاب الأطفال، واتســـاع دائرة الجريمة فى مناطق مثل دارفور، لكن التكرار مع أهميته، فقد يفســـد الخطاب ما لم يتنوع ويقـــدم جديداً، ومع هذا التحذير لا بد من تقـــديم بدائل مقنعة توفر الأمن والغذاء والحرية، وهو عندى المشـــروع الوطني، وهو عنوان كبير يحتاج إلى تفاصيـــل تلامس تطلعات وأحلام الجماهير. وهنا، ولضرورة التغيير نظل فى حاجة إلى قادة حقيقيـــين، لأن الجماهير تتأثر بخطابات الكاريزما، وتتفاعل مع القيـــادات الملتحمة مع همومها وهو دور النُخب، وهم القادة الحقيقيون، لا قـــادة الأحزاب السياســـية، وإلى مثقفين عضويـــين، فاعلين، ومنفعلين، ومتفاعلين مع شعوبهم، إلا أن طبيعة الشعوب السودانية، وتطورها تجعل من الصعوبة خلق «كاريزما» للجميع، لكن يمكن أن تكون هناك «كاريزمات» لكل مجموعة، ولذلك علينا التركيز أكثر على المؤسســـات، والرؤى التى تحملها، وهـــى القيم المجردة، فـــى عمومياتها، ومن ثم الدخول فـــى تفاصيلها عند

صياغة الخطاب، وحسب تطورنا السياسى فنلاحظ أن ثورة مثل الثورة المهدية قامت على «التجسـيد» ممثلاً فى شخصية الإمام المهدي، فجاءت ثورة أكتوبر وركزت على «الترميز» ممثلاً فى «القرشـي وأخوانـه»، إلا أن أبريل لم تَتَبَنَّ رمزاً، ولا جسـدا، بل كانت تهتف ضد الغلاء والفسـاد، وتطالب بالحرية، فى مفهومها التجريدي، والآن.. ماذا نحن فاعلون؟. وبنظرةً سريعةً؛ نأخذُ خلالها منظمات المجتمع المدنى السودانية مثالاً؛ كم من المنظمات تعمل على مستوى «التلاحم «مع الجماهيير»؟. وما هى أنواع الأنشطة التى تقوم بها هذه المنظمات؟. ولماذا يكتفى معظمها «بالتنظير «وسـط القاعات المكيفة؟. وتردد «مفاهيمها وأفكارها «وسـط ذات «النخب»؟. مثلاً» الشـارقة»، أو «الخاتم عدلان».؟ أو «بيت الفنون»؟. فكم من الحضور؟. وهل هو حضور «شعبي»، أم «نخبوي». وهل يصل خطاب «الطامحين فى التغيير من «النخب» إلى بقية خلق الله من الشـعب أو الشـعوب السـودانية؟. وكم من «ورش العمل»، و»المؤتمرات «أقيمت؟. وكم من «الأموال صرفت؟. وما هى المحصلة النهائية لتلك الجماعات «النخبوية العاملة فى مجالات حقوق الإنسـان والديمقراطية والحريات»؟.

تجاربنا السابقة فى أكتوبر ١٩٦٤ وأبريل ١٩٨٥

لقد سبق السودان كل دول المنطقة فى عمليات الانتفاضات الشعبية، والعصيان المدني، لقد هب الشـعب فى أكتوبر ١٩٦٤ وأرغم الفريق إبراهيم عبود على التنحي، وتكرر ذات الفعل مع المشـير جعفر نميرى فى أبريل ١٩٦٤، إلا أن الواقع الآن قد تبدل، فالحكومتان السـابقتان برغم أنهما عسـكريتان إلا أنهما كانت تقومان على حكم الفرد، واسـتبداد شخص، أو مجموعة صغيرة تحيط به، أما التجربة الحالية، فنظام البشـير هو نظام حزب، ونظام عقائدي، وفَطِن للمهددات منذ إعلان البيان الأول، فأقام خطة التمكين، وجرف الخدمة المدنية والعسكرية من كل العناصر الوطنية، والديمقراطية، وهى التى هاجرت وتركت

البلاد فى سياق البحث عن الحلول الفردية، وما نعانيه فى السودان من أمراض، وهى الشـــرائح المعنية بالتغيير، وقضايا الديمقراطية والتنمية، وحقوق الإنسان. ولذلك كان على المطالبين بالتغيير التفكير فى وســـائل مختلفة، مع الإبقاء على وســـيلة التظاهر والعصيان المدني، والإضراب السياســـى كوسائل متكاملة مع وســـائل أخرى، بما فى ذلك المقاومة المسلحة. إلا أن الأزمة هى أكبر من مسألة إسقاط النظام، فالسؤال الذى نحتاج إلى إجابة له هو ما هو مشروعنا الديمقراطى والوطنى البديل لمشاريع الدمار والتشظى والدولة الدينية والعنصرية؟.

سيرة ذاتية

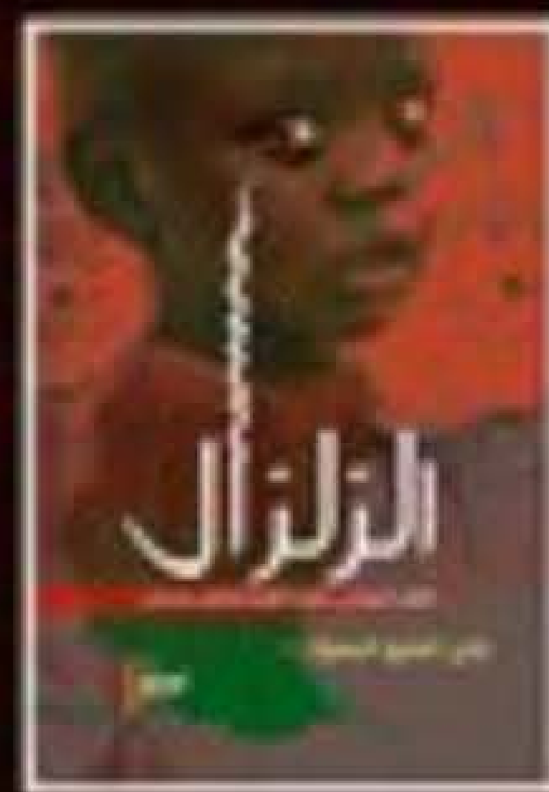
كاتب صحفى وروائى حظرت السلطات السودانية روايته «مراكب الخوف» كما تحظره من الكتابة فى الصحف فى الخرطوم، بعد أن أغلقت صحيفة «أجراس الحرية» التى أسسها مع آخرين فى الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١، وعمل بها نائباً لرئيس التحرير ورئيس للتحرير بالإنابة لرفض «المجلس القومى للصحافة والمطبوعات» تعيينه رئيس تحرير رغم استيفاء شروط المجلس الحكومى..

عمل فايز السليك مراسلاً لصحف «الحياة اللندنية» فى أسمرا والخرطوم وغطى الحرب السودانية فى دارفور والجنوب والشرق وجنوب كردفان والنيل الأزرق، والتحركات السياسية للمعارضة المسلحة فى الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، وكذلك الحرب الاثيوبية الاريترية فى ذات الفترة، كما عمل مراسلاً لصحيفة «الشرق الأوسط» من الخرطوم. وعمل بصحف «الخرطوم»، «الأيام»، «الفجر»، و«أجراس الحرية»، ثم شغل منصب نائب رئيس تحرير صحيفة «حريات» السودانية الإلكترونية.

يعد الكاتب من أكثر الصحافيين السودانيين وقوفاً أمام محاكم النظام فى الخرطوم فى قضايا نشر، يكون الشاكى فيها جهاز الأمن الوطنى والمخابرات، والشرطة والجيش ومجلس الوزراء، وتبلغ القضايا المرفوعة ضده قبل خروجه من السودان فى عام ٢٠١١ حوالى (٨) قضايا، والتهم هى إهانة الدولة وفقاً للقانون الجنائى السودانى «فيما يتعلق بالجرائم ضد الدولة» ولذلك كان دائماً يردد «أن تكون لصاً فى السودان أفضل من أن تكون صحافياً فى حالة تقديمك لمحاكمة لأن اللص يحاكم بقانون واحد، أما الصحافى فيحاكم بقانون الصحافة والمطبوعات، والقانون الجنائى، وقانون الأمن الوطنى والمخابرات، ولائحة اتحاد الصحافيين!.

له رواية ومجموعة قصصية لم تنشر.

الفهرس



الزلزال

فايز الشيخ السليك

إن الأزمة في جوهرها هي أزمة تفكير، وأزمة مناهج، وضبابية رؤى، وغياب إرادة، وانعدام مشروع وطني، وتعثر عملية ولادة "كاريزما" ليقود السودانيين نحو آفاق مستقبلٍ مشرق، وبلا شك، فإن السودان افتقد "الزعيم الكاريزما" بعد الإمام محمد أحمد المهدي، الذي وحد السودانيين، بمختلف أعراقهم، وطموحاتهم، وقاد أول ثورة تحرر في تاريخنا الحديث، ثم جاء الزعيم الراحل الدكتور جون قرنق ديمبيور ، لكنه رحل في أخطر المنعطفات الحادة التي يمر بها السودان ، وفي وجهة نظري فإن ولادة شخص " كاريزماً" في السودان يعد أمراً عصياً، أو أقرب إلى المستحيل، بسبب تنوعنا الثقافي واختلافاتنا العرقية والدينية، وحالة التشظي الكبيرة التي نمر بها، وتيه هويتنا، وفقداننا لمشروع الدولة الوطنية الموحدة.

وفي يقيني ، أن الأزمة السودانية في جوهرها هي أزمة تفكير، أو ذهنية، أو عقل، والعقل هو منتج الأفكار، أو هو أداة التفكير، فالعقل " مُنتِج" بضم الميم، وكسر التاء، أي على " اسم فاعل بوزن مُفْعِل" أما الأفكار، فهي " مُنتَجَة" ، بضم الميم وفتح التاء، أي أنها مفعولة، وللعقل تعريفه في اللغة، كما ورد في لسان العرب لابن منظور " الجامع لأمره، مأخوذ من عقلت البعير إذا جمعت قوائمه، وقيل "العاقل" الذي يحبس نفسه ويردها عن هواها، أخذ من قولهم قد اعتقل لسانه إذا حبس ومنع من الكلام والمعقول ما تعقله بقلبك ، والعقل التثبت في الأمور والعقل: القلب، والقلب العقل، وسُمي العقل عقلاً، لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك، وبهذا يتميز الإنسان عن سائر الحيوان، ويقال: لفلان قلب عقول، ولسان سؤول، وقلب عقول: فهم. وعقل الشيء يعقله عقلاً أي فهمه.

الغلاف : عبد العزيز السماحي

توزيع السودان : أماني أبو الريش ت: 00240911123249
aaboalrish2009@hotmail.com